


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قسنطينة 2عبد الحميد مهري

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

اليسار الفرنسي و الثورة الجزائرية1954- 1962: الحركة الاشتراكية بمنطقة الشرق الجزائري نموذجا

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد الطالب:

أحمد منغور

إشراف الأستاذ الدكتور:

مومن العمري

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
كعباش رابح	أستاذ	رئيسا	جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري
مومن العمري	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة قسنطينة2 عبد الحميد مهري
مسعود دخالة	أستاذ	عضوا	جامعة قسنطينة3
أمزيان حسين	أستاذ محاضر ا	عضوا	المدرسة العليا للأساتذة قسنطينة
بورغدة رمضان	أستاذ	عضوا	جامعة 8ماي 1945 قالمة
العياشي روابحي	أستاذ محاضر ا	عضوا	جامعة باجي مختار عنابة

السنة الجامعية : 2017- 2018


المقدمة

- **التعريف بالموضوع وأهداف الدراسة**

إن المتأمّل لتاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر سرعان ما يلحظ أن المسارات التي اتخذتها الأحداث وتطوراتها ومآلاتها، كانت ومازالت تثير شغف الباحثين والمهتمين، بالجزائر وبفرنسا، خاصة فيما يتعلق بحرب التحرير الوطنية الجزائرية التي فجرت من أجل تصفية الاستعمار بهذه المستعمرة الفريدة! فقد تمت هذه التصفية بالدم والنار، فكانت المآسي والآلام جسيمة وعلى كافة الأصعدة. بالمقابل يدعو الكثير من الباحثين والمؤرخين إلى ضرورة التحلي بروح الموضوعية والعلمية في استقراء الماضي الجزائري، حيث تميزت أغلب الإشكاليات والمقاربات المطروحة لدراسة هذا التاريخ، بالشغف والمرارة والحقد والضغينة والمغالطة والقدح والتهم... لذلك وجب الاعتماد على الأرشيف والوثائق الموجودة هنا وهناك، وملاحظة وقراءة وتحليل الأحداث كما وقعت[1]. إذ يعتقد الكاتب والمؤرخ الفرنسي جيل مونسرون Gilles Monceron بأنه قد ترسّخت في فرنسا، حاليا، الأفكار الاستعمارية، بصفة عامة، وأن ما يتعلق بالجزائر، في التاريخ الرسمي، يعتمد على التمثلات التبسيطية التي عوّضت الواقع المعقّد بقراءة انتقائية لمرحلة حرب التحرير الوطنية الجزائرية، ومن نتائج هذه الوضعية انتشار كتابة المذكرات من طرف مختلف الفاعلين، حتى اصطلح عليها بـ "حرب الذاكرة"، وهي التي واكبت بصفة عامة موجة عودة الحدث التاريخي في الكتابات التاريخية، وكذا الإصرار في كلا البلدين على المطالب والمواقف التي لا تخدم المقاربة الهادئة والعلمية والرؤى المتقاطعة للبحث في هذا الحقل الأكاديمي.[2]

أما المؤرخ جيلبير مينييGilbert Meynier، فيرى أن العلاقة بين التاريخ الوطني الجزائري والنظام الكولونيالي جد معقدة، وأنه من أجل تحليل وفهم هذه المرحلة، يجب الاستعانة بالأدوات المستخدمة في دراسات "الزمن طويل المدى"[3]. وضمن هذه الوجهة تكمن أهمية الموضوع الذي اخترنا له العنوان:"**اليسار**

---

[1] فريديريك آبيكاسيس وجيلبار مينيي، **من أجل تاريخ فرنسي جزائري**، ترجمة خولة طالب الإبراهيمي، إيناس للنشر، الجزائر، ط 1، 2011، ص 11.

[2] صادق بن قادة وعمّار محند عامر، « **تقديم** » Insaniyat مجلة إنسانيات عدد مزدوج 65-66، ديسمبر 2014، ص 10.

[3] نفسه، والمقصود هنا حسب اعتقادي هو أنه وقعت عدة تطورات لم يرها كل الناس وقد تمت بشكل بطيء.

الفرنسي والثورة الجزائرية 1954-1962: الحركة الاشتراكية بمنطقة الشرق الجزائري نموذجا" والذي يطرح قضايا سياسية معقدة يحتاج- فهمها وتحليلها – العودة إلى ما قبل 1954، وبالتحديد إلى سنة 1945 التي مهّدت لسياسة القمع والتعسف والاستبداد تحت أنظار الاشتراكيين وإشراف بعض رجالاتهم في الحكومة الفرنسية، الذين اعترفوا –بدورهم- بممارسة شتى أنواع التعذيب ضد المتظاهرين الجزائريين، حيث خضعت الولاية العامة لرئاسة اشتراكية، ممثلة في السيدان **ايف شاتينيون** و**مارسال ادموند نيجلان** وإشراف الاشتراكي المدعو **آشياري** على دائرة قالمة والتي كانت البؤرة الرئيسية للقمع...

إن تطور الحركة الاشتراكية منذ 1946 إلى غاية 1962 يستدعي البحث في تركيبة القاعدة النضالية للحزب الاشتراكي الفرنسي بمنطقة الشرق الجزائري، والذي كان يعرف باسم "الفرع الفرنسي للأممية العمالية" أو الـSFIO (la Section Française de l’International Ouvrière) ، ونقصد بتلك المنطقة القطاع القسنطيني المنتمي إداريا إلى عمالة قسنطينة وعمالة 'بون' أو عنابة بعد ترقيتها سنة 1956، وتسليط الضوء على مختلف ردود الفعل الصادرة عن اتجاه انتظام الوطنيين الجزائريين في أحزاب سياسية أهمها: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الحزب الشيوعي الجزائري، وتحديد العلاقة بين هذه الحركة وهذه الأحزاب الجديدة، من جهة، ومن جهة أخرى تتبع مختلف النشاطات والتظاهرات التي قام بها الحزب الاشتراكي ممثلا بفدراليته ومواقفه اتجاه قضايا الاستعمار والمواطنة ومستقبل الجزائر بعد حرب الاستقلال.

تهدف هذه الدراسة التاريخية إلى استقصاء مواقف الاشتراكيين الأوروبيين المقيمين بالجزائر وكذا ردود فعل المسلمين الجزائريين الذين استمروا في الانتساب إلى هذه الحركة اليسارية إلى غاية اللحظة الأخيرة من عمر ما سمي بالجزائر الفرنسية، من مختلف القضايا التي كانت مطروحة للنقاش على مختلف المنابر بالجزائر أو بفرنسا وخاصة تلك المتعلقة بفكرة الوطنية الجزائرية وحقوق المسلمين الجزائريين، وصولا إلى الثورة التحريرية وتطوراتها ما بين1954-1962، مع التوقف عند أبرز المحطات والأحداث التي مرت بها.

ضمن هذا الفضاء الجغرافي المعقد طبيعيا وسياسيا، وباعتباره مكان انطلاق أول العمليات المسلحة ضد السلطة الفرنسية الاستعمارية بالجزائر.

ويروم هذا البحث إلى التعريف بوضع وموقع فئة جزائرية هامشية وغير فاعلة على الساحة الجزائرية، ومدى تفاعلها مع تطورات الحياة السياسية بمنطقة الشرق الجزائري تحديدا، والتي تحسب بأنها معقل الوطنيين والإصلاحيين، وكذا إبراز صور التعبير لدى هذه الفئة التي انخرطت في الحركة الاشتراكية والمنظمات والجمعيات السابحة في فلكها. كما يحاول إبراز تناقضات الحياة السياسية بالجزائر المستعمرة خلال الفترة التي أعقبت الحرب الكبرى الثانية. بالإضافة إلى البحث عن فكرة الفرص الضائعة التي عبر عنها بعض المؤرخين الفرنسيين، والمتمثلة في إمكانية نجاح سياسة التعايش بين الفئتين السكانيتين بالجزائر: "الأوروبيين والمسلمين الجزائريين"!؟

فعلى هذا الأساس، يندرج موضوع هذه الأطروحة ضمن "دراسات علم الاجتماع السياسي" الذي ندرس فيه وضعية سياسية كولونيالية تختص بنشاط سياسي حزبي إبان الاستعمار، وما ترتب عنه من أسطوغرافيا معاصرة للحزب الاشتراكي الفرنسي في منطقة الشرق الجزائري، ثم إن استقراء التاريخ المحلي، أو الميكرو-تاريخ الخاص بتركيبة الفرع الاشتراكي للأممية العمالية الفرنسية بالجزائر لن يكتمل إلا بتسليط الضوء على بعض الشخصيات الأوروبية والجزائرية البارزة مثل: **راؤول بورا** و **ألسندري** و **بن باحمد و سي حسان علي، وغيرهم** الذين كانوا في واجهة تلك الحركة خلال تلك الفترة.

نسعى أن يسهم هذا الموضوع أيضا في المساعدة على إدراك طبيعة العلاقة بين المجموعات السكانية المقيمة بالجزائر داخل تنظيم حزبي أوروبي، الذي هو امتدادا للحزب الأصلي بالمتروبول، وتحليل طبيعة هذه العلاقة قبل وأثناء الثورة، وبالتالي محاولة إبراز دور أحداثها في التأثير على النضال السياسي داخل حزب سياسي فرنسي، في وضعية كولونيالية ونظام كولونيالي يواجه حركة استقلالية وانفصالية.

ومن خلال هذه الدراسة المقتضبة، سنحاول توضيح طبيعة مواقف هذه المجموعة اليسارية الفرنسية التي كانت في مواجهة مباشرة مع أحداث الثورة، وهذا وضع كان من المفروض أن يجعل مواقفها تختلف عن مواقف المسؤولين المركزيين من الثورة الجزائرية بل وموجهة لها بحكم تعايشها مع الجزائريين داخل المنظومة الحزبية والنقابية وغيرها.

- **حدود الدراسة**

تنحصر الفترة المتعلقة بموضوع دراستنا ما بين 1954-1962، وهي الفترة التي استغرقتها الثورة التحريرية الجزائرية في تفعيل مطالبها المشروعة وتنظيم صفوفها السياسية والعسكرية، ولكن ضرورة البحث حتمت علينا الالتفات إلى مرحلة ما قبل 1954 وبالتحديد إلى سنة 1946 وما يتبعها وهذا لقياس تطور مواقف مناضلي الحركة سواء الأوروبيين أو المسلمين الجزائريين خلال الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الكبرى الثانية وأحداث ماي 1945 بالجزائر والمنعطف الذي أخذه النشاط السياسي بالجزائر آنذاك، ومدى تأثره بالنتائج التي أفرزها الوضع الجديد، إلى غاية اندلاع حرب التحرير الوطنية.

من أجل ذلك، تمثل منطقة الشرق الجزائري بمثابة الإطار المكاني لدراستنا التاريخية، وبالضبط القطاع القسنطيني المنتمي إداريا إلى عمالة قسنطينة شاملا بذلك منطقة بجاية بأكملها مرورا بالقالة ساحليا وسطيف وبسكرة وباتنة داخليا، ثم تبسة وسوق أهراس على الحدود التونسية، فكل هذه المناطق كانت مهيكلة ضمن فيدرالية قسنطينة للحزب الاشتراكي الفرنسي، ومنذ 1956، انفصلت منطقة عنابة بعد إنشاء عمالة 'بون' أو عنابة والتي أصبحت تضم مناطق عنابة وسوق أهراس وقالمة وتبسة، فانبثق عن ذلك تأسيس فيدرالية اشتراكية جديدة بعنابة. وعليه كانت منطقة الشرق الجزائري، الحيز الجغرافي الملائم، حسب اعتقادي، لدراسة تلك التناقضات، التي كان يمر بها النظام الكولونيالي بالجزائر، لأن المنطقة كانت تحتضن عدة اتجاهات سياسية فرنسية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وكذا مختلف الاتجاهات الوطنية الجزائرية، من الاتجاه الإصلاحي إلى التيار الثوري.

- **أسباب اختيار الموضوع**

لقد اجتمعت جملة من العوامل، دفعتنا لاختيار هذا الموضوع بالذات محورا للدراسة وسأشير للعوامل الرئيسية فقط، وهي:

أولا: تدارك مواطن النقص والأخطاء المنهجية التي وقعت فيها أثناء انجاز مذكرة الماجستير، التي درست من خلالها الرأي العام الفرنسي والثورة الجزائرية فجاء الموضوع بشكل عام، بالإشارة إلى جملة من القطاعات التي كانت تشكل الرأي العام الفرنسي دون الوقوف على مجموعة محددة من حيث الاتجاه والفكر وغير ذلك... فارتأيت في هذه الأطروحة التركيز أن أركز على الاتجاه اليساري بالجزائر خاصة لقلة الدراسات حوله حول هذا الموضوع بل انعدامها، والاعتماد على الأرصدة الأرشيفية المتوفرة في مراكز الأرشيف بالجزائر وبفرنسا.

ثانيا: الرغبة في البحث عن المواقف الحقيقية للاشتراكيين الفرنسيين بالجزائر ومدى تطابقها أو تعارضها مع مواقف نظرائهم بفرنسا، والبحث عن محاولات هؤلاء بدل جهودا من أجل بناء مجتمع جزائري متعدد الأطياف والمعتقدات يسوده التسامح والتعايش السلمي، وفي المقابل أفعالهم التي كانت تدفع الوضع إلى التعفن والتأزم ومن ثم إطالة عمر الحرب.

ثالثا: البحث والتقصي عن سبب تهرب فرنسا الرسمية من تقديم الاعتذار للشعب الجزائري، عن سنوات الظلم والاستغلال والتقتيل والتشريد والنهب المنظم للثروات والخيرات الجزائرية، والاعتراف رسميا ببشاعة الاستعمار، ورضوخها أحيانا للضغوطات التي تمارسها لوبيات الذاكرة، المنتسبة إلى اليمين المتطرف، مثلما حدث مع قانون 2005.

رابعا: الرغبة في تقديم عمل أصيل يعتمد على المصادر الأولى، متمثلة في المادة الأرشيفية المتوفرة خاصة وثائق مركز أرشيف الحزب الاشتراكي الفرنسي والمسير من طرف الديوان الجامعي للبحوث الاشتراكية بباريس OURS، والتقارير السرية لمختلف الأجهزة الأمنية الفرنسية بالجزائر والمحفوظة بمركز أرشيف ما وراء البحار

بأكس أون بروفانس Aix-en-Provence. وبالتالي إضافة لبنة جديدة إلى صرح التأريخ لثورة التحرير والاستقلال الوطني الجزائري.

ولهذه الأسباب وغيرها، اخترت هذا الموضوع كعنوان لهذه الأطروحة.

- إشكالية الموضوع

من المعروف أن ظهور الاشتراكيين الفرنسيين بالجزائر يعود إلى بداية القرن العشرين، وبحلول سنة 1920، سجل تواجد حوالي عشرون فرعا للحزب الاشتراكي الفرنسي بالجزائر، ينشط ضمنهم ما يزيد عن 1500 عضو. وعلى الرغم من الأزمة التي حلت بالحركة الاشتراكية بعد مؤتمر تور Tours سنة 1920 إلا أن عدد المناضلين في الحزب الاشتراكي ما انفك عن التزايد، فكان الخروج من الأزمة سريعا، إذ سجلنا حوالي 1535 منخرط بالجزائر منهم حوالي 700 عضو في فيدرالية وهران لوحدها[1]. واستمر تطور الحركة بنفس الوتيرة إلى غاية حوالي 1946 حيث لوحظ تراجعا واضحا في عدد المناضلين داخل الحزب الاشتراكي بالجزائر وخاصة أولئك الذين ينحدرون من المجموعة السكانية 'الأهلية' أو المستعمرة. ومن ثمة، فإن الإشكالية المركزية تتعلق بالتساؤلات التالية:

إلى أي مدى استطاع الاشتراكيون بالجزائر عامة ومناضلي الحزب بمنطقة الشرق الجزائري على وجه الخصوص التوفيق بين مبادئ الأممية الاشتراكية الداعية إلى مناهضة الاستعمار وحق الشعوب المستضعفة في تقرير مصيرها وبين مصالح الدولة الفرنسية الاستعمارية فيما يتعلق بالمسألة الجزائرية خلال مختلف مراحلها إلى غاية استقلال الجزائر؟

هل يمكن تفسير تراجع انخراط المسلمون الجزائريون في الحزب الاشتراكي بعد 1946 إلى أن الأفكار والمبادئ الاشتراكية أصبحت غير مقنعة بالنسبة لهم؟ أم أن الأحزاب الوطنية (MTLD, UDMA) كانت قد

[1] Claire MARYNOWER, **Réformer l'Algérie ? Des militants socialistes en « situation coloniale » dans l'entre-deux-guerres**, in revue electronique, histoirepolitique@sciences-po.fr

قدمت برامج بديلة واعدة من أجل تطوير ورقي مجتمع جزائري جديد؟ وما هي مواقف القيادات الاشتراكية الأوروبية بالجزائر أمام تصاعد التيار الوطني المهيكل في تنظيمات حزبية؟

كيف يمكن تفسير غياب قيادات في جبهة التحرير الوطني منحدرة من الحزب الاشتراكي بالجزائر خاصة بعد تطور الأحداث على الرغم من أن الحزب كان يضم في صفوفه عددا معتبرا من المناضلين المسلمين الجزائريين؟

بماذا تميز نشاط المناضلون الاشتراكيون الأوروبيون بعد اندلاع الحرب والتطور التراجيدي للأحداث؟ كيف كانت ردود فعل قيادات الحركة بعمالة قسنطينة؟ ما هي مواقفهم اتجاه الصراع الفرنسي– الفرنسي في نهاية الحرب؟

الدراسات السابقة

إن الإجابة على هذه الأسئلة المنتظمة يقتضي منّا أولا تتبّع مسار مناضلي الحركة الاشتراكية في الشرق الجزائري خلال الفترة المدروسة، والتعريف بجزء من تاريخ النشاط الحزبي في الجزائر المستعمرة خاصة أن أغلب الأعمال والبحوث حول الأحزاب السياسية بالجزائر المستعمرة قد خصصت للأحزاب الوطنية: حزب الشعب، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، ويمكننا اعتبار ذلك منطقيا وشرعيا من الناحية المنهجية، حيث أن المواقف كانت واضحة ومعلنة، وهو الحال بالنسبة للأحزاب الوطنية التي تبنت اديولوجية أو اتجاه الاستقلال أو الإصلاح. بينما ولم تخصص دراسات للحركات اليسارية أو الحزب الاشتراكي بالجزائر، حيث كانت المواقف غامضة ومترددة وعامة، وبالتالي فإنه من الموضوعية دراسة الوضعيات الأكثر وضوحا ودقة.

فمن البحوث القليلة المنجزة حول اليسار الفرنسي ومختلف اتجاهاته بالجزائر تلك الأبحاث الجامعية التي تعود أغلبها إلى سنوات السبعينات وصولا إلى بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث أنجز جاك شوكرون Jacques Choukroune بجامعة أكس أون بروفانس سنة 1985 أطروحة دكتوراه موسومة

بعنوان: "**الحزب الشيوعي بالجزائر من 1920 إلى 1936، من مؤتمر تور إلى الجبهة الشعبية**."[1] وبعد مرور خمسون سنة على انتهاء حرب التحرير الجزائرية وفتح أرصدة جديدة سنة 2012، فإن الاطلاع على الوثائق التي رفع عنها المنع، أتاح للباحثين فرص شق مسارات أخرى للبحث في تاريخ هذه الحركات الاشتراكية واليسارية.

أما فيما يخص الدراسات حول الاتجاه الوطني في الحركة الوطنية الجزائرية وحول حرب الاستقلال، فإنه يمكن القول بأنها غزيرة وذات قيمة علمية معترف بها، ونذكر بالخصوص هنا أعمال كبار الباحثين والمؤرخين أمثال: شارل روبير آجرون Charles Robert Ageron، محمد حربي، جيلبار مينيي Gilbert Meynier وبن جامان ستورا Benjamin Stora وأبحاث جيل جديد من الباحثين أمثال: سيلفي تينو Sylvie Thénault وملكة رحال وآخرين، وعلى الرغم من ذلك فإن كل هذه الكتابات، لم تتطرق إلى الواقع الفعلي للحركة الاشتراكية بالجزائر، إلا ما جاء بشكل عرضي مثلما هو الحال عند ملكة رحال في رسالتها حول" **الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**" UDMA، التي لاحظت مغادرة عدد كبير من المناضلين المسلمين صفوف الحزب الاشتراكي وانضمامهم إلى الأحزاب الوطنية منذ تأسيسها سنة 1946، واستمرت هذه الظاهرة طيلة الفترة الممتدة ما بين 1946-1962. وعلى هذا الأساس، فإنه من الضروري إبراز أسباب ودوافع تغيير المواقع وحقيقة العلاقات بين المناضلين المسلمين الجزائريين والأوروبيين في الحركة الاشتراكية مع المناضلين والأحزاب الوطنية.

إن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع -حسب اطلاعنا- قليلة جدا باستثناء الدراسة التي أنجزتها طالبة فرنسية[2] من أجل الحصول على شهادة الماستر حول شخصية يسارية واشتراكية أوروبية بالجزائر أثناء

---

[1] Choukroun, Jacques, **Le Parti communiste en Algérie de 1920 à 1936: du congrès de Tours au Front populaire** Th. 3e cycle, Aix-Marseille1,1985

[2] الطالبة هي كلار ماري نوار، Claire Marynower من معهد تاريخ العلوم السياسية بباريس والمذكرة تحت عنوان:

Joseph Begarra: un socialiste dans la guerre d'Algérie (1954-1962), 214 p, mémoire de Master de recherche, histoire, IEP de Paris, sous la direction de Marc Lazar, 2007,

الثورة والمتمثلة في السيد: **جوزيف بيقارا** Joseph Begarra أحد قيادات فيدرالية الحزب الاشتراكي بالقطاع الوهراني، والذي كان له دورا كبيرا في الاتصالات الأولية بين جبهة التحرير الوطني والسلطات الفرنسية، فمن خلال هذا البحث استطعنا الاطلاع على تاريخ وتطور نشاط فدرالية وهران وموقف أعضائها ومناضليها من ثورة التحرير وكذا أمكن لنا التعرف على بعض الشخصيات الجزائرية التي كانت منخرطة في هذا الحزب. ثم أطروحة الدكتوراه لنفس الطالبة، حول "**المناضل الاشتراكي في الفدرالية الاشتراكية لعمالة وهران، ما بين 1919-1939**".[1]

أما حول الحركة الاشتراكية بمنطقة الشرق الجزائري، فقد عثرنا على الدراسة التي أنجزها الباحث التونسي حسين اعمايمية سنة 1990، حول "**فيديرالية قسنطينة الاشتراكية ما بين الحربين 1919-1939**"[2]، بالجامعة التونسية وتحت إشراف الأستاذين البشير التليلي وعبد السلام بن احميدة، والتي تعرض فيها إلى مختلف التطورات السياسية التي مرت بها هذه الفيدرالية وعلاقتها بالحركات السياسية الأخرى بما في ذلك التيارات الوطنية الجزائرية الصاعدة آنذاك.

وفي ذات السياق عثرنا على أطروحة دكتوراه تدور حول الحركة الاشتراكية بالجزائر عامة، أنجزها الأستاذ مولود عويمر وناقشها في جوان1994 بجامعة السوربون، تحت عنوان:"**الحزب الاشتراكيSFIO بالجزائر مابين 1920**-1954"[3]، التي من خلالها توصل الباحث إلى أن المناضلين المسلمين الجزائريين

---

[1] الرسالة تحت عنوان: **Être socialiste dans l'Algérie coloniale: pratiques, cultures et identités d'un milieu partisan dans le département d'Oran, 1919-1939** – Soutenue le 4 décembre 2013 à Paris, Institut d'études politiques

[2] Amaimia Houcine, **La Fédération Socialiste de Constantine dans l'entre deux Guerres (1919-1939**) Thèse de Doctorat en Histoire / Amaimia Houcine ; Sous la direction de Béchir Tlili ; Abdessalem Ben Hmida, Tunis : Faculté des sciences humaines et sociales , 1990, 337p.

[3] Mouloud Aouimeur, **Le Parti socialiste SFIO en Algérie : 1920-1954** Thèse de doctorat en Histoire Sous la direction de Benjamin Stora. Soutenue en 1998 à Paris 8

كانوا يتأرجحون ما بين التيار الوطني والتيار الإدماجي، وأن الدافع لانخراطهم في هذا الحزب هو الظفر ببعض الحقوق التي افتقدها معظم الجزائريين آنذاك.

أما فيما يتعلق بالحزب الاشتراكي الفرنسي، فإنه –حسب اطلاعنا غير المعمق– لا توجد دراسات سابقة بهذا العنوان، ما عدا تلك التي تناولت: "**الحزب الاشتراكي وإفريقيا الشمالية 1919-1939**"[1]، من إعداد الباحث التونسي أحمد كولاكسيس بجامعة نيس الفرنسية، وأطروحة الباحث التونسي الآخر فرج معتوق حول:"**اليسار الفرنسي والقضية الفلسطينية من 1948 إلى يومنا هذا**"[2] التي نوقشت بجامعة باريس سنة 1992، حيث فصّلت في التعريف بمختلف قطاعات اليسار الفرنسي التي كانت تشكله خلال الفترة التي تهمنا بالدراسة. ورسالة الباحث التونسي أيضا بحري محمد حبيب في جامعة باريس7 سنة 1989 حول:"**الحزب الاشتراكي الفرنسي والقضايا العربية ما بين 1945-1958**"[3]، حيث خصّص فيها جزءا مهما لمواقف وردود فعل المسؤولين في الحزب اتجاه الثورة الجزائرية.

كما أنجزت ونوقشت أعمال كثيرة بالجامعات الفرنسية، حول مختلف اتجاهات اليسار الفرنسي وتمثلاته الحزبية والنقابية، ونذكر منها على سبيل المثال، أطروحة دكتوراه للسياسي الفرنسي جيل موران Gilles Morin بعنوان "**من المعارضة الاشتراكية لحرب الجزائر إلى الحزب الاشتراكي المستقل 1954- 1960: تيار اشتراكي من الفرع الاشتراكي للأممية العمالية إلى الحزب الاشتراكي المستقل**"[4]

---

[1] Koulakssis, Ahmed, **Le Parti socialiste S.F.I.O. et l'Afrique du nord (1919-1939)**, Thèse de doctorat en histoire, Sous la direction d'André Nouschi, université de Nice, (s.d).

[2] Fredj Maâtoug, **La gauche française et la question palestinienne de 1948 à nos jours**, thèse de doctorat en Histoire, Sous la direction de Jacques Thobie. Soutenue en 1993 à paris1.

[3] BAHRI, Mohamed Habib, **La S.F.I.O. et les questions arabes: 1945-1958**, thèse de doctorat, Paris7, 1989, 593 p.

[4] MORIN, Gilles, **De l'opposition socialiste à la guerre d'Algérie au Parti socialiste autonome, un courant politique de la S.F.I.O. au P.S.U. (1954-1960)**, thèse de doctorat Sous la direction d'Antoine Prost, univ. Paris1, 1992, 705 p.

وأطروحة دكتوراه أخرى بعنوان:"**الشيوعيون الفرنسيون في حرب الجزائر: تاريخ، ذاكرة وتمثلات 1954-1962**"[1] من إنجاز الباحثة سندرين سيقي Sandrine Ségui.

إن الملمح العام لموضوع أطروحتنا-الموسومة بالعنوان المذكور آنفا- يتمثل في تقديم قراءة جديدة لم يسبق التطرق إليها سواء من قبل الباحثين الفرنسيين الذين لم يهتموا بمثل هذه المواضيع التي من شأنها أن تدين الأطراف الرسمية، أو حتى الباحثين الجزائريين الذين انشغلوا بالرد على مجمل ما كتبه الفرنسيون وبذلك أهملوا هذا الجانب التاريخي من المسار النضالي للعناصر اليسارية، والاشتراكية خصوصا بالجزائر. كما انصب اهتمامهم حول مواضيع أخرى ذات أولوية تعلقت معظمها بتوجيهات جامعية وتوجيهات الأساتذة المشرفين على التأطير، وذلك استجابة للطلب والحاجة، التي عبرت عنها عملية كتابة التاريخ الوطني، التي ارتبطت بمسألة الهوية الوطنية وبناء الدولة الوطنية.[2]

- مناهج البحث

إن طبيعة الأسئلة المذكورة سابقا، يقتضي منّا الاعتماد على طريقة أو استراتيجية منهجية خاصة تفرضها مقتضيات البحث المختلفة على مدى محطاته، ومن أجل ذلك، اعتمدنا على المنهج الوصفي، عند الحديث عن بعض الأحداث والظواهر بطريقة أفقية، وفي زمان ومكان محددين من منطقة الشرق الجزائري، خاصة أثناء المناسبات الانتخابية. كما اعتمدناه في التعامل مع مختلف الوثائق الأرشيفية التي نقلنا محتوى مضمونها دون التدخل في نقدها أو مقارنتها باعتبارها صادرة عن هيئة واحدة ألا وهي الإدارة الأمنية الفرنسية حيث نجد المحتوى نفسه في مختلف العلب لأنها صادرة في عدة نسخ متطابقة.

أما المنهج التاريخي، فقد اعتمدناه عندما حاولنا تتبع تطور بعض الأحداث والظواهر والمواقف واستنتاج الأسباب التي أدت إلى ذلك، وكذا محاولة استنطاق وتحليل ونقد المضمون الذي تحتويه الوثائق،

---

[1] Sandrine Segui, **Les communistes français en guerre d'Algérie: histoire, mémoires et représentations (1954-1992)** Sous la direction de Robert Ilbert. Soutenue en 1994 à Aix-Marseille1.

[2] محمد غالم، المؤرخون الجزائريون والمرجعية الخلدونية، مجلة إنسانيات، العدد 65-66، ص 23.

حيث نجد مثلا تقرير لعون شرطة الاستعلامات حول اجتماع مغلق لبعض المناضلين، يمتاز بأسلوب عام يدل على أن العون إما اخترع هذا التقرير أو انه استقى بعض المعلومات الشحيحة من أحد الحضور؟ كما استخدمنا هذا المنهج عند الاعتماد على البطاقات الاستعلامية للأشخاص، حيث أن شكلها لم يتغير من حيث البيانات الواجب ملؤها، ولكن الملاحظة والمقارنة أظهرت لنا أحيانا أن الأعوان المكلفين لا يقومون بتحيين البيانات، حيث وجدناها هي نفسها في بطاقتين تفصل بينهما عشر سنوات أو أكثر أحيانا.

كما حاولنا اللجوء–في بعض الأحيان– إلى المنهج الكمي، الذي لم أوفق في استخدامه –نوعا ما– نظرا لعدم توفر المادة المعرفية الكافية التي من خلالها أتمكن من حساب نسب تمثيل الفئات الاجتماعية والإثنية أو الدينية أو المهنية المناضلة في الحزب الاشتراكي بعمالة قسنطينة، أو حساب وتمثيل نسب تواجدها في الهيئات المنتخبة والمناصب القيادية على المستوى المحلي أو الفرنسي عموما.

– أهم مصادر البحث ومراجعه

عندما شرعت في جمع مصادر البحث ومراجعه، لم أعثر على المادة الكافية بالجزائر للبدء في عملية التحرير، بل وحتى لرسم خطة منطقية لمباحث وفصول الأطروحة، وهذا ما جعلني أقضي تقريبا نصف المدة القانونية من التسجيل دون إحراز التقدم في العمل، حيث أن الرصيد البسيط المحفوظ بالأرشيف الولائي بقسنطينة يتوقف في السنوات الأولى من الأربعينات، وهو عبارة عن وريقات من تقارير SLNA ولا تفي بالغرض، ولا يسمح لنا بالاطلاع إلا على نسبة 20% من كل ملف، وهذا ما جعلني أنتظر فرصة الظفر بتربص قصير المدى من جامعة الانتساب، و لم يتأتى لي سوى سنة 2011 حيث ذهبت إلى أرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفانس ANOM وقمت بتصوير عددا كبيرا من الوثائق، الخاصة بمداخلات أعضاء الحزب الاشتراكي أثناء جلسات المجلس الجزائري، وكذا بعض التقارير الأمنية حول نشاط الحزب بالجزائر.

وخلال سنة 2012 استفدت من منحة أخرى، خصصتها لتكملة تصوير بعض الوثائق بأرشيف ما وراء البحار ثم انتقلت إلى باريس للإطلاع على أرشيف الحزب الاشتراكي، حيث وجدت محاضر جلسات مؤتمرات الحزب وندواته الوطنية والتي دونت فيها كل التدخلات والنقاشات لكل ممثلي الفدراليات الاشتراكية بما فيها الجزائرية، واستطعت رصد عينة هامة من المداخلات التي ألقاها بعض أعضاء فيدراليتي قسنطينة وعنابة. وفي ركن آخر، وضعت يدي على علب أرشيفية تضمنت المراسلات بين فيدرالية قسنطينة والأمانة الوطنية للحزب بباريس، ساعدتني على التعرف على الوضعية الداخلية لفيدرالية قسنطينة أثناء الثورة. كما زرت بباريس معهد تاريخ الأزمنة الراهنة IHTP، واطلعت فيه على العديد من الرسائل الجامعية والبحوث المتخصصة.

أما فيما يخص الجرائد والدوريات، فيمكن الإشارة إلى جريدة **الأخوة** la Fraternité لسان حال الحركة الاشتراكية بالجزائر خلال سنوات الأربعينيات، وجريدة **الشرارة** L'Étincelle لسان حال فيدرالية قسنطينة الاشتراكية، التي كانت تصدر بشكل متذبذب منذ الثلاثينيات، واستمرت إلى غاية صيف 1955. وجريدة **غدا العامل** Demain le Travailleur، لسان حال فيدرالية الجزائر خلال الثلاثينيات.

بالإضافة إلى هذه الجرائد الاشتراكية الصادرة بالجزائر، اعتمدت على جريدة الحزب الاشتراكي الصادرة في باريس وهي **الشعبي** Le Populaire، التي عرفتنا بمواقف الاشتراكيين بفرنسا، حول الثورة الجزائرية، وكذا نشاط الوزراء الاشتراكيين في الحكومة الفرنسية، وسياساتهم الجزائرية.

كما أتيحت لنا فرصة الاطلاع على بعض الصحف الجزائرية، نذكر منها: جريدة **الجزائر الجمهورية** وجريدة **الجزائر الجديدة** الشيوعيتين. أما بمركز الأرشيف الوطني التونسي فقد تصفحنا الأعداد ما بين 1952-1956 من جريدة **تونس الاشتراكية** لسان حال فيدرالية الحزب الاشتراكي الفرنسي بتونس، لكننا لم نعثر على أشياء مهمة تخدم بحثنا ما عدا بعض الافتتاحيات التي تعرضت لأحداث الجزائر بشكل مقتضب.

أما فيما يخص الكتب والمؤلفات، فيمكننا التعريف بالعناوين الآتية:

1- كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871- 1919: لمؤلفه شارل روبير أجيرون. هو كتاب مترجم عن اللغة الفرنسية، عرض فيه هذا المؤرخ الفرنسي، سياسة الجمهورية الثالثة، التي كرست الإيديولوجية الاستعمارية، والتي قوّضت أركان وتنظيمات المجتمع الجزائري المسلم، من خلال القوانين والقرارات المجحفة، التي مست مجالات العقار، والضرائب، واستغلال الغابات، وقانون الأهالي، فأقصت الجزائريين من المواطنة الفرنسية، وأنزلتهم إلى درجة العبيد وهم في عقر دارهم... واستعنت بهذا الكتاب في الفصل الثاني عندما تعرضت إلى الشخصيات الاشتراكية التي لعبت دورا هاما في تكريس تلك السياسة بالجزائر.

2- تاريخ الجزائر الثقافي ج6: لمؤلفه أبو القاسم سعد الله، اعتمدت خاصة على الفصل الثالث من هذا الجزء، الذي تعرض فيه المؤرخ إلى المذاهب والمدارس الفكرية الفرنسية، التي تبنتها بعض الفئات الجزائرية التي اختلطت بالفرنسيين، ومنها الأفكار السان سيمونية والأفكار الاشتراكية، حيث وظفنا ذلك في الفصل الثاني.

3- تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1951: في جزأين، لمؤلفه محفوظ قداش، وهو كتاب مترجم أيضا، حلل فيه المؤرخ الحياة السياسية بالجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1919-1951، أي مع بدايات القضية الوطنية وانتشارها ما بين الأوساط الشعبية الجزائرية، إلى غاية 1951 التي جعلها المؤرخ محطة نهائية، للذين توهموا بحل المشكلة الوطنية الجزائرية عن طريق العمل السياسي أو في إطار الشرعية السياسية الاستعمارية. واستخدمت هذا الكتاب، على الرغم من ترجمته غير السليمة وأسلوبه الركيك أحيانا، في التعرف على هيكلة وواقع الحركة الاشتراكية بالجزائر عامة، خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات ولاسيما أثناء تولي شخصيات اشتراكية فرنسية تسيير الحكومة العامة بالجزائر، والوقوف على خصائص السياسة التي اتبعوها خاصة في التعامل مع الوطنيين الجزائريين، منذ عهد موريس فيوليت Maurice Viollette إلى عهد الخبير في تزوير الانتخابات مارسال ادموند نيجلان Marcel Edmond Neagelen .

4- **<u>تاريخ الجزائر المعاصر 1942-1992، الجزء الأول</u>:** لمؤلفه محمد العربي الزبيري، وقد استعنت به في الفصل الثالث خاصة، في التعريف بسياسة الواليان شاتينيون Chataigneau ونيجلان.

5- **<u>افريقيا الشمالية تسير</u>:** للمؤرخ شارل أندري جوليان، وهو كتاب مترجم فيه معلومات قيمة عن الاشتراكيين الفرنسيين بالجزائر.

6 - **<u>تاريخ الجزائر المعاصرة</u>:** وهو ترجمة للكتاب الأصلي باللغة الفرنسية، الذي ألفه شارل روبير آجرون الصادر عن سلسلة كتب الجيب « que-sais-je » حيث وظفناه في التقديم للأوضاع السياسية بالجزائر ما بين 1945-1954.

7- **<u>كيف ولدت الجزائر الفرنسية؟(1830-1850)</u>:** «<u>Comment est née l'Algérie française?</u>» هو كتاب باللغة الفرنسية، من تأليف الباحث جون لويس مارسو Jean-Louis Marçot الذي بحث في المشروع الذي حمله الاشتراكيون الفرنسيون الأوائل إلى الجزائر، لجعلها فرنسية عن طريق الإدماج والإلحاق، ومتابعة تطور تلك السياسة والصعوبات التي واجهتها، ومن ثم فشلها. اعتمدنا على هذا الكتاب في الفصل الثاني، عندما عرفنا بالمشاريع الكولونيالية التي آمن بها الاشتراكيون الأوائل، ومنهم السان سيمونيين وأتباع فورييه.

8- **<u>اليسار في فرنسا 1900-1981</u>:** «<u>La gauche en France</u>» من تأليف جون توشار، Jean Touchard، الذي أراد فيه الكاتب الإجابة عن سؤال: ما هو اليسار؟ عن طريق تحليل وملاحظة مختلف مكونات اليسار، خلال الأوقات الحاسمة والفارقة للتطور السياسي المعاصر بفرنسا.

9- **<u>تاريخ اليسارات بفرنسا 1940-1974</u>:** « <u>Histoire des Gauches en France</u> » من تأليف فرانسوا جورج دريفوس، François-Georges Dreyfus، الذي وقف عند المحطات الصعبة التي مر بها اليسار الفرنسي، أثناء الحرب الكبرى الثانية وبعدها، عندما تحولت بعض الأحزاب اليسارية إلى المعارضة زمن الجمهورية الرابعة وبدايات عهد الجمهورية الخامسة.

10- **مدرسي مدارس القطاع القسنطيني من 1850 إلى 1950، قاموس بيوغرافي:**

« Les maitres d'écoles du constantinois de 1850 à 1950, dictionnaire biographique »

يعتبر هذا الكتاب ثمرة جهد دام حوالي 25 سنة لأستاذنا عبد الرحيم سكفالي، والذي كان بمثابة خارطة الطريق بالنسبة لأطروحتي، بفضل الكم الهائل من المعلومات التي قدمها لي حول الشخصيات الاشتراكية بعمالة قسنطينة، إذ لاحظت أن أغلب قيادات الحركة ومناضليها، كانوا من المدرسين، ويعرف هذا الكتاب بالدور الكبير الذي قامت به هذه الفئة، حيث كانت المدرسة رهان كبير بين النظام الاستعماري والوطنيين الجزائريين الذي تفطنوا لأهمية المدرسة، فعملوا على توجيه دورها لتكوين الوطنية الجزائرية.

مختصرات البحث:

استعملت في هذه الدراسة مجموعة من الاختصارات باللغة الأجنبية، ترمز إلى أسماء بعض الأحزاب والمنظمات والجمعيات والمصالح ودور الأرشيف وهي كما يأتي:

الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	UDMA	Union démocratique du manifeste algérien
الإتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين	UNEF	L'union national des étudiants français
الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة	UNR	L'union pour la nouvelle république
التجمع الشعبي الفرنسي	RPF	Le rassemblement du peuple français
جبهة التحرير الوطني	FLN	Le front de libération national
الحركة الجمهورية الشعبية	MRP	Le mouvement républicain populaire
المصالح التاريخية للجيش البري	SHAT	Les Services Historiques De l'armée De Terre
الأرشيف الوطني لما وراء البحار	ANOM	Les Archives National d'outre-mer
الديوان الجامعي للبحث الاشتراكي	OURS	L'office Universitaire De La Recherche Socialiste
معهد تاريخ الأزمنة الراهنة	IHTP	L'institut d'histoire Des Temps Présent

Le mouvement national algérien	MNA	الحركة الوطنية الجزائرية
Le parti socialiste unifié	PSU	الحزب الاشتراكي الموحد
Le parti communiste algérien	PCA	الحزب الشيوعي الجزائري
Le front algérien pour la défonce des libertés	FADRL	الجبهة الجزائرية من أجل الدفاع عن الحريات واحترامها
Le parti communiste français	PCF	الحزب الشيوعي الفرنسي
Le gouvernement général de l'Algérie	GGA	الحكومة العامة للجزائر
Le gouvernement provisoire de la république algérienne	GPRA	الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
La Fédération De l'éducation Nationale	FEN	فدرالية التربية الوطنية
La Fédération Nationale Des Syndicats d'exploitation Agricoles	FNSEA	الفدرالية الوطنية لنقابات الاستغلال الفلاحي
La Section Française de l'Internationale Ouvrière	SFIO	الفرع الفرنسي للأممية العمالية (الحزب الاشتراكي الفرنسي)
La Section Française de l'Internationale Communiste	SFIC	الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية
La confédération générale du travail	CGT	الكنفدرالية العامة للعمل
La confédération générale du travail force ouvrière	CGT-FO	الكنفدرالية العامة للعمل والقوى العمالية
La confédération française des travailleurs chrétiens	CFTC	الكنفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين
Le conseil national de la révolution algérienne	CNRA	المجلس الوطني للثورة الجزائرية
Le conseil national de la résistance	CNR	المجلس الوطني للمقاومة
L'organisation Armée Secrète	OAS	المنظمة العسكرية السرية
Les services administratifs spécialisés	SAS	المصالح الإدارية المتخصصة
Le service de liaisons nord-africaines	SLNA	مصالح الاتصال الشمال افريقية
La police des renseignements généraux	PRG	شرطة الاستعلامات العامة

- **خطة البحث:**

تتوزع المادة المعرفية –المبنية على إستراتيجية المقاربة التأريخية– وفق خطة منهجية تتكون من مقدمة وأربعة فصول، وخاتمة وملاحق وبيبليوغرافيا وفهارس حيث انشغلت في المقدمة بتقديم عرض كان من مشمولاته: الحديث عن أهمية الموضوع، والإشكالية التي تشكّل حجر الزاوية في البحث مع تصور لعلاجها، ملتزما بحدود الدراسة زمنيا ومكانيا، ثم تطرقنا إلى الأسباب التي دفعتني للاشتغال على هذا الموضوع، مستعينا في ذلك بالمناهج العلمية والمصادر. الأرشيفية والمراجع الأساسية التي مكنتنا من الاقتراب من الإشكالية.

وضمن هذا المدخل الإشكالي قسّمنا البحث إلى أربعة فصول:

حيث اختص الفصل الأول بالحديث عن اليسار الفرنسي والاشتراكيات الفرنسية في علاقتها بالظاهرة الاستعمارية، وقسّمنا هذا الفصل بدوره إلى أربع مباحث، خصّصنا المبحث الأول لبعض المفاهيم الأساسية التي تشير إلى بدايات الحركة الاشتراكية واليسار بفرنسا، ثم انتقلنا إلى الاشتراكيات الفرنسية وصولا إلى اليسار الفرنسي والظاهرة الاستعمارية، ومن ثمة الوقوف عند المسألة المغربية كنموذج يكشف عن تعامل جان جوريس مع الظاهرة الاستعمارية.

أما الفصل الثاني الذي اخترنا له عنوان: "الحركة الاشتراكية الفرنسية والجزائر". فقد خصّصناه للحديث عن موقف الاشتراكيين الفرنسيين الأوائل من الحملة واحتلال الجزائر، مثل هذا المبحث لا يكتمل إلا بالحديث عن الجزائر كأرض ورقعة جغرافية للتجارب الاشتراكية، وهو بدوره ما استدعى الحديث عن الحركة الاشتراكية في الجزائر والمسألة الجزائرية ما بين 1908–1939، ثم تتبعنا الفرع الفرنسي للأممية العمالية في مواجهته للقضية الوطنية الجزائرية.

أما الفصل الثالث فقد تحدثنا فيه عن "تطورات الحياة السياسية في الجزائر وأثرها على نشاط الفيدرالية الاشتراكية بعمالة قسنطينة منذ1945"، فأردنا من خلاله التعريف بالتطورات الهامة التي حدثت والتي ينعتها

الكثير من الباحثين بالمخاض العسير، ومن أجل هذا المسعى، فتحنا مجالا لتتبع.الحياة السياسية الأوروبية في الجزائر كمبحث أول، ثم عرّجنا على تاريخ الفيدرالية الاشتراكية لعمالة قسنطينة ثم موقفها من أحداث 08 ماي1945، ليكتمل هذا الفصل بمبحث رابع خصصناه لنشاط الحركة الاشتراكية في عمالة قسنطينة منذ بداية الخمسينات.

توجّهنا بعد ذلك إلى الفصل الرابع المخصص للحركة الاشتراكية بعمالة قسنطينة وموقفها من الثورة الجزائرية، وقد قسّمنا هذا الفصل بدوره إلى أربع مباحث رئيسية،حيث قدّمنا المبحث الأول بعنوان: رسميون، منتخبون ووجهاء أمام انفجار أول نوفمبر: شاهدون أم فاعلون أم ضحايا؟ أما المبحث الثاني فقد عُني بردود فعل فدرالية قسنطينة من اندلاع حرب التحرير، ثم يأتي المبحث الثالث الخاص بتطور نشاط فدرالية قسنطينة الاشتراكية بعد 1956، وفي المبحث الرابع والأخير كشفنا عن بعض الشخصيات الاشتراكية المسلمة في الفدرالية الاشتراكية. لينتهي البحث بخاتمة مُقاربة للإشكالية المطروحة في المقدمة، مع التركيز على النتائج المتوصل إليها بعد تمام دراسة موضوع البحث ومناقشته وتحليله طبقا للمناهج المعتمدة، مع مراعاة توجيهات الأستاذ المشرف ومجموعة من الأساتذة بالجزائر وبفرنسا.

أتبعنا موضوع الدراسة بعد كل هذا. بملاحق أساسية تدعم بحثنا وتقدّم للباحثين –من بعدنا– مادة أرشيفية خام يمكنهم الاستعانة بها في مواضيع بحثهم، ثم رتّبنا المصادر والمراجع أبجديا ليسهل التعامل معها، وفي الأخير عرضنا فهارس الأعلام، والبلدان والأماكن والجمعيات والأحزاب والموضوعات. ولئن أصبنا في إخراج موضوعنا بهذا الشكل، فإنه يبقى في حاجة لمزيد من الصقل المفهومي، لمن يريد البحث فيه من جديد.

- **صعوبات البحث**

لقد استغرق انجاز هذا البحث وإخراجه في هذا الشكل الذي قُدِم للمناقشة أمام أعضاء اللجنة الموقرة، وقتا طويلا، واستهلك من عمرنا حوالي عشر سنوات. ويرجع ذلك إلى جملة من الصعوبات والعراقيل التي

صادفناها في سيرتنا البحثية بدءاً من لحظة اختيار الموضوع وبعدها من تجميع المصادر المختلفة، والمراجع المهمة التي تتعلق بالموضوع وصولا إلى بعض الأخطاء التي وقعنا فيها، والناتجة عن التخطيط غير الجيد وسوء تقدير أو تقصير منا أحيانا أخرى، أو الظروف العائلية التي كانت تأخذنا كالسيل الجارف، فتجعلنا ننقطع عن البحث، ويصعب علينا بعدها استجماع القوى والأفكار والوثائق.

أما الصعوبات المنهجية فتتعلق بالمادة المصدرية والمعرفية، فإننا لم نعثر على الوثائق الأرشيفية بمصالح الأرشيف الولائية، بولايات الشرق ولاسيما أرشيف ولاية قسنطينة. كما أن أرشيف الفيدرالية وفروعها عبر مختلف المدن غير موجود؟ فقد يكون قد أتلف أو رمي في مكان مجهول أو أخدته يد خفية ومجهولة؟ الأمر الذي دفعنا للتفكير في السفر إلى فرنسا والاطلاع على أرشيف عمالة قسنطينة، المعالج والمرتب تحت تسمية السلسلة المستمرة Série continue، لكننا وجدنا أنفسنا غارقين في كم هائل من الوثائق غير المصنفة حسب الموضوع أحيانا، وقلة المعلومات التي تهم موضوعنا. وهذا راجع إلى أن التقارير السرية كانت لا تراقب باستمرار عناصر الحركة الاشتراكية مثلما كان حال العناصر الوطنية والشيوعية...وهكذا، فشلنا في تكوين عينة بإمكانها أن تكون تمثيلية لتحليل المنحدر الاجتماعي والمهني للمناضلين في الحركة الاشتراكية. وعلى الرغم من استفادتنا من إقامة علمية بالقرب من مركز أرشيف ما وراء البحار، إلا أننا لم نتمكن من التقدم بشكل مشجع في العمل بسبب تناقضات المادة والتقارير وتكرارها أحيانا أخرى، لاسيما تلك المتعلقة بالانتخابات.

أمام هذا الوضع فكّرنا في البحث عن شهادات حية لبعض المناضلين القدامى من الفرنسيين بفرنسا، فاتصلنا بمركز وثائق تاريخ الجزائر CDHA بمدينة أكس أون بروفانس وطلبنا من المشرف على النشرة الإعلامية الالكترونية أن ينشر لنا نداء لجمع الشهادات، لكن تلك الدعوة بقيت بدون تجاوب. وخلال تلك المدة، لم نتمكن من جمع إلا شهادة واحدة لأحد المدرسين "السيد روجي "الذي عمل بإحدى مدارس بلدية الشافية التابعة حاليا لولاية الطارف، وكان قد أقام بمدينة عنابة إلى غاية 1966. وعند عودتنا إلى الجزائر،

حاولنا البحث–من جديد– عن شهادات مماثلة، عن طريق السؤال عن أهم الشخصيات في مدينة سكيكدة كشخصية محمد بدر. الدين، وفي مدينة عنابة كشخصية بن باحمد، وفي مدينة قسنطينة كشخصية سي حسان، لكن المعلومات التي جمعناها كانت قليلة وغير كافية كميا ونوعيا، ما عدا شهادة أرملة علاوة عباس بمدينة قسنطينة المرتبطة بخالها القيادي في الحزب، ذا الأصول القبائلية السيد سي حسان.

كما أعترف بأنني لم أوفق –في البداية– في ضبط عنوان الموضوع بصورة واضحة، لذلك فقد بقيت مدة زمنية معتبرة لم أحرز فيها تقدما ايجابيا، حيث كان العنوان المشتغل عليه يتعلق بـ: "**اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية 1954–1962**" وبهذا الشكل اتضح لنا فيما بعد أنه موضوع غير واضح المعالم، لكن بعد المشاورة وتوجيهات الأستاذ المشرف، اضطررنا إلى تعديله إلى الصورة الحالية، إلا أن ذلك كان بعد نهاية الإقامة العلمية بفرنسا مما جعلنا نهدر وقتنا وجهدنا في اتجاه مغاير تماما.

شكر و عرفان

يبدأ طريق الألف ميل بخطوة،و لئن كان طريقي محفوفا بمسارح كثيرة، فإني لا أستطيع أن أُنكر فضل الذي رسم معالم هذا البحث، ووقّع ببصمته الخفية على خطوطه العريضة، كما لا يفوتني أن أتقدم بأخلص عبارات الشكر والعرفان للمشمول برحمة الله ومغفرته –ان شاء الله– الأستاذ الدكتور "عبد الكريم بوصفصاف"، وكذا الأستاذ الدكتور "مومن العمري" الذي وافق على الإشراف على إتمام انجاز هذا العمل في آخر مراحله ونقدر له طول صبره وكرم إصغائه، وتحمّل إلحاحنا عليه مع كثرة انشغالاته والتزاماته. كم لا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر كل من ساعدني وساندني وأسدى لي النصح والتوجيه كما أرسل شكرا خاصا إلى الأستاذة "فاطمة الزهراء قشي" التي لم تبخل علي بالتشجيع والنصائح والفرص التي قدّمتها لي في التكوين في ورشات الدكتوراه والاحتكاك بالباحثين الأجانب. وكذلك الأستاذ "دحو جربال" والأستاذ "فؤاد سوفي" اللذان ساعداني في رسم مسارات جادة للبحث، والباحثة "مليكة رحال" في مركز بحث تاريخ الزمن الراهن بباريس على المؤازرة. والباحثين بمعهد البحث ودراسات العالم العربي والإسلامي IREMAM وأذكر

المشرف الثاني الأستاذ "جون روبار هنري" Jean–Robert Henri والباحثة "كريمة ديراش" وكاتبة أمانة المعهد السيدة "سيلين" وعمال مكتبة المعهد. كما أشكر كل عمال مراكز الأرشيف: ولاية قسنطينة، وأرشيف ما وراء البحار بأكس، وأرشيف الحزب الاشتراكي الفرنسي بباريس، وأرشيف عمالة بوش دي رون بمرسيليا، والسيد "ناصر لخليفي" العامل بالمكتبة الجامعية لكلية الآداب بأكس...

كما أتوجه بالشكر الجزيل لإدارة قسم التاريخ بجامعة قسنطينة2 على تعاونها وسرعة التكفل بنا بعد رحيل أستاذنا المشرف.

كما لا أنسى فضل أفراد عائلتي الذين صبروا معي وفرطوا أحيانا في الترفيه أثناء العطل، وكل الأصدقاء والصديقات وزملاء العمل في جامعتي عنابة وسكيكدة.

الفصل الأول

مدخل إلى اليسار الفرنسي والاشتراكية الفرنسية

المبحث الأول: مفاهيم واصطلاحات اليسار والاشتراكية

المبحث الثاني: الاشتراكيات الفرنسية

المبحث الثالث: اليسار الفرنسي والاشتراكيات الفرنسية والظاهرة الاستعمارية

المبحث الرابع: المسألة المغربية كنموذجا في تعامل جان جوريس مع الظاهرة الاستعمارية

أفردنا هذا الفصل إلى البحث في المصطلحات والمفاهيم المختلفة لليسار الفرنسي والاشتراكيات الفرنسية، وإبراز الصعوبات التي واجهها الفلاسفة ونحاة المفاهيم، في سعيهم من أجل تحديد مفهوم وتعريف واضح وموحد ودقيق لليسار والاشتراكية. فكان المبحث الأول مخصصا لليسار، وجاء المبحث الثاني مخصصا للاشتراكيات الفرنسية المختلفة، عن طريق التطرق إلى الشخصيات المفكرة التي خطت نماذج مذهبية ومدارس اجتماعية واقتصادية، تبلورت في مراحل تشكل مجموعات من الرواد والمعتنقين لكل اتجاه، وموقف كل تيار من بعض القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ثم حاولنا استعراض وجهات النظر اليسارية الفرنسية من الفكرة الاستعمارية التي كانت في أوج ازدهارها في أوروبا آنذاك، وتوقفنا عند احتلال المغرب كعينة، أمكن لنا من خلالها رصد عديد المواقف في محطاتها المختلفة.

المبحث الأول: مفاهيم واصطلاحات اليسار والاشتراكية

1- مشكلة اليسار

نسعى في هذا العنصر لبيان لما يعد مفهوم اليسار مشكلة أكثر من سعينا لتثبيت فهم موحد له، وهذا بالنظر للصعوبة التي تظهر في كل محاولة لتحديد مفهومه، كونه مفهوما تتقاسمه جهات عدة. فهو واحد من المفاهيم الجوهرية في السياسة بشكل عام، وفي الفكر الحديث والمعاصر بشكل خاص، ولعل محوريته هذه تتأتى من كون وجهات النظر المتضاربة حول العديد من المواقف السياسية إن هي إلا انعكاس للمعنى الذي نمنحه له، هذا ناهيك عن كونه مفهوما نسبيا أو متغيرا لغويا بتعبير لطفي زادة أسكار[1] variables linguistiques يتحدد استعماله حسب السياق الذي يذكر فيه، إذ يختلف في الحياة السياسة عنه في المجالات الفكرية عنه في المجال الثقافي، وعطفا على هذا ترجع صعوبة التعامل مع مفهوم اليسار إلى كونه يتغير عندما ننتقل من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى، فاليسار في البرلمان البريطاني غيره في

[1] Lotfi Askar Zadeh, **The concept of a linguistic variable and its application to approximate reasoning**, in, *Information Science, vol* 8, 1975 pp 199–249.

البرلمان الفرنسي، واليسار الذي ولد من رحم الثورة الفرنسية غيره الذي ولد بعد الثورة البلشفية في روسيا. هذا فضلا على أنه لا يمكن تحديد مفهوم اليسار دون أن نعرج على مفهوم اليمين بوصفهما يشكلان ثنائية لا يمكن فك التعارض القائم بينهما أو النظر إلى أحدهما دون أن يتوارد على الذهن مفهوم الأخر. وبدخول أطراف أخرى بين اليسار الحدي واليمين الحدي، يصعب علينا كلما زادت الأطراف واقتربت من الاعتدال، تحديد اليسار من اليمين.

فضلا عن ذلك، اليسار واليمين في الأصل، مفهومان جهويان، وضعا لتحديد الجهات في الفضاء، بحيث يتبادلان المواقع، فيتغير المفهوم عندما يصبح اليمين يسارا واليسار يمينا.

ولعل الصعوبة الأكبر التي تعترضنا في ضبط مفهوم اليسار واليمين هي تلبسهما ببطانة اديولوجية تختلف من دولة إلى أخرى، ومن ثقافة إلى أخرى.

بيد أن هذه الصعوبات والمحاذير التي نوهنا إليها والتي تلف المفهوم بطبقة سميكة، لا يعني أنه يتعذر علينا اختراقها وتعريتها بالتعبير الفوكوي، وتجلية المعنى الذي سنمنحه لليسار واليسار الفرنسي في أطروحتنا.

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو كالتالي: هل يمكننا نزع اليسار من سياقه التاريخي والسياسي وتوصيفه بمعزل عن اليمين؟ أليس بالإمكان تعريفه بمعزل عن ثنائية يسار–يمين؟ ثم أي الأدوار يمثل الطرفان؟ ألا يؤدي حصر الأطراف السياسية ضمن هذا التصور الثنائي الخطي إلى تضييق نطاق الحريات السياسية وانتهاك حقوق الانسان و تجاوز القوانين والقيم والأعراف؟

2- ماذا نقصد باليسار؟

يشير اليسار تاريخيا إلى وضعية الجلوس التي كان يتخذها النواب في البرلمانات الأوروبية، وأقحم في مجال السياسة مع البرلمان الفرنسي بعد أن تمت المحافظة على وضعية معينة لجلوس النواب بالنسبة لرئيس البرلمان.

وقد ورد لفظ اليسار في قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية بمعنى "تلك المجموعات المؤيدة للتغيير في مواجهة المحافظين المعادين للتجديد"[1]

وفي فرنسا تحديدا، أطلق المصطلح في الأصل على النواب الذين عارضوا الفيتو الملكي في جلسة 28 أوت 1789 واجتمعوا آنذاك إلى يسار رئيس الجمعية التأسيسية[2]، وقد اعتمد هذا التقسيم الهندسي في البناء النصف دائري لقصر بوربون حتى عام 1968. ليتحول فيما بعد إلى تقسيم سياسي، أضحى إلى حد اليوم أحد الثوابت في الحياة السياسية الفرنسية.

أما اليسارية Leftism, Gauchisme فتطلق على موقف مِمن يتحدد موقعهم في اليسار المتطرف، وهم أولئك الذين يحبذون الأعمال اللاثورية الفورية والجدرية التي لا تخلو من العنف والعداء للمجتمع وللأطراف الأخرى، وتترادف مع الرفض الشامل للمجتمع، كما ظهرت في كتاب لينين عام 1920 وعنوانه: "المرض الصبياني للشيوعية اليسارية"[3]

لقد تجنب الفلاسفة وصناع المصطلحات والمفاهيم الدخول في طرق مغلقة، باعتماد تعريف محدد وواحد لليسار، وأحد تلك الطرق المغلقة هو وضع مفهوم معقم عن اليسار للاستهلاك في ظرف معين مع رفض المعتقدات القديمة عنه، مفهوما يضع اليسار في إطار من القيمة والحق والنقاء وينظر إلى مساوئه وتجاوزاته وأخطائه في الماضي باعتبارها انحرافا عن اليسار الصحيح. وثانيها هو الاختزالية أي التعرف على اليسار من خلال ارتباطه بالنواحي الاجتماعية والسيكولوجية والسياسية، ولذا فقد ركز بعض علماء الاجتماع مثلا في تعريفهم لليسار على الأسس الاجتماعية للتصويت، مثل الطبقة الاجتماعية، في حين ركز علماء النفس على توجهات الفرد أو ملامح الشخصية، وركز علماء السياسة على التوجهات نحو السياسة مثل

---

[1] أحمد سعيد سعيفان، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي إنجليزي فرنسي**، مكتبة لبنان ناشرون، ط1 بيروت 2004، ص408.

[2] Louis-Marie Morfaux, Jean Lefranc, **Nouveau vocabulaire de la philosophie et des sciences humaines**, Armand Colin nouvelle édition, Paris 2009, pp 210-211.

[3] أحمد سعيد سعيفان، المرجع نفسه.

التدخل الحكومي في الاقتصاد. لكن هذه المناهج تفشل في تصنيف الموقف أو التوجه على أنه يساري أم لا؟ أما الطريق المسدود الثالث فهو مسألة الجوهرية أي الافتراض أنه يمكن الوصول إلى تعريفات جامعة مانعة، بناء على مبادئ عامة، وعلى المفاهيم التي تميز الأخلاقيات أو وجهات النظر السياسية. هذا المبدأ ليس بالجديد، لكن الفكر السياسي قد تشكل من مفاهيم كانت دوما موضع جدل وكان تفسيرها يثير قضايا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار مثل "الحرية" والمساواة" و"الديمقراطية".

يقول الباحث الفرنسي في علم الانثروبولوجيا لويس دومون[1] (1911-1998) Louis Dumont "إن اليسار الفرنسى تميز بالتزامه المشروط والمنظم بالفردانية كنمونج نقي كامل قادر على تغيير المؤسسات السياسية وأحيانا الاجتماعية بشكل تدريجي"، ولذا فإنه يستشهد بمركزية "حقوق الإنسان" في قضية دريفوس[2] ومقولة جوريس Jaures إن "الإنسان الفرد مقياس لكافة الأشياء"، كما يشير إلى رأي المؤرخ وعالم الانثروبولوجيا الاقتصادية المجري كارل بولانى[3] (1886-1963) Karl Polanyi "إن الاشتراكية هي الناتج الأخير للفردانية المسيحية. فهل حقا الفردانية – كما يقول دومون – هى جوهر اليسار؟

---

[1] لويس دومون (1911-1998) Louis Dumont عالم انثروبولوجيا فرني من مواليد تسالونيك باليونان حاليا، اشتغل أستاذًا مُساعِدًا بجامعة أوكسفورد في الخمسينيات، ومديرا لمدرسة الدراسات العليا في علوم المجتمع (EHESS) بباريس. وتخصص في ثقافات ومُجتمعات الهِند، دَرَس الفلسفة الاجتماعيَّة الغَربيَّة وعقائِد الغَرب.

نقلا عن: Bernard VALADE, « **DUMONT LOUIS - (1911-1998)** », Encyclopædia Universalis [en ligne], consulté le 3 février 2019. URL : http://www.universalis.fr/encyclopedie/louis-dumont/

للمزيد من الاطلاع يرجع إلى كتاب: لويس دومون: **مقالات في الفردانيّة/منظور أنثروبولوجي للأيديولوجيا الحديثة**. المترجم من طرف: د. بدر الدين عردوكي. نشر المنظمة العربية للترجمة. وتوزيع: مركز دراسات الوحدة العربية. سنة 2006.

[2] قضية دريفوس: هي مسألة سياسية دفعت بفرنسا إلى أزمة سياسية عميقة. حيث كان ألفريد دريفوس، الضابط اليهودي في الأركان العامة، قد أدين بواسطة محكمة عسكرية سرية في 1894 ببيع أسرار عسكرية لقوى أجنبية وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. بعد فترة قصيرة ظهر أن قيادات الجيش حاكمت دريفوس لتخفي جريمة ضابط آخر من الأرستقراطيين، بعد سنوات من المنفى في جزر ديفل في غويانا الفرنسية، أعيدت محاكمة دريفوس وأدين ثانية في سبتمبر 1899؛ وأخيراً مُنح عفواً رئاسياً بعد أقل من شهر. وبعدها أدخل ميليران للحكومة كطريقة لنزع فتيل الأزمة الدائرة، لإرضاء الاشتراكيين، لكن هؤلاء انقسموا حول ما أقبل عليه ميليران الذي أيده جناح جون جوريس وعارضه جول غيسد ولافارغ من حزب العمال الفرنسي.

نقلا عن: Joseph Reinach, **Histoire de l'affaire Dreyfus: le procès de 1894**, éditions de la revue blanche Paris 1901, pp 105-131.

[3] كارل بولانى (1886-1963) Karl Polanyi اقتصادي وأكاديمي مجري، بحث في التاريخ والأنثروبولوجيا الاقتصادية، وأنتج نقدا علميا رصينا لاقتصاد السوق معتمدا في ذلك على الكثير من الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية التي أثمرت العديد من المؤلفات، ولد سنة 1886 بالعاصمة النمساوية فيينا، وكانت النمسا والمجر حينئذ جزءا من دولة واحدة، وينحدر من أسرة برجوازية نالت حظها من التعليم، تحولت من اليهودية إلى المسيحية الكالفينية. انتسب بولاني إلى كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة بودابست في خريف 1904، وحصل على الدكتوراه في القانون عام 1909 من

ولقد جاء في المجلد الثاني من موسوعة كمبريدج للتاريخ في الفكر السياسي في القرن العشرين، أنه لعل ما يوحد اليسار كمنهج فكرى عبر الزمان والمكان هو رفضه للهيراركية[1] الرمزية وحتمية وجود التباين أو عدم المساواة التي يسعى إلى إلغائها، وهذا يعنى أن اليسار يعبر عن منهج ومشروع وجد أول تعبير واضح عنه في عصر التنوير، مثلما عبر عنه فيلسوف الأنوار الفرنسي نيكولا كوندورسيه [2] الذي يضع مبادئ

جامعة كولوسفا كلوج نابوكا في رومانيا. آمن كارل بولاني منذ شبابه بالديمقراطية وبقيم الحرية، كما تأثر بالأفكار الاشتراكية. كان يعارض أي شكل من أشكال الفاشية والحكم الشمولي بما في ذلك دكتاتورية البروليتاريا، مما جعله يبقى على مسافة من الشيوعيين رغم موقفه الداعم لسياسة ستالين في الاتحاد السوفياتي عام 1938، مبررا ذلك بالاستعداد لمواجهة النازية. اعترف بولاني في عام 1955 بأنه كان مخطئا بشأن طبيعة النظام الستاليني.

اضطلع بولاني بعدة مسؤوليات في إطار التزامه السياسي والاجتماعي، فقد أسس في نوفمبر 1908 مع طلبة آخرين جمعية للمفكرين الأحرار في المجر وسماها "حلقة غاليلي". وضمت الجمعية الطلبة الاشتراكيين والليبراليين الذين اجتمعوا على فكرة التعلم والتعليم، وكان هدفهم محاربة الأمية ونشر الأفكار التقدمية بين الأوساط الشعبية في المجر. وفي عام 1914 أسهم كارل بولاني في تأسيس الحزب الراديكالي المجري وأصبح سكرتيرا له، ومع صعود الفاشية في النمسا وألمانيا اضطر بولاني إلى الهجرة عام 1933 قاصدا إنجلترا ، واشتغل طوال مدة مكوثه بها في التدريس الخصوصي يعطي دروسا مسائية في التاريخ الاقتصادي والعلاقات الدولية.

يعد بولاني من أهم الاقتصاديين الذين قدموا نقدا علميا للاقتصاد القائم على السوق. وأثبت بولاني من خلال دراساته التاريخية والأنثروبولوجية أن نظام السوق المعمم لم يكن إفرازا طبيعيا وعفويا للحياة الاجتماعية وإنما بناء سياسيا شيدت أركانه برعاية من الدولة، وأن هذا النظام لم يكن سائدا في كل المجتمعات وفي كل الأزمان وإنما هو استثناء تاريخي.

ويرى بولاني أن الاقتصاد في ظل جميع المجتمعات الإنسانية كان دائما في خدمة المجتمع ما عدا ما يصفه بالمجتمع السوقي (القائم على نظام السوق)، فالمجتمع هو من يكون في خدمة الاقتصاد وتابعا له، هذه "النزعة التسليعية" التي تجاوزت كل حد عرضت المجتمعات البشرية للكثير من الابتلاءات تمثلت في تنامي الفقر، وتحول أعداد غفيرة من المزارعين إلى بروليتاريين في المدن، وانهيار المنظومة النقدية الدولية، ونشوب الحرب العالمية الأولى ثم الثانية.

ومن ناحية أخرى، ربط بولاني بين شيوع دكتاتورية السوق ذاتية التنظيم في أوروبا وظهور الفاشية والشيوعية، شارحا وجه العلاقة بينهما بأن الدولة الشمولية هي وحدها التي كانت قادرة على الحد من الاضطرابات التي تسببت بها الرأسمالية. حماية الديمقراطية وفقا لرؤية بولاني تستدعي إذن تدخل المجتمع عبر الدولة من أجل ضبط الأسواق وكبح جماحها، كما تتطلب إعادة توزيع الثروة التي يتم إنتاجها وتوفير الحماية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع.

ترك كارل بولاني عدة مؤلفات في مجالي التاريخ الاقتصادي والأنثروبولوجيا الاقتصادية، ومنها العناوين: "التحول الكبير.. الأصول السياسية والاقتصادية لزمننا المعاصر" (1944)، و"التجارة والأسواق في الإمبراطوريات الأولى" (1957) وشارك في تأليفه آخرون، و"داهومي وتجارة الرقيق" وتم نشره بعد موته عام 1966.

نقلا عن: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2016/1/29

[1] الهيراركية: هي الكلمة الأجنبية hierarchy وتعني التراتبية، وهي تفاوت في المراتب أو الأدوار، سواء كان من منظومة أحياء مثل كينونات بنيوية اجتماعية (فئات من الشباب، أنظمة حكم، إدارات، منظمات... أو كان من منظومة أشياء.

ففي علم الاجتماع يرى فيه البعض بأنّ الطريق لتغيير نظام اجتماعي يكون بإعادة توزيع القوى: أي تطوير النظام بأدوات تحكّم و مطاوعة متقنة.

[2] نيكولا كوندورسي (1743–1794) Marie Jean Antoine Nicolas Caritat, marquis de Condorcet فيلسوف ورياضي وموسوعي فرنسي، يعتبر أحد أشهر دعاة الإصلاح التربوي في عصره. لعب دوراً كبيرا في الثورة الفرنسية .لاحَقَهُ اليعاقبة عام 1793م فاختفى عن الأنظار لمدة طويلة، وكان مقتنعا بدور التأمين والمعاشات في بناء دولة اجتماعية. وطالب بتحرير المرأة ومنحها حقوقها السياسية..ودعا إلى تحرير الشعوب وتحويل الاستعمار إلى معونات أجنبية تقدم للدول الفقيرة. وبتطبيق سياسة الإحصاء من طرف الحكومات والمؤسسات حتى تتخذ القرارات السليمة.

نقلا عن: روني إيلي ألفا، **موسوعة أعلام الفلسفة حياتهم، آثارهم وفلسفتهم** ج2، دار الكتب العلمية، بيروت ط1 1992، ص ص 307، 308، 309، 310.

النظام الاجتماعي موضع المساءلة، ويعارض اللامساواة في الحقوق والسلطات والمكانة والظروف المعيشية، ويسعى إلى محوها من خلال الفعل السياسي، والالتزام الأساسي هنا هو معرفة معنى المساواة ودلالاتها[1]. ذلك المشروع اليساري يتصور مجتمعا من الناس متساوين جميعا مما يتطلب بحثا وتنقيبا وتشخيصا على أوسع مجال عن مصادر التفرقة والاعتمادية غير المبررة وبرنامجا عمليا لمحوها أو تقليصها، وهو يبدأ من الفكرة الإنسانية الأساسية عن المساواة: المبدأ الأخلاقي القائل بأن كل البشر يستحقون القدر نفسه من الاهتمام والاحترام؛ وعلى كل منهم أن يتعامل مع الآخرين باحترام كهدف وليس كوسيلة لإتيان حاجاته، وعلى أساس أن للإنسان كرامة لا ثمن لها – وهو مبدأ مقبول عموما في العصر الحديث عبر كل الأطياف أو انعدام المساواة التي يسعى إلى تبريرها–. منهج اليسار يترجم هذه الفكرة باعتبارها تحتاج إلى نموذج سياسي واجتماعي: النموذج السياسي للمساواة في المواطنة حيث للجميع الحقوق المدنية نفسها بغض النظر عن قدراتهم أو كفاءاتهم أو إنجازاتهم أو ظروفهم أو هوياتهم؛ بحيث تقوم الدولة بتمثيلهم على قدم المساواة؛ والنموذج الاجتماعي هو أن يكون المجتمع – بما في ذلك الاقتصاد – نظاما تعاونيا يتعامل مع الجميع أيضا على قدم المساواة، هذا المنهج يتشكك في أن السوق والمنافسة غير المنظمة بوجه عام يمكن أن تزيد من هذا التعاون، بما أنها تولد عدم التكافؤ في المردود وفى المستوى المعيشي مما يؤدى إلى فساد العلاقات الاجتماعية وانعدام المساواة.[2]

إذن فالمشروع اليساري هو مشروع ينادي بالمساواة؛ يسمح بالتفسير وإعادة التفسير لمعنى عدم المساواة ولكيفية التخلص منها أو محوها. لكن على مدار تاريخ اليسار تعرض هذا المشروع للانتهاك على أيدي من يدعون أنهم يرسخونه، وخاصة المثاليون الذين أرادوا تكريس شكل نموذجي لليسار[3].

---

[1] تيرينس بول، ريتشارد بيلامى **موسوعة كمبريدج للتاريخ: الفكر السياسي في القرن العشرين مج 2،** ترجمة مي السيد مقلد وطلعت الشايب، المركز القومى للترجمة الطبعة الأولى 2010 القاهرة.ص ص 378 380 .

[2] نفسه ص381.

[3] نفسه ص 382.

إن مختلف أطياف اليسار تشبه بعضها بعضا، لكن ما يمكن رؤيته على أنه مساواة قد يكون موضع نقاش واسع، فالمساواة لها وجوه عدة وترتدي الكثير من الأقنعة؛ لكن المسألة هنا هي أن كل أسرة اليسار تقول بالمساواة، وتنتمي إلى المذهب التعديلي[1]– سواء الراديكالي أو الإصلاحي – ولها تاريخ طويل وشجرة نسب، وقد يمكن التعبير عن مشروع التعديل أو الإصلاح بالعديد من الأساليب: بلغة الحقوق أو بلغة الصراع الطبقي، أو كنسق لامتداد المواطنة أو العدالة أو الديمقراطية، أو كنضال مستمر ضد الاستغلال أو القهر؛ وقد تأخذ أشكالا وألوانا من البني التنظيمية، سواء القائمة على الأحزاب أو الحركات، وقد تكون نخبوية أو ديموقراطية تابعة لسيطرة الدولة أو النقابة أو قائمة على العصيان المسلح، وقد تكون إصلاحية أو ثورية؛ قتالية أو ساعية إلى الإجماع؛ تكاملية أو طائفية؛ وقد تكون دائرتها الانتخابية واسعة أو محدودة النطاق. لكن أيا كانت لغتها أو شكلها أو تبعيتها، فإنها تفترض وجود لامساواة غير مبررة.[2]

كان المفترض دائما أن تكون الاشتراكية " – كما يراها دعاتها – نظرة أكثر قوة ووضوحا عن العالم تتعارض مع كل من الرأسمالية" والفردانية". لقد وعدت الاشتراكية بالتغيير الاجتماعي في إطار نظام اجتماعي جديد بل "حضارة جديدة" تتخطى وتفوق حدود الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية. لكن الاشتراكيين واجهوا هنا معضلة: فما الذي يعنيه تفسيرهم الأكثر راديكالية عن المساواة الاجتماعية بالنسبة للنموذج السياسي للمساواة المدنية؟ بعبارة أخرى: هل تتماشى الاشتراكية مع الديمقراطية ؟ وبالأحرى هل يمكن تحقيق الاشتراكية من خلال منحى ديمقراطي برلماني؟ الاشتراكية كان يفترض دائما أنها الإجابة عن هذا السؤال.[3]

لم يكن المفهوم الماركسي عن العدالة الاجتماعية بمثابة برنامج أو خطة واضحة عن التعاون الاجتماعي تحكمه مبادئ واضحة عن مسألة التوزيع لكي يتم تطبيقها على النظام الاشتراكي، لكنه كان

---

[1] المذهب التعديلي Révisionism: يعرفه إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي في كتابه **مصطلحات عصر العولمة** الصادر عن دار الثقافية للنشر والتوزيع سنة 2006، ص167 بأنه الموقف الوسط في الفكر الاشتراكي الشيوعي والذي يدعو إلى استثمار الإمكانيات المتاحة في السياسة الأوروبية الغربية للوصول إلى السلطة ونشر الشيوعية.

[2] [2]تيرينس بول، ريتشارد بيلامى، المرجع السابق ص 383.

[3] نفسه ص 386.

وجهة نظر عن العالم الخالي من الظروف التي تستوجب تحقيق العدالة وتستجلب الحقوق (مثل الندرة وصراعات المصالح واللاعقلانية الإنسانية وصراع القيم والمبادئ) وتحول العالم إلى مكان تعم فيه الثورات ويلغى الفكر الضيق عن حقوق الطبقة البرجوازية بل يرفع شعار "من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته"، تلك النظرة شديدة اليوتوبية عن العدالة الاجتماعية باستطاعتها أن تشعل الحماسة الثورية وكذا الولاء للقضية الشيوعية، لكنها لا تملك ما تقدمه لمن يريد حقا تصحيح هذا الجانب من الثورة القادمة.[1]

من خلال تلك المعاني والتعريفات المقترحة لليسار، فإنه باستطاعتنا أن نميز بين ثلاثة أنماط لليسار – كما يقول هوبسباوم[2]Hobsbawm، النمط الأول كان معتدلا وإن أراد حشد الجماهير لتحقيق أهدافه السياسية، فقد كافح "ليتغلب على الحكومات الملكية والاستبدادية والأرستقراطية لصالح المؤسسات البرجوازية في الحكومات الليبرالية والدستورية وكان بشكل عام هو حزب "التغيير والتقدم". النمط الثاني اهتم بالصراع الطبقي وتآلف حول الحركات العمالية والأحزاب الاشتراكية في القرن التاسع عشر. اليسار الآخر التفت إلى الصراع الطبقي وشكل حول الحركات العمالية والأحزاب الاشتراكية في القرن التاسع عشر، متحالفا في البداية مع اليسار الأول، متحدا معه في الأهداف ومناضلا من أجل الحقوق المدنية والديمقراطية السياسية[3]، ثم راح يستقل عنه باطراد ويناضل من أجل الملكية العامة والاقتصاد المخطط وحق الجميع فى العمل والحقوق الاجتماعية. هذا اليسار الثاني تمزق إربا تحت وطأة الثورة الروسية، ونجح كديمقراطية اجتماعية في تحقيق أجندة اليسار الأول واستكمالها في معظم أوروبا، بما فى ذلك حق الاقتراع العام، واكتساب الحقوق الاجتماعية وإقامة نظم الرفاهة وخاصة في الدول الإسكندنافية (رغم أن ذلك في بعض الدول كان مستمدا من حركات وأحزاب ليبرالية وكاثوليكية). هذا اليسار الإصلاحي المعتدل كان مؤمنا بما أطلق عليه بعض

---

[1] [1]تيرينس بول، ريتشارد بيلامى، المرجع السابق ص 387.

[2] إيريك هوبسباوم Hobsbawm Eric (1917–2012) مؤرخ ومفكر ماركسي بريطاني، قدم إسهامات بارزة في نقد النظام الرأسمالي والدفاع عن فكرة التطور التاريخي .عُرِفَ بمواقفه ضد الصهيونية مع أنه يهودي، وبمعارضته للستالينية رغم كونه ماركسيا. عمل هوبسباوم منذ عام 1971 وحتى تقاعده عام 1982 أستاذا للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي بجامعة لندن، وحصل –خلال حقبتيْ 1980 و1990 من القرن العشرين – على الاعتراف به مؤرخا من الطبقة السياسية والعلماء. نقلا عن: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons

[3] تيرينس بول، ريتشارد بيلامى، المرجع السابق ص 390.

المفكرين ومنهم كروسلاند[1] Crosland سنة 1956 بـ(مستقبل الاشتراكية)، حيث يقول[2]: "الاشتراكية تعمل فكرة المجتمع ما بعد الرأسمالي معتقدة أن الملكية العامة والإدارة العامة سوف تطور في الوقت المناسب إلى شيء أكبر وأحدث".

واليسار المقصود في موضوع بحثنا هو الحركة الاشتراكية الفرنسية التي كانت مجسدة في الحزب الاشتراكي الفرنسي، الذي كان يتخذ تسمية "الفرع الفرنسي للأممية العمالية SFIO.

3- مدخل إلى الاشتراكية

أ- إشكالية المفهوم والمصطلح

فكر نحاة المصطلحات والمفاهيم لمدة طويلة في تقديم تعريف للاشتراكية، واقترح أحدهم بأن الاشتراكية هي التضحية بالفرد من أجل الدولة. ولكنهم انتبهوا بعد ذلك بأن مذهب الاشتراكيين مركبا، كما اعترف بذلك الاشتراكيون أنفسهم، فلجأوا إلى مختلف العلوم والمناهج، يطلبون تعريفا دقيقا وشاملا، حيث اتجهوا نحو علماء الاقتصاد، وإلى المؤرخين، وإلى علماء الاجتماع تارة أخرى. كما اعترف هؤلاء، بأن مذهبهم غير محدد المعالم، بل هو عبارة عن حركة، ولذلك فلا يمكن تبني مفهوما واحدا بل حتى من المستحيل الوصول إليه.[3]

وفي اللغة العربية، فكلمة الاشتراكية مأخوذة من الاشتراك، اشترك القوم في كذا، أي تشاركوا. وهي اصطلاح جديد يطلق على المذهب القائل: "إن مجرد الاعتماد على حرية الأفراد في الحياة الاقتصادية لا

---

[1] كروسلاند Crosland Anthony (1918-1977) سياسي ومؤلف ومنظر من حزب العمال البريطاني. شغل منصب عضو في البرلمان ووزيرا للبيئة سنة 1974 ثم وزيرا للخارجية. خلف العديد من المؤلفات منها: *Britain's Economic Problem*, Londres, 1953. — *The Future of Socialism*, Londres, 1956. — *Towards a Labour Housing Policy*, Tract fabien, n° 410, 1971. — *Social Democracy in Europe*, Tract fabien, n° 438, 1975.

نقلا عن: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article75387, notice CROSLAND Anthony [CROSLAND Charles Anthony Raven], version mise en ligne le 12 décembre 2009, dernière modification le 12 décembre 2009

[2] تيرينس بول، ريتشارد بيلامي، المرجع السابق ص 391.

[3] P. Lapie, **la définition du socialisme**, Revue de Métaphysique et de Morale, T. 2, No. 2 (Mars 1894), pp. 199-204, Presses Universitaires de France, URL: http://www.jstor.org/stable/40893086, Accessed: 06-04-2017.

يكفي لإيجاد نظام اجتماعي صالح، يحقق العدل الاجتماعي". أما (لفظ سوسيالزم) باللغات الأجنبية فهو مشتق من "سوسيال Social" ومعناه الاجتماعي، استعمله لأول مرة وفي وقت واحد تقريبا السان سيمونيون (Saint-Simoniens) في فرنسا، وروبر اون[1] (Owen Robert) في انجلترا. ويظهر ان بيار لورو[2] (Pierre Leroux) أول من أوضح معناه، فيدل به على مذهب اجتماعي مضاد للمذهب الفردي، ويجعل حياة الفرد مرتبطة بحياة المجتمع[3].

إن وَضْع تعريفا دقيقا للاشتراكية، قد يجعل من الصعوبة إيجاد العناصر المشتركة بين الاشتراكية المطلقة والفوضوية، لأن الاشتراكية موجودة في كل العناصر التي تفرق بين هذبن الاتجاهين. وبالتالي فإن "لابي Lapie" يرى بأنه لابد من إيجاد وصفة أكثر مرونة ضمن الأشكال المقترحة من طرف علماء الاقتصاد السياسي.

كما يرى "بيلو Belot" أن الاشتراكية موجودة حيثما وجد التعاون، والعمل المشترك من أجل تحقيق المنفعة الاجتماعية[4]. ومن جهة أخرى حاول "دوركايم Durkheim" توسيع هذا المفهوم، مع مراعاة ضرورة التمييز بين الشيوعية والفوضوية. ويرى أن المنهجية التاريخية هي الوحيدة القادرة على ذلك. ويعرف دوركايم

---

[1] يعرف أون الاشتراكية أنها:" الاشتراكية هي نظام اجتماعي حيث النظام العقلاني للمجتمع المؤسَسُ على الطبيعة".ولم يوضح أون طبيعة النظام الاقتصادي ولكنه كان يعتقد بأن الاشتراكية ستسود حتما. نقلا عن: André Lorulot, **Histoire populaire du socialisme mondial**, éditions de l'idée libre, SD, p06.

[2] بيار لورو Pierre Leroux 1797–1871 اقتصادي، وسياسي، وكاتب صحفي وفيلسوف منظر للفكر الاشتراكي حيث اتبع المذهب السان سيوني ولنه كان من أشد المعارضين لأنفانتان في جريدته "الكوكب le Globe" كان أول من استخدم كلمة اشتراكية باللغة الفرنسية في حوالي 1832، وآمن بأن التغيير لا يتم بالقوة وإنما بالاصلاح، شارك في ثورة 1848، وبعدها انخرط في العمل السياسي في عهد الجمهورية فأصبح رئيس بلدية باريس ثم عضوا في الجمعية الوطنية حيث دافع عن الثوار.

نقلا عن: Thomas, P. Félix–, **Pierre Leroux ; sa vie, son oeuvre, sa doctrine : contribution à l'histoire des idées au XIX siècle**, Félix Alcan, Éditeur, Paris 1904, pp 94–100.

[3] جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة بيروت لبنان 1982. ص 88.

[4] André Lorulot, Ibid p 7.

الاشتراكية، أنها النظام الذي يقوم بدمج جميع المهام الاقتصادية في المجتمع، ويكون دور الدولة فيه هو حلقة الوصل بين مختلف العلاقات الصناعية والتجارية[1].

ثم يستنتج لابي بأن الاشتراكية هي التطلع إلى الحياة الاجتماعية التامة للقوى الاقتصادية، بعيدا عن المركزية، فحين فإنها لا تمثل مذهبا سياسيا.[2]

ب- أهم المذاهب الاشتراكية

والمذاهب الاشتراكية كثيرة منها: اشتراكية الذين أنكروا المنافسة الحرة ، وأنكروا في الوقت نفسه تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولكنهم زعموا مع ذلك أن المسألة الاجتماعية يمكن أن تحل بتأسيس جمعيات حرة يدخلها المتعاقدون، من هذه المذاهب اشتراكية روبر أون- (Robert Owen) واشتراكية التكافل، والاشتراكية التعاونية، والاشتراكية الجماعية، والشيوعية الفوضوية.

وثانيا، اشتراكية الذين اعتمدوا على تدخل السلطات العامة، ولاسيما الدولة، في تحقيق النظام الاقتصادي الجديد، وتثبيته، كاشتراكية البلديات[3] (Socialisme Municipal) التي تعد اشتراكية متوسطة

---

[1] لمزيد من التفصيل ينظر:

Émile Durkheim, **Définition du socialisme**, Revue de Métaphysique et de Morale, T. 28, No. 4 (Octobre-Décembre 1921), pp. 591-614, Presses Universitaires de France, https://www.jstor.org/stable/40895731

[2] P. Lapie, op.cit.

[3] اشتراكية البلديات Socialisme Municipal: يقصد به تدخل الدولة في التسيير والمراقبة على المستوى المحلي أو القاعدي، بمعنى لا مركزية الدولة، واشرافها على مقدرات البلدية وتوفير مختلف الخدمات للمواطنين والحرص على تحقيق رفاه العيش للسكان عن طريق تسيير الكهرباء والغاز والنقل والمياه، وفرض الضرائب على التجار والصناعيين والسماح للعمال بالتكتل في الاتحادات والجمعيات النقابية.

وعرف هذا النوع من الاشتراكية ازدهاره خاصة في انجلترا وفرنسا وبدرجة أقل في ألمانيا والنمسا وايطاليا...وكان الماركسيون ينظرون إلى ذلك بعدم الرضى خشية من فقدان السيطرة على الطبقة البروليتارية وانزلاقها نحو التحالف مع البرجوازية لا سيما في المدن الكبرى كباريس ولندن وغيرهما.

للزيد من المعلومات ينظر: Des Cilleuls, Alfred, **Le Socialisme municipal à travers les siècles**, Alphonse Picard éditeurs, Paris 1905 , pp 240-243.

بين اشتراكية الجمعيات واشتراكية الدولة لأنها تقرر إمكان الاشتراك على أساس التعاقد بين بلديات كثيرة، مثلما عرفته بلدية باريس، وكاشتراكية الدولة التي ذهب إليها (ماركس) و(انجلز) في بيانهما الشيوعي[1].

تنقسم اشتراكية الدولة هذه إلى نوعين الأول ديمقراطي، والثاني ارستقراطي، أما النوع الديمقراطي فيهدف إلى إقامة الحكم على أساس ديمقراطي يجعل الدولة خادمة لجميع مصالح الشعب. المثال من ذلك اشتراكية (لويس بلان[2]– Louis Blanc) واشتراكية الماركسيين.

وأما النوع الأرستقراطي فيثبت أن انفكاك الفرد عن الدولة وهم باطل، لأن انضمام الفرد إلى الدولة هو الواسطة الوحيدة لتثبيت حقوقه. (المثال من ذلك مذهب هيجل، وكارليل، ورودبرتوس، وآدولف فغنر). إن هذه الاشتراكية مضادة للفردية الفرنسية والإنكليزية التي انتشرت في القرن الثامن عشر.

وثالثا، اشتراكية الذين زعموا أن تأسيس النظام الجديد لا يتم بالقهر والقسر، بل يتم بالطرق الشرعية. وتسمى اشتراكيتهم هذه باشتراكية الإصلاح، أو اشتراكية التطور.

---

[1] **البيان الشيوعي**: هو كتيب نشره كارل ماركس وفريدرخ انجلز. ... احتوى الكتاب على نظريات ماركس وإنجلز حول طبيعة المجتمع والسياسة، والذي وصفوه قائلين: «إن تاريخ كل مجتمع موجود حتى الآن هو تاريخ صراع الطبقات».وهو يبرز بكل وضوح برنامج حزب الطبقة العاملة ونظريته الثورية كما يوضح أيضا من هم الشيوعيون، ما يميزهم عن بقية الأحزاب العمالية و طبيعة العلاقة التي تربطهم.

[2] لويس بلان– Louis Blanc (1811–1882) مفكر ومنظر فرنسي اشتراكي كتب في التاريخ والفلسفة والاقتصاد وعمل في الصحافة. ولد في مدريد بإسبانية وتوفي بمدينة كان. بعد إضرابات 1830 العمالية، انتقل إلى فرنسا وعمل مدرساً خاصاً لأبناء أسرة صناعية كبيرة في شمالي البلاد، مما جعله على صلة واسعة بدوائر رجال الأعمال من أنصار الحرية السياسية والاقتصادية، وبذلك احتك بالعمال الصناعيين وشاهد ما يقاسون من عذاب. ثم عمل محرراً في صحف: الوطني، والرشاد، والإصلاح. وفي عام 1839 صار رئيساً لتحرير مجلة التقدم التي نشر فيها سلسلة من المقالات حول «تنظيم العمل». بين عامي 1841 و1848 شارك في تحرير «المجلة المستقلة» في أعقاب ثورة 1848 التي أسهم فيها إسهاماً فعالاً. وانتخب نائباً عن مدينة باريس وعُيِّن عضواً في الحكومة المؤقتة كما رأس اللجنة الحكومية لشؤون العمال التي تأسست بدلاً من وزارة العمل التي كان ينادي بها بلان. وبناء على قرار لجنة شؤون العمال أُحدثت وزارة للتقدم، كما أُنشئ قطاع عام حكومي شمل: «السكك الحديدية والمناجم والمصارف والمستودعات والمخازن الحكومية».

بقي لويس بلان مخلصاً لمبادئه الاشتراكية وناضل في مواجهة انحراف الجمعية التأسيسية. وفي أعقاب مظاهرات 1848 العمالية المعادية للجمعية الوطنية (التأسيسية)، وعلى أثر خلافه مع زملائه في الحكومة، اته بالمسؤولية في تحريك هذه الاضطرابات، وفُصِل من الحكومة ورفعت عنه الحصانة النيابية واعتقل، ثم أُرغم على السفر منفياً إلى بلجيكا ومنها انتقل إلى انجلترا، حيث أقام حتى عام 1870. ولما عاد إلى باريس خدم بلان في الحرس الوطني ثم انتخب نائباً عن باريس مرة ثانية في عام 1871. عارض قيام كومونة باريس وقاومها، غير أنه طالب بالعفو عن المشاركين فيها بعد سقوطها. ولم ينضم إلى الأممية، ولكنه بقي مخلصاً للاشتراكية مدافعاً عن أفكاره الاقتصادية والاجتماعية.

نقلا عن: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article26722, notice BLANC Louis [théoricien socialiste] par Jean Maitron, version mise en ligne le 20 février 2009, dernière modification le 23 septembre 2017.

أما رابعا، الاشتراكية الثورية وهي القول إن النظام الجديد لا يتحقق إلا بثورة العمال، أي بتبديل السلطات العامة والقوانين الحاضرة عن طريق الانقلاب، والقهر، والقوة.

وأما خامسا، الاشتراكية الخيالية أو"الطوباوية" وهي التي تتخيل مجتمعا فاضلا يحقق لأفراده المستقبل جميع أسباب السعادة، كالمدينة الخيالية التي تصورها (توماس مور) أو كالنظام الاجتماعي الذي تخيله كل من (سان سيمون و فورييه).

وأخيرا، الاشتراكية التجريبية، وهي التي تعترف بأنه من المحال التنبؤ بالنظام الاقتصادي الذي ينشأ عن إلغاء النظام الرأسمالي، المثال من ذلك النقابية التي ذهب إليها (جورج سوريل[1]–Georges Sorel) والماركسية المعاصرة، والاشتراكية الفوضوية[2] (Socialisme anarchiste) وغيرها.

إذن، فهي مذاهب وأفكار متنوعة ومتعددة، ويبقى علينا البحث عن تلك التي انتشرت أو حاول البعض من منتسبيها الدعوة إلى حشد الأتباع أو تطبيقها على أرض الواقع بفرنسا، على الرغم من أنها

---

[1] جورج سوريل Georges Sorel (1847–1922): مفكر ثوري وكاتب اشتراكي فرنسي، ومنظر مذهب النقابية الثورية والإضراب العام. ينحدر من عائلة نورماندية بورجوازية متدينة. أنهى دراسته الثانوية في شيربورغ بتفوق وتابع دراسة البوليتكنيك في باريس. أنهى معهد البوليتكنيك بتفوق أيضاً. تخرج بصفة مهندس طرق وجسور وعمل في كورسيكا وفي الجزائر في أثناء الاحتلال الفرنسي لها. كان سوريل شغوفاً بالقراءة فقد قرأ ماركس وبرودون، ورينان Renan وتوكفيل Tocquevilleكما قرأ نيتشه وجان جوريس وبرغسون وسقراط. كان يريد إعادة تشكيل العالم على أساس من العدالة وإزالة الفروق بين طبقات المجتمع. نقلا عن: Jacques Rennes, **Géorges Sorel et Le Syndicalisme Révolutionnaire**, Editions Liberté, Paris – VIe 1936 ص ص 07–20.

[2] الاشتراكية الفوضوية: تعرف على أنها اللاسلطويه أو التحررية، وهي نظرية تدعو إلى مجتمع تغيب فيه الدولة لصالح سلطه الجماهير، وتكون فيه وسائل الإنتاج والتوزيع ملكية تشاركية للمجتمع، يتم إدارتها عبر لجان عمالية بالتنسيق مع اللجان الشعبية، وترى أن الوصول إلى هذا المجتمع يتم عبر الثورة، حيث تعارض الاشتراكية الفوضوية جميع الأشكال القسرية للتنظيم الاجتماعي، وتشجع حرية تكوين الجمعيات بدل الحكومة، وتعارض ما تعتبره العلاقات الاجتماعية القسرية للرأسمالية، مثل العمل المأجور. ويرى أتباع الاشتراكية الفوضوية أنه لا يمكن تحقيق مجتمع قائم على الحرية والمساواة من خلال المؤسسات السلطوية التي تتحكم في إلغاء بعض وسائل الإنتاج، وإخضاع الأغلبية لفئة أو امتلاك النخبة السياسية والاقتصادية. ويعتقدون أن ممارسة السلطة في أي شكل من الأشكال، سواء كان اقتصادي أو سياسي أو ديني، أو جنسي، يضفي صفة الوحشية على كل من المتحكم في السلطة وعلى الشخص الذي تمارس عليه. وقد رفع لواء الفوضوية في القرنين 18، 19 المفكر الإنجليزي جودوين(William Godwin 1756 – 1836) ، والفيلسوف الفرنسي برودون(Pierre Proudhon 1809 – 1865) ، و الروسي الثائر باكونين(Mikhail Bakunin 1814 – 1876) ، وعالم الجغرافيا الطبيعية الروسي كروبوتكين(Kropotkin 1842 – 1921) ، وتحدث هؤلاء عن بشرية عقلانية متنورة تتخلص من قيود المؤسسات التي كانت ملائمة للسلوك غير العقلاني في العصر البدائي.

للمزيد من الاطلاع يرجع إلى: Fournière, Eugène, **Les théories socialistes au XIXe siècle, de Babeuf à Proudhon**, Paris Félix Alcan, Editeur, 1904. pp 186-187

تشترك أغلبها في عدة أصول، مثل: الإيمان بالحتمية الاجتماعية، تنظيم قوى الإنتاج والاعتقاد بأن العمل هو الأساس الشرعي لكل تملُك.[1]

وأعتقد أنه من الضروري أن نسوق في هذا المقام المنطلق الفلسفي للاشتراكيين من نقطة الحكم تاريخيا على المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية والاستعمارية، وهي مجتمعات قائمة على أساس الملكية الفردية. كما ينطلقون أيضا من فكرة حتمية وإمكانية أن يغير الإنسان ظروفه إلى الأحسن، لأن الحياة قائمة على صراع التناقضات وفي كل الأحوال ينتهي الصراع بقضاء طرف على طرف آخر.[2]

4- رأي المدرسة المنهجية[3] التاريخية في الاشتراكية

يرى شارل سينيوبوس في كتابه: "التاريخ السياسي لأوروبا المعاصرة وتطور الأحزاب والأشكال السياسية مما بين 1814-1896"أنه مع مطلع القرن التاسع عشر، كانت الأحزاب الجمهورية تحضر لثورات سياسية كبرى، وأثناء ذلك بدأت تتشكل أحزاب جديدة كانت تعمل على بعث ثورة اجتماعية. وقد ظهرت هذه الحركة في كل من أنجلترا وفرنسا، وامتازت بطابع بطيء وغامض في بلورة اتجاهها وعقيدتها، وتزعمها كل من أوين وطومسون في أنجلترا وسان سيمون وفوربيه في فرنسا. واشتهر هؤلا بنقدهم للمجمتمع الذي عاصروه وهذا انطلاقا من المحطة التي توقف عندها فلاسفة القرن XVII، حيث أن نقدهم لم يقتصر على المؤسسات السياسية بل تعداه إلى المؤسسات الاجتماعية مثل(الملكية الخاصة، الارث، العائلة والأجرة)، وهي العناصر التي يعتبرها الفلاسفة ورجال الاقتصاد بالأسس التي يقوم عليها المجتمع.

---

[1] جميل صليبا، المرجع السابق، ص ص 89 90.

[2] كميل الحاج، **الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي**، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2000، ص ص 39، 40.

[3] **المدرسة المنهجية التاريخية:** استقينا هذا المصطلح من كتاب الباحث المغربي خالد طحطح بعنوان "**الكتابة التاريخية**" الصادر عن دار طوبقال سنة2012 في الصفحة 73، حيث تتبع مسار علموية التاريخ وخلص مثلما وصل إليه باحث مغربي آخر إلى تأثر البحث في التاريخ بالمنهج الوضعي مع جملة من المفكرين الذين اهتموا بالتاريخ بأوروبا ومنهم ليوبولد فان رانكي وغابريال مونو وشارل لونغلوا وشارل سينيوبوس.

ثم ينبه سينيوبوس إلى أن قيام الثورة الصناعية الكبرى أحدث تحولا في النظام الاجتماعي خاصة في أنجلترا وفرنسا، تجلى في تشكل طبقة اجتماعية جديدة من العمال الأجراء، والتي كان حجمها يتقلص أحيانا أثناء الأزمات الاقتصادية عن طريق البطالة، وأثناء ذلك بدأ الحديث عن الطبقة البروليتارية.[1]

لقد اتخذ النقد الموجه للمجتمع والاقتصاد عدة أشكال، لكن سينيوبوس رآى بأنه يمكن حصره في فكرتين أساسيتين هما:

أولا: قساوة المجتمع على البؤساء، حيث أنه يسلط عليهم الآلام والمعاناة، لأن الأجر ضعيف وغير مضمون وظروف العمل قاسية وحقيرة، ومدة العمل طويلة جدا، والعبودية اتجاه رب العمل وأعوانه، وسكنات صغيرة ولا تتوفر فيها أدنى شروط الصحة، وغذاء فقير وقليل، وحياة تعيسة ومبعثرة، وتفشي الدعارة في وسط النساء. وقد اتخذ الاحتجاج ضد هذا النظام الاجتماعي شكلا عاطفيا وتضامنيا اتجاه الفقراء، وشكل التذمر والكراهية ضد الأغنياء. وقد ترجمت هذه الحالة في فرنسا بعبارة "لكل حسب حاجته" أو "الحق في العيش".

ثانيا: مجتمع منتظم في شكل غير عادل، حيث أن الملكية الفردية والإرث، يقسمان الناس إلى طبقتين غير متساويتين، وانعدام العدالة آل إلى عدم المساواة في توزيع منتوج العمل بعد ذلك، إذ أن الرأسمالي يحتفظ بالمنتوج ويقدم للعامل أجرا أقل من قيمة العمل الذي قام به، مما يؤدي إلى اغتناء صاحب العمل بمنتوج لم يقم هو بإنتاجه. وفي هذا المقام يقدم سينيوبوس المعادلة "لكل حسب عمله" أو الحق في المنتوج الكامل للعمل"، ثم يضيف بأن الجمع بين المعادلتين يؤدي إلى المطالبة بـ"الحق في العمل والحق في العيش بواسطة العمل".

المبحث الثاني: الاشتراكيات الفرنسية

[1]Charles Seignobos, **Histoire Politique de L'Europe Contemporaine: Evolution Des Partis Et Des Formes Politiques, 1814-1896,** Paris, A. Colin 1908, p 685.

أعتقد أنه من الأهمية بما كان التعريف بمصطلح الاشتراكية وبوادر نشأة المذاهب الاشتراكية الفرنسية التي تبلورت ثم انتشرت مع نهاية القرن الثامن عشر إلى بداية القرن العشرين، ثم البحث في علاقة هذه المذاهب بالحملة الاستعمارية على الجزائر وكذا تأثير تلك الأفكار على عملية الاحتلال والتوسع والاستيطان.

لقد كانت الدوافع الحاسمة لنظريات الاشتراكيين الفرنسيين الأوائل هي النزاعات الطبقية التي تميزت بها فرنسا خلال المرحلة التي أعقبت الثورة. فقد حققت الصناعة تقدما باهرا، وظهرت أولى بوادر الحركات الاشتراكية، وبدأت الحركة العمالية تنظم صفوفها. ورأى هؤلاء المفكرون أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة تكون الأساس الحقيقي للمسار التاريخي[1].

تعود بدايات الفكر الاشتراكي الى فرانسو–نويل بابيف Francois-Noël Babeuf المعروف باسم غراكشوس[2] Gracchus الذي كان رجلاً عملياً أكثر منه منظراً، وصحفياً أكثر منه عقائدياً. كانت أفكاره بسيطة وموجزة وذات مضمون اشتراكي. إذ نادى بالملكية العامة، أو الاشتراك في الأملاك في مجتمع يمتلك وسائل الإنتاج والتبادل، ويوجه العمل، ويكافئ أفراده بنسبة حاجاتهم. وقد وضح فكرته الاشتراكية بهذه العبارات: "لا ملكية فردية للأراضي، فالأرض ليست ملكاً لأحد. إننا نطالب ونريد التمتع المشترك بثمار الأرض. فإنتاج الأرض لكل الناس... ونعلن بأننا لا نستطيع أن نتحمل بعد اليوم أن تعمل الأكثرية العظمى من الناس وتعرق من أجل خدمة أقلية صغيرة ومن أجل إرضائها. فمنذ عهد طويل وأقل من مليون فرد

---

[1] هيربرت ماركيوز، **العقل والثورة، هيجل و نشأة النظرية الاجتماعية**، ترجمة فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1970، ص316.

[2] ولد فرانسوا–نويل بابيف في سان كنتان Saint–Quentin بفرنسا سنة 1760. كان والده مزارعاً. ونشأ على كراهية الامتيازات الزراعية الإقطاعية. فعمل صحفياً بين سنتي 1788و 1793. ولما اندلعت الثورة كلف بجمع مظالم فلاحي بيكارديا التي دارت حول المطالبة بإلغاء الامتيازات الإقطاعية. واستقر في باريس سنة 1789 وأصدر صحيفة المراسل البكاردي Le Correspondant Picard. سجن لفترة قصيرة. ثم عمل موظفاً في إدارة اقليم السوم Somme سنة 1792 وما لبث أن أصدر صحيفة "منبر الشعب La Tribune du peuple" سنة 1794. وتفرغ للعمل الثوري. إذ تولى رئاسة جمعية البانتيون Panthéon ولكنها حلت سنة 1796. عندها أنشأ لجنة سرية من ستة أعضاء لتنظيم عصيان في البلاد بهدف العودة إلى دستور سنة 1793. وبدأ التمرد والعصيان في 8 أيار سنة 1796، غير أن السلطات الفرنسية ألقت القبض على مدبريه وعلى رأسهم بابيف وقدمتهم للمحاكمة فأخلي سراحهم جميعاً باستثناء بابيف ورفيقه أوغستان دارتيه Augustin Darthé اللذين نفذ فيهما حكم الاعدام بالمقصلة في 27 أيار 1797.
نقلا عن: Encyclopaedia Britannica, vol. 1, p. 767.

يملكون ما يملكه أكثر من عشرين مليوناً من أقرانهم. ولن تبقى أية فروق بين الناس سوى فروق العمر والجنس. ولأن للجميع الحاجات نفسها والقدرات نفسها، فلن يكون لهم سوى تعليم واحد وغذاء واحد. إنهم يكتفون بشمس واحدة وهواء واحد للجميع، فلماذا لا تكفي الكمية نفسها والنوعية نفسها من المواد الغذائية لكل واحد منهم؟".

ويتابع بابيف قوله: [1]

"لم يسبق أن صيغ مخطط واسع كهذا ونفذ... لقد حانت ساعة تأسيس «جمهورية المتساوون» La République des Egaux، إنها المأوى المشرع الأبواب لكل الناس. وقد حانت أيام العودة العامة إليه. أيتها الأسر الناحبة: تعالي إلى المائدة المشتركة التي أعدتها الطبيعة لكل الأطفال".

إن الوصول الى المائدة المشتركة لا يتم بدعوة سلمية إلى وليمة، وإنما بثورة سلاحها القوة والعنف. لقد أعد لها بابيف وأتباعه إعداداً دقيقاً يشمل "قيادة المتظاهرين وتجمعيهم، وحمل أشرطة العلم الفرنسي الثلاثي الألوان على القبعات، وتقديم النساء أكاليل الزهور إلى الجنود، وإرسال الخطباء وقدامى المحاربين إلى المتمردين من أجل توجيهم وتحريكهم للدفاع عن القضية المشتركة.

وبدأ الإعداد للعصيان بالدعاية شبه السرية والخطابات والمنشورات وإرسال الموفدين إلى التجمعات الشعبية الصغيرة من أجل تدريب جماهير باريس. أما هتاف المتظاهرين فهو العودة إلى دستور سنة 1793، الذي أقره المؤتمر القومي. إنه الدستور الذي صاغه حزب الجبل، وهو دستور ينص على الاقتراع العام وعلى الاستشارة المباشرة للشعب. ولهذا السبب يعتبر البعض أنصار بابيف من أوائل المنظرين لديكتاتورية الطبقة العاملة. وتتميز هذه الدكتاتورية بثلاثية الصفات: ديكتاتورية مؤقتة، وديكتاتورية لا شخصية، وديكتاتورية مستندة إلى طبقة مسلحة.

[1] Fournière, Eugène,op.cit, pp 265.

لقد رأى بابيف أن من الخطورة دعوة الجمعيات الأولية إلى الانعقاد وترك الأمة بلا قيادة، مشتتة بين مشاريع الرجعية البرجوازية. إن النظام السياسي الذي دعا إليه بابيف يقوم على لجنة العصيان، التي تتولى القيادة. وتبقى على الدوام حتى تتحقق الثورة. ويساعد هذه اللجنة جمعية وطنية مؤلفة من ديمقراطي واحد لكل إقليم، تنتخبها لجنة العصيان. ويتولى حرس شعبي تنفيذ قرارتها الديكتاتورية.

إن الغاية من هذه التدابير التي وصفها بابيف هي: تسليح الثورة وتنظيم القوى الشعبية، وتجريد أعداء الثورة من السلاح، وتمزيق القوى الارستقراطية. واعتقد بابيف أن أي عمل غير ذلك سيؤدي إلى الهزيمة المؤكدة. يقول بابيف: "إفترضوا أن بلاداً تسيطر عليها البرجوازية بقوة. فالثورة التي لا تغتنم الأيام الأولى من النصر، من أجل أن تجرد هذه البرجوازية وتشل نشاطها، هي ثورة محكوم عليها بالفشل مسبقاً".

غير أن المؤامرة التي دبرها بابيف لم تبلغ مرحلة التنفيذ. فقد أخذ المتآمرون على حين غرة، بسبب خيانة بعضهم، وقدموا للمحاكمة، فحكم على بعضهم بالموت وعلى بعضهم الآخر بالنفي من البلاد.

ومع أن حركة بابيف كانت قصيرة العمر، إلا أنها كانت نقطة الانطلاق للاشتراكية الفرنسية. لقد كان أنصار بابيف فئة ثورية اعتبرت دوماً أنموذجاً للتآمر الثوري. وكان لكتاب بوناروتي Buonarroti" «تاريخ المؤامرة من أجل المساواة»، أو مؤامرة بابيف Histoire de la conspiration pour l´égalité dites de Babeuf" الذي صدر سنة 1828 تأثير كبير على تطور الحركة الاشتراكية طوال القرن التاسع عشر[1].

ويتمسك مؤرخو الاتجاهات الاشتراكية على الأخص بآثار سان سيمون Saint-Simon وفورييه Fourier و برودون Proudhon. وبدون شك إن هذه الأعمال التي كانت تعرض تنظيما جديدا للمجتمع طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر. بيد أن أعمالا أقل أصالة كان إشعاعها أكبر أيضا في المرحلة ذاتها. تلك هي حالة لويس بلان Louis Blanc وصيغته الشهيرة في «تنظيم العمل » التي أصبحت عقيدة لجمهور واسع غافل لتفاصيل كتبه. وتلك هي أيضا حال بيار لورو Pierre Leroux الذي توجد في إنتاجه

[1] Prélot et Lescuyer, Histoire des idées politiques, Paris, Dalloz, 1980, pp. 204-205.

معظم المواضيع المنتشرة عند معاصريه؛ ويقدم بيار لورو، عندما يدفع نزعة التأليف إلى حد الاختلاط الكلي، ضربا من «الصورة – النموذجية » لاشتراكية عطوفة تختلط بدين الإنسانية.

وهكذا نتجت فئتين من المبادئ الاشتراكية الفرنسية، فالأولى تضع على الصعيد الأول إصلاح الاقتصاد، ولا تعتمد على الديمقراطية السياسية من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وهي: السانسيمونية[1] والفوريبرية[2] والبرودونية[3].

---

[1] السانسيمونية، نسبة إلى سان سيمون Saint-Simon، هو كلود- هنري دو روفروا، الكونت دو سان سيمون (1760–1825). شارك، وهو الأرستوقراطي المستنير، بحرب «الاستقلال » الأمريكي التي قدمها فيما بعد كنقطة انطلاق لتفكيره السياسي. فلقد كتب في عام 1817 في المجموعة المسماة: الصناعة L'industrie قائلا : (استشفيت منذ تلك اللحظة بأن «الثورة الأمريكية » كانت تشير إلى بداية عصر سياسي جديد وأن هذه الثورة كان لا بد لها أن ترسم بالضرورة تقدما هاما في الحضارة العامة و أنها ستسبب بعد قليل تغيرات كبيرة في النظام الاجتماعي الذي كان يوجد عند ذاك في أوروبا. وربح ثورة بالمضاربة بالأملاك الوطنية وأفلس بنفس السرعة التي اغتنى بها. وسعى، هذا النبي الذي لم يفهم ، لأن يكون مستشارا سياسيا للبورجوازية الرأسمالية الفتية. ونشر قبيل موته بقليل كتاب «مسيحية جديدة » (1825).

تكونت المدرسة السانسيمونية بعد وفاة سان سيمون وبدأ عرض المذهب في عام 1828. واجتذبت السانسيمونية بعض المتآمرين السابقين (مثل بازار وبوشيز) وكثيرا من المهندسين و التقنيين(البوليتكنيك)(انفانتان وميشال شوفالييه وتالوبو وجان رينو وأدوار شارتون، وإلخ) ومن بينهم عدد من اليهود (أولندرودريغ والبرير، و إلخ). وهنا يجب أن نبرز بخاصة الإغراء الذي مارسته السانسيمونية على مدرسة البوليتكنيك. نقلا عن جان توشار، _تاريخ الأفكار السياسية_ ج 3 تر ناجي الدراوشة ط1 دار التكوين، دمشق2010 . ص 742.

[2] الفوريبرية، نسبة إلى شارل فورييه Fourier، اشتراكي طوباوي فرنسي، ولد في مدينة بيزانسون Besançon، في شرقي فرنسا، وفي وسط برجوازي ميسور (حيث عمل والده تاجراً) وقاضياً قنصلياً أول، أي إنه كان يرأس محكمة المدينة التجارية، تُوفِّي والده وكان سنّه تسع سنوات، مما ترك آثاراً سلبية في شخصيته التي اتسمت بالازدواجية، فالعازب العنيد، الدقيق، المهووس، الموظف المنضبط يتعايش مع صاحب الرؤى، الحالم، النبي المقتنع بأنه يحمل رسالة خلاص إلى البشرية المعذبة، الذي قال تلميذه فكتور كونسيديران V.Considérant على قبره: «إنه كريستوف كولومبوس الاجتماعي ومكتشف قانون المصائر العامة».

تميّز وهو فتى صغير بكرهه للتجارة ومع ذلك عمل وكيلاً تجارياً متجولاً لأحد كبار التجار في ليون Lyon؛ مما فتح أمامه فرصة الأسفار في شتى أنحاء فرنسا وخارجها، فزار هولندا وألمانيا، وعند بلوغه سن الرشد (21 عاماً) عاد إلى بيزانسون موطنه الأصلي؛ ليتسلّم ميراثه من أبيه، وكان مقداره أربعين ألف فرنك فرنسي، حيث نصّ الأب في وصيته على أن يستلم هذا المبلغ ابنه شرطان يعمل في التجارة، وتنفيذاً لتلك الوصيّة فقد اشترى بميراثه سلعاً للاتجار بها، ولكن النتيجة كانت الإفلاس. لم يدخل فورييه الجامعات الباريسيّة، فترك الدراسة،أُعتقل ثم أُطلق سراحه في أثناء الحرب الأهلية عام 1793.

أثّرت مدينة ليون تأثيراً كبيراً في حياة فورييه، فعاش فيها شطراً من حياته، وأمضى فيها سنوات الخدمة العسكرية، ثم عاد إلى مهنته عاملاً في التجارة، نُشر أول مقال له في عام 1803 بعنوان «الانسجام الكوني» L'Harmonie universelle، وفي عام 1808 كتاب بعنوان «نظرية الحركات الأربع والمصائر العامة» Théorie des quatre mouvements et des destinées générales وفي عام 1822 «المطول في الترابط الأهلي الزراعي» Traité de l'association agricole domestique وفي عام 1834 أعيد طبع الكتاب بعنوان «نظرية الوحدة الكونية»، فالمجتمع عند فورييه في حركة أزلية؛ لأن «الحركة الاجتماعية تنفر من الحالة السكونية، فكل مجتمع يحمل في ذاته القدرة على توليد المجتمع الذي يليه».توجه بالنقد الشديد للحضارة التي هي عنده تقابل صعود الرأسمالية؛ ليتساءل قائلاً: «هل رأينا قط نظاماً اجتماعياً يستحق أكثر مما تستحق الحضارة عنوان العالم المقلوب مهما يكن اتجاه تنظيمه».«الحركة الاجتماعية تنفر من الحالة السكونية، فكل مجتمع يحمل في ذاته القدرة على توليد المجتمع الذي يليه».توجه بالنقد الشديد للحضارة التي هي عنده تقابل صعود الرأسمالية؛ ليتساءل قائلاً: «هل رأينا قط نظاماً اجتماعياً يستحق أكثر مما تستحق الحضارة عنوان العالم المقلوب مهما يكن اتجاه تنظيمه».

[3] البرودونية، نسبة إلى و جوزيف برودون Proudhon.

والثانية لا تفصل الاصلاح الاجتماعي عن الديمقراطية السياسية ولا عن ذكريات الثورة الفرنسية[1] مثل: كابيه Cabet، بوشيزBuchez، بيار لو رو ولويس بلان وبلانكي Blanqui.

1-السان سيمونية:

أثرت السان سيمونية في بعض الأوساط القيادية الفرنسية على الرغم من قلة المنتسبين إليها. وقد ظهر هذا المذهب في فرنسا في وقت لازالت فيه الحياة الزراعية سائدة بصورة أساسية، وقد نادى بثورة صناعية، حاول السان سيمونيون تحقيقها في ظل الإمبراطورية الثانية. يبدأ سان سيمون بالتأكيد أن النظام الاجتماعي الذي ولدته الثورة الفرنسية قد أثبث بأن البشرية قد بلغت مرحلة من النضج وأن العملية الصناعية هي العامل الوحيد المؤدي إلى التكامل في النظام الاجتماعي الجديد.[2]

كان سان سيمون يؤمن بالعلم وتقدمه المستمر وبوجود علم اجتماع، فكان رافعا لشعار "فلتتراجع التجريدات أمام الأفكار الوضعية" ويستنتج "أن لعلم المجتمعات مبدأ من الآن فصاعدا. فهو قد غدا وضعيا". وكان أوغيست كونت كأمين سر لسان سيمون، إذ نشأت الكونتية مباشرة من الوضعية السان سيمونية.

تعتبر الوضعية السان السيمونية وضعية انفعالية ومتأثرة بالرومانسية. وكان سان سيمون يشعر بضعف عظيم نحو العلم الديني، فهو يقول:"إن المشروع الذي قمت به فوق طاقتي، إني أعرف ذلك وأتوخى تجاهله، فما عندي إلا التمجيد لنفسي، ولكن عندي منه الكثير"[3].

1- 1 مذهب السانسيمونية في الإنتاج:

تعتبر السانسيمونية بحد ذاتها مذهب الإنتاج، حيث يؤكد سان سيمون بأن السياسة هي العلم الذي موضوعه نظام الأشياء الأكثر تنشيطا لجميع أجناس الإنتاج. ويشدد على النفع العالي للمنتجين، في حين

---

[1] جان توشار، **تاريخ الأفكار السياسية**، ج 3 تر ناجي الدراوشة ط1 دار التكوين، دمشق2010 ص740 .

[2] هيربرت ماركيوز، المرجع السابق، ص 317.

[3] جان توشار، **تاريخ الأفكار السياسية**، ص 741.

كان يهتم آدم سميث ومنظرو المدرسة الليبرالية على الأخص بالمستهلكين. ذلك هو معنى المثل الشهير في فرنسا والذي مفاده: "نفترض أن فرنسا فقدت فجأة الخمسين الأوائل من علماء الفيزياء والخمسين الأوائل من علماء الكيمياء، إلخ". ففي رأي سان سيمون قد يمكن لفرنسا أن تفقد دونما ضرر العائلة المالكة والوزراء والموظفين دوي المناصب العليا، «وجميع المستخدمين في الوزارات» والآكليروس والقضاة والـ 10000 ملاكا الأكثر غنى بين أولئك الذين لا يزرعون أراضيهم بأيديهم – أي في المجموع الـ30000 شخصا الذين يعدون أهم الأشخاص في الدولة؛ بالمقابل سوف تكون هناك كارثة قومية إذا فقدت فرنسا الـ«...الأوائل من العلماء والفنانين والحرفيين فيها». ويظهر بين الـ3000 رجل المطلوب إنقاذهم 600 مزارعا مستثمرا و200 تاجرا و200 عالما و260 كاتبا وفنانا و250 إلى 300 ممثلا للمهن الحرة، حيث يتألف الباقي من الصناعات والمهن؛ ويجب الاحتفاظ بـ50 مصرفيا وكذالك الاحتفاظ بـ 50 معلما حدادا و50 معلما في صناعة السكاكين وإلخ[1].

لقد شدد سان سيمون على أهمية البنية التحتية الاقتصادية وأقام تمييز الطبقات على أساس العمل، واعتبر أنه لا توجد تغيرات في النظام الاجتماعي دون تغيير في الملكية. وعلى هذا الأساس فإن الكثير من مؤرخو المذاهب الاشتراكية يعتبرون بأن نصوص سان سيمون هي الملهم لأفكار كارل ماركس.

لقد حقق السان سيمونيون مثلهم الأعلى تحقيقا ميدانيا. وأسهموا، كمهندسين وماليين وإداريين، في إنشاء أوائل الخطوط الحديدية في فرنسا، وقد شارك الأب انفانتان Enfantin عن كثب بهذا المشروع. وأرسى فورنيل Fournel وانفانتان المخططات الأولى لقناة السويس التي تحققت على يد سان سيموني سابق هو فرديناند دو ليسيبس Ferdinand de Lesseps؛ ونظم الإخوان بيرير Péreire ائتمان المنقولات Le crédit mobilier، و أصدر إدوار شارتون Edouard Charton مجلة شعبية بسحب كبير عنوانها" Le magazine pittoresque"، وأسس شارل دو فيربيه Charles Duveyrier وكالة الإعلان الأولى

[1] جان توشار، المرجع نفسه، ص ص 743، 744.

للصحف؛ وكان ميشال شوفالييه Michel Chevalier أحد المستشارين الاقتصاديين لنابوليون الثالث وظهرت الإمبراطورية الثانية– وهي نظام استبدادي يشجع الاقتصاد والمصرف – من بعض النواحي وكأنها إنجاز متأخر لأحلام السان سيمونية[1].

1–2 السان سيمونية بعد سان سيمون

لقد ازدادت حدة الأزمات الاقتصادية و الصراعات الطبقية في فرنسا باقتراب ثورة 1830. وقد تحولت محاضرات بازار تلميذ سان سيمون، في تلك السنوات، شارحا مذهب أستاذه إلى نقد جذري للنظام الاجتماعي القائم. ورأى أن الشكل القائم للمجتمع لم يعد مؤديا إلى التقدم والانسجام. فالنظام الصناعي يتشكل، في جميع علاقاته، بالصراع الحتمي بين الطبقة العاملة من جهة وملاك أدوات الإنتاج وآلاته من جهة أخرى.

وهكذا تحولت وضعية سان سيمون إلى عكسها، فبينما كانت استنتاجاتها الأصلية تمجد الليبرالية، فإنها هنا تدرك أن النظام الكامن وراء هذه الليبرالية يحمل في طياته بذور القضاء عليه. وقد أوضح بازار أن تراكم الثروة وانتشار الفقر، وما يصاحبهما من أزمات واستغلال متزايد، كل ذلك ناتج عن التنظيم الاقتصادي الذي يكون فيه الرأسماليون الملاك هم الذين ينظمون التوزيع الاجتماعي للعمل. اذن فالنظام الاجتماعي، كما قال بازار، قد أصبح فوضى عامة نتيجة لمبدأ المنافسة اللامحدودة.[2]

2– الفوريبيرية

لقد كان تأثيرا فورييه أقل من تأثير سان سيمون، واهتم المتتبعون خاصة بالأفكار التي تضمنتها مؤلفاته وخاصة من حيث البحث عن تقديم تفسير شامل للكون وإظهار ذلك الولع بالوحدة الذي يسم بداية القرن التاسع عشر؛ تقديم نقد حاد جدا للنظام الرأسمالي؛ اقتراح مخطط جمعية طوعية، تظهر فيها بصورة

[1] جان توشار، المرجع نفسه، ، ص ص 745، 746.

[2] هيربرت ماركيوز، المرجع السابق، ص ص 320 الى 323.

مضخمة ومنهجية مطامح منتشرة انتشارا غامضا إنما واسعا في البرجوازية الصغيرة والطبقة الحرفية اللتين تهددهما الثورة التجارية، وكذلك في بروليتاريا لم تأخذ بعد وعيا بتشكيل طبقة. وعلى هذا النحو يساهم انتاج فورييه بتنوير عقلية مجتمع.[1]

2-1 المستوطنة الكتائبية حسب فورييه

كانت نظرته إلى المجتمع الصناعي مبالغة في التشاؤم؛ فقد اعتبره عالما يسير بالمقلوب. ورأى أنّ تقدّم الصناعة يتسبّب في مزيد إفقار العمّال، وأنّ الليبراليّة الاقتصاديّة تولّد البؤس والفوضى، ومن هنا دعوته إلى الاهتمام أكثر بالنشاط الزراعي، وبرفاهية المستهلكين وتوفير أسباب سعادتهم.

وقد اقترح فورييه لتحقيق هذه الغاية إنشاء "تجمّعات عمّاليّة إنتاجيّة مشتركة(Phalanstères) "، تكون أساس الوحدة الاجتماعيّة في المجتمع الجديد المنشود. وتشكيل هذه الوحدة يكون ذاتيّا وحرّا؛ فهذه التجمّعات تشكّل نفسها بنفسها وفق طبيعة المهن، وعدد من السمات العاطفيّة المتّصلة بشخصيّة الفرد. "ويذهب فورييه بعيدا في وصفه لنمط حياة هذه التجمّعات، فيصف الإطار الفيزيائي للتجمّعات والأروقة وغرف الأكل والعلاقات الجنسيّة وغيرها. أراد فورييه تغيير البيئة حتى تتفق مع الميول الطبيعية للإنسان، أي ينبغي تغيير نظم المجتمع؛ لتساير الطبيعة الإنسانية، فالإشباع الجنسي في «الفلانستير» المقترح لا يقل أهمية عن لذائذ طعام المائدة، ويسترسل فورييه في هذا الجانب إلى الدرجة التي يشعر معها المرء بأنها توهّمات إنسان شاذ مصاب بداء الجنس –إنها حالة الاضطراب التي عاشتها شخصية فورييه المليئة بالتناقض المتطرّف–.

وحتّى يكون للعمل جاذبيّته، يقترح فورييه تخصيص وقت كبير للاعتناء بزراعة الجنائن والحدائق ورعاية الماشية". واتّحاد هذه التجمّعات الحرّة يشكّل الدولة، وتنظيم المجتمع ينطلق من القاعدة ولا يكون فوقيّا مسلّطا[2].

---

[1] جان توشار، المرجع نفسه، ص 747.

[2] ¯الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة ج4**، ط.2. المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر بيروت–لبنان، 1985، ص 628.

ومن أجل إصلاح المجتمع ، يعتمد فورييه ادن على المستوطنات الكتائبية Les phalanstères أي على ضرب من المجتمعات المغلقة، التي تتشكل من ما بين 1600 و2000 شخصا يجب عليهم أن يضطلعوا بجميع الوظائف الاجتماعية إذ يتعاقب بعضهم بعد بعض لتجنب التخصص المفرط. ويصف فورييه وصف المعجب إطار المستوطنة والممرات الزجاجية والمدفأة وقاعات الطعام حيث ينتظر المستهلكين 40 طعاما مختلفا. وبما أن العمل يجب أن يظل جذابا. يجري سكان المستوطنة بلا توقف من زراعة الورود إلى جزر الخراف.

وليست المستوطنة الكتائبية بنظام شيوعي البتة. إذ يكره فورييه الفوضى ويحترم الميراث ويعد الغنى والفقر طبعيين؛ ويبحث عن اجتذاب الرأسماليين بتأميلهم بالأرباح المدهشة إذا استثمروا أموالهم في المستوطنات الكتائبية.

ولا يعتمد فورييه على الدولة من أجل إنشاء المستوطنات؛ إذ تتكون المستوطنات بحرية، بـ «اتفاق عاطفي». ويأتي تجديد تنظيم المجتمع من الأسفل، لا من الأعلى كما كان يفكر السان سيمونيون. وعلى غرار برودون، يمتلىء فورييه رعبا من نظام تسلطي ومركزي. والدولة بنظره اتحاد جمعيات حرة.

ولا يثق فورييه بالثورات، ويدين بشدة ثورة 1789. وهو مناوئ للديمقراطية ومناهض للمساواة. ويضع فورييه جميع آماله في جمعيات تقل عن (2000) عضوا، ويعتقد أنه، في سبيل إصلاح المجتمع برمته، من المهم أولا إنشاء بعض الجمعيات الكاملة.[1]

2-2 الفوريرية بعد فورييه

بعد وفاة فورييه عام 1837 أصبح فيكتور كونسيدران Victor Considérant، التلميذ السابق في «المدرسة المتعددة التقنيات»، (البوليتكنيك) رئيسا للمدرسة الفوريرية و الناشر الرئيسي للمذهب على الأخص في صحيفة «الديمقراطية السلمية » La démocratie pacifique التي ظهرت بعد حوالي عام.

[1] جان توشار، المرجع نفسه، ص 749.

ويذكر اميل بولا Emile Poulat، في المؤلف الهام الذي كرسه على فورييه، بالصراع الذي ثار بين أنصار الفورييرية الأرثودكسية ويمثلهم فكتور كونسيدران والفوريريين المنشقين، الذين يهتمون بالانجازات التعاونية أكثر مما يهتمون بالنظريات الاجتماعية. إن الفورييرين الارثوذوكس، و«هم أناس معقولون وطيبو المعشر»، يعدون كأن من واجبهم أن يسدلوا الستار على خوارق فورييه ومبالغاته فأحجموا طيلة عدة سنوات عن نشر مؤلفاته، وعندما قرروا النشر سلكوا طريق ص750 الانتقاء والقص المنكرين أشد نكران. وهكذا نشرت المؤلفات فورييه « بصورة غير متناسقة على وجه الخصوص غير كاملة ومجتزأة ». ولقد عمل اميل بولا عملا نافعا عندما نشر كشف مخطوطات فورييه التي حفظت في الارشيف الوطني الفرنسي.

ادن تتصل الحركة التعاونية طبعا بفكر فورييه، إلا أنه قد يكون من الغلو تماما أن يقدم فورييه على أنه المبشر الأول للتعاون و مؤسسه. كما يجوز بأن نظن بأن فورييه قد أقام دونما حماسة حكمه على تعاونيات الاستهلاك؛ وحتى، مع أسفه لغياب طموحها الإصلاحي إصلاحا واسعا ربما كان قد رأى فيها تجلي تلك الروح التجارية المالية التي كان يحقد عليها. ولكن يرى البعض أن هنري دوروش واميل بولا، كانا مدفوعين بتعاطفهما مع فورييه، قد ضخما من نفوذه نوعا ما.[1]

3- البرودونية

ارتبطت البرودونية ارتباطا وثيقا بحياة برودون[2]؛ فمثلت بحق حضور رجل مفكر نشأ في بيت بسيط، من أب امتهن صناعة البراميل وأم طباخة. مارس حرفة رعى الحيوانات في حقل قرب بيزانسون besançon

---

[1] جان توشار، المرجع نفسه، ص ص 750.

[2] ولد الفيلسوف والمفكّر الاشتراكي الفرنسي بيير جوزيف برودون بمدينة بيزانسون(Besançon) بفرنسا في أسرة فقيرة، انقطع عن الدراسة اضطراراً، وهو في التاسعة عشرة من عمره، واشتغل عاملاً في الطباعة. و أتاحت له هذه المهنة فرصة تثقيف نفسه عبر الإكثار من القراءة، وهو ما مكّنه من دخول عالم الصحافة والكتابة، وتمكّن من إنشاء مطبعة برفقة شريكين له من أصدقائه. واستطاع تجديد العهد مع مقاعد الدراسة بفضل كتاب نشره سنة 1837 بعنوان "دراسة في القواعد العامّة"، فقد قدّمت له أكاديمية بيزانسون منحة خوّلت له استكمال دراسته الجامعية في باريس.

قام مذهبه على فكرة العدالة، وهي عنده "حقيقة كلّيّة تتجلّى في الطبيعة بقانون التوازن، وتتجلّى في المجتمع بقانون أساسه مساواة الأشخاص" وقد حاول تقديم نظام اقتصادي أطلق عليه اسم "النظام التعاوني"، وعلّق آمالاً على تحقيقه، وهو يشترط لقيامه استلامَ العمّال السلطة، فهم الذين توكل إليهم مهمّة إدارة المشاريع والمصارف وسائر المؤسّسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة.نقلا عن: الحاج، كميل.(**الموسوعة الميسّرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي .**)ط.1. بيروت- لبنان: مكتبة لبنان ناشرون. ص 108.

وقد وصف ذلك في إحدى نصوصه الشهيرة «العدالة في الثورة وفي الكنيسة»: "يا لها من لذة أن ألتف فيما مضى بين الأعشاب الطويلة التي كنت أرغب في رعيها، على غرار بقراتي...". وأقسم أن يظل وفيا للطبقة العاملة وأن «يعمل بلا تراخ.. للتحسين الفكري والأخلاقي لأولئك الذين يطيب له أن يدعوهم بإخوانه وصحبه»[1].

وكانت حياته مليئة بالأحداث والتطورات، وأهمها القطيعة بينه وبين كارل ماركس في عام 1846، حيث رد ماركس على كتاب برودون « نظام التناقضات الاقتصادية أو فلسفة البؤس» بكتاب اسماه "بؤس الفلسفة" وانتخابه للعضوية في الجمعية الوطنية في عام 1848، ولكنه لم يتمكن فيها من إسماع صوته. وفي نفس السنة حكم عليه بثلاث سنوات سجن اثر مقالات عنيفة وإهانته رئيس الجمهورية آنذاك لوي بونابارت.

ولقد كتب برودون كثيرا. ومن مؤلفاته الرئيسة التي اهتمت بالسياسة نذكر المذكرات الثلاث حول الملكية (1840-1842) و«خلق النظام في الإنسانية» (1843) و«نظام التناقضات الاقتصادية أو فلسفة البؤس» (1846) و«اعترافات رجل ثوري » (1849) و«فكرة عامة عن الثورة في القرن التاسع عشر» (1851) و«الثورة الاجتماعية» (1852) - التي اثبتها انقلاب 1851-1852- و«العدالة في الثورة والكنيسة » (1858-1860) و«الحرب و السلم » (1861) و«في المبدأ الاتحادي » (1863) و«في الجدارة السياسية للطبقات العاملة »(1865).

3-1 تناقضات برودون:

ألف برودون بعض الصيغ المثيرة للجدل مثل «الملكية سرقة»؛ «الله هو الشر» و نصوص عديدة متناقضة في ظاهرها وغامضة، ومن السهل جدا أن نجد تناقض نص لبرودون بنص أخر عنده. كما كان يعتقد بأنّ هذه التناقضات أزلية لكنّها لا تؤدّي إلى زوال الرأسمالية كما كان يقول ماركس.

---

[1] من رسالته إلى أكاديمية بيزانسون عام 1883، نقلا عن جان توشار المرجع السابق ص 751.

وقد اشتهر بنقد لاذع ضد الملكية، ولكنه أشاد بالملكية الفلاحية. ويؤكد تلامذة برودون بأنه لم ينتقد الملكية بما هي كذلك بل انتقد الاستعمال السيء الذي تستعمل به...

أعلن برودون الحرب على الدين باسم العلم و باسم الأخلاق، ووصفه في كتابه "خلق النظام": (بما أنه عرف أن يضفي النبل على العمل ويخفف من الألم و يذل كبرياء الغني ويعلي كرامة الفقير).

يشرح البرودنيون ذلك بأن الأمر يتعلق بمرثاة جنائزية حقيقية...ويوجه برودون تحية إلى الحرب قائلا: "تحية إلى الحرب إذ بها يرتقي الإنسان، الذي ما كاد يخرج من الوحل الذي يقوم مقام رحم له، مرتفعا في مهابته واقدامه"[1]. ثم يستعرض فيما بعد أن الحرب تنطوي على عنصر بهيمي وتوحي إذن بالكره المشروع . وهنا يفسر البرودونيون أن الحرب التي يمجدها برودون هي «الحرب المثالية، الحرب الخاضعة للقوانين، الحرب المشروعة بين مقاتلين متأكدين من حقهم . إلا أن الحرب لا تبدي هذه الصفات في أغلب الاحيان...

لقد مجدت مدرسة العمل الفرنسي مدة طويلة برودون بوصفه معلم الثورة المضادة وخصم الديمقراطية، وأصبح ينظر إليه على أنه معلم الاشتراكية الفرنسية لو لم تُضلها الماركسية، كما ساهم تجديد الاتحادية في تغذية هذه الأسطورة البرودونية، التي ما فتيء الماركسيون يعارضونها بصورة "برودون الرجعي". ومن هنا تأثيره الكبير في مفكّري عصره مثل ميخائيل باكونين[2] Michail Bakounine الذي طوّر

[1] من كتابه الحرب و السلم ص 29، نقلا عن جان توشار المرجع نفسه ص 753.

[2] ميخائيل باكونين Michail Bakounine (1814-1876) ولد باكونين في أسرة أرستقراطية، وتلقى علومه في مدرسة المدفعية في سان بترسبورغ وتخرج فيها ضابطاً عام 1832، انتقل إلى موسكو وعاش فيها بين 1836 و1840 واتصل بعدد من مفكريها واطلع على ما كتبه الفيلسوفان الألمانيان فخته هيغل، غادر روسيا إلى ألمانيا عام 1840م، انتقل إلى زوريخ فباريس حيث تعرف على كارل ماركس وانجلز، شارك هناك في ثورات 1848 و1850 وحكم عليه بالإعدام في درسدن أولاً ثم في ڤيينا وخفف الحكم إلى السجن المؤبد، ثم سلم إلى حكومة القيصر التي قضت بنفيه إلى سيبريا عام 1857. ولكنه تمكن من الفرار عام 1861 إلى اليابان فالولايات المتحدة ثم إلى أنجلترا فإيطاليا إلى أن استقر في سويسرا حيث توفي ودفن في برن.
وقد عمل على بلورة الخطوط الرئيسية للأيديولوجية الفوضوية التي بشر بها ومارسها. وكتب إبان حياته كثيراً من المؤلفات، مستنداً بالدرجة الأولى إلى تجاربه في الحركات السياسية والثورية في أوربا، ونشرت معظم كتاباته بعد وفاته.
ومن أهم أعماله كتاب «الرجعية في ألمانية» (1842) وكتاب «سلطة الدولة والفوضى» (1873). وقد لقيت آراء باكونين الفوضوية انتقاداً عاماً، وكان من أبرز منتقديه ماركس وأنجلز ولينين.
نقلا عن: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php? article153790, notice BAKOUNINE Michel [Mikhaïl Alexandrovitch, dit] [Dictionnaire des anarchistes] par Jean-Christophe Angaut, version mise en ligne le 8 mars 2014, dernière modification le 27 décembre 2018.

اشتراكية برودون في ما عرف لاحقاً بـ«الاشتراكية التحررية»، والفرنسي جورج سوريل والناشر الأمريكي بنجامين تاكر.

3-2 برودون والديمقراطية:

كان سان سيمون وفورييه يعتقدان أن حل المسألة الاجتماعية ليس بشأن سياسي. وكان برودون من الرأي نفسه. هو يقدر أنه يوجد علم للمجتمع وأن المعرفة الأساسية هي الاقتصاد السياسي، ويؤكد في (الحرب والسلم) عام 1861، بأن "السياسة في أيامنا هي الاقتصاد السياسي".

إذن ليس عند برودون من الثقة بالديمقراطية البرلمانية أكثر مما عند سان سيمون وفورييه. إذ كتب في جانفي عام 1851: (الديمقراطية كلمة خيالية تعني حب الشعب وحب الأبناء ولكن لا تعني حكم الشعب). وأكد في الثورة الاجتماعية التي أثبتها الانقلاب أن الديمقراطية هي ديموبيديا، أي تربية الشعب.

وفي عام 1848، قدر برودون أن الشعب الفرنسي ليس جاهزا من أجل الثورة، وبعد ذلك بأربع سنين، يرى إن هو قبل الانقلاب، فذلك بلا شك لأنه آمن بأن الثورة الوحيدة الهامة، هي ثورة من طبيعة اقتصادية واجتماعية: فالانقلاب حادث سياسي محض لا يمس ما هو أساسي: فليس من المتعذر وضع الثقة في النظام الجديد والاتكال عليه لتحقيق هذه الثورة في الاقتصاد التي هي الثورة الوحيدة الحقة.

وبالتالي ينتقد برودون الاقتراع العام نقدا لاذعا قائلا[1]:" دين بدين، صندوق الاقتراع الشعبي –المرمدة الشعبية– ما زال أيضا تحت القارورة الميروفنجية المقدسة[2]. إن كل ما أنتجه هو تحويل العلم إلى نفور والريبية إلى حقد". ولقد جمع منظرو (العمل الفرنسي) المذهبيون بحماسة الصيغ من هذا القبيل التي تغزر في كتاب (العدالة في الثورة وفي الكنيسة).

---

[1] جان توشار، المرجع نفسه، ص 754.

[2] القارورة الميروفنجية المقدسة: هي الكأس المقدسة السرية التي دعت جمعية سيون الكشف عن لإعادة إحياء الدين المسيحي الحقيقي، وإعادة حكم الأسرة الميروفينجية إلى أوروبا والقدس. وجمعية سيون هي جمعية أوروبية سرية تأسست عام 1099 مقرها الرئيسي فرنسا وهي من اقدم الجمعيات التي تحاط بالسرية والغموض – وقد ضمت الجمعية ابرز المشاهير في العالم اجمع مثل (بوتشيلي والسير اسحق نيوتن وفيكتور هوجو ... بجانب ليوناردو دافنشي ...

زد على ذلك يعثر على ريبة برودون تجاه الديمقراطية في تقاليد النقابيين الفرنسيين الذين تمسكوا زمنا طويلا بالتفريق بين العمل النقابي، العمل الثوري الوحيد حقا، وبين العمل السياسي الذي يتعرض للغرق في الانتهازية.

3-3 برودون ضد الدولة:

يرتاب برودون من الدولة أيضا أكثر مما يرتاب من الديمقراطية، ويمقت المركزية والبيروقراطية أشد المقت. وينتقد (العقد الاجتماعي) لروسو، العقد الذي يوشك أن يفضي إلى استبدادية الإرادة العامة: (فبرنامجه يتحدث حصرا عن حقوق سياسية؛ ولا يعترف بحقوق اقتصادية) في العدالة... ويحلم برودون بمجتمع فوضوي- بالمعنى الاشتقاقي للكلمة- تحل فيه الاتفاقات الحرة بين الشغيلة محل السلطة السياسية. وهو يفضل فولتير على روسو.

ويعارض برودون كل سلطة، سلطة الكنيسة وسلطة الدولة. وبعكس السان سيمونية، إن مذهب برودون مذهب مضاد للذين بصورة عميقة، فإن هو قطع الصلة مع ماركس في عام 1846، فدلك لأنه رأى في الماركسية دينا غير متسامح.(...علينا أن لا نجعل من أنفسنا رؤساء تزمت جديد، ولا نطرح أنبياء دين جديد، و لو كان هذا الدين دين المنطق أو دين العقل)[1].

ولقد أبرز الأب لوباك Lubac في كتابه حول (برودون والمسيحية) إبرازا شديدا ما أسماه بـ (إلحاديته الاجتماعية)، واختتم تحليله على هذا النحو: (إن نقد برودون، الموجه أولا وبصراحة ضد سماء الأديان، قد أصاب فضلا عن ذلك كل تخليصية أرضية).

4-3 المساواة والتضامن:

[1] رسالة 17 ماي 1846 هي رسالة برودون إلى ماركس.

إن مذهب برودون مذهب في الحرية والمساواة معا. هنا أيضا، تتميز البرودونية عن السان سيمونية والفوريبرية اللتين ليستا الواحدة ولا الأخرى بمذاهب تساو. وبالعكس يتعلق برودون تعلقا شغوفا بالمساواة. فلقد أعلن منذ مذكرته الأولى في الملكية: (المساواة في الشروط، ذلك هو مبدأ المجتمعات، والتضامن الشامل هذا هو مؤيد هذا القانون).

وهو لا يتوخى أن يضحي بالحرية من أجل المساواة، ولا يضحي بالمساواة من أجل الحرية. ويعتقد، بعدما أعطى من جديد إلى الشعار الثوري كل معناه، أن التوازن بين الحرية والمساواة لا يمكن أن يتحقق إلا بتضامن أخوي. وهكذا يقيم في كتابه(اعترافات رجل ثوري) تعارضا بين الحرية البسيطة التي هي حرية الهمجي، أو حرية المتمدن الذي لا يعترف بقانون آخر إلا قانون اللهم نفسي، وبين الحرية المركبة التي تمتزج بالتضامن: (فمن وجهة النظر الاجتماعية يكون التضامن والحرية حدين متماثلين متطابقين: إذ تلاقي حرية كل واحد في حرية الغير لا حدا... بل مساعدا: فالإنسان الأكثر حرية هو الإنسان الذي تكون له علاقات أكثر بأمثاله)[1].

3-5 الاتحادية والتكافلية عند برودون:

إن مذهب برودون هو إذن مذهب في التضامن:

ا-مذهبه في المجال السياسي هو الاتحادية Fédéralisme، حيث يرى برودون، أن الدولة هي اتحاد جماعات: إذ تنتج الدولة عن اجتماع جماعات عدة مختلفة في الطبيعة والموضوع.

وكذلك كان برودون نصيرا للاتحاد Fédéralisme في المستوى الدولي. فلقد كرس نشرات متعددة، على العمل المناوئ للقومية والمضاد للوحدة، كما كرس بحثا مطولا حول المبدأ الاتحادي سنة 1863. وتمنى لايطاليا نظاما اتحاديا[2].

[1] جان توشار، المرجع نفسه، ص ص 755-756.

[2] نفسه، ص 756.

ب–ومذهب برودون في المجال الاجتماعي هو التكافلية mutuellisme أو التضامنية بالتبادل. إذ حسب رأي برودون تقدم الجمعية التكافلية إمكانية حل المسألة الاجتماعية بلا عنف وبلا صراع طبقات. والتكافلية هي تبادل يضمن الأعضاء المشتركين بموجبه لأنفسهم على وجه التبادل «خدمة بخدمة، اعتماد باعتماد، رهن برهن، ضمان بضمان، قيمة بقيمة، معلومات بمعلومات، نية طيبة بنية طيبة، حقيقة بحقيقة، حرية بحرية، ملكية بملكية».

3-6 الاناسية البرودونية:

إن العدالة في نظر برودون هي الفضيلة السميا. والمشكلة الأساسية في رأيه هي مسألة أخلاقية. إذ لا يمكن لأي نظام مبادلة، مهما أحسن تصوره، أن يسير عمله ما لم يراع الشركاء، النزاهة فحسب بل العدالة أيضا التي هي شعور ثوري بالمعنى الصحيح، حيث يعرف الثورات بأنها «التجليات المتعاقبة للعدالة في البشرية».

إذن يجمع برودون جمعا وثيقا بين (عدالة وثورة). ولكن ما العدالة؟ يجيب «إنها احترام الكرامة الإنسانية، وقد تمت معاناته عفويا وتم ضمانه على وجه التبادل، في أي شخص كان وفي أي ظرف تكون فيه مهددة وأمام أي خطر يعرضنا له الدفاع عنها».

ترتكز سياسة برودون إذن على نوع من التصور للإنسان، وأناسيته ونزعته الإنسانية، على ما يقول جان لاكروا[1] Jean Lacroix هي «أناسية التوتر». ففي حين يهتم الماركسيون بالتركيب، يعتقد برودون بأن «التركيب حكومي» وأنه من المناسب الاضطلاع بالتناقضات لا حلها. وفي هذه النقطة لا يمكن حسم التعارض بين برودون وماركس[2].

4- بلانكي:

---

[1] جان لاكروا، فيلسوف فرنسي (1900–1986)، ألف حوالي 20 كتابا في الفلسفة، وربطته علاقات قوية مع مفكري وفلاسفة عصره بفرنسا وخارجها.

[2] جان توشار المرجع نفسه، ص 757.

إنه من الصعب جدا على أي باحث أن يجد نوعا من التقارب بين (الاشتراكية) الفرنسية التي تبدو كأنها خليط من الرأسمالية والسلطة وبين الشيوعية السابقة للماركسية، تلك الشيوعية التي دعا إليها أغسطس بلانكي[1]. وقد يبدو غريبا كيف أن الثوريين الكادحين من أتباع بلانكي لم يكترثوا أبدا لحرب الجزائر، بل لم يخطر ببالهم أن يقيموا علاقة ارتباط بين نهج المغامرة الذي سلكه الجيش الفرنسي في إفريقيا عموما، وبين عمليات القمع والاضطهاد التي برز فيها نفس هذا الجيش ضد العمال الفرنسيين من 1832 إلى 1871. فلا يوجد أي تلميح في كتابات بلانكي إلى الحرب الدائرة في الجزائر، تلك الحرب التي كانت لها نتائج سياسية خطيرة.

لقد انصب اهتمام بلانكي وأتباعه على الاضطرابات الاجتماعية وعلى الكفاح المتعثر الذي يخوضه الكادحون غير المنظمين آنذاك، وكان اهتمامهم قليلا بحروب الاستقلال في أوربا بالذات، خاصة إذا لم يكن هدفها اجتماعيا. وإذا استثنينا بولندا التي تدخل من أجلها في المجلس التأسيسي الفرنسي، في 15 مايو

---

1 أوغيست بلانكي Louis Auguste Blanqui ، مفكّر ثوري جمهوري اشتراكي، ولد في 8 فبراير 1805 بجنوب فرنسا، من أسرة ذات أصول إيطاليّة .انتقل إلى باريس، وهو في الثالثة عشرة من عمره. درس الحقوق والطبّ، إلاّ أنّه انخرط مبكّرا في العمل السياسي، و"انضمّ إلى جمعيّة الفحامين السرّيّة)الكاربوناريا،)، وشارك في المظاهرات الطلاّبيّة ضدّ الحكومة، وحمل السلاح سنة 1830 ضدّ نظام الملك شارل العاشر .واعتقل عديد المرات؛ فقد قضى معظم أطوار حياته بين السجون والمنافي، وكان ذلك ابتداء من سنة 1831 إثر مشاركته في المظاهرات ضدّ نظام الحكم القائم على أنقاض ثورة 1830. واعتقل أيضا سنة 1832 بسبب انتسابه إلى "جمعيّة أصدقاء الشعب" المحلولة.. وكذلك وقع معه سنة 1836، حين حكم عليه بالسجن مدّة عامين بتهمة صنع متفجّرات، وبسبب نشاطه القيادي في "جمعيّة العائلات..." ولم تكن سلسلة الاعتقالات هذه لتمنعه عن مواصلة العمل السياسي؛ فقد قام بتأليف "جمعيّة الفصول" رفقة باربس ومارتان برنار، مباشرة عقب خروجه من سجنه، وشرع في الإعداد لانتفاضة باريس في ماي .1839وكان هذا سببا في تعقّبه واعتقاله، والحكم عليه بالإعدام إثر فشل الانتفاضة. إلاّ أنّ هذه االعقوبة خُفّفت، لتصبح سجنا مؤبّدا مع الأشغال الشاقة. ومع ثورة 1848 تمكّن من مغادرة سجنه، والالتحاق بصفوف الثوّار، وتأسيس "الجمعيّة الجمهوريّة المركزيّة"، ثمّ عمل على تنظيم مظاهرات ضخمة للمطالبة بتأجيل الانتخابات، فأعيد اعتقاله مجدّدا، وصدر في حقّه حكم بالسجن لمدّة عشر سنوات.

واستطاع بلانكي حشد الطلاب والعمّال حوله عقب خروجه من السجن، وأعاد الكرّة في مناهضة نظام الإمبراطوريّة الفرنسيّة الثانية ليعتقل مجدّدا، ولكنّه تمكّن هذه المرّة من الفرار في اتّجاه بلجيكا سنة 1865، ليعود مرّة أخرى إثر سقوط نابليون الثالث. وفي باريس أصدر صحيفة "الوطن في خطر"، ونشط في عديد المظاهرات ضدّ الحكومة، وهو ما تسبّب في اعتقاله، فلم يحظ بالمشاركة في كومونة باريس. وفي سنة 1880، أصدر صحيفة أخرى بعنوان "لا إله ولا سيّد". وله من المؤلّفات: "النقد الاجتماعي"، صدر سنة 1886 إثر وفاته، وله عديد المقالات منها: "الأبديّة والكواكب"، و"الجيش المستعبد"، "الوطن في خطر" "دفاع عن المواطن..." توفّي أوغيست بلانكي في سنة 1881 بباريس.

نقلا عن: الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة، ج1** ط.2. المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر بيروت–لبنان 1985 ص 550.

1848، فمن المعروف عنه أنه تحامل على (مازيني)[1] وعلى (كوسوث)[2] باسم الاشتراكية الثورية، وبلغ به الأمر، إلى ما يشبه الاستخفاف بحركة تحرير القوميات المضطهدة (ومن بينها المجر)، لأن هذا التحرير حصل في إطار شبه إقطاعي أو برجوازي. فهو القائل، في يونيو 1852:[3] "إن كلمات (ثورة، وثوري) ليس لها نفس المعنى إذا وردت على لساننا أو على لسان معظم الأجانب. فالحرب عند أكثرهم لا تزال هي حرب البرجوازية ضد الملوك والنبلاء ورجال الكنيسة. وبعض الثوريين المجريين والبولنديين، إن هم في الواقع إلا طبقة من النبلاء الذين يكافحون من أجل قوميتهم ضد الغزاة الأجانب". يبدو أن بلانكي لم يحاول أن يفهم مواقف وحقيقة أولئك الثوار، ولعلها نفس الأسباب التي جعلته يتخذ موقف اللامبالاة من حرب الجزائر رغم أنها قطعا حرب تحريرية، كما أنها حرب ضد الإقطاعية، وان كانت لم تحمل هذا الشعار.[4]

المبحث الثالث: اليسار الفرنسي والاشتراكيات الفرنسية والظاهرة الاستعمارية

إن فهم التطورات الكبرى التي مر بها الفرنسي عموما والحركة الاشتراكية الفرنسية بوجه خاص، يفرض علينا تحليل سريع لموقف هذا اليسار من المشروع الكولونيالي الفرنسي، ثم التعرف على خريطة هذا القطاع السياسي و الاجتماعي الفرنسي، ومختلف مكوناته وأفكاره واديولوجياته مع مطلع القرن العشرين.

يرى الكاتب الفرنسي راؤول جيراردي Raoul Girardet في كتابه حول الفكرة الاستعمارية في فرنسا، أن صياغة مذهب حقيقي للامبريالية الاستعمارية، في السنوات الأولى من عمر الجمهورية الثالثة، لا تشكل امتياز خاصا بأية مجموعة، وبأية عائلة سياسية، حيث يوجد من بين المعبرين الأساسيين عن هذا المذهب–الفكرة الاستعمارية– رجالا من مختلف الاتجاهات والمشارب، سواء كانوا من العائلة الملكية أو ذوو

---

[1] جوزيف مازيني، (1872 1805) وطني إيطالي وفيلسوف وسياسي إيطالي لقب بـ روح إيطاليا أسهمت جهوده وحراكه السياسي في قيام الدولة الإيطالية الحديثة واستقلالها عن القوى الخارجية التي كانت تحرك ولاياتها المختلفة المنفصلة والتي كانت في إيطاليا حتى القرن التاسع عشر كما أسهم في الحركة الأوروبية التي أخذت تتطور فيها بشكل متسارع مفاهيم الديمقراطية الشعبية في الدولة الجمهورية.

[2] كوسوت لاجوس (Lajos Kossuth) 1802–1894، رجل دولة وقانون وفكر مجري، ناصر الطبقات المعدومة والفقيرة خلال الثورة المجرية (18 48–1849)، وتصدى لرجال الكنيسة وكبار ملاك الأراضي والأقليات الصغيرة، لكنه فشل في التغلب عليها فاضطر إلى الانسحاب من الحكم.

7 أوغست بلانكي، نصوص مختارة، نقلا عن: مصطفى الأشرف، المرجع نفسه ص ص 268 269

[4] مصطفى الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007ص 269.

قناعة جمهورية[1]. وهذا التناقض هو الذي يفسر بعد ذلك تحالف يمين محافظ ويسار متطرف متمثل آنذاك بالراديكالية، في معارضة السياسة الاستعمارية لجول فيريJules Ferry.

ومنذ سنة 1905، تخلى اليمين، في أغلبيته الكبيرة، عن تحفظاته تجاه السياسة الاستعمارية ولم يعد راغبا في إعاقة المبادرات التي يمكن أن تتخذها الحكومات المنحدرة من الكتلة الجمهورية. أما اليسار، من جهته، فهو متذبذب أكثر مما هو منقسم، حيث كان يريد دوما أن يبدو بأنه بالإمكان تمييز حدود فاصلة بين المناصرين والمعارضين للسياسة الاستعمارية. فعندما شرعت فرنسا في غزو المغرب مثلا، كان يبدو أن كل من اليسار الاشتراكي واليسار الراديكالي أو الليبرالي متأثرين بقضايا متناقضة. و منذ البداية أيضا انفضحت أكذوبة الرسالة الحضارية التي كشفتها فظاعة الغزو والاحتلال الاستعماري، وهناك أيضا قضية الاتجار والاستغلال الرأسمالي التي تعارض بالمصلحة الاقتصادية التي على الشعب الفرنسي أن يبحث عنها وراء البحار. ويبقى أن المسألة الوحيدة المتفق عليها بينهم هي العداء للبعثة الدينية، بسبب قناعاتهم اللائكية، بينما تجعل مناهضة الروح العسكرية قوى اليسار الأكثر اعتدالا تتخلى عن مساندة كل حملة مسلحة استعمارية جديدة. إن أحسن تعبير عن هذه الاتجاهات والتناقضات يمنح لنا من قبل سياسة التوغل السلمي في الأراضي المستهدفة، مثلما دعا إليها وقتذاك جان جوريس[2] Jean Jaurès .

---

[1] جورج أفيد، **اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية 1905-1955**، ج1، ترجمة محمد الشرقي و محمد بنيس، دار طوبقال، ط1، الدار البيضاء 1987. ص13

[2] جان جوريس Jean Jaures (1859-1914) ولد جون جوريس في 3سبتمبر 1859 في كاستر، (محافظة لانغدوك). كان ابن رجل أعمال صغير. درس في باريس ، حيث تخرج أيضا من المعهد التربوي، وفي عام 1881 أصبح مرشحا للعلوم الفلسفية.

كان شبابه كان مؤيدا للمثالية ولم يعترف بالمفاهيم الأخرى. لكن مع مرور الوقت، انحاز جان جوريس إلى وجهات النظر القريبة من الماركسية.

أصبح جان جوريس مشهورًا في دوائرالفكر الأوروبية. كان مفكراً صنع مهنة علمانية ممتازة ولم يحب أن يكون محبوساً في مكتبه الخاص.

من 1885 إلى 1898 ، كان نائبا، حيث كانت عروض كلماته ومقالاته تظهر باستمرار في برامج الأحزاب "اليسارية".

في أوائل التسعينيات، عمل نائب رئيس بلدية تولوز. وفي هذا المنصب واجه مباشرة مشاكل السكان، بما في ذلك الطبقة العاملة.

في عام 1892، بدأت الإضرابات في المقاطعة، وكان المشاركون الأكثر نشاطا عمال مناجم الفحم. حاول مساعدة المتظاهرين، بما في ذلك الدفاع علانية عن مصالحهم. ونتيجة لذلك، كان مرشحهم للبرلمان.

في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، شهدت فرنسا محاكمة ألفريد دريفوس الذي كان ضابطًا في هيئة الأركان العامة، واتُهم بالتجسس لصالح الإمبراطورية الألمانية كان مدعوما من قبل العديد من الشخصيات العامة والكتاب: زولا، كليمنصو وجان جوريس. وكانت هذه المحاكمة سببا في الانقسام في صفوف اليسار. اهتم بالنشر والصحافة.

1- أوضاع اليسار الفرنسي مع بداية القرن العشرين

يطرح الكاتب والمؤرخ جون توشار، سؤالا منهجيا مفاده: هل كان يوجد اليسار خلال سنوات 1900؟ ثم يجيب، إنه من الصعب الإجابة، لأنه يوجد أمامنا ثلاثة عوالم مختلفة تماما عن بعضها، وهي العالم الراديكالي والعالم الاشتراكي والعالم النقابي، الذي كان يسيطر عليه الاتجاه الثوري.[1] والسؤال الذي يطرح نفسه علينا بإلحاح هنا، مادام أن التسمية واحدة (اليسار): هل يوجد لدى هذه الأطراف وعي بفكرة اليسار؟ وهل توجد عناصر مشتركة فيما بينها؟ يبدو أن العنصر الوحيد الذي يجمع بينها هي كلمة الاشتراكية، سواء تصريحية أو ضمنية، دون الخوض في المعنى الذي تأخذه عند كل اتجاه، وبالتالي فإن اليسار يشكل تعددية اشتراكية. لكن المتفق عليه فيما بعد أن اليسار الفرنسي، أصبح يتكون منذ 1920 من كتلتين هما اليسار الاشتراكي واليسار الشيوعي.[2] ويمثل ذلك استمرارا للتطور التاريخي للاشتراكيات الفرنسية.

أظهرت انتخابات 1902 تفوق قوى اليسار قليلا على قوى اليمين. إذ أنها استطاعت انتزاع الأغلبية في لانغدوك Languedoc والآلب ونهر الرَون والفرونش كونتي وشمال الهضبة الوسطى، غير أنها خسرت في باريس، وتقدمت في مناطق الشمال والشرق الصناعية، وجد ضعيفة في مقاطعات الغرب.

يشكل الراديكاليون الدعامة الأساسية لقوى اليسار. وهم منقسمين إلى راديكاليين أحرار، ويقربهم اعتدالهم من وسط اليمين، وراديكاليين اشتراكيين، يوَدون التفاهم مع الاشتراكيين. هذا التفاهم تجسد مؤقتا في

وفي عام 1904، أسس جريدة L'Humanité، التي انتشرت في جميع أنحاء فرنسا. في عام 1913، اقترح الرئيس الفرنسي ريمون بوانكاريه اعتماد قانون جديد بشأن زيادة مدة الخدمة في الجيش إلى ثلاث سنوات. لم تكن هناك حرب بعد، وعمل جوريس على إظهار عدم شعبية قرار الدولة، وقاد في باريس مسيرة سلمية غير مسبوقة شارك فيها 150 ألف شخص.

في ربيع عام 1914، قاد التحالف الاشتراكي إلى الانتخابات البرلمانية. وحققت هذه الشراكة نجاحًا كبيرًا، بعد أن حصدت 102 مقعدًا. وبمجرد وصوله إلى البرلمان، منع "اليسار" فوراً تقديم قرض كبير للسلطات، لزيادة الإنفاق العسكري.

وفي جوان نجى في سراييفو من حادثة اغتيال وريث العرش النمساوي المجري فرانز فرديناند. واصل جوريس الحديث علانية، وحثه على التخلي عن إراقة الدماء. في فرنسا، كما في أي مكان آخر، فبدأت التهديدات. وفي 31جويلية 1914، قتل برصاص متعصب.

نقلا عن: Charles Rappoport, **Jean Jaures, l'homme, le penseur, le socialiste**, l'émancipatrice imprimerie coopérative. Paris 1915, pp 03-18.

[1] Jean Touchard, **La gauche en France depuis 1900-1981**, éditions du seuil, 1977, p41.

[2] G.LeFranc, **Les gauches en France 1789-1972**, Payot, Paris 1973, p185.

مجلس النواب بوفد قوى اليسار، بينما يشكل الراديكاليون، في مجلس الشيوخ، بمختلف أطيافهم، مجموعة اليسار الديمقراطي مع جمهوري اليسار.

يمثل الانتماء السياسي هنا، أهمية قليلة من تنوع الأمزجة وضغوط الإنغراس المحلي. ويبقى أن جميع الراديكاليين يطابقون بين الوطن والجمهورية، ويكنون نفس العداء للنزعة الوطنية التي يتغنى بها اليمين والنزعة الأممية لليسار المتطرف. كما أنهم يتقبلون الإصلاحات الاجتماعية، شريطة ألا تتسبب هذه الإصلاحات في إثارة الفوضى، بينما يرتبط البعض الآخر منهم بعلاقات وثيقة مع الأوساط العمالية. ويقتنع كلهم من أن الأنوار والنضال ضد الكنيسة هو الذي يحقق تقدم الديمقراطية.

ينقسم الاشتراكيون في اليسار المتطرف إلى منظمتين كبيرتين الأولى، الحزب الاشتراكي لفرنسا، جمعت الحزب العمالي لفرنسا القديم لـ جول غيسد[1] Jules Guesde والاشتراكيين الثوريين التابعين لايدوارد فايان[2] E-Vaillant والثانية الحزب الاشتراكي الفرنسي، وتضم تيارا قريبا من النقابيين الثوريين، مع آلمان[3] Allemane، وتيارات إصلاحية مع بروس[4] Brousse ، وأحرارا من بينهم ميليران[5] Millerand ، وبريان

---

[1] جول غيسد Jules Guesde (1845-1922)، بدأ بقناعات ماركسية، حيث أسهم في نشر هذا المذهب بفرنسا عن طريق إنشاء أول جريدة ماركسية فرنسية 'المساواة 1877-1883' ثم شارك مع بول لافارغ في تأسيس الحزب العمالي سنة 1882 الذي تحول إلى الحزب العمالي الفرنسي POF سنة 1893، أنشأ مع مجموعة أخرى الحزب الاشتراكي لفرنسا سنة 1902 الذي اندمج سنة 1905 في الحزب الاشتراكي الفرنسي sfio مع جون جوريس. نقلا عن: .Le petit Robert des noms propres, mise à jour 1996, p 900

[2] ايدوارد فايان E-Vaillant (1840-1915) كان عضوا في الأممية الأولى و بلدية باريس، ثم لجأ إلى بريطانيا ما بين 1871-1880، ارتقى بعها إلى القيادة في الأممية الثانية. تطورت قناعته من البلانكية إلى الماركسية و بعدها إلى الشتراكية الاصلاحية. أصبح صديقا لجوريس فشكل معه الحلف المقدس مع بداية الحرب الكونية الأولى. نقلا عن: Le petit Robert des noms propres, mise à jour 1996, p 2122

[3] آلمان جون Allemane (1843-1935)، شارك في بلدية باريس سنة 1871، ثم حكم عليه بالمؤبد مع الأعمال الشاقة، استفاذ من العفو سنة 1880، فارتقى إلى النيابة. من المؤسسين للحزب العمالي الاشتراكي الثوري سنة 1890. كان مقتنعا بفكرة الاضراب الشامل كوسيلة أساسية في نضال الطبقة البروليتارية. نقلا عن: Le petit Robert des noms propres, mise à jour 1996, p 57

[4] بروس Paul Brousse (1844-1912) كان منخرطا في الأممية الأولى، ثم عضوا في بلدية باريس، تحول إلى اشتراكي اصلاحي في حوالي 1880، ثم شارك مع مجموعة من أصدقائه في تأسيس حزب التغيير الاجتماعي بدون ثورة. نقلا عن: Le petit Robert des noms propres, mise à jour 1996, p 324.

[5] ميليران A. Millerand (1859-1943)، كان مساعدا لجورج كليمناصو في تحرير جريدة 'العدالة'، نائبا عن الحزب الراديكالي، ثم تحول إلى الاشتراكية، حيث دعى إلى ضرورة وضع وسائل الإنتاج تحت المراقبة الجماعية. عندما ارتقى إلى وزارة التجارة و الصناعة في عهد حكومة فالداك روسو البرجوازية، أسهم في سن مجموعة من القوانين الاجتماعية. عرضته مشاركته في هذه الحكومة إلى انتقادات لاذعة من طرف الاشتراكيين وخاصة جول غيسد، وازدادت الهوة بينهما بعد تأسيس الحزب الاشتراكي الفرنسي الموحد سنة 1905. تقلد بعدها مناصب وزارية مختلفة، ثم ارتقى إلى رئاسة

وجوريس Jaurés. إن أعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي، يقدمون أنفسهم كماركسيين ومتشددين، معارضين للدولة البرجوازية؛ بينما يبدو الحزب الاشتراكي الفرنسي، بانتقائية أكثر، متأثرا بضرورات الدفاع الجمهوري وإمكانات التقدم الاجتماعي في إطار النظام. ومنذ سنة 1905، وبعد تجاوزهما لاختلافاتهما، وبمؤازرة من الأممية الثانية، ستمتزج المنظمتين في حزب موحد، هو الفرع الفرنسي للأممية العمالية[1] S.F.I.O ، الذي صمم على دفع أي احتمال للمشاركة في حكومة بورجوازية. أما الذين ظلوا «تشاركيين» مثل بريان[2]Briand، فيفياني[3] Viviani René وفيوليت، سيشكلون في المجلس مجموعة الاشتراكيين الأحرار. أما التيار الفوضوي، فكان لا يزال في بداية القرن، جد يقظ، فهو يجد في نقابات الـ س.ج.تCGT مكانا ملائما لنشر أفكاره، التي تتميز بالحذر اتجاه الأحزاب والاقتراع العام، وبالاعتقاد دوما بايجابيات الإضراب العام الثوري[4].

2-رسالة حضارية أم جرائم استعمارية؟

كانت إدانة الاستعمار في أوساط اليسار، لأسباب إنسانية موضوعا واسع الانتشار، في بداية القرن العشرين. وفي هذا المقام نسوق مقتطفات من عدة مقلات نشرتها جرائد فرنسية آنذاك، واقتبسناها من كتاب جورج أوفيد، ومنها ما كتب الراديكالي ليون ميو Léon Millot في جريدة (La Dépêche Toulousaine) لادبياش التولوزية: "إنه لم يكن ضروريا حقا القيام بثورة 92، وتحرير الأقنان ثم إعلان المساواة بين الناس(....) للذهاب إلى أرجاء الأرض من أجل تقتيل شعوب سوداء أو صفراء لم تجن في

المجلس سنة 1920، والتزم بمتابعة تطبيق قرارات مؤتمر فرساي. نقلا عن: Le petit Robert des noms propres, mise à jour 1996, p 1389.

[1] Marion Fontaine, « **La formation du parti socialiste unifié 1905-1914** », Cahiers Jaurès 2008/1 (N° 187-188), p. 5-13. URL: http://www.cairn.info/revue-cahiers-jaures-2008-1-page-5.htm

[2] بريانBriand (1862-1932) كان محاميا وصحفيا في هيئة تحرير لومانيتي عند تأسيسها سنة 1904، غادر الحزب الاشتراكي سنة 1905 بعد مؤتمر الأممية في أمستردام، و بعدها تقلد عدة مناصب وزارية 20مرة، و10 مرات رئاسة المجلس. شارك أثناء الحرب الكونية الأولى في قيادة المعارك في البلقان، وبعدها كان من العمين لعصبة الأمم عندما كان وزيرا للخارجية الفرنسية. نقلا عن: Le petit Robert des noms propres, mise à jour 1996, p 318.

3 فيفيانيViviani René (1863-1925) عمل صحفيا في عدة جرائد منها 'الجمهورية الصغيرة' ثم في لومانيتي، تلقد النيابة تحت تسمية اشتراكية ما بين 1893-1902، ثم انتقل إلى الاتجاه الاشتراكي. استوزر و ترأس المجلس ومثل فرنسا في عصبة الأمم. نقلا عن: Le petit Robert des noms propres, mise à jour 1996, p 2180.

[4] جورج أفيد، المرجع السابق ص15.

حقنا أي شيء، وتشجيع العبودية، بنوع من النفاق، بين الذين نبقيهم على قيد الحياة". ويعلق هنري ماريه[1] Henry Maret، رئيس تحرير جريدة (Le Radical) الراديكال في العدد الصادر في 4 جويلية 1901، بعبارات في منتهى العنف على تصويت البرلمان على الاعتمادات الموجهة للحملة ضد الصين. أما الاشتراكي غوسطاف هيرفي[2] Gustave Hervé، فقد ذهب، في كتاب تعليمي، إلى حد رسم جنود فرنسيين يقومون بحرق قبيلة عربية، مشيرا بذلك إلى الحضارة الأوربية في إفريقيا. وقد مثّل هذا الصحفي تيارا خافتا في مرحلة جد مبكرة ندد بالاستعمار باعتباره يساري متطرف. لكن في جريدة (L'Aurore) **لورور** القريبة من كليمانصو، يعتمد ج. بيليسي G.Pellissier، بعد أن يتأسف على الفظاظة المخزية لتعبيره، إلى إنصاف هيرفي في العمق قائلا: "ليس ثمة سوء، فيما أرى، في تحذير الشباب، من مغبة الأحكام المسبقة المشوهة، التي يعتقد الأوربيون بموجبها بأن تفوق حضارتهم يمنحهم الحق في القيام، ضد الأجناس المسماة دنيا، الجنس الأحمر الأسود وحتى الأصفر (....) بفظاعات تتعدى الهمجية".[3]

---

[1] هنري ماريه Henry Maret (1834–1917) رجل الأدب والصحافة، عاش بمدينة باريس في عهد الكمونة، وعمل في عدة جرائد منها لوفيغارو، كومبا لوبوبل، تريبون وغيرها...حكم عليه سنة 1871 ن طرف المجلس الحربي بخمس سنوات سجن قضى منها أربع أشهر لكنه منع من ممارسة حقوقه المدنية. انظم سنة 1872 الجمهوريين الاشتراكيين، كان يفضل الحكم المباشر والاشتراكية الايجابية والهادئة.

نقلا عن: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php? article65352, notice MARET Henri, Achille [Henry MARET], version mise en ligne le 26 juillet 2009, dernière modification le 19 avril 2017.

[2] غوسطاف هيرفي Gustave Hervé (1871–1944) نشأ في بيئة اجتماعية متواضعة ماديا ولذلك توقف عن الدراسة للبحث عن العمل في سن الثامنة عشر، وفي سنة 1897 تحصل على درجة الأستاذية في التاريخ، انخرط في الحياة السياسية زمن قضية دريفوس حيث التحق بالاشتراكيين جناح آلمان وأسس فدرالية Yonne لعب دورا كبيرا في مؤتمرات الحزب للدفاع عن فكرته في معاداة العنف في تحقيق التغيير، اختلف مع جوريس في عدة مواقف. تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق سنة 1905، وانضم إلى نقابة المحامين في باريس في جويلية لكن مجلس الأخلاقيات فصله في نوفمبر بسبب نشاطه الثوري، ثم أدخل السجن. بعد ذلك كرس جهوده للعمل الصحفي حيث بعث جريدة "الحرب الاجتماعية" (La Guerre Sociale) التي شن فيها حملة شرسة على عمليات توغل الجيش الفرنسي بالمغرب الأقصى. دعا إلى الاضراب العام مع جيسد ضد الحرب سنة 1914 لكنه سرعان ما أصبح مدافعا عن الأمة المسلحة ومهاجما المتقاعسين والخونة. سنة 1916 عزل من فدراليته بتهمة التعاون مع الاشتراكيين من الدول العدوة لفرنسا. في سنة 1926 أعلن بأنه لا يمكنه العيش بدون إيمان فتخلى بذلك عن اللائكية.

نقلا عن: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article73157, notice HERVÉ Gustave, Alexandre, Victor. par Justinien Raymond, Madeleine Rebérioux, version mise en ligne le 5 août 2009, dernière modification le 8 octobre 2018.

[3] Georges Pellissier, **nationalisme et patriotisme**, in L'Aurore du 24/06/1902

أما بالنسبة للحزب العمالي الفرنسي، في مؤتمره سنة 1895، فيرى أن الحملات الاستعمارية السائرة بحجة الحضارة والعزة الوطنية تنتهي إلى الفساد وتخريب الشعوب البدائية. ثم بعد خمس سنوات، يدين المؤتمر الاشتراكي الدولي في باريس الجرائم والفظاعات التي لا تحصى ضد أهالي المستعمرات التي تعرضت للغزو بقوة السلاح. ويكتب بول لويس[1]Paul louis أنه: "تتم إبادتهم بشكل منهجي تارة، وتارة يتعرضون لسوء معاملة لا يوقفها أي عقاب، وتارة ثالثة يتحملون ضرائب باهظة عليهم أداؤها تحت طائلة السجن أو طائلة عقاب جسدي. إن عنائهم لا يتوقف عليهم مطلقا فليس لهم الحق في الاختيار بين التكاسل والعمل، بل يتوجب عليهم بذل سواعدهم للدولة التي تتسلط عليهم أو للخواص والشركات التجارية المحميين من طرف هذه الدولة"[2].

يوم 16 فيفري 1905، كشفت اليومية الباريسية(Le Matin) 'لوماتان' عن حادثة تفجير لجسم شاب كونغولي حيا، من طرف موظفين فرنسيين سامين، من أجل التسلية، بمناسبة العيد الوطني 14جويلية. فوقع نقاشا حادا، وشجب واسع للحادثة التي حركت عصبة حقوق الإنسان، ميزه مرافعات غوستاف روانيه[3]

[1] بول لويس Paul louis (1872-1955) ناشر وصحفي اشتراكي خاصة في جريدة لوبوبيلير (Le Populaire) ولومانيتي (L'Humanité) انضم سنة 1901 إلى الحزب الاشتراكي لفرنسا ثم انخرط سنة 1905 في الحزب الموحد. كان عضوا في المجلس الوطني للحزب، وسنة 1917 أعجب بالثورة البلشفية ثم شارك في إعادة بناء الأممية الأولى، وبعد مؤتمر تور انضم إلى الحزب الشيوعي وأصبح عضوا قياديا فيه.سنة 1930 أسس حزب الوحدة البروليتارية PUP بعد التقارب بعد اندماج الاتحاد الاشتراكي-الشيوعي ثم عمل على البحث في عناصر عقدية مستقبلية لتحقيق الوحدة ما بين الحزبين. أثناء الح ع2 لجأ إلى مدينة فيشي منسبا من النشاط السياسي وبعد تحرير باريس عاد إلى العمل الصحفي مع جريدة الباريسي الصغير (Le Petit Parisien) ثم ليبيراسيون (Libération) وغيرهما.

نقلا عن: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article125148, notice PAUL-LOUIS [LÉVY Paul, dit]. Pseudonymes : PHÉDON, DIPLOMATICUS, FERRAL Jean, LUDO Paul, SZABO-TOKÉTÉ, PAUL LOUIS par Justinien Raymond, Julien Chuzeville, version mise en ligne le 30 novembre 2010, dernière modification le 25 novembre 2018.

[2] نفسه ص 16.

[3] غوستاف روانيه Rouanet (1855-1927) صحفي مؤسس المجلة الاشتراكية (La Revue Socialiste) سنة 1885، ونائب اشتراكي وعضوا في المحفل الماسوني، كان يصنف ضمن جماعة الاشتراكيين المعتدلين بل يصفه هو بالاشتراكية الكاملة التي تدخل في كل الميادين من الإنتاج إلى الحياة الفكرية والعقلية التي تعمل على تحَوُل المجتمع والحضارة بالتنقيب في الماضي عن كل مصادر التجديد...

نقلا عن: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article129703, notice ROUANET Gustave [ROUANET Armand, *Gustave*] par Justinien Raymond, version mise en ligne le 30 novembre 2010, dernière modification le 6 octobre 2018.

Rouanet في مجلس النواب وسلسلة مقالاته في لومانيتي ضد البربرية الكولونيالية في الكونغو وفي غرب افريقيا الخاضعة للاحتلال الفرنسي وجزر الأنتيل وغويانا.

استطاع بول لويس لأول مرة، أن يقدم تعريفا ذميما للظاهرة الكولونيالية في تلك الفترة، في دراسته المعنونة "الكولونيالية"، حيث بين قيام ثورات ضد القمع الذي يمارسة النظام الكولونيالي، مثل انتفاضة عين التركي بالجزائر، وانتفضات سكان بعض أقاليم في مدغشقر و طونكين و كوشنشين بالهند الصينية. ولكنه يوعز هذا الشكل الفظيع الذي امتازت به الكولونيالية، إلى الرأسمالية وآلتها الصناعية و المالية التي أنتجت هذه الظاهرة. ويرى أنه لولا بقاء القوات الفرنسية بكل عتادها وعدتها بالجزائر، لنجحت الثورات والانتفاضات التي استفادت من الوضع الذي وقعت فيه فرنسا سنة 1870، حيث نجد في مركز استطاني صغير بالجزائر، يقل مساحة وسكانا عن أصغر بلدية في المتروبول "من أجل أربعة فرنسيين مقيمين وسط جماعة أهلية قليلة، كما يصفها أحد المسافرين: قاضي حفظ الأمن ومعاونه، كاتب ضبط ومعاونه، مترجما ومعاونه، موثق، محصل الضرائب، رئيس مكتب البريد، دركي..."[1]

وهكذا أصبحت الطبقة الكادحة الفرنسية، حسب تعبير هذؤلاء الاشتراكيين، لا تثق في السياسيين الذين لا يزالون يتتبعون نوادر حرب 1870 المتعلقة بأفعال النهب التي ارتكبها الجنود الألمان، في الوقت الذي يؤكدون فيه على مشروعية أقذر الأعمال اللصوصية والتقتيل ضد السكان السود في الكونغو. والواقع أن جريدة لومانيتي الاشتراكية لم تكن وحدها التي كانت تنتقد الوضع و تفضح الفضائح و الأعمال الفظيعة التي يقوم بها رواد الكولونيالية، بل أن جريدة لورور لا تتردد في وصف الوقائع الاستعمارية باليوم الأسود الذي سجلت فيه قائمة استشهاد القديسين، بينما كتب كليمانصو مقالا في نفس الجريدة بعنوان 'إفريقيا

[1] Jacques Jurquet, **La révolution nationale algérienne et le parti communiste français**, tome1 (1850-1920), éditions du centenaire, 2eme éd, Paris 1979, pp 86, 87 et 88.

المتحضرة'، أن فرنسا أنشأت في العالم الإفريقي أكبر مدرسة للقتل على الإطلاق، وأنه مقتنع تماما بأن أية مؤسسة تدعي بأنها سارت في نشر الحضارة، إلا ووجدنا برفقتها موكبا من الجرائم.[1]

و مما تجدر الإشارة إليه أن الاشتراكيين منقسمون. فمنهم من يعتبر الجرائم الاستعمارية ملازمة للهيمنة الرأسمالية، وعلى النقيض، يأمل غوسطاف روانيه الذي لا يعتقد بأن الاستعمار مرتبط بالرأسمالية، في تقنين حقوق الأهالي يصادق عليه من طرف الأمم الاستعمارية، كما يأمل أناطول فرانس[2] في ضغط القوى الديمقراطية والشعبية للحث على سياسة استعمارية أكثر إنسانية وحكمة[3].

في الواقع، يسلم قطاع عريض من اليسار بكون الاستعمار يتضمن، في المستوى الإنساني، جوانب جد إيجابية لصالح المستعمرين. إننا نعرف أن الفريق الاستعماري يجد في مؤازرات قوية لدى الراديكاليين، غير أن هؤلاء يظلون حذرين تجاه موضوع الرسالة الحضارية لفرنسا. أما لوسيان هوبير[4] Lucien Hubert، الذي كان حاكما في إحدى مستعمرات قبل انتخابه نائبا برلمانيا، والذي بقي متمسكا بالامبراطوية الاستعمارية الفرنسية، فيكتفي بالتنبيه إلى أن الجرائم الاستعمارية هي من اقتراف الانجليز، بينما لا يمكن لفرنسا إلا تأكيد إشعاع حضارتها بأكملها، مع ضرورة التصدي للتجاوزات في استعمال السلطة ضد الأهالي،

---

[1] Georges Clémenceau, **l'Afrique civilisé**, in L'Aurore du 26/09/1905.

[2] أناطول فرانس (FRANCE Anatole (Jacques Antoine Thibault dit 1844–1924، كاتب وعضو في اللجنة المركزية لرابطة حقوق الانسان، عرف بعدة مواقف في مسيرته الفكرية والأدبية والسياسية ومنها ساندته للقضية الأرمينية سنة 1897 ومعارضة الكومونة سنة 1898 وضد الاستبداد الروسي وموجة معاداة السامية في أوروبا والمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام في حق المساجين السياسيين و هذا ما بين 1900 و1903. سنة 1904 أعلن انتمائه إلى الاشتراكية حيث ساند سياسة الحزب الاشتراكي. كان صديقا ومعجبا بجوريس حيث رثاه في جريدة لومانيتي بعد اغتياله في 02 أوت 1914.

نقلا عن: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article114065, notice FRANCE Anatole (Jacques Antoine Thibault dit) par Nicole Racine, version mise en ligne le 24 novembre 2010, dernière modification le 2 février 2011.

[3] وهي النتيجة التي توصل إليها غوستاف روانيه في نهاية سلسلة مقالاته 28 الصادرة على صفحات جريدة لومانيتي، حيث يقول بأنه كان لديه المزيد من المعلومات لفضح ممارسات أعوان الادارة الاستعمارية في المستعمرات، ولكن مادام النقاش قد فتح في أوساط الرأي العام فإنه سوف ينتقل إلى أروقة البرلمان. نقلا عن: L'Humanité N°557 du 26/10/1905

[4] لوسيان هوبير Lucien Hubert (1868–1938)

وترقية هؤلاء عن طريق نشر اللغة والثقافة الفرنسية بينهم. وها إن شايي بيرت[1] Chailley-Bert، مؤسس لاكانزان كولونيال، والذي يجلس بالقرب من مقاعد اليسار الراديكالي، فإنه مرتاح لكون الاستعمار يتكشف عن جانب إنساني، عندما يهتم بسعادة الأهالي، و يعمل على اشراك الأكفاء منهم في المجتمع و الاقتصاد، فلم يبق بذلك مبررا للاشتراكيين الفرنسيين لمحاربته. ثم حرص على طمأنة قرائه، فلا يخطر ببال أحد أن تلقين الحضارة للأهالي يعني جعلهم يستفيدون من تثقيف موسع، بل أن هذا التثقيف سيتكيف حسب حاجات المستوطن الأوروبي.[2]

أما جون لوي دولانسان[3] J. L.de Lanessan فإنه كان يبدو مرتاحا في إبداء رأيه، حيث سعى، منذ 1886، للإحاطة بالتوسع الاستعماري لفرنسا، فأوقف انتدابه النيابي ليصير حاكما للهند الصينية. وهناك تيقن بأن الفرنسيين مستعمرون ممتازون، قادرون على عقد صلات جيدة بالأهالي، شريطة مراعاة الاحترام لدياناتهم وعاداتهم ومؤسساتهم، حيث استطاعوا الاختلاط بالسكان أهل المستعمرات في مدن سايغون وهانوي مثلا بدون مشاكل، وكل مظاهر المدنية الفرنسية بادية على الحياة اليومية في هذه المدن.[4]

جاء هذا الاستشهاد في معرض عرض النتائج في خاتمة كتابه، المؤلف بعد نهاية مهمته كحاكم عام في تلك المستعمرات، عندما قارن بين قدرة المستعمرين القدامى كالانجليز والهولنديين، على الاستقرار في المستعمرات، لكنه يؤكد على أن الفرنسيين استطاعوا التمازج والاختلاط بالأهالي، ويذكر أن المستعمر الأنجليزي في الهند، يمكنه أن يبقى مدة طويلة في معسكره أو حيه دون أن يحاول التواصل مع الأهالي.

---

[1] شايي بيرت Chailley-Bert (1854-1928)

[2] Chailley-Bert, **dix années de politique coloniale**, librairie Armand Colin, Paris 1902, p p 137, 138, 155.

[3] جون لوي دولانسان J.L.de Lanessan (1843-1919)

[4] J.L.de Lanessan, **La colonisation française en Indo-Chine**, ancienne librairie Germer, Paris 1895, pp 342, 343.

كما يقول فكتور باش[1]Victor Basch في تدله خلال المؤتمر السنوي لرابطة حقوق الانسان، المنعقد بليون سنة 1908، بأن على هذه الرابطة أن تضع نفسها مع وجهة نظر الأهالي لكي تظهر المنفعة التي في الاستعمار. ويقول: "إن الأمر، لا يتعلق بوضع تمايزات عنصرية، لكن سيكون سخيفا(...) من وجهة نظر الحضارة، إنكار وجود أمم راقية وأمم مختلفة، وإنه لجد مرغوب فيه أن تشرك الأمم الراقية الأمم المتخلفة في نعم الحضارة التي تتمتع بها. لكن من البين أن الوسيلتين الوحيدتين اللتين من حقها استعمالهما هما التربية والإقناع. ومن الأكيد أنه إذا امتنعت الشعوب المسماة متخلفة عن هذه التربية وذلك الإقناع، فسيكون من الجور فرضهما عليها، وخاصة فرضهما عليها بأعمال العنف والسلب والنهب والقتل والاغتصاب، التي بواسطتها مورست في الغالب، سيادة الأمم المتحضرة في علاقاتها بالشعوب غير المتحضرة".[2]

ظهر هذا النص سنة 1908[3]، لكنه يعبر عن أفكار مشتركة لدى قطاع واسع من اليسار منذ سنين عديدة. فعند احتفال لومانيتي بانتصار الاشتراكيون في الانتخابات، عبر فيفياني، عن طمأنينة وعظمة الجزائر الفرنسية، كما قال: "لقد اعتقدت دائما أن التوغل في هذا الشعب كان واجبا على فرنسا، و من الأجدر أن هؤلاء الأهالي يتعرفون أيضا على الجمال الفرنسي و حضارتنا، و لا تتوقف معرفتهم لنا عند الشرطي والعسكري ورجل الدرك والقاضي..."[4] بينما يجد رفاقه في الحزب الاشتراكي أثناء مؤتمراتهم الدولية،

---

[1] فكتور باش Victor Basch (1863-1944) فيلسوف و سياسي، من أصول يهودية مجرية، كان من المؤسسين للرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان، التي أصبح رئيسا لها ما بين 1926-1944، بع فرديناند بويسون، تحصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة نانسي حول موضوع "الجمالية عند كانط" ثم اشتغل أستاذ اللغة والثقافة الألمانية بجامعة ران، وسنة 1921 عين أستاذا للفلسفة بجامعة الصوربون. عانى كثيرا من قضية دريفوس من ظاهرة معاداة السامية، ثم تعرض لمضايقات محاولة اغتيال سنة 1930 بسبب انتقاداته اللاذعة لليمين المتطرف ولتصاعد الفكر النازي. كان مقربا من جون جوريس، حيث انخرط في الحزب الاشتراكي سنة 1906. اغتيل من طر الشرطة السرية الغيستابو مع زوجته سنة 1944. نقلا عن:
HOMMES & LIBERTES, revue de la LDH, http://www.ldh-france.org, Supplément au n° 128 (octobre –novembre 2004) pp50,51.

2 نقلا عن جورج أوفيد، نفس المرجع ص 17.

3 من المعلوم أن هذه الدعوات قد انطلقت من ممثللي الرابطة الفرنسية لحقوق الانسان في سياق تاريخي تميز بتصاعد الشعور بمعاداة السامية، لاسيما في الجزائر التي عرفت اغتيالات لبعض العناصر اليهودية، في نهاية القرن 19.

[4] L'Humanité du 29/06/1904.

فرصة للتوكيد على أن السياسة الاستعمارية ليست، بالضرورة، جريمة في حد ذاتها وأنها يمكن أن تكون عملا حضاريا. إن هذه الفكرة، دون شك، جد مردودة بحيث لم يتم إدراجها في المذكرات المصادق عليها من طرف المؤتمرين، لكن، في المقابل، لم يقترح في أي مؤتمر اشتراكي أي قرار يستهدف تنظيم حملة ضد الهيمنة الاستعمارية ويطالب بجلاء القوة المحتلة. فمهما تكن الاتهامات الموجهة للنظام الاستعماري، يبقى هذا الأخير مفضلا على الحكم السابق، والأقلية التي لا تشاطر وجهة النظر هذه لا تذهب إلى حد المطالبة بمغادرة المستعمرات.

إن فكتور باش، حين يقاوم هذا الاحتمال، إنما يترجم شعورا واسع الانتشار في أوساط اليسار، وفي سياق دولي يتسم بالمنافسات الامبريالية: "إذا تخلينا اليوم عن مستعمراتنا، فلن يكون ذلك في صالح أمم أوربية أخرى قد لا ترتفع أساليبها الاستعمارية إلى مستوى أساليبنا. وسيكون ظلما عدم الاعتراف بكون أغلبية الشعوب التي استعمرها الأوربيون وجدت في مستوى حضاري جد وضيع بحيث تبدو الحالة التي قيدت إليها بعد ذلك في منتهى الرفعة بالمقارنة مع الحالة السابقة، حتى أن الاستعمار انتهى، بالنسبة لتلك الشعوب، إلى مزيد من المنافع".[1]

وهذا النقاش حول الملامح الإنسانية للاستعمار لا يمنح سوى قسط ضئيل للمقاومات ذات الطابع الوطني التي يمكن أن تواجه بها شعوب ما وراء البحار الغزو والهيمنة الأجنبية.

غير أن حرب 1870 ومشكل الألزاس واللورين القائم دائما يمنحان للمناهضين للاستعمار من جميع المشارب برهانا إضافيا، فكيف يمكن البكاء على الأقاليم الفرنسية المغتصبة بالقوة وفي ذات الوقت حرمان الشعوب التي يريدون تحضيرها من بلدانها؟ إن رابطة حقوق الإنسان لا يمكن أن تغفل عن هذا الجانب. وفيكتور باش يثيره بسرعة، ولكن بدقة متناهية قائلا:"...لكل أمة حق الدفاع عن وحدتها وكرامتها بكل ما في

[1] جورج أوفيد، المرجع نفسه، ص 18.

وسعها من قوة، وإذا كنا نطالب بهذا الحق لأنفسنا، فإنه يتوجب علينا الاعتراف به للمدغشقريين، ولسود الكونغو وغينيا وللمغاربة، مثلما اعترفنا به للبور".[1]

لكن بالنسبة لغالبية رجال اليسار، في تلك السنوات الأولى من القرن العشرين، لم يكن أكيدا أن لدى الشعوب المستعمرة أمة. أما الذين يتباهون بالنظرية منهم فإنهم يعتصمون بسلطة المؤلفين الكبار. أو ليس برودون هو الذي كتب بأنه: "لا يوجد حق للوطنية يمكن بمقتضاه لأمة، فقط لأنها موجودة، أن تطالب بسيادتها، إذا لم تكن تملك في نفس الوقت القوة والخصائص التي تكون أمة سيدة"؟ وبيرث[2] Berth الذي يستشهد بهذا النص ليبرهن على أن «الحق في الاستعمار» لا يمكن فصله عن استقصاء الحالة الواقعية لشعوب ما وراء البحار، يستند أيضا إلى إنجلز. فهذا الأخير كتب سنة 1882 رسالة إلى برنشتاين ليرده عن هذه «الدونكيشوطية الديمقراطية» التي تدفع بالكثير من الاشتراكيين، إلى الدفاع الفوري عن الشعوب المضطهدة. والواقع، أن اليسار لا يتناول مسألة حق شعوب ما وراء البحار في تقرير مصيرها على مستوى المذهب، بل على مستوى الممارسة السياسية، فليست هذه هي الزاوية التي يناقش اليسار انطلاقا منها شرعية ومصلحة الاستعمار.[3]

وهكذا فإن هذه المواقف تنتقل من التجريم إلى الافتخار والتمجيد للرسالة الحضارية التي يسعى للترويج لها رواد الحركة الكولونيالية في البلدان المستعمرة.

3- موقف اليسار من الاستعمار، مصلحة عامة أم منافع رأسمالية؟

كان النقاش حادا بين السياسيين الفرنسيين حول المنافع التي تجنيها فرنسا من الاستعمار، حيث تعالت أصوات مفادها أن الكلفة كبيرة والفائدة غير موجودة؟ إن الأمر يتعلق، فعلا، بالإجابة على نقد اجتره

---

[1] نقلا عن: جورج أوفيد، المرجع نفسه، ص 19.

[2] بيرث Edouard Berth (1875-1939) مفكر اشتراكي و منظر للحركة العمالية الفرنسية الثورية مع جورج سورال، كان يدعو إلى استقلال الطبقة العمالية عن الدولة. ساند الثورة البلشفية، ولكنه سرعان ما انقلب ضد الاتحاد السوفياتي. منذ 1920، انخرط في الحزب الشيوعي الفرنسي. نقلا عن: https://fr.wikipedia.org/wiki/douard_Berth

[3] جورج أوفيد، المرجع نفسه، ص 20.

اليمين طويلا وردته الكثير من الأصوات في اليسار، ومفاده أن سياسة للتوسع في ما وراء البحار ستكون قبل كل شيء مكلفة لنفقات هامة ولن تكون فيها أية مصلحة اقتصادية. وقد أخذت تتطور، داخل اليسار الراديكالي والمعتدل، استعان البعض منهم بمواضيع أثارها من أوجين إتيان[1] Eugène Etienne، رئيس المجموعة الاستعمارية في مجلس النواب – الذي سيقول عنه ليطوي إنه «معلمنا جميعا» – عندما ذكر بأن المعيار الوحيد الذي ينبغي تطبيقه في كل مشروع استعماري هو درجة نفعه، ومجمل الامتيازات والفوائد التي يتعين انتقالها نحو البلد الأم. وهنا نائب وهران يعلن عن اقتناعه بأن في الإمكان، بالنسبة لفرنسا، تأمين موارد لا تنضب لنشاط رجال صناعتها وتجارتها ومزارعيها، في كل من آسيا المزدحمة وإفريقيا القاتمة[2]. وكما رأينا سابقا فإن شايي– بيرت، كان قد فتح منذ 1902، حقلا غير محدودا، عمليا لاستكمال استعمار إفريقيا الشمالية، حيث يذكر أنه هناك مكان في الجزائر، تونس، ولاحقا في المغرب، للملايين من المواطنين الفرنسيين، صناع الاستعمار الكبير والصغير.[3]

ويبسط الاشتراكي روانيه وجهة نظر جد مشابهة لما سبق حين يوضح أن الأوربيين والأمريكان يوجدون أمام «مجالات هائلة» وأنه من المشروع بالنسبة لهم استعمالها «لتحسين الوجود الاقتصادي لبلدانهم»[4]. أما أوجين فورنيير[5] Eugène Fourniére فلا يهاب أن يكون أكثر تبسيطا عندما يقول "أن هذه

---

[1] أوجين إتيان Eugène Etienne (1844–1921) ولد بمدينة وهران من أب عسكري من جيش الحملة على الجزائر، انتمى إلى الحزب الاشتراكي الراديكالي، كما عد مؤسسا للحزب الكولونيالي بالجزائر. انتخب لعدة فترات متقطعة نائبا في غرفة النواب ما بين 1881 و1919، ثم سيناتور عن وهران سنة 1920، وتقلد عدة مناصب رسمية ومنها وزارة الحربية. كان يحمل أفكارا حول ايجابيات الاستعمار و طرق استفادة فرنسا منه، ضمنها كتابه الصادر سنة 1897 والمعنون بـ: شركات الاستطان (*Les Compagnies de colonisation*)

[2] Eugène Étienne, **Les Compagnies de colonisation**, A. Challamel, 1897, pp 56, 57.

[3] Chailley–Bert, op.cit, pp42,43.

[4] مقتطف من تدخله في المؤتمر الاشتراكي السابع بشتوتغارت 1907، نقلا عن: Jacques Jurquet, Op.cit, pp 99,100.

[5] فورنيير Eugéne Fourniére (1855–1914) نائب ف لبرلمان الفرنسي ما بين 1898 و1902، شغل منصب أستاذ في المدرسة المتعددة التقنيات و في الكوليج الحر للعلوم الاجتماعية وفنون الحرف بباريس، كما انخرط في العمل السياسي عن طريق التعاون مع عدة صحف ذات توجه اشتراكي, نقلا عن: http://www2.assemblee-nationale.fr

الأراضي مأهولة، لكن من طرف «ملاكين كسالى» لا يأبهون لحرثها. فحقوقهم لا يمكن أن تعارض حقوق الشعوب المتحضرة، المثابرون والمهرة والمستعدة لاستغلال خيراتها"[1].

غير أن المحاجة، بالنسبة لقطاع عريض من اليسار المتطرف، تنسى الأساسي. فإذا كان من غير الممكن نكران ما تمثله المستعمرات من مصلحة للاقتصاد الميتروبوليتاني، فإن تلك المصلحة تطابق مصلحة الرأسمالية. مثلما رأى بول لويس، مادامت هذه الأخيرة تبحث عن منافذ جديدة لمنتجات معاملها، وعن توظيفات لرساميلها، وتجهد نفسها للحصول على المواد الأولية الضرورية لتطوير فعاليتها.[2] إن التوسع الاستعماري نتيجة ضرورية للرأسمالية «لقد كانت الطبقة المالكية مرغمة على مباشرة الاستعمار حتى تنجو من الموت». ينبغي إذن تبديد أوهام الجوانب الاقتصادية والمالية للاستعمار فالشعب هو الذي يتحمل تكلفة الحملات إلى ما وراء البحار، ونفقات الإدارة الاستعمارية، ومصاريف التجهيز، وعند الاقتضاء أعباء القروض المبرمة، في حين أن البورجوازية هي التي تستفيد من كل هذا على شكل سندات أراضي، ورواتب موظفين، وتزود بمعدات، بأشغال عمومية. وليس بول لويس والكيديون وحدهم الذين يتطرقون لهذا الموضوع. فهناك فوضويون يجتهدون ضمنه، حريصين على التأكيد على الترابط الفعلي الذي يجمع بين بروليتاريي البلد المستعمر والمستعمرين اللاحقين فهم جميعا ضحايا نفس المستغلين. غير أن هناك من الاشتراكيين، مثل روانيه، من يقاومون هذا الرأي فهم يعترفون بأن الرأسمالية تستفيد من الاستعمار. فالاستعمار سابق على الرأسمالية، ويمكن، بل يجب تصور ذلك اليوم الذي سيتخلص فيه منها فعلى الاشتراكيين، ونقدهم ومراقبتهم يتوقف زوال السلبيات الناجمة عن استغلال الأهالي، بحيث يتم التوجه نحو سياسة استعمارية إنسانية مطابقة لمثل الاشتراكية.

4- اليسار يرَفض حملة استعمارية جديدة

[1] جورج أوفيد، المرجع نفسه، ص 20.

[2] Thomas R. **La politique socialiste et le problème colonial de 1905 à 1920**. In: Revue française d'histoire d'outre-mer, tome 47, n°167, deuxième trimestre 1960. pp. 213-245.

مهما تكن التقديرات المختلفة حول السياسة الاستعمارية، فإن كل اليسار الفرنسي تقريبا، في مطلع القرن العشرين، متفق على رفض حملة استعمارية جديدة. إن مناهضة الروح العسكرية تلعب، في هذا الصدد، دورا أساسيا. فاليسار المتطرف مهتم أكثر بسماتها الاجتماعية من استعمال الجيش ضد المضربين والمظاهرات الشعبية. أما اليسار الراديكالي فمهتم بسماتها السياسية أي الإمكانيات المخولة لجيش غير مندمج بعد في الأمة أن يثور ضد السلطة المدنية وأن يهدد الحريات الجمهورية. وليس كاميي بيليتان Camille Pelletan وحده قلقا، في هذا الصدد من الطبائع المؤسفة وأنواع العصيان الدائم للنظام التي تشجع عليها المشاريع الاستعمارية إذ يقول «إن جماهير الشغالين، أي الأغلبية الساحقة من الفرنسيين، يستفظعون هذه المغامرات».

إن هنري بيرونجي، وشال دومون Ch. Dumont، وسيجيسموند لاكوروا Sigismond Lacroix، وهنري تورو H. Turot يعبرون عن نفس التخوفات، بينما يذكر أحد الفوضويين، وهو شارل مالاطو، حالة محتملة لجنرال فرنسي نشيط يؤذي الأهالي بالرصاص، فأراد الاستمرار في نفس العملية ضد مواطنيه لنجدة المجتمع على طريقة البونابارتيين. لقد تحدث جوريس عن «الصورة الخاطئة للعظمة» و«عن أكذوبة الإخلاص والتضحية» التي تروجها الروح العسكرية أما كليمانصو فيسخط لرؤية البعض يبحثون عن ثأر لهزيمة 1870 بمهاجمة شعوب ما وراء البحار. في حين تلاحظ لوليبيرتير "لقد احتل المغرب في انشغال قادتنا مكان الألزاس واللورين و... تحولت الوطنية المتباكية للعام الماضي إلى قرصنة وقحة وقذرة".[1]

والملاحظة الأساسية هي أن مختلف اتجاهات اليسار تتفق على نقطة أخرى وهي معادات البعثات الدينية إلى دول ما وراء البحار. وفي هذا الصدد كتب غوسطاف روانيه: "إذا كانت فرنسا تتظاهر بكونها الوصية على التبشير الكاثوليكي الذي يستفظعه المسلمون فكيف يمكن إزالة الريبة الغريزية لملايين العرب الذين يشتبهون في كون فرنسا تريد المساس بحرية معتقدهم كما بحريتهم السياسية". إن الاستعماريين ليسوا

[1] جورج أوفيد، المرجع نفسه، ص 22.

أقل حمية في التشهير بالخطر فعلى الرسالة الحضارية لفرنسا أن تفهم بالمعنى اللائكي للعبارة. ويندد لوسيان هوبير بـ «الاستعمار الديني» لكن دولانسان de Lanessan هو الذي يهاجم بقوة البعثات الكاثوليكية التي خصص لها كتابا، ملاحظا بأن تبشيرها ذو طبيعة يمكن أن تزعج الأهالي المسلمين أو البوذيين، ويؤاخذها على عدم تمكنها من وضع أسلوب تعليمي مطابق لحاجيات السكان، وعلى حمايتها لأشخاص مشتبه فيهم... إن أول قاعدة للسلوك ليس فحسب باسم المصالح الخاصة لفرنسا، بل أيضا باسم سلام وطمأنينة البشرية، تتمثل إذن في التخلي عن كل وسيلة تأثير تستند إلى الدين.[1]

المبحث الرابع: المسألة المغربية نموذجا في تعامل جان جوريس مع الظاهرة الاستعمارية

مع خريف 1903، بدأ اهتمام جون جوريس بالمغرب الأقصى، حينها باشرت القوات الفرنسية بالجزائر في القيام بعمليات عسكرية في الجنوب الوهراني، والمحادية للحدود المغربية. وفي 02 سبتمبر 1903، فوجئت فرقة اللفيف الأجنبي بهجوم لمقاتلي القبائل البربرية في المغرب الشرقي، أسفر عن مقتل حوالي 38 جندي فرنسي، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى تكثيف التواجد العسكري بالمنطقة وتعيين الجنرال ليوتي على رأس القوات في الجنوب الوهراني.[2]

كان رد فعل جوريس حول هذه الأحداث بالشجب، ومتهما "الحزب العسكري والكولونيالي" –حسب تعبيره– الذي يحلم بوضع يده على المغرب عن طريق حملة عسكرية كبرى، ولمعاكسة ذلك، أطلق فكرة التوغل السلمي!

1–التوغل السلمي حسب جوريس في التعامل مع المغرب

قبل أن يصبح اشتراكيا، كان جوريس منخرطا في المشروع الاستعماري الفرنسي، ومقتنعا بالمثل العليا للحضارة، التي يعمل على نشرها التوسع الفرنسي. حيث صرح سنة 1881: "عندما نسيطر على بلد،

[1] المرجع نفسه ص 23.

[2] Rémi Fabre, **La campagne de Jaurès sur le Maroc. Entre pacifisme et colonialisme**, Cahiers de la Méditerranée [En ligne], 91 | 2015, mis en ligne le 01 juin 2016, consulté le 30 septembre 2016. URL: http://cdlm.revues.org/8109

فإننا جئناه بالمجد الفرنسي، و تأكدوا بأنه سيكون مرحبا بنا، لأنه صافي وعادل وجميل".[1] ثم يضيف: "يمكننا أن نقول لهذه الشعوب دون خداع، أننا لم نكن نؤدي إخوانهم عن قصد، حيث أننا نشرنا لدى الشعوب الملونة حرية الرجل الأبيض، وألغينا الرق و العبودية..."[2] ويقول في موضع آخر: "أعرف بأن أوروبا، بحكم قوة الأشياء، تنتشر في إفريقيا، وأن من حق فرنسا المشاركة في هذا التحرك". يبدو كأن الذي كتب هذه العبارة ليس معتدلا، ولا راديكاليا بل هو عضوا في الفريق الاستعماري! حيث كان في شبابه تابعا مقتنعا بفيري. لم يعد مطروحا على الزعيم الاشتراكي أن يحتفظ، بخصوص الحملات الفرنسية إلى ما وراء البحار، بالتفاؤل الساذج الذي كان يبديه سابقا. وعلى الخصوص، لم يعد في إمكانه إغفال الفظاعات وأعمال النهب التي تميز سياسة استعمارية تبدو بمثابة النتيجة الأكثر مدعاة للأسف للنظام الرأسمالي. لكن هل يمكن لاشتراكي مثله الاكتفاء بإدانة « دوغماتية» للاستعمار؟ لقد طرح جوريس السؤال في 1896، عشية انعقاد المؤتمر الدولي الاشتراكي بلندن، وفي 1903، بمناسبة بداية المسألة المغربية، سيوضح أفكاره وينادي بسياسة استعمارية من نمط جديد ينعتها بالتوغل السلمي.

إن سياسة جوريس تتوخى الواقعية وخاصة عندما تعامل مع القضية المغربية. لقد وقعت فرنسا مع المغرب في 1901 و1902 بروتوكولات تحدد تعاون البلدين في منطقة الحدود الجزائرية المغربية بخصوص الشرطة والتجارة والجمارك. ليست هذه الاتفاقات حسب صحيفة إفريقيا الفرنسية لسان حال الفريق الاستعماري، سوى خطوة أولى ستأتي اللحظة التي ستتحمل فيها، طوعا، اندفاعاتنا إلى المغرب. والمبني للمجهول في هذا الاستشهاد يشير للإنجليز والألمان، خاصة للأوائل الذين يتآمرون في الأوساط المقربة من السلطان. لقد قبل هذا الأخير أن يحتفظ بجواره ببعثة عسكرية فرنسية تمده بالمدربين والضباط وضباط الصف. مع ذلك، ورغم هذا التأطير، لم تكفه قواته للسيطرة على ثورة بوحمارة، آخر المطالبين بأحقيتهم في

---

[1] Winock, Michel, **le XXe siècle idéologique et politique**, éditions Pérrin, 2009, p463.

[2] Alain Rouscio, **le crédo de l'homme blanc**, éditions complexe 2002, p 92.

العرش، الذي، باحتلاله تازة، يقطع الطريق بين فاس ووجدة. وهذه قبائل مغربية، في الجنوب تهاجم الطوابير الفرنسية في تلك المناطق الحدودية التي تعتبر نفسها آمنة فيها، وحيث سعى الفرنسيون، مدعمين باتفاقاتهم مع السلطان، ومدعمين خاصة بضعف هذا الأخير، إلى مضاعفة نقاط الاحتلال.

إن احتمال تدخل مكثف للجنود الفرنسيين لم يعد مستبعدا. فالجناح الجزائري للفريق الاستعماري يروج بأن الفوضى المغربية تشكل تهديدا مستمرا للمنطقة الوهرانية. واحتلال المغرب سيمكن من إعادة الهدوء، ومن تنمية المصالح الفرنسية، مع بعض التعويضات للقوى الأجنبية.[1]

إن جوريس ليس غافلا عن هذا الخطاب عندما يقول: "أنني أعرف، بأن فرنسا مدعوة، بالطبع والضرورة، إلى التغلغل في المغرب بنفوذها الاقتصادي والمعنوي. ولها في هذا البلد، بحكم إقامتها في كل من الجزائر وتونس، مصالح من الطراز الأول و هذه المصالح نفسها تعطيها نوعا من الحق.[2]

ومن جهة أخرى، يبدو الزعيم الاشتراكي مقتنعا بأن الحضارة التي تمثلها فرنسا لدى الأهالي تبقى، رغم عللها ونقائصها أرقى بكثير من الحالة الراهنة للحكم المغربي. وهو يثير المسؤولية التي تحملتها الأحزاب والرجال الذين لم يقترحوا بالنسبة لطونكان، ومدغشقر، وتونس سوى سياسة سلبية لم يعد في مقدورهم اليوم مؤازرتها. لكنه ينوي، في نفس الوقت، معارضة حملة عسكرية على المغرب، يتهم رؤساء التكتلات العسكرية والاستعمارية الكبرى بتدبيرها. وتعني منعهم الدخول في حرب خطيرة، حيث ينظر أهالي المغرب إلى دخول الفرنسي، على أنه الغازي المسيحي، الرومي المسلح، وسيستنفر ذلك جميع القبائل. ويرى جوريس، أنه إذا نسقت القوات الفرنسية، عرضا، مع السلطان، سيظهر هذا الأخير مرشدا للأجنبي، محميا من طرفه ومتواطئا معه، وسيتخلى عنه السكان الذين لم ينكروه بعد، تحركهم «عواطف التعصب الديني والاستقلال. حينئذ تكون «حربا كبيرة (...) حربا طويلة، صعبة ومرة، تستلزم تعبئة مائتي ألف رجل وإنفاق الملايين بالمئات. وبالفعل،

[1] جورج أوفيد، نفسه، ص24.

[2] نفسه ص 25.

هذه الحرب لن تكون فحسب خطيرة، بل فوق ذلك، غير مجدية، لأنه ليس ثمة داع للجوء إلى السلاح من أجل السماح للعمل الخيري لفرنسا أن يشمل الإمبراطورية الشريفية.

ولم يصرح جوريس حول الغاية من سياسة توغل سلمي، حيث ينصح بأن النجاح في الجزائر على استمالة سكانها العرب كفيل بالنجاح في المغرب، لما يكنه المغاربة من ود واحترام للجزائريين المجاورين لهم، فإذا أردنا الدخول إلى المغرب عبر الجزائر، فلابد أن يكون برفقتنا جزائريين.[1] فهو يرفض فكرة الحماية، ويرجو أن تصبح فرنسا في يوم من الأيام نوعا من الشريك الخير للإمبراطورية الشريفية وأن تساعدها على التحول الإيجابي. غير أن هذا يتضمن، طبعا، ضمان الاستعدادات الودية للدول الأوربية المعنية وتذليل الصعوبات الناجمة عن الوضعية الداخلية للمغرب. ومن جهة أخرى، لابد من اتخاذ بعض الاحتياطات حتى لا يبدو تدخل فرنسا للمغاربة وحكومتهم نوعا من الابتزاز. إن جوريس يقتصر هنا على إشارات مقتضبة. فهو يفهم أنواع الصلابة التي ستجابه بها، من قبل الأوساط التقليدية المغربية، مشاريع إنشاء خط حديدي أو استغلال ماهر للثروات المعدنية للدولة الشريفية. وتخشى تلك الأوساط أن يتطور الرأسمال الأوربي الذي يدعم تلك المشاريع استنزاف ثروات البلاد. في حين، يرى الزعيم الاشتراكي، أنه يمكن ويجب على مخطط للتجهيز، مراقب من طرف الدولة الفرنسية، أن يقترح تنمية ثروة المغرب وموارد ميزانيته نفسها بالتنازل له عن قسط من المداخيل المستخلصة بفضل الإستثمارات الجديدة. تستلزم هذه السياسة من طرف فرنسا نفقات باهضة لتمويل المرحلة الأولى من الإقامة الفرنسية، وإنه لمتروك للرساميل العمومية والميزانية الفرنسية أمر تحمل هذه التضحيات المالية الأولى. وسيربح كل من المغرب وفرنسا في هذه العملية على السواء، وذلك بفضل التجديد الاقتصادي للمملكة الشريفية الذي ستكون الأشغال الجارية قد عملت على إدخالها في حيز الإمكان، بينما السوق الواسعة، التي ستفتح حينئذ، للنشاط الجزائري ستسمح للمصالح الخاصة أن تعثر على غنمها في هذه السياسة.

[1] Jean Jaures, **contre la guerre au Maroc**, classiques français du socialisme , bureau d'éditions, Paris 1936, 46.

يتعلق الأمر هنا بمنظور بعيد نسبيا، ولم يكن جوريس آنذاك، مهتما برسم تضاريسه بمزيد من الدقة. و كان يلتمس ماهو أكثر استعجالا أي تحديد طرق وأساليب هذا التوغل السلمي. إن جوريس يناقض السياسة الحكومية والأفكار المطورة من قبل ممثلي الفريق الاستعماري. فقد قرر هؤلاء الارتكاز على السلطان للشروع في المحاصرة المنهجية للمغرب. بينما يرى الزعيم الاشتراكي أن على السياسة الفرنسية أن تكون مستقلة ما أمكن عن المخزن وأن تستند إلى القبائل. ذلك أن السلطان يبدو أنه فاقدا للاعتبار، مستضعفا، ومرفوضا من أغلب القبائل.

ليست المسألة مسألة ظرفية، بالنسبة لجوريس، بل مسألة عواطف. لأنه بحكم ميولاته الديمقراطية، وعدائه لكل أشكال القمع، كان بتلقائية يتبنى الوصف السطحي الذي يعطيه أغلب الرحالة للمغرب، والذي يصورون فيه المملكة الشريفية منقسمة إلى «بلاد مخزن» التي تجمع القبائل الموالية للسلطة المركزية، و«بلاد السيبة» المكونة من القبائل الرافضة لنفوذ السلطان. إن هذا الوصف يمنحه إطارا لتدخل فرنسي لصالح قضية عادلة هي قضية سكان متعلقين إلى درجة الهوس بحريتهم، أو على الأقل باستقلالهم الذاتي تجاه السلطة الشريفية.[1]

وبإمكان فرنسا أن تصير تدريجيا المركز المعنوي لهذه القبائل المبعثرة سياسيا. وينبغي للشروع في هذا العمل، القضاء على الجوع المخيم على سكان الحدود الجزائرية المغربية، بفضل الحبوب التي ستوضع رهن إشارتهم. إن جوريس يطالب بأن تفتح، بالاتفاق معهم، طرق للمواصلات وأن تنشأ أسواق ومدارس ومستوصفات. ولهذه الغاية، يقترح نائب منطقة طارن أن تدرج في الميزانية القادمة الإعتمادات الضرورية لانجاز هذه الأعمال. هكذا سيجد عاهل المغرب نفسه محاطا بحزام من القبائل الموالية لفرنسا، والممتثلة بشكل تدريجي لحضارتها، حينئذ، ودون عنف، دون حملة عسكرية، وباتفاق مباشر مع القبائل، وهكذا يكون المخزن نفسه مهيئا لتغلغل نفوذ فرنسا السلمي.

[1] جورج أوفيد، نفسه ص ص 25.

يعتبر تفكير جوريس في العمق غنيا بالمتناقضات، مثلما هو عليه الأمر لدى أغلبية رجال اليسار، فهو بتشديده على رفض القبائل لأي تدخل أجنبي مسلح، وبإخضاعه لكل محاولة للتعاون الاقتصادي لموافقتهم، ثم بجعل سلطان فاس متوقفا، في بقائه، على إرادتهم، يسلم ضمنيا، بحق الشعب المغربي في تقرير مصيره. يبقى أن اعتقاده في الرسالة الحضارية لفرنسا ويقينه بأن تتغلب الجوانب الايجابية لاستعمار إفريقيا الشمالية على جوانبه السلبية يضعانه بين أنصار سياسة توسعية. إنه يعلن تعلق المغاربة باستقلالهم ويحلم بحضور فرنسي بدون غزو. وهو يروم إيقاف حملة عسكرية، وتحويل الفعاليات الميتروبوليتانية إلى غايات سليمة. مع ذلك، فهو حذر من الأطماع المالية ويرى أن مقولة المنفعة متعارضة، على الأقل في فترة أولى، مع إنجاز بنية تحتية اقتصادية واجتماعية مقبولة من طرف المغاربة، ومن هنا يبرر طلبه للأموال العمومية. إلا أن اعتقاده في فضائل التجارة والتبادل الدولي يقوده إلى عدم تقدير علاقات الهيمنة التي كانت قد بدأت تنشأ بين الشركات الاقتصادية والمالية الكبرى من جهة والإمبراطورية الشريفية من جهة ثانية.[1]

ومن النماذج التي نسوقها هنا، في نقد فكرة التوغل السلمي في المغرب، رد السيد كاميل صاباتيي[2]، أحد الشخصيات الأوروبية المتنفذة في الغرب الجزائري، والعارف بشؤون المنطقة الحدودية ومكوناتها القبلية والاقتصادية، حيث يخاطب جوريس: "سمعتكم تتكلمون عن توغل معنوي واقتصادي، وأنه كاف! أقول لكم أنه بإمكانها أن تنجح سوى على مسافة قليلة من نقطة الانطلاق، حيث أن التأثير التجاري القائم على سياسة حسن الجوار، يمكنها أن تكون لها انعكاسات ايجابية على فرنسا معنويا و سياسيا. ولا يمكن أن يكون التأثير قويا بشكل شامل بل كلما ابتعدنا عن المحلة الفرنسية، ينطفأ ذلك التأثير. حسنا، هذا ستون عاما من سيطرتنا على حوض تافنة المجاور للمغرب، وطبقنا تقريبا نفس الخطة التي يدعو إليها جوريس، حيث أن تجارنا يتعاملون مع المغرب، ووظف أرباب المزارع اليد العاملة القادمة من بني سناسن، واستقبلت مستشفياتنا

---

[1] جورج أوفيد، نفسه ص ص 26.

[2] كاميل صاباتيي Camille Sabatier (1851–1919) رجل سياسي ولد بتلمسان حيث عمل كمحامي، ثم قاضيا في ميلة والبليدة، نائبا ما بين 1885–1889 في كتلة اليسار الراديكالي.

المرضى المغاربة، وكان المغاربة يدخلون أسواقنا بحرية..فمهما عملنا فإن التعاملات والمبادلات لم تكن تتجاوز منطقة تازة، في اتجاه الداخل المغربي...لا يمكن أن تزود البضائع التي يمكن إدخالها إلى المغرب في أحسن الأحوال سوى 200 ألف نسمة و لكن عبر تازة ولا يمكن سلوك طريقا آخر لأن التكلفة ستتضاعف، حتى وإن اخترنا مغنية."[1]

ومع الغزو، لم يستسلم جوريس للأمر الواقع، واستمر في معارضته للعمل العسكري، حيث صوت ضد وثيقة الحماية في30مارس 1912، وطالب باستبدالها على الفور بمعاهدة تحالف.[2]

2- اتـهامات جوريـس

أمام الأمزجة المتقلبة لعدد من النواب الراديكاليين، نهض التحريض المنظم من قبل الاشتراكيين وظهرت قدرة جوريس في إدارة وتأليب أعضاء فريقه، لتضع المجلس والحكومة أمام مسؤولياتهما. حيث وضع ممثلي الأمة أمام مسؤولياتهم، وتقرير السياسة المغربية، ولو في خطوطها العريضة. وعلى امتداد خمس سنوات، لم يفوت نائب طارن أية فرصة ليظهر أن النظام البرلماني واقع في أزمة، بسبب حكومات منشغلة بالتصرف خارج كل مراقبة.

وطالبت الصحافة الاشتراكية، بعد إنزال القوات الفرنسية في الدار البيضاء، وعلى امتداد صفحتها الأولى، باستدعاء البرلمان. وقد كتبت صحيفة لومانيتي بقلم جون جوريس في الافتتاحية عند رده على لانسان: "من المستحيل أن يعمد مجموعة من الوزراء اللامسؤولين، والحائزين خلال العطلة على نوع من الدكتاتورية، إلى اتخاد قرارات انفرادية من أجل الأمة".[3] لكن جوريس بدأ يعتقد بأنه إذا كانت الوزارة لا

---

[1] Camille Sabatier, **La pénétration pacifique et le Maroc**, in Revue politique et parlementaire, n°115 janvier 1904, pp 28,29.

[2] Georges Oved, Jaures, **le Maroc et la Paix**, in : Bulletin de la société d'études jaurésiennes, n°99 octobre–décembre 1985, pp 22-23.

[3] L'humanité, N° 1236 du 05/09/1907.

تحرص على استدعاء النواب، فإن النواب بدورهم ليسوا حريصين على أن يستدعوا من طرف الوزارة.[1] وبعد بضعة أيام يتهم دوبياف الذي يعتبر، باسم الراديكاليين الاشتراكيين، أن هذه الأشياء لا تعني البرلمان.[2] وخلال صيف 1908، يلاحظ جوريس، مرة أخرى، بأنه: "في غياب المجلسين (...) وخارج مراقبتهما الفورية، ستسعى الحكومة إلى حل المشاكل المترتبة عن نكبة عبد العزيز".[3]

لقد كانت مناقشة الاتفاق الفرنسي – الانجليزي مناسبة لإثارة وجود المعاهدة السرية الفرنسية الاسبانية المُعدة لاقتسام المغرب. وقد اكتفى المجلس وقتها بتصريح بول دوشانيل[4] P.Deschanel بأن فرنسا واثقة من كلام وزيرها في الشؤون الخارجية الذي يؤكد فيها أنه ليس هناك اقتسام وحكم ثنائي، لافي الغد ولا لاحقا.

على ما يبدو أن جوريس لم يكن يعتقد من هذه اللحظة في وجود اتفاق سري، وهو الذي لم ير ضرورة التوسع في السؤال؟ هل كانت تنقصه المعلومات؟ بعد ثلاث سنوات، جعلته الحملة الفرنسية على المغرب وموقف اسبانيا الفريد، الباهت والموافق على السياسة الفرنسية يعتقد بأن سياسة البلدين متطابقة، فيما وراء المهام المحددة لهما من طرف مؤتمر الجزيرة الخضراء، من تعهدات أبرماها بطريقة سرية، حيث ثار ضد هذا الاحتمال، عندما صرح بأن على شرف وأمن فرنسا أن يمنعاها بأن تكون لها في المغرب سياسة دولية نزيهة وسياسة خفية للاقتسام والتمزيق.

لقد كرر هذا في عدة مناسبات، وأكد أن المعاهدة أضفت على مناقشات وتصريحات المجلس طابعا ساخرا، وأنه سيكون هناك تناقض بين أحكامها وأحكام ميثاق الجزيرة الخضراء الذي ينص على "وجوب احترام سيادة المغرب واستقلاله دون شرط أو تحفظ أو حدود". ثم ألا يشكل وجود اتفاقيات سرية مماثلة، على الخصوص، تشجيعا لكل أولئك الذين من مصلحتهم إجراء هذا التقسيم ليستحوذوا على غنائم المناجم وعلى

---

[1] L'humanité, N° 1238 du 07/09/1907.

[2] L'humanité, N° 1255 du 24/09/1907.

[3] L'humanité, N° 1598 du 02/09/1908.

[4] بول دوشانيل P.Deschanel (1855–1922) رجل دولة فرنسي، نائب في البرلمان ما بين 1885 و1920 ورئيسا لغرفة النواب لمرتين و رئيسا للجمهورية سنة 1920.

الامتيازات، كل أولئك الذين من مصلحتهم تهييج هذه الفوضى التي عليها أن تكون نقطة انطلاق لشرط التقسيم.[1]

إن جوهر المجهودات المبذولة من قبل جوريس في البرلمان يكمن، في المحاولة لجعل الحقيقة تسطع من أقوال الحكومة التي تقلل من خطورة التدخل الفرنسي في المغرب بمبادراتها التي تدفع بها دائما، وأكثر فأكثر، إلى التوغل في طريق الغزو.

وقد سعى جوريس منذ 1908، إلى توضيح منطق التدخل العسكري الفرنسي والمساندة الممنوحة لعبد العزيز وهو منطق يتلخص في كون السياسة الفرنسية ستجرها حتما إلى الذهاب إلى مراكش، والذهاب إلى فاس، ثم غزو المغرب بأكمله باسم السلطان. ويقاطعه كليمانصو من اقتراح الذهاب إلى فاس، ولماذا لا تكون مكة؟. وإذا بجوريس يعيد الكرة راغبا في تطويق الحكومة بوعودها، قائلا: "لقد أعلنتم بأنكم لن تذهبوا إلى مراكش، وأعلنتم بأنكم لن تذهبوا إلى فاس. نطقتم بهذه الأقوال بكل ثقة، مع منحها قيمتها المطلقة، إنه التزام أخذتموه على عاتقكم أمام فرنسا، والتزام أخذتموه على أنفسكم أمام أوربا.[2] إن النائب الاشتراكي سيعارض الممارسة العسكرية بهذا الالتزام الذي لن يكل من التذكير به. وتفكيره يستند إلى مستويين معا. فمن جهة، ينتقد مبادرات القيادة المحلية، مؤاخذا الحكومة إما على جهلها بها، أو على تحملها، إن لم يكن على تشجيعها لها. ومن جهة أخرى يوضح أن واقع احتلال بلد أجنبي والتعرض إلى الطرد منه من طرف سكانه يضفي طابعا هشا على التزامات الحكومة الهادفة إلى حصر مساحة العمليات، حيث يقول: "إنكم مجبرون كل يوم على الذهاب أبعد من الحد الذي وضعتموه لأنفسكم".لا يبدو جوريس راضيا على الطابع الملتبس لسياسة الحكومة، ويلاحظ أن فرنسا تحارب المغاربة وأن قادتها لا يجرؤون على قول ذلك. ويطالب الخطيب الاشتراكي، الحكومة بأن تستنتج كل الخلاصات من تصريحاتها فبما أن الأمر لا يتعلق بغزو المغرب، فليس

[1] جورج أوفيد، المرجع نفسه، ص 89.

[2] من مرافعات جون جوريس في البرلمان، نقلا عن جورج أوفيد، المرجع نفسه، ص 90.

ثمة أي معنى للاحتفاظ بالتجربة فيه. وإلا سيكون عليكم «أن تنقطعوا دائما أو لأمد طويل لهذا الشغل العقيم المتمثل في ضرب مغاربة لن يكون بقدوركم، بعد ذلك، فرض حمايتكم عليهم». إن أمن الأوروبيين في موانئ المغرب لا يستوجب حمل الحديد والنار إلى قلب المغرب. ويرى أن ثمة تناقض بين التأكيدات المتعلقة بالطابع المؤقت للاحتلال الفرنسي والعمل الجاري سواء على الصعيد المدني أو الصعيد العسكري والهادف إلى جعل هذا الاحتلال دائما. وثمة تناقض بين الوعود بالحياد بين السلطانين والمساعدة العسكرية والمالية الممنوحة لعبد العزيز ضد أخيه مولاي حفيظ. وثمة تناقض بين الضمانات المغدقة من طرف الحكومة المتعلقة باحترام استقلال ووحدة المغرب والشروط المفروضة على المخزن والمؤدية إلى تقييد حريته.[1]

إن جوريس، بعد أن اقترح تراجع القوات الفرنسية إلى الدار البيضاء، ثم تهيىء انسحابها الكامل، يدعو المجلس صراحة إلى وضع حد للحملة المغربية. ومقابل ملتمسات الأغلبية التي أثارت الدفاع عن حقوق وكرامة فرنسا، ثم سياسة التعاون والحضارة التي تمليها عليها مصالحها واتفاقاتها وتعهداتها في الجزيرة الخضراء، كما يعارض جوريس عن طريق المطالبة بإقامة علاقات سلم وإنصاف بين فرنسا والمغرب الحر، وبضرورة احترام وحدة الدولة الشريفية. غير أنه لم يجذب إلى جانب نواب فريقه سوى عدد قليل من الاشتراكيين الأحرار والراديكاليين الذين ازداد تضاؤلهم عندما دعا الزعيم الاشتراكي المجلس إلى التصويت ضد الاعتمادات المخصصة للعمليات العسكرية في المغرب.[2]

3- أساليب معارضة جوريس وهيرفي، في الصحافة اليسارية: الرسم والكاريكاتور

يعتمد التحريض المنظم من طرف اليسار على مستوى الصحافة، أساسا على جريدتي لومانيتي وجريدة غوستاف هرفي لا قير سوسيال.[3] يستعيد جوريس في الجريدة الاشتراكية الحجج المعروضة أمام مجلس النواب ويثريها، إذا اقتضى الأمر، بمقتطفات من الأخبار والتصريحات الحكومية وتعليقات الصحافة

[1] نفسه ص ص 90، 91.

[2] نفسه ص 92.

[3] جريدة La Guerre Sociale، كان خطها معارضا للسياسة العسكرية، وأغلب الأقلام التي كتبت فيها تنتمي إلى اليسار المتطرف والاشتراكية الثورية، استمرت مابين 1906-1916، وبعدها تحولت إلى عنوان آخر هو: الانتصار la Victoire.

الأجنبية والفرنسية. إنه ينشغل، قبل كل شيء، بالتوضيح والإقناع. والاعتدال الكبير الذي يظهره في ظروف عديدة مصدره حرصه على أن يأخذ بعين الاعتبار أثر الأحداث في الرأي العام. وهو يتعامل مع هذا الأخير كما هو، أي باعتباره قليل العلم بأمور المغرب، سجين أحكام مسبقة وخاضع لضغوط الصحافة الكبرى، فيسعى، من خلال تحليل الوقائع وفحص المتغيرات وتقدير المصالح الموضوعة في الرهان، إلى جعله يضع الأحداث المغربية في السياق الدولي وفي إطار الحياة الفرنسية. ويواجه جوريس كتابات وخطابات المسؤولين الحكوميين وممثلي الأغلبية بالوقائع التي تتخلص في تنفيذ سياسة الغزو. ويتصدى للمبررات المقدمة من طرف أنصار الحزم، أن شرف وكرامة فرنسا لا يقتضيان سحق الشعب المغربي. وهو يحدد المسؤوليات مسؤوليات الحكومة والسلطات المدنية والعسكرية، في المقام الأول، مسؤوليات البرلمان والأغلبية الراديكالية والديمقراطية التي تترك حرية التصرف، مسؤوليات الفريق الاستعماري والشركات الصناعية والمالية الكبرى، وكذا الصحافة التي تؤازره. وفي المقابل، يذكر جوريس بموقف حزبه، فتعاقب الأحداث، والفخ الذي ينقفل على المغرب يؤكدان تخوفاته، ويبرهنان على قيمة تحذيراته. وإذا كان يبدي أحيانا، نوعا من الإحباط والحزن العميق، فهو يرفض الاعتقاد في حتمية الحماية ويجهد حتى اللحظة الأخيرة للعثور على مخرج معقول يسمح للمغاربة بأن يظلوا سادة مصيرهم.[1]

أما غوستاف هيرفي فيختار، أمام غزو المغرب، السخط والتهكم والشتيمة، مستهدفا على الخصوص الجيش الفرنسي.[2] وبشكل متلازم، يعبر بقوة عن تضامنه مع المقاومين المغاربة. يتجلى عنف تهجماته في عناوين يتعمد أن تكون مستفزة "قطاع الطرق الفرنسيون في المغرب"، "لصوصنا في المغرب"، "قووا من عزمكم أيها المغاربة!" وفي مقالات، أدت به بعضها إلى أروقة المحاكم. وهو لا يراعي لا رفاقه في الحزب – وفي مقدمتهم جان جوريس – ولا النقابيين الثوريين. فهو يرى أن حملتهم ضد حرب المغرب ليست كافية،

---

[1] جورج أوفيد، نفسه، ص 104.

[2] في مقال لهذه الجريدة، في عدد3 لـ2إلى 8 جانفي 1907، تحت عنوان (جماليات كولونيالية) جاء فيه:"...إن الأوروبيون يسحقون الأهالي وأصبح المولدون يقلدونهم، بل و يتجاوزنهم في القسوة لكي يتناسون الدم غير الصافي الذي يجري في عروقهم، والآن أيها الوطنيون الجيدون إذهبوا حضروا المغاربة!

ويعتبر نفسه المعارض الوحيد للغزو. وإذا كانت محاكماته والافتتاحيات التي كان يبعث بها من زنزانته والتي كان يوقعها باسم سان باطري قد زادت من تأثيره، لكنه على أية حال، تخلى عنها عندما رأى أن مواصلة المعركة غير مجدية وحكم على المغاربة بالحماية الفرنسية.

في فترة كان فيها قطاع من الصحافة الاشتراكية والثورية يستعمل بشكل واسع الرسم كسلاح للكفاح ضد النظام الرأسمالي والنزعة العسكرية، لم يكن لغزو المغرب أن يمر دون أن يصير موضوعا مفضلا للإلهام. لقد خصصت له كاريكاتورية صحن بالزبدة كثيرا من أعدادها، بتعاون مع نخبة من الفنانين، أمثال فون دونجين وفلوراس ونودان وخاصة دولانوي. إن بعض رسومهم أعيد نشرها من طرف لومانيتي. وقد نشرت لاقير سوسيال ومختلف الصحف الاشتراكية – الثورية والفوضوية، من جهتها، رسوما تفضح الغزو الاستعماري الجديد.

لقد منحت الحملة الفرنسية على المغرب للنزعة المعادية للروح العسكرية وللنزعة السلمية، اللتين تعبران عن نفسيهما بهذه الرسوم، قوة خاصة. فمنذ 1903 ارتبطت لدى الفرنسيين كل من العمليات الجارية في التخوم الجزائرية – المغربية والإشاعات المتعلقة بالحملة العسكرية على المغرب بشبح موت في منتهى القساوة. ستكون رؤوسهم مقطوعة. وبعد إنزال الدار البيضاء، نُدد بالجيش الفرنسي لشراسته وللمذابح المقترفة باسم الحضارة. إن دولانوي يرسم الجنرال داماد، في صحيفة رجال اليوم، بلباس جزار، يداه ملطختان بالدماء، والمغاربة يُرمون بالرصاص بالقرب منه. بينما نشرت صحيفة لاكازيرن، وهي جريدة ثورية ومناهضة للنزعة العسكرية، رسما يظهر جسدا منطويا على نفسه لأحد لأهالي قتله ضابط بمسدس، وفي التعليق الجملة الآتية "هذا ما يسمى حسنات الحضارة".[1]

إن تحاليل جوريس وفلسفته السياسية في التعامل مع القضية الكولونيالية، نابعة من اطلاعه الواسع ومعرفته بالتطورات التاريخية التي مرت بها فرنسا وأوروبا ومنطقة البحر المتوسط، وخاصة معرفته الجيدة

[1] جورج أوفيد، نفسه، ص 106.

لحكام فرنسا ونظمها. وأمكن لنا تصنيف آرائه ومواقفه بالسياسة المناهضة والمعادية للاستعمار والظاهرة الكولونيالية، تلك المعاداة التي أخذت دائرتها تتوسع أكثر بفرنسا مع مطلع القرن العشرين، قبل أن كان صوت أولائك خافتا وغير مسموع، ومدعاة للسخرية أو الاتهام بالوقوف ضد مصالح الأمة الفرنسية.

يمكن القول في ختام هذا الفصل، أنه يصعب تحديد تعريف دقيق و واحد لليسار الفرنسي والاشتراكية الفرنسية، بل هناك يسارات فرنسية واشتراكيات فرنسية. و أما المواقف من الظاهرة الاستعمارية أو الكولونيالية، فإنها تأرجحت بين اعتبارها ضرورية لفرنسا، لأنها تحقق لها منافع ومصالح مالية واقتصادية، وبين أنها واجب على الدولة الفرنسية من أجل تمدين وتحضير الشعوب البربرية والمتوحشة. و بين الشجب والمعارضة على أنها استغلال، وظلم للشعوب المستضعفة.

ومهما يكن، فإن أغلب المواقف لم تكن منسجمة مع القناعات المذهبية التي كانت تؤمن بها وتدعو إليها تلك الاشتراكيات الفرنسية.

الفصل الثاني

الحركة الاشتراكية الفرنسية والجزائر

المبحث الأول: موقف الاشتراكيين الفرنسيين الأوائل من الحملة واحتلال الجزائر

المبحث الثاني:الجزائر أرض التجارب الاشتراكية

المبحث الثالث: الحركة الاشتراكية في الجزائر والمسألة الجزائرية ما بين (1908-1939)

المبحث الرابع: الفرع الفرنسي للأممية العمالية في مواجهة القضية الوطنية الجزائرية

بعد أن تعرفنا على الاتجاهات اليسارية والمذاهب الاشتراكية وتجلياتها وروادها في فرنسا، نتطرق في هذا الفصل إلى تاريخ الاشتراكية بالجزائر، وذلك من خلال محاولة للإجابة على تساؤل مهم هو: ماذا كان يمثل احتلال الجزائر بالنسبة للاشتراكيين الفرنسيين وكيف كان موقفهم من الاستعدادت لارسال الحملة إلى الجزائر خاصة مع فشل تجربتهم الأولى في مصر؟ هل يمكن أن يتخدوا من الجزائر أرض تجارب جديدة لأفكارهم؟ كما حاول تتبع خط سير رواد الاشتراكية الأوائل بالجزائر، والتعرف على الأعمال الكبرى التي قاموا بها. وبعد ذلك نتطرق إلى تأسيس الهياكل الاشتراكية بالجزائر، مع حلول القرن العشرين، واستنباط مختلف ردود الفعل والمواقف المعبر عنا اتجاه مختلف القضايا الجزائرية، بعد الحرب الكبرى الأولى، لاسيما من القضية الوطنية.

المبحث الأول: موقف الاشتراكيين الفرنسيين الأوائل من الحملة واحتلال الجزائر

يبدو أنه كان يوجد بفرنسا، بين 1830 و1848، وحتى فيما بعد، تيار قوي يحث على الحرب. واستطاع هذا التيار أن ينتشر في البلاد كلها وأخذ يستنزف إمكانياتها البشرية ومواردها الاقتصادية ويواصل السير على النهج الإمبراطوري لتصعيد الحرب في الجزائر. ومن الغريب أن الطبقة العمالية الفرنسية وقيادتها قد وقفت موقف اللامبالاة، وعدم الاكتراث. و لكن هناك تيار آخر أثار حوله نوعا من التشويش والاضطراب في (النوادي) و الاجتماعات، بين أوساط تلك الطبقة الشغيلة وقيادتها، ما بين جمهوريين يساريين واشتراكيين ثوريين. أما الاهتمام بالقضايا الكبرى، أي قضايا الساعة، فان بلجيكا وايطاليا وبولندا أقرب بطبيعة الحال إلى فرنسا من الجزائر، وأحق باهتمام أبنائها، لأن قضاياها معروفة، وهي خاضعة لحكم ملكي، أو متعرضة للتهديد. وهي أقرب إلى فرنسا، جغرافيا، وبالتقاليد المشتركة والعلاقات المتبادلة. وبالنسبة للمواطن الفرنسي، حتى ولو كان ثوريا، فان أوربا وحدها هي التي تؤلف آنذاك العالم الخارجي، وهذا العالم، وان كان خارجيا،

إلا أنه معروف بطريقة محسوسة. وفيما عدا أوربا فلا شيء، أو لا يكاد يوجد شيء آخر سوى العالم الهمجي.[1]

وعندما نلتفت إلى عام 1832، أو إلى عام 1870، فعلى الرغم من الوعي الثوري، الذي تحلى به بلانكي، وتشدده، ومناهضته آنذاك للأوضاع القائمة على الصعيدين الاجتماعي والوطني، فإنه لم يكن يرى من حرج في التحدث عن ضرورة رفع شأن فرنسا في الخارج، لأن هذا من خصائص الدول الكبرى. ولم ينس بلانكي أن يوجه نداء إلى المواطنين للدفاع عن بلادهم التي غزتها بروسيا، فخاطبهم بما يلي:[2] "لا تنسوا أننا سنقاتل غدا لا من أجل حكومة، أو مصالح فئة معينة، أو حزب معين، أو من أجل الشرف والمبادئ والأفكار، بل سنقابل من أجل الحياة، ومن أجل مقومات الإنسان في أرقى صوره، ومن أجل الوطن".

يمكن القول، أن الوقت لم يحن بعد آنذاك للاهتمام بالمشاكل الخارجية عن نطاق أوروبا، وعلى الأخص منها مشكلة الاستعمار العويصة، رغم أن أوروبا هي التي خلقتها. وكان الشطر الثاني من القرن التاسع عشر حافلا بالمغامرات الاستعمارية وبالأعمال الفظيعة التي ارتكبتها حكومات تابعة للنظام الجمهوري القائم بعد القضاء على الثورة البلدية (ثورة الكومونة[3] la commune). ولم ترتفع في الربع الأخير من القرن

---

[1] مصطفى الأشرف، نفسه ص ص 269 – 270.

[2] أوغست بلانكي، نصوص مختارة، نقلا عن: مصطفى الأشرف، المرجع نفسه ص 270.

[3] ثورة الكومونة: تُعَرفُ الكومونة بأنها المجتمع الذي يجد فيه الفرد نفسه في وضع إنساني معين؛ لا يجعل هدفه اقتناء الثروة بل إعادة إنتاج ذاته عبر التعاون في العمل ومن أجل تأمين الحاجيات المشتركة لكافة أفراد المجتمع. ونتيجة لذلك، فلا تجد هذه الجماعة، ضرورة وجود سلطة الدولة، أي الكيان السياسي الذي لا يشترك فيه أعضاؤه بشيء سوى اللغة.

في الثامن عشر من مارس عام 1871 رُفعت راية الثورة العمالية على قاعة بلدية باريس لتعلن ميلاد "كومونة باريس، استمرت الكومونة حوالي 72 يومًا فقط، حيث سقط آخر مقاتليها في 28 مايو 1871، إلا أنها في هذه الأيام القليلة استطاعت طرح مهام الثورة الاشتراكية وقضية تحرر الطبقة العاملة على أرض الواقع، وأظهرت للعالم كله كيف تكون الدولة العمالية والطبقة البروليتارية حقيقة، جسدت شعار "يا عمال العالم اتحدوا".

يرى أغلب المؤرخين أن كومونة باريس انبثقت بشكل عفوي بعد فشل الحرب ضد ألمانيا وآلام الحصار، والبطالة الواسعة في صفوف العمال والخراب في صفوف البرجوازية الصغيرة، ومحاولة الحكومة البرجوازية أن تجعل العمال وجموع الفقراء يدفعون فاتورة الحرب مما زاد من سخط الجماهير على الطبقات الحاكمة وعلى الحكومة البرجوازية وتبلور التذمر في صفوف الطبقة العاملة. وكانت محاولة نزع سلاح العمال هي التي دفعت عمال باريس للقيام بالثورة التي وضعت السلطة في يد الحرس الوطني.

وبدأت السلطة الجديدة التي تحكم من أسفل بانتخاب أعضاء الكومونة في 26 مارس وذلك بالاقتراع المباشر ثم إعلانها بعدها بيومين لصبح أول سلطة عمالية منتخبة في التاريخ. لقد وجدت سلطة الطبقة العاملة الثائرة على النظام القديم أنه عليها أن تأخذ على عاتقها مهمتين: الأولى مهمة وطنية عامة وهي تحرير فرنسا من الجيش الألماني والثانية طبقية وهي تحرير العمال من الرأسمالية.

التاسع عشر إلا بعض الأصوات –ما بين سياسيين وكتاب ومفكرين ثوريين– للتنديد بهذا النظام الفظيع القائم على الاضطهاد والاحتقار والقتل الجماعي، أو لتوجيه الانتقاد للمسؤولين عن هذه الجرائم، من غير أن يبلغوا في انتقادهم ذلك، حد المطالبة باستقلال الشعوب المستعمرة. فهذا جول فاليس[1] يعاتب ضباط جيش إفريقيا

كانت الكومونة تجمع في يدها السلطتين التنفيذية والتشريعية حيث يقوم أعضاؤها الذين كان معظمهم من العمال أو من ممثليهم المعترف بهم بسن القوانين وتنفيذها في نفس الوقت. فقد كانت الكومونة هي الشكل السياسي الذي كونته الطبقة العاملة كبديل للبرلمانات البرجوازية.

حاولت الكومونة بالعمل على تحقيق مهام الثورة الاشتراكية فقامت بإصلاحات سياسية واقتصادية هائلة توضح طبيعة تلك الدول العمالية. فمن ناحية الإجراءات السياسية قامت الكومونة بإلغاء الجيش الدائم والاستعانة بالعمال المسلحين "الحرس الوطني" وتم إلغاء التجنيد الإجباري حيث الانضمام طواعية للحرس الوطني. فصارت فكرة الجيش الشعبي واقع حي يظهر للعيا. وتم أيضا إلغاء الشرطة وبدلها استحدثت الدوريات العمالية المسلحة. وقد ساعدت تلك الدوريات على أن تحولت باريس منذ الثورة إلى مدينة هادئة بلا جرائم وبلا حوادث سرقة أو قتل تقريبًا. وألغت الكومونة أيضًا استقلالية القضاء الوهمية وجعلت القضاء بالانتخاب وقننت محاسبتة القضاة وفصله. كما سوت بين العمل اليدوي والعمل الذهني حيث جعلت مرتبات الموظفين بما فيها أعضائها لا تزيد عن مرتب العامل وحددته بـ 6000 فرنك شهريًا.

أيضًا قامت الكومونة بفصل الكنيسة عن الدولة وحررت جميع المؤسسات السياسية والمناهج التعليمية من أية شوائب دينية، كون الدين علاقة شخصية متعلقة بضمير الإنسان وليس أداة في يد السلطة لتبرير الظلم والاستغلال والاضطهاد. وجعلت التعليم إلزاميًا ومجانيًا.

كانت راية الكومونة هي راية الجمهورية العالمية التي توحد العمال ضد الرأسمالية والطغاة في العالم كله. في هذا الإطار قامت الكومونة بتثبيت الأجانب في وظائفهم بل كان هناك وزير ألماني في الكومونة وكان من أشرس المدافعين عنها ضد جيوش ألمانيا الغازية. وانضم أيضًا عمال بولونيين للكومونة وسقطوا جنبًا إلى جنب مع عمال باريس دفاعًا عن رايتها.

أما الإجراءات الاقتصادية التي قامت بها الكومونة فلم يسمح لها الوقت القصير والتشويش الناتج عن أفكار برودون "الاقتصادية" بأن تكون عميقة وكافية. لكن هذا لا يعني أن الكومونة لم تجر بعض الإجراءات الهامة. فتم منع العمل الليلي بالمخابز وإلغاء جميع ديون الإيجارات على الفقراء وهي الديون التي كانت قد تراكمت في فترة الحرب، وتم إنقاص ساعات العمل وتحسين ظروفه وسكن العمال. وشرعت في تأسيس الرقابة العمالية وكان من أهم إجراءاتها في ذلك تسليم جميع الورش والمعامل التي فر أصحابها إلى جمعيات العمال لإدارة العمل بها.

وحاولت الكومونة ضم الفلاحين الفقراء والبرجوازية الصغيرة وأعلنت أن مصالحهم مع بقاء الكومونة وسلطة العمال. وحررت الفلاحين من الضرائب والغرامات المتراكمة عليهم وألغت ديون صغار الباعة والحرفيين والتجار التي كانت عليهم منذ نشوب الحرب. لكن عزلة باريس عن بقية الأقاليم الفرنسية جعل معظم الفلاحين الفرنسيين لا يعرفون مغزى ولا أهداف الكومونة.

لم تقف البرجوازية موقف المتفرج وهي ترى الكومونة تهدد سلطة رأس المال، فرأت أن عليها أن تتحد لمواجهة هذا الخطر. فاتحد أعداء الأمس بسمارك وتيير لمواجهة عمال باريس.. فقام بسمارك بتأجيل دفع حكومة فرساي للغرامة حتى تتم تهدئة باريس "على حد قوله". كذلك أطلق الجيش الألماني سراح 100000 أسير فرنسي وذلك لينضموا إلى جيش فرساي بقيادة تيير ولكن هذه المرة لمواجهة وسحق عمال باريس وخطر الاشتراكية.

هكذا بدأ جيش فرساي المدعوم من ألمانيا في مهاجمة باريس المحاصرة وفي 21 مايو 1871 استطاع دخولها مقترفًا مذابح لا مثيل لها في تاريخ فرنسا من حيث دمويتها. فقد قام جيش فرساي بقتل الآلاف من الأسرى والرهائن في بداية الحب الأهلية وذلك على الرغم من تسامح الكومونة غير المبرر مع رهائن جيش فرساي مما أدى لتمادي الأخير في قتل الرهائن واضطرت الكومونة للدفاع عن نفسها بقتل 64 رهينة فقط لوقف بحر الدماء على الجهة الأخرى. وهنا صرخت أبواق البرجوازية: انظروا لهؤلاء العمال الوحشيين المجرمين!! بينما أياديها تقتل آلاف الرهائن يوميًا.

استمر القتال لمدة أسبوع من 21 إلى 28 مايو حتى سقوط آخر مقاتلي الكومونة. ويستولى جيش فرساي على باريس وتنتهي الكومونة نهاية مأساوية لكنها بطولية.

نقلا عن: Vandervelde, Émile, **Vive la Commune**! Bibliothèque de propagande socialiste, Bruxelles 1903, pp 03-19.

[1] جول فاليس (1832-1885) Jules Vallès: كاتب ثائر ومعارض للنظام الامبراطوري، انتخب نائبا ممثلا لإحدى دوائر باريس في عهد الكومونة. بعث جريدة بعنوان "صرخة الشعب"، ثم لجأ إلى منفاه في لندن إلى غاية العفو عنه سنة 1880. واصل النضال من أجل الدفاع عن العدالة الاجتماعية إلى غاية وفاته. نقلا عن: https://www.universalis.fr/encyclopedie/jules-valles/

ويتحدث عن الجرائم التي (تختفي تحت برنوس لاموريسيير)، وعن (السيوف الإفريقية) التي استعملها جنوده للتمثل بالمتمردين في باريس في شهر يونيو 1848. وهذا بول فيني دوكتون، وجون جوريس ينددان بفظائع النظام الاستعماري، وقد سبقهما إلى هذا العمل الاشتراكي لويس بلان، الذي انقاد لمشاعره الوطنية، وجرى على أسلوب ميشلي و باراس، فأخذ ينوه تنويها حماسيا ببلاده التي تمارس من جديد نفوذها في تسيير شؤون العالم، خدمة للحضارة وللشعوب المضطهدة، ثم راح صوت الثوريين الفرنسيين المسجونين في بال عام 1851، يردد، نشيد الأمل...[1]

على أن هذا الكلام من قبيل اللغو الذي لا يفيد، فالجناح اليساري الفرنسي لم يسلك بعد الطريق الصحيح في الكفاح ضد الاستعمار.

1- أكذوبة المهمة التمدينية للغزو الفرنسي للجزائر:

تدل الوقائع التي وثقتها الكتابات التاريخية والشواهد المادية، على أن الدعوة التمدينية لم يكن الهدف منهما خدمة المثل العليا الفرنسية أو العالمية، بل كان في الغالب يهدف إلى خدمة مصالح الأحزاب التي كانت تستمد أفكارها ومبادئها من الأنظمة الجديدة المسماة (برجوازية). كما كان ذلك مرتبطا أيضا بالدعاية التكنولوجية التي بثها أتباع سان سيمون، وفوريي، وآخرون من بقايا عصر الإشعاع الدين وضعوا برنامجا للتجديد الاقتصادي، ولانجاز المشاريع الكبرى، على غرار ما كان يناضل من أجله غيرهم من ذوى الاتجاهات السياسية والاجتماعية الأخرى، ولكن هذه المهمة الخاصة التي اضطلع بها بعض الخبراء، عندما تنتقل إلى بلد تعرض للغزو الاستعماري، فإنها تصبح ذات صبغة قومية، ولذلك تكون ثمارها في البلد المستعمر أقل من ثمارها في بلد حر مستقل. وهذا يعني أن الحرب الاستعمارية عمل سلبي إلى أقصى الحدود، وأن المشاريع التمدينية التي ترافقها لا تخرج أبدا من المجال النظري إلى حيز التطبيق.

[1] مصطفى الأشرف، نفسه ص272.

ومن خلال الاطلاع على ما كان يكتبه طوال عهد الاحتلال بعض العسكريين والمدنيين ممن عملوا في حقل التبشير و(الرأفة بالإنسان)، كيف كانوا يفهمون معنى ومقاصد الحرب. فالحرب عندهم هي الوسيلة المثلى لتبليغ الرسالة وقلب الأوضاع بقصد الخلاص في الدنيا والآخرة، على الرغم كل ما يرافقها من مصائب. وفي كل ما كتبوه نوع من الرومانسية، ومن الأسلوب الحماسي الخطابي، مع محاولة فاشلة لتبرير السلوك العدواني بمقاصد إنسانية، علما بأن كل الدلائل تكذبه. وقد يكون هذا التبرير متناقضا أحيانا مع ذاته، أو مجرد تبرير شكلي. ومن بين هؤلاء، الكولونيل لاموريسيير، وهو من أتباع سان سيمون المتحمسين، وممن يمثل النزعة المتشددة في الغزو الفرنسي. وقد كتب يقول في 1834:[1]"إن الحرب عمل تبشيري ضد قوم لا ينفع معهم الكلام المعقول إلا إذا كان معززا بالحرب". ولم يكن وحده من يرى هذا الرأي في صفوف الجيش الفرنسي، وعلى الأخص في صفوف رفاقه الأقربين في السلاح، ومن المتخرجين–مثله– من الكلية العسكرية. ويقول مارسيل امريت في هذا الصدد:[2] "إن الجماعة التابعة لسان سيمون في الجزائر كانت في 1834 عبارة عن حلقة محصورة العدد من ضباط شبان يحبون الفلسفة والعلوم الإنسانية، ومن عادتهم أثناء أحاديثهم الطويلة في المخيمات العسكرية أن يتبادلوا بعض الأفكار النبيلة، وأن يعززا في أنفسهم الشعور بالواجب، وأن يهدئوا ما يعتمل في نفس كل محارب من استياء نتيجة للحياة الرتيبة في المخيم، و للمعارك الضارية". ولكن هؤلاء الضباط، وان كانوا يدعون بأن (الغزو من أقوى الوسائل لإدخال أفكار جديدة. إلا أنهم لا يريدون إطلاقا أن ينشروا مذهبهم (السان سيموني) في الأوساط العربية. بل يعتقدون بأن (مجرد التفكير في برنامج كهذا يبعث على الضحك و السخرية)، وذلك أن (الأمل في نجاح مهمة كهذه لا يراود إلا من يعتقد بأنه من الأنبياء المرسلين إلى إفريقيا)[3].

[1] نقلا عن: مصطفى الأشرف، المرجع السابق. ص 265.

[2] نفسه، عن كتابه les saint-simoniens

[3] نفسه، ص 266.

والحقيقة أن الاتجاهات الإنسانية والأفكار الاشتراكية الفرنسية على اختلاف أبعادها ومراحل ظهورها بقيت دائما في الجزائر مذهبا نظريا محصورا في نخبة معينة، وعلى الأخص أصحاب السلطة الذين يعتقدون بأنه لا سبيل إلى فرض السيطرة أو الرسالة إلا عن طريق الحرب والإكراه. إن رفاق لاموريسيير في السلاح كانوا في 1834 قد دخلوا في السنة الرابعة من الحرب، تلك الحرب التي تواصلت فيما بعد طيلة ربع قرن ضد شعب كانت له أهداف واضحة أسمى من أهداف الغزاة، بل هي أهداف إنسانية تتخلص في: الحرية، والدفاع عن أملاك السكان، والقضاء على الإقطاعيات المرتزقة التي أنشأها الغزاة.

2- السان سيمونية بالجزائر

آمنت السان سيمونية بوحدة العالم و بوحدة المعرفة الإنسانية وبمستقبل العلم، كوحدة قياس في هذا العالم ودعت إلى حرية المعتقد من دون إكراه بهدف إحداث التقارب والتوحيد بين الإنسان الأبيض والأسود، أي التوحيد الروح والبشري. وحتى يتحقق هذا في نظرها لابد من توحيد العالم وربط بعضه ببعض، بدءَ بربط القارات، لهذا جاء مشروع قناة السويس وقناة بنما وتعبيد طرق المواصلات ومد السكك الحديدية والقيام بحركة استعمارية استيطانية عالمية لتحرير الشعوب وتطويرها.[1]

وبينما كان السان سيمونيون يبحثون عن الميادين لإقامة تجاربهم النموذجية في التشارك المنتج، وقع احتلال الجزائر. ومنذ 1832، بدأت أنظار القادة الرئيسيين للحركة السان سيمونية تتجه نحو الجزائر وخاصة بروسبار أنفانتان وإيميل بارو Barrault النائب المستقبلي عن عمالة وهران، والشخصية المثيرة للجدل والمتعاطفة مع الأمير عبد القادر "توماس اسماعيل أوربان[2] Thomas Urbain" أو إسماعيل عربان فيما بعد. وبعد السنوات الأربع الأولى التي كان الحديث خلالها يدور فيها حول البقاء فيها أو الجلاء عنها،

---

[1] عميراوي احميدة، **بحوث تاريخية**، دار البعث، قسنطينة 2001 ص 100

[2] توماس اسماعيل أوربان Thomas Ismayl Urbain (1812-1884) حل بالجزائر سنة 1837 وشغل منصب مترجم للإدارة العسكرية، حاول أن يحقق بين المسلمين الجزائريين والأوروبيين من خلال الدعوة إلى التسامح بين الديانتين المسيحية والإسلام . نقلا عن: **L'Algérie et la France**, Dictionnaire coordonné par Jeannine Verdès-Le Roux, Paris, R. Laffont, 2009, pp 834-835.

تغلبت كفة البقاء ومن ثمة تولدت فكرة استعمارها، باعتبارها نموذجا من الأرض الصالحة لإقامة التجارب النموذجية التي يدعون إليها.[1]

وقف السان سيمونيون في البداية ضد الحملة العسكرية، حيث واجهوا الكولونياليون الذين كان هدفهم استغلال الجزائر، وعبروا عن ذلك بأنه "صراع السيف والفكر"، ولكن سرعان ما تغير موقفهم في اتجاه مباركة التوغل في الجزائر والارتياح بالحياة فيها، وعبروا عن إعجابهم بالضوابط والقوانين التي وضعها القرآن في مجال العقار واستغلاله، حيث أن الأرض ملك لله و للمجموعة التي تستغلها بصورة جماعية، وعلى هذا الأساس، دعا أنفانتان وعربان إلى التشاركية بين المنتصرين والمنهزمين، وليس ذوبان المنهزمين. أما إميل بارو، فقد دعا إلى تحقيق مشروع التعاونيات الفلاحية النموذجية.

وهو ما يفسر سياسة الاستعمار الاستيطاني في الجزائر الذي كان للضباط السان سيمونيين الدور الفاعل فيها. لأنه ليس معروفا كثيرا أن تيارات فكرية أوروبية رافقت الحملة الفرنسية على الجزائر ووجهت عملية الغزو والتوسع والاستيطان. وكان في مقدمتها تيار السان سيمونية، حاملا شعار "خدمة الإنسان والإنسانية" لمصادرة حقوق الإنسان الجزائري.

ومما يدل على علاقة المذهب السان سيموني بالغزو الاستعماري أن أنفانتان بالذات، وهو المعلم الأكبر لهذا المذهب، جاء إلى الجزائر في 1840، وحصل على امتياز خاص لكي يتابع عن قرب العمليات العسكرية. وقد عرض عليه الجنرال غالبوا أن يرافق طابورا، فما كان منه إلا أن استجاب، وقطع 90 ميلا في اثني عشر يوما، وحضر من على هضبة إحدى المعارك، وشاهد بعد إحراز النصر أعمال السلب والنهب. ومن الجدير بالإشارة أن أنفانتان الذي كان يقول عن نفسه بأنه (يحب السلطة أكثر مما يحب الحرية) قد وضع كل آماله في إقامة النظام الاجتماعي كما يتصوره، على الدوق دورليان، ثم على بيجو، ثم على الدوق دومال، ثم على لاموريسيير. ومن الجدير بالإشارة أيضا أن أنفانتان، نظرا إلى ما في أفكاره الاجتماعية

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي ج 6**، دار البصائر ط 6 الجزائر 2009 ص ص 437 438.

التصوفية من غموض وتناقض ونزوع إلى العاطفة، كانت له أحيانا مواقف عبر فيها عن كراهيته للحرب. ولكن ذلك لم يكن يحصل إلا عرضا و بعد فوات الأوان، بدليل أن الحرب كانت متواصلة منذ 14 سنة وتكلف سنويا مئة مليون فرنك ذهبا، وقلما كان يندد بتلك المجازر، بل كانت جريدته تفسح مجالا واسعا للبلاغات المتعلقة بانتصار لاموريسيير في المعارك، وهدفه هو ربط هذا الضابط بالمذهب السان سيموني. ومهما يكن من أمر، فان أنفانتان الذي تصدى لوضع نظرية حول التقدم البشري، ودعا بكل حماس لترقية الشعوب اقتصاديا و أخلاقيا، كان رغم هذا يتوهم عن طيبة خاطر فيما يخص الاستعمار، بأن الدولة لها الحق المشروع في أن تنتزع من الجزائريين أراضيهم. وهذا ما كان يقول به كثير من العسكريين، وبعض المدنيين التابعين لمذهبه، والمقيمين بالجزائر.

استطاع السان سيمونيون تشكيل شبكة من المتعاطفين حولهم، ولاسيما داخل الجيش، حيث تفادى رجالهم التشكيك أو الطعن أو انتقاد الدور الذي يقوم به الجيش الفرنسي بالجزائر"جيش إفريقيا"، فقدم هذا الجيش الحماية والدعم لعناصر البعثات العلمية من السان سيمونيين، وتحولوا بذلك إلى أبواق للدعاية الحكومية.

عين لامورسيار حاكما على منطقة الغرب الجزائري، والدوق دومال الذي اشترك في القضاء على ازمالة الأمير عبد القادر عام 1843، وغيرهما من السان سيمونيين من مدنيين وصحفيين ونواب. وكانت الجزائر تمثل في نظرهم المجتمع البدائي الذي يمكن إجراء التجارب الناجحة عليه. كما كان من أهدافهم استعمار الجزائر أوروبيا، لا فرنسيا فقط و تأسيس نظام حكم فيها و كذلك في مصر ليكون وسيلة ربط بين العالم الغربي والعالم الإسلامي، وبالتالي تحقيق الوحدة الأوروبية. ولهذا الغرض كان الهدف من جولات الأب الروحي للسان سيمونية أنفانتانEnfantin في الجزائر في أربعينيات القرن التاسع عشر لاستثمار الجزائر

وتنفيذ الأفكار السان سيمونية باسم الإنسانية. وكان هذا التيار يصارع ضد الحكومة الملكية الفرنسية، وضد المسيحية الكاثوليكية[1] وازداد إصراره خاصة بعد فشل المشروع في مصر.

المبحث الثاني:الجزائر أرض التجارب الاشتراكية

1-دور أنفانتان

أمضى أنفانتان سنة بالجزائر، تنتابه مشاعر أبطال الملاحم أمام الآفاق التي تفتحت في بلد متعرض للعدوان، ومحكوم من طرف أشخاص استبد بهم الجشع، بعدما سمحت لهم دولتهم فرنسا ذات النظام البرجوازي بحرية التصرف والتحرك. ويستفاد من الدراسة التحليلية التي قام بها مارسيل ايمريت حول أعمال هذا المفكر السان سيموني بأن "التعمير سوف يكون له أثر حسن في تقدم البشرية جمعاء، خاصة إذا عرفنا بأن التعمير سوف يفتح المجال لتطبيق التجارب الاجتماعية التي تحتاجها فرنسا، والتي سوف يصبح من الممكن تنميتها في فرنسا إذا ثبت أنها ناجحة. إن إفريقيا الشمالية بهذا الاعتبار هي أرض للتجارب، من أجل تصور جديد للإنتاج، وللمجتمع وللدولة[2]". وقد اضطر أنفانتان فيما بعد، لتبرير كلامه، أن يرمي رجال السياسة الفرنسيين بأنهم: "شيوخ ينقصهم الفكر والنشاط المبدع، ويتحصنون من وراء القوانين والأنظمة الجامدة.[3]" وقال بأنه " لابد في الجزائر من أن يفرض المسؤولون الشبان أنفسهم بحكم الأمر الواقع". وهؤلاء الشبان لن يكونوا في الغالب إلا من العسكريين. وقد روى عنه ايمريت بأنه قال: "نحتاج في الجزائر إلى جنرالات أعمارهم بين 30 و35 سنة". وقد لوحظ فيما بعد، كيف أن المسؤولين عسكريا عن سياسة فرنسا بالجزائر- وخاصة منهم كلوزيل- كانوا، لقلة صبرهم ولما فيهم من حساسيات، يعاملون بمنتهى الاحتقار الحكم المركزي في باريس، ورجال الصحافة والثقافة الفرنسيين، بل يسخرون منهم ويتهمونهم جميعا، إما بعرقلة مشاريعهم العسكرية، أو بالتواطؤ (منذ 1836) مع الثوار الجزائريين واستعمال نفس الأسلوب الذي

---

[1] عميراوي احميدة، المرجع السابق ص 101

[2] Marcel Emerit : les Saint-simoniens, p.108. 279 نقلا عن: مصطفى الأشرف، المرجع نفسه ص

[3] نفسه، ص279.

يستعملونه. وهكذا احتل العسكريين والمدنيين الاستعماريين صدارة الحكم وأخذ منذ بداية الغزو، يتعزز ليس في الجزائر فحسب، بل في فرنسا أيضا.

وفيما يتعلق بالجزائر "الفرنسية فإن المستعمرين كانوا يتمتعون فيها بحرية مطلقة متجردة من القواعد المدنية والأخلاقية. وهذه الحرية ركيزة عالمهم شبه المستقل وأساس تعاملهم مع بلادهم الأصلية، كانت توجد وسائل متضافرة، وقوى متعارضة من حيث الظاهر، واحتياجات متنافرة، وتصرفات غريبة أحيانا. وكل ذلك ملحوظ في العوامل المؤثرة على مجرى الأمور، من: جيش، وكنيسة، وبرجوازية، وطبقة كادحة مهاجرة إلى الجزائر، ومنفيين سياسيين وأفكار اشتراكية أو شبه اشتراكية، وملكيين، وجمهوريين، وإنسانيين، وشيوعيين، وملحدين... وهي كلها عوامل تتجه نحو مصب واحد، وتعطي للاستعمار من وجهة نظر الإنسان الخاضع له، صورة وكيانا شاملا، قائما على الاستبداد... كيان يحاول أن يتجسم في أمة غالبة، وفي تراث مغمور، حاضر مهجور، ومستقبل غامض، وأخلاق ممتهنة، وسمعة ملطخة وكرامة مداسة، فما من عمل بطولي خلده التاريخ في الأساطير الشعبية، إلا وله وجه آخر بشع غاية البشاعة، ولا يمكن ستره بأي حال من الأحوال. فالكاتب الروسي (تولستوي) عندما نظر نظرة موضوعية دقيقة إلى أسطورة نابليون في أبعادها الحقيقية، أثناء حملته العسكرية على روسيا، لم تمنعه محبته للخير والإنسانية من أن يستعمل أسلوبا آخر في حديثه عن الحرس الإمبراطوري الأمين، بما فيه من الخيالة والرماة، وأن يقول عن هؤلاء بأنهم " أصبحوا كلاب مكلوبة، ولا يستحقون إلا القتل".[1]

وهكذا دخل السان سيمونيون ميدان النشاط في الجزائر وعلى جميع المستويات. وكان أنفانتان إذن هو أب هذا النشاط. وقد أثروا بالخصوص أثناء سنوات 1850–1870، فهم الذين كانوا وراء المشاريع الاقتصادية الكبرى في الجزائر. وقد تأثر بهم نابليون الثالث الذي كان أيضا سان سيمونيا مثلهم، وكان

[1] مصطفى الأشرف، المرجع نفسه ص 281.

مشاركا في جريدتهم المسماة "الورشة". ومن كتابهم في الجزائر توماس أوربان والدكتور فارني، رغم الاختلاف الكبير بينهما.

حل أنفانتان بالجزائر سنة 1843، وبعد ذلك أصدر كتابا بعنوان "استعمار الجزائر la colonisation de l'Algérie". وقد ضمنه خطة لتجسيد المشروع السان سيموني، واعتبره البعض كتابا جيدا وضع فيه المؤلف أسس نظام جديد للاستعمار في الجزائر.

أقام أنفانتان نظريته على استعمار جماعي بأسلوب جديد غير الذي حاول تطبيقه الماريشال بيجو الذي أراد إقامة مستوطنات من العساكر وليس من المدنيين. درس أنفانتان نظام الأملاك عقارية عند الجزائريين و قارنها بمثيلتها بفرنسا، واستخلص الفروق واتضح له أن الجزائر صالحة لتطبيق مبدأ إقامة التجمعات المجهولة لحل المشكل السياسي في تنظيم العمل، لأن مبدأ التجمع الصناعي ماهو، في نظره إلا العنصر الخلاق بالنسبة لعلاقات الملكية. وقد نادى بضرورة تدخل الدولة بقوة في تشكيل الملكية في الجزائر. فالجيش الفرنسي يقوم فيها بأعمال الهدم، ومن ثم يمكن للدولة أن تقوم بتنظيم البناء والعمل المنتج بواسطة الصناعة. ورأى أن استعمال الجيش في الأشغال العمومية هو استعمال انتقالي فقط، لأن الدولة هي التي ستنشأ أجهزتها الخاصة في الأشغال العامة وهي أجهزة دائمة.[1]

وقد توصل أنفانتان إلى عدة مبادئ منها أنه لا يمكن نقل نظام الملكية الفرنسي بحذافره إلى الجزائر لاختلاف النظامين. ولكنه آمن بضرورة تولي الدولة في الجزائر شؤون الإدارة و الحكم وتوجيه العمل، كما أنه لا يمكن في نظره الإبقاء على النظام الأهلي في الملكية بدون مساس، ولا توريد النظام الفرنسي للأوروبيين في الجزائر. ومن ثم قال بضرورة إحداث نظام جديد يقوم على مصادرة أملاك الأهالي من الأراضي، مع تعويضهم، مقترحا أن يكون النظام الجديد شبيها بنظام القبيلة العربية أكثر مما هو شبيه بالقرية الفرنسية. فقد لاحظ أن "الدوار"الأهلي يمثل النموذج التقريبي في إدارة الأملاك والحياة الاجتماعية

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ص 439.

التي يسعى إليها السان سيمونيون. ولذلك اقترح أن يكون المركز الجديد قائم الذات إداريا على أن يضم العناصر الأساسية: من الشيخ إلى القاضي إلى الماء والسوق...ويسمي أنفانتان ذلك بالقرية الحقيقية أو المثالية التي تعمل في تشارك والتي تختفي فيها الآثار الفردية.

كان أنفانتان قد عينته الحكومة منذ 1839 في اللجنة العلمية التي حلت بالجزائر بمهمة دراسة أضاع الجزائر واكتشافها من جميع النواحي. وكان المطلوب من الأعضاء تقديم تقرير عن الجانب الذي اختاره كل منهم بعد أن يكون قد أقام فيها وعاين أوضاعها. وقد قبل الأب المشاركة في اللجنة، وانتقل إلى الجزائر وأطال الإقامة فيها أكثر من غيرها حيث مكث سنتين. ويقال عنه أنه كان يعتقد أنه بإطالة الإقامة وتقديم عمل شامل ومفصل عن مشروعه سيغري الحكومة بتعيينه في منصب عالي يحقق من خلاله مشاريعه الاشتراكية أو التشاركية. وكانت حصيلة إقامته الطويلة بالجزائر ونشاطه العلمي فيها هو كتابه السالف الذكر.[1]

ورغم رجوعه إلى فرنسا فإن تلاميذه قد واصلوا مهمته في الجزائر وكان له منهم الكثير. وكانوا ينشرون الكتيبات والمقالات في الصحف حول استعمار الجزائر، ومنهم فورنيل، وتوماس أوربان، وماصول، وبراكس، ولاشيفر... وكان بعضهم من العسكريين (مثل بيقو Bigot ومرنقو، ولامورسيير، ولوفران، ولاباسية، وريشار الخ). أو من العاملين في المشاريع الكبرى (مثل المهندس بوريل الذي بني المول (المرسى) القديم عند العاصمة، والجيولوجي هنري فورنيل سابق الذكر، والأخوة طالابو في ميدان الأشغال العامة والمناجم) أو من رجال المالية (مثل ايميل روبير مؤسس بنك الجزائر الفلاحي سنة 1861)، أو المكتشفين (مثل العقيد كاريت ودوفيرييه). فهؤلاء وغيرهم هم تلاميذ أونفنتان في الجزائر. بالإضافة إلى عدد من الفنانين والأطباء والتجار وتلاميذ مدرسة الصنائع/ البوليتكنبك).وفي بعض الأحيان أصبح السانسيمونيون يسيطرون على

---

[1] نفسه ص 440

الإدارة في الجزائر أيضا فقد كان ثلاثة ولاة منهم في وقت واحد (د.فارني في وهران، والعقيد كاريت في قسنطينة، والصحفي لاكروا في الجزائر)، وكان ذلك في نهاية الأربعينات.

إن حاشية الإمبراطور نفسه كانت منهم. فالجنرال فلوري كان سانسيمونيا، وكذلك البارون جيروم دفيد الذي عاش تسع سنوات في الجزائر ضابطا في المكاتب العربية. ومن آثاره (بحوث حول الملكية عند العرب)،وكان البارون دفيد ضد عملية تحشيد أو حشر (الكانتونمان) القبائل العربية، وكان يقول مثل عربان: إن "الجزائر للجزائريين". إضافة إلى إسماعيل عربان (توماس أوربان) الذي اقترب من نابليون منذ زيارته الأولى للجزائر 1860 وقد أعجب الإمبراطور بأفكاره المنشورة في الكتب والصحف الغريب أن السانسيمونيين قد ساندوا مرسوم الأرض 1863 الذي اعترف بالملكية القبالية (الجماعية) للجزائرين، وفي نفس الوقت كان يهدف إلى إنشاء الملكية الفردية وانتزاع الأرض في النهاية من أهلها عن طريق حرية الشراء وإعطائها للكلون . فالسانسيمونيون إذا كانوا من هذه الناحية هم المحرضين على الاستعمار وكانوا هم الأدوات لتنفيده . قد نسب اليهم مارسين امريت في كتابه عن السانسيمونية، المشاريع الاقتصادية الكبرى، واكتشاف الصحراء، وركز على دور إسماعيل عربان ولاباسيه، وكان الأخير متأثر بأفكار فورية. وتمثل حياة إسماعيل عربان نموذجا لهذا التذبذب الخطير في نظرية هذه المدرسة التشاركية- المثالية (الاستعمارية).[1]

2- دور إسماعيل عربان:

من الشخصيات التي تركت بصماتها على تاريخ الاستعمار في الجزائر، إسماعيل عربان (توماس أوربان) وهو فرنسي من مواليد كايان، أبوه فرنسي من تجار مرسيليا، وأمه من كايان، وكانت هي أيضا مهجنة من الوالدين مختلطين. وكان ميلاده غير الشرعي قد ظل ينغص على إسماعيل عربان كل حياته.[2] وباعتباره رجلا ملونا، كان عربان دخيلا على المجتمع الفرنسي المؤمن ببياض البشرة والتفوق العرقي

---

[1] نفسه ص 441.

2 مصطفى عبيد، الجزائر في كتابات توماس إسماعيل أوربان 1812 – 1884 دراسة تاريخية تحليلية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2007-2008، ص19.

والحضاري.أما عدم الشرعية في الميلاد فلعلها لم تكن على درجة كبيرة من الأهمية في ذلك المجتمع الذي هزته الثورة وقضت فيه على مقاييس النبل والأصالة وقد درس إسماعيل في احد ثانويات فرنسا، ولم يرجع إلى كايان إلا مرة واحدة بعد إنهاء الدراسة الثانوية. ومنذ العشرين من عمره اعتنق إسماعيل مبدأ السانسيمونية وتأثر بالحركة الرومانتيكية التي كانت تسيطر على الرأي العالم الفرنسي.

وفي سنة 1833 رافق أنفنتان إلى مصر لإقامة التجارب التشاركية التي يؤمن بها السانسيمونيون في المجتمعات المتخلفة. وقد تعرف على بعض الأصدقاء في مصر التي كان النفوذ الفرنسي فيها قويا أيام حكم محمد علي واكتشف الإسلام هناك واعتنقه. وكان يؤمن ربما بأن السانسيمونية ستحقق له الربط بين الغرب والشرق، وأنها ستؤدي إلى التوفيق بين المسيحية والإسلام. ولما فشلت مهمة أونفنتان في مصر رجع "الجماعة" كل إلى ميدانه، فتوجه أصدقاء عربان إلى الجزائر ليحققوا فيها عن طريق الجيش الفرنسي ما عجزوا عن تحقيقه في مصر، لأن الجيش كان أداة هدم، وهم سيكونون أدوات بناء، في نظر "أبيهم" أونفنتان. أما عربان فقد بقي رجلا بسيطا "محقورا" ومجرد مترجم عسكري بسيط. وتولى الكتابة لعدد من الجنرالات الذين وعدوه بالترقيات والمناصب العليا، ولكنهم لم يوفوا. وكان صاحب قلم سيال وأفكار واضحة، شارك بها في الصحف والتحقيقات التي أجراها، في الواحات والتيطري وقسنطينة. فكان الجنرالات وغيرهم (دوماس، الدوق دومال، بيدو) يوقعون على ما يكتبه عربان وينسبونه لأنفسهم.[1]

كان إسماعيل عربان ربما هو اقرب الفرنسيين إلى المجتمع الجزائري. فهو بحكم اعتناقه للإسلام ومعرفته اللغة العربية، قد جعل نفسه واحدا من هذا المجتمع يحس بإحساسه ويفهم تقاليده، وهو من جهة أخرى سانسيموني، يؤمن بترقية المجتمع الأهلي وإخراجه من التخلف مع المحافظة على بعض قيمه في وجه الغزو الذي يتعرض له. وفي سنة 1840 تزوج عربان بنتا يتيمة لأرملة أحد الانكشاريين من قسنطينة كانت تأويه، وعاش معها فترة طويلة في الجزائر العاصمة وأنجب منها بنت سماها "باية" وكان زواجه على يد

1أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ص ص 441 442.

القاضي المسلم، وعاش حياته كباقي الجزائريين.[1] وكان محل تقدير السكان، كما كان رؤساؤه الفرنسيون يحترمونه ويحتاجونه، ولكن بعضهم كانوا يسيئون إليه ويحتقرونه لاعتناقه الإسلام ولزواجه من أهلية ولون بشرته وميلاده غير الشرعي[2].

شارك إسماعيل عربان في مختلف أوجه الحياة بالجزائر وفي فرنسا. وبالإضافة إلى الكتابات والترجمة. فإنه منذ1841 عين مديرا للشؤون الجزائرية في باريس، ثم اشترك سنوات 1842-1845 في الحملات قمع المقاومة، ثم كلفه بالشؤون العربية بوزارة الحربية سنة 1845. ورغم ظهوره كليبيرالي أثناء ثورة 1848 الفرنسية، فان بعض رؤساءه عرقلوا ترقياته وتحقيق طموحه. وفي سنة 1858 عين في وظيفة بسيطة –رئيس المكتب– بوزارة الجزائر عند إنشائها في باريس لأول مرة، ثم أصبح مستشارا ومقررا في مجلس الدولة سنة 1860 وذلك هو أعلى منصب وصل إليه. وقد رافق الإمبراطور في هذه السنة إلى الجزائر كمترجم وكان هو صاحب الأفكار التي وردت في رسالة نابليون إلى الحاكم العام بيليسييه حول حكم الجزائر والعلاقة مع العرب، ثم رسالة نابليون إلى الحاكم العام ماكمهون بعد ذلك. ومن ثم كان كل من يكره سياسة نابليون في الجزائر يصب جام غضبه على إسماعيل عربان بشدة. مثل فارني وكذلك بيلسييه وماكمهون.

توقع عربان ثورة العرب عند تغيير النظام سنة1870 وخشية أن يتهم بالتورط فيها، غادر الجزائر سنة 1871 وكان يمني نفسه بالرجوع إليها وكان يتابع أخبارها عن طريق أصدقائه، ومنه فيتال وديشتال، وقد برهنت الثورة المذكورة " ثورة 1871وثورة 1881" على صدق تنبؤاته وقد توفي في فرنسا وهو حزين، سنة 1884 .

يقول ايميل ماسكري[1] Emile Masqueray أن عربان قد توفي في الوقت الذي أخذ فيه الفرنسيون يستيقظون على أخطائهم في الجزائر ويرجعون إلى أرائه في السياسة التي كانت على فرنسا أن تعمل بها

---

[1] Jean-Louis Marçot, Comment est née l'Algérie française 1830-1850, La belle utopie, éd. de La Différence, coll. Les Essais, octobre 2012, p676.

[2] أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه ص 443.

اتجاها الأهالي. فما هي أهم أفكار إسماعيل عربان؟ لقد حضر عربان وأصدقاؤه السانسيمونيين لمرسوم 1863 حول اعتراف الدولة بملكية الأرض الجماعية للقبائل العربية. وقد عارض الكولون ذلك ونضم إلى المعارضة السياسية العامة للإمبراطور نابليون "التي كان يمثلها الليبيراليون والجمهوريون كما عرض بيلسييه ثم مكماهون دلك المرسوم. وأمام ذلك عاود نابليون الزيارة للجزائر 1865 وبقي بها مدة أطول من السابقة "حوالي 5 أسابيع واستمع إلى عربان وعلق على صدره رسالة، ولما رجع نابليون إلى فرنسا أرسل رسالته الشهيرة بعنوان "سياسة فرنسا في الجزائر، وكانت تتألف من88 صفحة. ومن جهة أخرى سعى عربان إلى اطلاع نابليون على اثر المجاعة على الجزائريين لأن الحاكم العام ماكمهون حاول إخفاء ذلك الأثر، وهي المجاعة التي ذهب ضحيتها في بضعة أشهر "ابريل 1867–إلى نهاية 1868" ثلاثة مائة ألف نسمة على الأقل. أما المعارضة فقد حملت مسؤولية المجاعة لسياسة المملكة العربية التي اتبعها نابليون. وأعلنت "لجنة لوهون سنة 1868 التي جاءت لتحقق في أسباب المجاعة لأن مسؤوليتها ترجع إلى شيوعية العربية "أي الملكية الجماعية، وطلبت بضرورة العمل بالملكية الفردية وتوسيع الاستعمار.

ومن جهة أخرى عارض عربان النظام المدني لأنه في نظره سيجعل من الكولون هم السادة والأهالي هم العبيد. وقد أيده في ذلك الجنيرال هانوتو وغيره من رجال المكاتب العربية. وكان يرى أن الفلاح الحقيقي هو الجزائري الذي يعرف قيمة الأرض وأن الأوروبي عليه أن يهتم بالصناعة ليحدث التوازن الحضاري بين الطرفين. ودعا إلى تعليم عربي – فرنسي يتناسب مع عقلية الجزائريين ويستجيب للحاجة المهنية، كما رأى

---

[1] ايميل ماسكري Emile Masqueray (1843–1894) يقول عنه أوغستان برنار "نورماندي الأصل وجزائري بالتبني"، ولد بمدينة روان، واشتغل بالتعليم مبكرا، ليتحصل على درجة الأستاذية في التاريخ والجغرافيا سنة 1869، وبعد إقامة قصيرة بالسويس المصرية انتقل إلى الجزائر للتدريس بثانويتها، فتعلم اللغة العربية على يد أحد مترجمي المكاتب العربية. صال وجال عبر التراب الجزائري، فألف العديد من الكتب حول الأحداث والمواقع التي زارها، كما تعاون في تحرير المجلة الافريقيةمنذ 1878. بعد تعيينه أستاذا في التاريخ والعصور القديمة الافريقية بالمدرسة العليا للأداب ثم مديرا لها بعد قرار انشاء ثلاث مدارس عليا باجزائر سنة 1879، وسعى لجلعها مماثلة لدرستي روما وأثينا. سنة 1882 أسس مجلة Bulletin de correspondance africaine التي نشر فيها دراساته حول المرحلتين الرومانية والإسلامية. وسنة 1886 ناقش أطروحته بباريس حول تشكل المدن، وأبرز فيها الثروات التي تزخر بها المدن البربرية كما يسميها. كان مقربا من عربان ودافعا معا على السكان المحليين. اطلع سنة 1887 على لغة التوارق، فألف قاموسا لها سنة 1889.

ينظر إلى : : **L’Algérie et la France**, Dictionnaire coordonné par Jeannine Verdès–Le Roux ص ص 572، 573.

أن على الأوروبيين أن يتعلموا عن الحضارة العربية. ودخل عربان الكفاح السياسي سنة 1868 بكتابة (الجزائر للجزائريين) الذي وقعه باسم جورج فوازان. وقد حذر فيه من سياسة ما سمي بالاستعمار الصغير، وهي التي تقوم على انتزاع الأرض من الجزائريين وتمليكها للكولون عن طريق حق الدولة في الأرض وتجميع الأهالي في "محتشدات".

ومن رأى عربان أن الدين الإسلامي دين متسامح جدا، وأن المسيحية هي التي جعلته دينا مناضلا من أجل البقاء. ورأى أن ما كان يسميه بعض الفرنسيين بالتعصب الإسلامي عند العرب ما هو إلا شكل من أشكال الوطنية Patriotisme ورفض عربان فكرة إدماج الأهالي في الحضارة الفرنسية، بل إنه كان يؤمن بفشل دمج الأعراق في بعضها، وكذلك دمج العادات والمذاهب الدينية. وكان يرى أن ما يمكن أن يأخده العرب من الفرنسيين هو التنظيم الإداري الملائم للتطور الصناعي والتجاري الذي يفتقرون إليه. بالإضافة الى تنظيم العدالة والتعليم العمومي، وإقامة بعض المؤسسات الخيرية. وبذلك يكون عربان قد دعا إلى تمهيد التقارب في المصالح المشتركة بين الجزائريين والفرنسيين. وكان قد تعاون مع أنفانتان نفسه في كتابه (استعمار الجزائر La colonisation de l'Algérie)، كان أنفانتان قد دعا إلى إقامة حكم فرنسي مباشر للقبائل العربية عن طريق العسكريين. وفي 1847 كتب عربان السلطة في يد الرؤساء العرب التقليديين ولكن تحت رقابة مكاتب العربية العسكرية. وقال عربان على لسان الجزائري مخاطبا الفرنسيين "إنكم تريدون مني أن أكون شبيها بكم، وتجعلونني أتنكر لذاتي بتنكري لأبائي. إنني لن أتبعكم في ذلك، لأنني أريد فقط أن أشابهكم كتابع وفي نفس الوقت أريد أن أبقى وفيا لذاتي". لذلك طالب عربان بأن تعمل فرنسا على تمدين الأهالي وذلك بحمايتهم والاحتفاظ لهم بأراضيهم مع تنمية غريزة الملكية الفردية عندهم. ووعد بأن الجزائري سيتطور وأنه سيأتي اليوم الذي يقبل فيه بالأفكار العلمانية والفردية. ومن أقواله في ذلك أنه لا يوجد ما يمنع من التفاهم بين الأهالي والفرنسيين. ووقف ضد ما سمي "بالجزائر الافريقية" التي كان يحلم بها الكولون إذ كانوا يريدون إجبار الأهالي على ترك أرضهم للمهاجرين الفرنسيين والأوروبيين.

ولكن أراء عربان وكتاباته وجدت معارضة شديدة من الكولون ومن الحكام العامين في ذلك الوقت (1860-1870)، وحتى من بعض زملائه السانسيمونيين وغيرهم من الكتاب والساسة. فهذا فارني كان يهاجمه بطريقة غير مباشرة وكان يصفه بالمرتد والملون، وبأنه يريد فرض أفكاره الضيقة رغم أنه شخص من الدرجة الثانية ومن رأي فارني أن عدم اللجوء إلى الحشر والحشد للقبائل العربية سيؤدي إلى تكريس البربرية وتقلص الحضارة المسيحية وطرد الفرنسيين من البلاد، ونادى فارني بضرورة الاندماج الكلي للمؤسسات الجزائرية في المؤسسات المماثلة لها في فرنسا، كما دعا إلى ضرورة القضاء على الشريعة الإسلامية ونظام القضاء الإسلامي(المحاكم) وفرض التجنس بالقوة على العرب وفرنسة الأرض الأهلية لتصبح الجزائر مثل كورسيكا. وطالب بيليسييه (الحاكم العام) بأبعاد عربان من الجزائر وإعطائه وظيفة قنصل في بلد ما ورأى بول بير "إجبار هذا الشعب (الأهالي) على التفتت والتحلل الذاتي، وقال آخر يجب وضع الإنساني الأهلي بين اختيارين لا ثالث بينهما: الاندماج أو الفناء ولكن بعض الفرنسيين اللاحقين تبينوا ريادة آراء عربان وتبين لهم صوابها ولكن بعد فوات الوقت، مثل ماسكري والمارشال ليوتي، وألبان روزي، ولوروا بوليو. وفيكتور باروكان.[1]

2-1 موقف اسماعيل عربان من الاستعمار

فجرت أحداث لبنان مواقف مناهضة للإسلام وضد "المكيدة الكبرى المحاكة باسم التعصب الديني انطلاقا من مكة" حينئذ خرج Urbain عن تحفظه فنشر، في شهر نوفمبر 1860[2]، كتيبا بعنوان المثير:"

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه ص ص 444-447..

[2] _ قبل هذا التاريخ بسنتين أي في سنة 1858م انتقل فلوبار Flaubert (1821_1880م) راكبا عربة يجرها خيول وهو في طرقه الي قرطاج 1858من سكيكدة ثم رجع برا في طريق عودته الى قسنطينة ثم الى بونة ورأى العرب يرتدون ثياب رثة ومجتمعين فوق منحدرات في شكل مجموعات، يدل على البؤس واللعنة، وأراد أن يكتب رواية ضخمة عن الجزائر الا أنه فضل تجديد مكتبة فاني. الا أنه رسم في لوحة الجزائر 1862م سلسلة من الأنماط والمشاهد بكثير من الدقة. بل والأكثر من ذلك أنه جعل من لوحته سر السعادة 1864م أحسن لوحة تعبر عن الحياة الاستعمارية 1860م. للاطلاع أكثر: شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة، مصدر سابق، ص734.

الجزائر للجزائريين"[1] وقعه باسم مستعار هو فوازان: Georges Viosin[2].وهو أول اعلان له أشار فيه إلى مخاطر المعسكرات[3].

سعى المؤلف إلى البرهنة، على وجه الخصوص، بأنه "لا يوجد أي تضارب بين أهالي الجزائريين وبين الفرنسيين في الجزائر" كان يطلق على الأهالي اسم الجزائريين بالرغم من اندهاش أصدقائه والبرهنة أيضا على أن استدراج الجزائريين إلى الحضارة أمر ممكن، فالقضية إذن تتعلق بتحضيرهم وتمدينهم وليس بادماجهم في حضارتنا: " لا يحق لأي كان أن يتبجح بالقول بأن قوانينه السياسية وأنظمته وعاداته وطبائعه هي أرقى وأفضل ما يقدم للبشرية... لا يمكن أن يكون للتقدم والرقي نفس المظاهر بالنسبة للعرب وللفرنسيين...من حق الأهلي أن يرد علينا بقوله: أتريدون أن تجعلوني مثلكم تماما وأن أتخلى عن شخصيتي وأتنكر لآبائي وأبدل معتقداتي وأغير عاداتي ومزاجي بين عشية وضحاها. كلا لن اتبعكم في هذه الاتجاه، فربما وددت أن أتشبه بكم كمريد ولكنني أريد أن أحتفظ بهويتي " ثم يمضي Urbain مؤكدا على ضرورة عدم ازدراء الأهالي والتوقف عن ارتكاب المظالم والتخلي عن أسليب غضب ونهب ممتلكاتهم لصالح الاستعمار.

ويرى عربان أن عبارة التعمير تخفي في ثناياها أبشع الشهوات وأكثرها أنانية وجشعا وتنم عن أرذل الصفات المنافية لحقيقة فرنسا. طرح احتلال الجزائر، بحدة، مسألة إدارة شؤون الأهالي وقضية تمدينهم، ولا يمكن أن تختزل القضية وكأنما هي مسألة استعمار أوروبي لا غير. من هنا ينبغي أن نتساءل عن الأسلوب الأجدى لنجاح مشروعنا السياسي: "إنه أسلوب التعاون والمشاركة، تلك هي الصيغة الجديدة – ونعني ارتباط المصالح المشتركة في جو من الاحترام المتبادل، فإذا حققت الطائفتان الفرنسية والجزائرية ارتباط مصالحهما

---

[1]_ لم يكن هذا الكتاب أول ما كتب فقد سبق له وقدم مذكرة حول اقليم قسنطينة (الشرق الجزائري) بعد 1839م، للانتفاع بها في حكم سكان الارياف وقد اشتملت على وصف مفصل يجعل منها احدى الوثائق الاساسية التي تلقى الضوء على إحدى الفترات الحاسمة التي شهد فيها الشرق الجزائرى انهيار الوجود العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي. للاطلاع أكثر ينظر: ناصر الدين سعيدوني: الشرق الجزائري بايليك الشرق أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، من خلال وثائق الأرشيف، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2013م، ص138.

[2] نفسه.

[3]_ شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة، مصدر سابق، ص692.

فلنكن على يقين بأنهما سوف تتوصلان، من غير هزة تذكر، إلى تجاوز الكثير من خلافاتهما في سبيل تسهيل التقارب بينهما"[1].

2-2 صدى كتاب عربان وتأثيرة في المجتمع الفرنسي

لم يصل الكتاب إلى الجمهور العريض بل بلغ النخبة فقط حيث انظم اليه ضابط سابق في المكاتب العربية البارون دافيد الذي كان من المقربين من الامبراطور والذي ثار أمام الملأ في 19 يونيو 1862م ضد عجز الجيش عن الاستعمار وعجز المدنيين عن الحكم واقترح "تمدين الأهالي من خلال حمايتهم والحفاظ على أرضهم وإعطائهم فطرة الملكية الفردية "[2]

كما لم يلق المؤلف رواجا، لأن الصحف الصادرة آنذاك تجاهلته تماما، بيد أنه نجح في إقناع بعض الشخصيات المرموقة، ودفع ثلة من كبار محبي الأهالي إلى الالتفاف حول Urbain نذكر منهم: Frédéric Lacroix و Jules Labeaume. في اكتوبر 1861 تم تكليف Urbain، من طرف مجلس الحكومة في الجزائر، بإعداد تقرير حول قضية تجميع العشائر وحصرها فتبين له أن اتجاه الرأي العام المساند لتلك السياسة لا يزال مسيطرا بالرغم من العودة إلى نظام الحكم العسكري وتعليمات " نابليون الثالث"3 إلى الماريشال Pélissier. قصارى ما استطاع Urbain الحصول عليه هو تخفيف وتلطيف إجراءات التنفيذ. في هذه الأثناء ثارت ثائرة "أنصار العرب" في باريس حين بلغها النبا. تشجع Urbain فبادر إلى تأليف كتابه الشهير: "الأهالي والمهاجرون في الجزائر الفرنسية"[4].

حرص Urbain على تبيان أن للأهالي والمهاجرون نفس الحقوق فيما يتعلق بالعناية والاهتمام وأوضح أن مصادرة الأراضي من بين الأخطاء الفادحة التي ارتكبها الاستعمار في حق فرنسا ذاتها. قام

---

[1] المصدر نفسه، ص ص 736، 737.

[2]_ شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة، مصدر سابق، ص692.

[3]_ كان نابليون يتعاطف مع السلطة العسكرية التي لم تكن تخضعالا لرقابة وزير الحرب ولكن بعد استكمال احتلال الجزائر أصبح من الصعب الابقاء على نظام قائم على ايجاد مبررات الحرب .للاطلاع أكثر ينظر: شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة، مصدر سابق، ص673.

[4] المصدر نفسه، ص 738.

Lacroix بطباعة الكتاب بعد أن لطف أسلوبه وأدخل على متنه بعض الإضافات فظهر الكتاب سنة 1836 تحت عنوان: " الجزائر الفرنسية " تحمل، في نظر Urbain، وأصدقائه، معنى مضادا لعبارة " فرنسا الإفريقية: التي يحلم المستوطنون بتأسيسها. دلك إن Urbain ومن معه يقصدون تشييد جزائر متطورة وخلق طائفة من الأهالي المتمدنين بفضل فرنسا وبفعل مساهمة المهاجرين. ثم يمضي في الشرح قائلا: كنا، إلى هدا الحد، ندافع عن" نظام استعماري يفضل أن تقع الجزائر بين أيدي المهاجرين الأجانب بدل أن يتركها للأهالي "وكان هؤلاء الأهالي يعاملون بصفتهم مهزومين لا خيار لديهم سوى التنحي وفسح المجال أمام الوافدين؛ ولكي نجيز لأنفسنا الاستيلاء على أراضيهم، التي كانوا يزرعون، أعلننا أنهم متمردين على الحضارة وأنهم أعداء أبديون لكل ما هو فرنسي "[1].

والحال أنه لا ينبغي أن تسود في أرض الجزائر سوى مصلحة عليا واحدة هي مصلحة فرنسا أما مصالح المهاجرين فعبارة عن منافع شخصية وليس لفرنسا سوى هدف واحد هو "تحقيق رفاهية البلد عبر تمدين الأهالي" وبالتالي ينبغي عليها معاملة الوافدين والأهالي على قدم المساواة. إن قيم وعادات الأمة تتنافى مع النظر إلى الأهالي نظرة دونية ووضعهم في مرتبة قانونية أدنى من فرنسيي الجزائر: "لو يتكرس ذلك الواقع فمعناه العودة إلى النظام الطبقي"[2].

كان Urbain يعتبر الاستعمار والاستيطان وغضب ونهب أراضي الأهالي، من أجل توفير أصناف المزروعات التي لا تتوفر في البلد الأم، " مفارقة سياسية واقتصادية لأن ذلك الأسلوب العتيق من أساليب الاستعمار الذي كان يتم عبر الوكالات التجارية المرتبطة بنظام الحماية البائد لم يعد لديه أي مبرر للاستمرار منذ أن تحقق الاحتلال الكامل وتم انتهاج نظام اقتصادي قائم على مبدأ حرية التبادل، وهو يعتقد أن الأهالي الذين ينتجون كميات أقل ولكن بأثمان رخيصة ينبغي اعتبارهم، من وجهة نظر اقتصادية بحتة،

---

[1]_ لم يرحب بهذا البيان في الجزائر حيث أعرب وارنيبياسم المعمريين عن سخطه لمثل هذا المرتد وهذا الرجل الأسود ومدح المعسكرات بقوله "أن عدم إقامة الكنتونات للقباصل يعني تدجين الأوربيين وتثبيت الهمجية والقضاء على الحضارة المسيحية. للاطلاع أكثر ينظر: شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة، مصدر سابق، ص693.

[2] المصدر السابق، ص ص 738، 739.

منتجين بكل ما تحمل الكلمة من معنى، بل أحسن من هذا ينبغي اعتبار الفلاحين هم المزارعين الحقيقيين في الجزائر. الواقع أن الاستعمار لا يعدو عن كونه، في أغلب الأحيان، مجرد عملية مضاربة على الملكيات الريفية، ولا يمكن أن يكون للاستعمار الريفي أي مسوغ إن لم يخصص لإنتاج المزروعات الصناعية والتجارية بصورة كثيفة، أما بقية المناطق فينبغي أن يحل فيها الأهالي بصورة تدريجية لأن هؤلاء، في الواقع، يمارسون أساليب زراعية أكثر تكيفا مع المناخ وذلك لأنهم " يحرثون أديم التربة بغير عمق وعلى مساحات واسعة" مقارنة بما تقتضيه الزراعة الاستعمارية: " الواقع أن النتائج كثيرا ما برهنت على صحة أساليب عمل الأهالي، التي نصمها بالروتينية، مقارنة بالأساليب العلمية الدخيلة والغريبة عن خصائص المنطقة ".

هذا ما يدفعنا إلى القول بأن دور الوافدين الأساسي على الصعيد الاقتصادي هو ادخال " المهارة ورأس المال "وإرساء أسس الصناعة العصرية وتحويل المواد الأولية محليا والثروات المعدنية والغابية غير المستغلة.

خلاصة القول أنه لا مبرر للتنافر بين مصالح كل طرف: لكل نصيبه حسب كفاءته في كنف المساواة القانونية المطلقة. سيتحول الأهالي إلى فلاحين ومربين وسيكون الفرنسيون ممرنين وتجارا وصناعيين، وسوف تتخلى الدولة عن القيام بدور المقاول الاستعماري وتتفرغ إلى توفير وسائل النمو الاقتصادي، من طرق للمواصلات وسدود و مؤسسات للقرض وكذا التكفل بمؤسسات نشر الحضارة كالتعليم العمومي والتكوين المهني[1].

لا ينبغي "استئصال رأس المجتمع الأهلي "ولا انتزاع أملاك الزعماء والنبلاء والمثقفين في سبيل تحويل تلك الأماني إلى أمر واقع. لا ينبغي تفكيك البنية القبلية العربية" ولا ينبغي التعجيل بتوزيع الأهالي في البلديات الفرنسية حيث يقعون تحت سيطرة المستوطنين " وبما أن استيعاب الحضارة يتم عن طريق التلقين

[1] المصدر السابق، ص ص 740، 741.

والتربية فإذا أردنا أن يصغي الأهالي إلينا وأن يرضوا بتقليدنا فلابد من توفير شرط أخير ومهم: "لابد أن نحبهم وأن نحترمهم فهذه هي السبيل الوحيدة لنكسب ثقتهم فينا ولنتسامح معهم".

تضمن هذا الكتاب أفكارا وتوجهات اندماجية أكثر من سابقه. ومن المعلوم أن " نابليون " الثالث قرأ هذا الكتاب وتحمس له أيما حماس. وفي 6 فيفري 1863 بعث إلى Pelissier بالرسالة الشهيرة التي صارت فحواها يعرف، خطأ، باسم " المملكة العربية " وقد أدرج " نابليون "[1]، في كثير من فقراتها، أفكارا مقتبسة حرفيا من الحجج والجمل التي صاغها Urbain: " لقد انتحلت الكثير مما ورد في كتيبكم وضمنته رسالتي المؤرخة في 6 فيفري "، ذلك ما اعترف به الإمبراطور مخاطبا Urbain في ماي 1865. لم تكن عبارة " المملكة العربية "2 من تأليف Urbain وإنما هي منسوبة إليه مثلما نسب إليه أيضا كتيب ظل مجهول المؤلف يعزى إلى Lacroix وعنوانه " الجزائر ورسالة الإمبراطور "، وجهت الرسالة الى المرشال بيليسيي مستلهمة مباشرة من نص "الأهالي والمهاجريين"كانت الرسالة تتضمن برنامج حقيقي للإصلاح حيث كتب فيها نابليون "أنه لايمكن الاعتقاد بأن هناك فائدة من إقامة الكنتونات للأهالي أي أخذ جزء من أراضيهم لمضاعفة حصة الاستعمار"[3] جاءت الرسالة الموجه الى المرشال في شكل تهديد بحيث لم يخفي بليسيي غضبه من أوربان وأقسم بالنيل من هذا المختن وهذا الثعلب بدون ذنب. [4].

---

[1] _ ان سياسة نابليون في الجزائر كانت مائعة ولم تحقق أية نتيجة إيجابية بالنسبة للجزائريين سواء بالنسبة لحصولهم على حقوقهم السياسية والمتمثلة في حرية التعبير أو بالنسبة للمساواة مع الفرنسيين المقيمين بالجزائر في الحقوق والواجباتلم تتجسد في أرض الواقع . للاطلاع أكثر ينظر: عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من بدايته ولغاية 1962م،ط2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005م، ص128.

[2] _ لقد كان نابليون الثالث يعول كثيرا على "إسماعيل إربان" وعلى مواتاة الظروف كي يجسد في الواقع فكرته السياسية الهادفة إلى تكوين مملكة عربية ترمي إلى تحقيق غايتين اساسيتين هما تقسيم البلاد الى قسمين الاول يشمل المجتمع الجزائري التقليدي والتقسيم الثاني يشمل المعمرين واعتبار نفسه كذلك امبراطور للعرب ولكن فكرته لم تكن سوى فكرة خيالية لم يفلح في تجسيدها في الواقع. للاطلاع أكثر ينظر: صالح فركوس:إدارة المكاتب العربية، مرجع سابق، ص172.

[3] _ وردت الرسالة فيعمودين منالصفحة الأولى وقليل من العمود الثالث، بحجم 07 × 52.5 – سم . إلى أن هذه او تجدر الإشارة لرسالة نشرت مترجمة للغة العربية أيضا، موجودة بالأرشيف الوطني التونسي تحت رقم الوثيقة Dos. 384 bis. Cart. 233. وقد كتب عليها مايلي : واحدة من الحجم الكبير بأسلوب عربي تتداخل فيه الدارجة الجزائرية. للاطلاع أكثر ينظر.احميدة عميراوي: من تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى .عين مليلة، الجزائر، 2004م .ص76

[4] _ وهكذا أصبح أوربان العدو اللدود لحزب الاستعمار المفرط ومطاردا من طرف بيلنسيي الذي كان يريد إرساله إلى أبعد قنصلية ممكنة وكان ماك ماهون يحترس من ذكائه .للاطلاع أكثر ينظر: شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة، مصدر سابق، 961. 694.695

كان المستوطنون وأنصار إقامة نظام الحكم المدني في الجزائر يمقتون Urbain ولم يكن أيضا ينال رضا السلطات العسكرية العليا التي كان مستاءة، باستثناء الجنرال Fleury، للخطوة التي ما فتئت أفكاره تلقاها في نفس الإمبراطور. وبالرغم من أن تعيين Mac Machon قد تم بدعم من الجنرال Fleury إلا أن مكانة Urbain، الهشة، لم تتحسن. فلم يكن له، بالرغم من وظيفته ومركزه، أي تأثير مباشر على مجريات الأمور، وربما وفق، على أكثر تقدير، بصفته مشرفا على الصياغة النهائية لبنود القانون المشيخي le Sénatus-consulte بمساعدة الكولونيل Gresley، مسؤول المكتب السياسي، على تغليب المفاهيم السائدة في المكاتب العربية[1].

ازداد صيت Urbain ذيوعا، بمناسبة زيارة " نابليون " الثالث الثانية للجزائر، وتعززت مكانته لدى الامبراطور فاصطحبه أثناء تنقلاته التي دامت أطول من شهر، بل أكثر من ذلك، فقد امتطى العربة الملكية طيلة الأيام الخمسة التي استغرقتها الرحلة من قسنطينة إلى بسكرة. حظي Urbain بالاستقبال مرات عديدة من طرف " نابليون " الثالث، في قصر LesTuileries والتمس منه التعبير عن رأيه، كتابيا، بخصوص الرسالة الصادرة في 20 جوان 1865. ولئن تخلى Urbain عن انتقاداته بخصوص تأسيس قبائل المخزن، ذلك المروع المحبب إلى كل من Lapasset والجنرال Fleury، فإنه أوعز إلى الإمبراطور بمقترحات متنوعة ولا سيما ما تعلق منها بتأسيس محاكم الاستئناف الخاصة بالمسلمين وبتجنيس الأهالي. تحادث Urbain مع السيناتور Delangle، مقرر القانون الامبراطوري، بخصوص التجنيس وتحادث أيضا مع الوزيرين Rouchegو Baroche بخصوص احتفاظ المجنسين بقانون الأحوال الشخصية وبحق التقاضي لدى المحاكم الاسلامية في النزاعات المتعلقة بالزواج والميراث ولكنه لم يفلح في اقناع المشرعين الامبراطوريين سوى حول نقطة وحيدة هي: حق الأهالي ، الذين لم يحصلوا على الجنسية، في التمتع بجزء من الخصوص الحقوق السياسية. هكذا منح المسلمون، القانطون في المدن، حق الاقتراع والتسجيل في القوائم الانتخابية بمقتضى

---

[1] المصدر السابق، ص 741.

قرار 27 ديسمبر 1866. ولقد ناضلUrbain مدة طويلة من أجل منح المسلمين حق العضوية في المجالس العامة ولكنه لم يحصل سوى على نتائج محدودة في جوان 1870[1].

بعد أن همش Urbain[2] من طرف MacMahon أذعن لقرار تجميد ترقيته، التي وعد بها في باريس، ثم واصل نشاطه الصحفي عبر المراسلات الخصوصية مدافعا عن أفكاره ومناهضا سفسطة خصومه: لم يكن يدعو إلى حشر الأهالي وعزلهم عند هوامش حضارتنا بل قصارى ما كان يريده هو مراعاة الاعتدال في نقلهم من حال إلى حال، وإن إرساء الملكية الفردية، التي يتغنى بها الليبراليون، لم يحن أوانها بعد لا يتعلق الأمر بتأسيس الملكية الفردية وإنما ينبغي البدء بتكوين الإنسان الفرد قبل أي شئ، فبدون أفراد واعين بمسئولياتهم الشخصية، سوف تؤدي حرية التبادل والمبادرة إلى تحطيم الضعفاء وإفقار مجتمع الأهالي وغضب ممتلكاته. فماذا يراد؟هل الغاية هي تحويل الجموع الجاهلة والفقيرة إلى عبيد وأقنان؟" إن العوز والإملاق يؤديان إلى التمرد: "كأنما يراد خلق أيرلندا جديدة وإسبانيا جديدة على الأرض الجزائرية"لا غرو أن الحكومة الإمبراطورية ما فتئت تتخاذل أمام وقع المعارضة الشديد من طرف الاتجاهين الليبرالي والجمهوري، ولكن" إذا ما عارض أنصار الحرية مساعي الأسياد ملاك الأراضي، وإذا قيل لهم إننا نرفض تحويل الجزائر إلى بولونيا مسلمة، فسوف تتشجع السلطة السياسية وتجرؤ على التصدي بقوة للجشع الاستعماري. أما إذا تحالف الحزب الليبرالي مع "البارونات"أنصار الاستعمار فلن تستفيد لا الجزائر ولا الأهالي من استبدال نظام الحكم العسكري بنظام حكم مدني بل العكس هو الصحيح![3]

الواقع أن نظام الحكم المدني هو الذي تم تكريسه، وما برج Urbain يحاول، لكن دون جدوى، التأثير على "نابليون"الثالث، فسلمه، خلال مقابلة جرت في SaintCloud يوم 23 جويلية 1869، مذكرة

[1] المصدر نفسه، ص ص 741، 742.

[2]_ انتهت المسؤولية الإدارية لأوربان بالجزائر مع سقوط الامبراطورية1870م فغادر الجزائر.واشتغل بالصحافة الفرنسية، رجع الى الجزائر سنة 1882م، للاطلاع أكثر ينظر: مصطفى عبيد: **الجزائر في كتابات توماس إسماعيل أوربان 1812– 1884 دراسة تاريخية تحليلية** ،مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2007_ 2008م، ص62.

[3]المصدر السابق، ص ص 742، 743.

حول أسلوب الحكم المطبق في الجزائر أعدت، في ديسمبر، من طرف اللجنة الكبرى المختلطة Randon-Béhic باعتبار أنها غير منسجمة مع أفكار Randon واراء المندوبين الذين يمثلون المستوطنين.

لقد نبهه أصدقاؤه إلى أن: الدستور المزمع إعلانه إنما هو موجه لتكريس الاستعمار ...إن ما يحلم به المستوطنون، الذين لا تغادر كلمة الديمقراطية أفواههم، إنما هو إقامة نظام إقطاعي برجوازي سنده الوحيد هو الجيش وحيث يكونون هم الأسياد ويكون الأهالي عبيد الأرض"، كانUrbain يشاطر هذا التحليل: فنظام الحكم المدني المزعوم مجرد مظهر خادع أما جوهر القضية فمؤداه أن:"فرنسي الجزائر يرغبون في إبقاء الأهالي في وضعية رعايا تحت سيطرتهم المطلقة والمباشرة".

ولقد ذهب الجنرال Hugonnet إلى أبعد من ذلك حين كتب في 25 ماى 1869[1] يقول: " لقد حسمت قضية العرب بصفة نهائية، فلم يبق أمامهم سوى الموت أو المغادرة إلى بلد آخر أو الرضا بقانون الأقوى أو الإذعان للعمل كأجراء... هل يستيقظون يوما ما لإطلاق آخر طلقة بندقية؟ أتمنى أن يحدث ذلك صونا لشرفهم..."[2]

الواقع أنه تم الإعلان عن إقامة نظام الحكم المدني[3] وحدث التمرد، ونتج عن انتصار المستوطنين، وعن تزايد أعداد المهاجرين الوافدين، نهاية محاولات " التمدين " العزيزة على قلب Urbain " الذي سرعان ما عاد إلى نشاطه في الصحافة السياسية، بتشجيع من بعض أصدقائه ومن بينهم الجنرال de la Rue، مصرا على تذكير القراء بأن " القضية الجزائرية أساسا قضية أسلوب حكم وليست قضية أسلوب تعمير".

---

[1] _ في مارس من نفس السنة وضع مصدرا للتشريع من خلاله يسمح لاهالي القطر الجزائري أن يستفيدوا في أقرب وقت من المادة 815 للقانون المدني حيث لايبقى أحد في الشئ المشاع أما لابسي واربان فقد اعلنا في في عام 1863م أن تطبيق تلك المادة يعني نهاية الملكية العربية لعدم تجربة الأهالي ونتيجة للقروض ذات الطابع الربوي التي يقدمها المعمرين واليهود. للاطلاع أكثر ينظر: صالح فركوس: ادارة المكاتب العربية، مرجع سابق، ص175.

[2] المصدرنفسه، ص ص 743، 744.

[3] _ في 24أكتوبر1870م صدر قرارات تنص على الغاء النظام العسكري والمكاتب العربية وامتيازات رؤساء الاهالي . للاطلاع اكثر ينظر: صالح فركوس: ادارة المكاتب العربية، مرجع سابق، ص412.

ذلك ما جعل صحيفة Journal des Débats تلتمس منه "التزام موقف وسط" والحديث مطولا عن المستوطنين الوافدين من مقاطعة Lorraine-Alsace ولقد استجاب Urbain لذلك الالتماس بكثير من المرونة والفطنة: استطاع، بفضل التنازل عن بعض أفكاره واستعمال بعض عبارات المديح والإطراء، تمرير أفكاره، وكان يرمي، في الواقع، إلى "رمي البذور في مهب الريح ثم تنتقل بعد ذلك إلى حيث قدر الله أن يسوقها"[1]

لم يكن Urbain يعتبر نظام الحكم المدني، في حد ذاته، أسوأ من أسلوب الحكم العسكري[2] وبعد أن عقد الأمل، بصورة محتشمة، على سلوك الحاكمين المدنيين gueydonو Chanzy اضطر إلى الاعتراف بأن ذلك لنظام غير مكترث تماما بمصير المسلمين وأنه كان ينظر بعين الشك والريبة إلى كل من يدافع عنهم: " ليس بالجمهوري الصالح كل من يطالب بمراعاة مصالح الأهالي "[3].

لو أن سياسة الإدماج، التي تصورها بعض المنظرين المثاليين في فرنسا، كانت إلى حد ما "أسلوبا للتدريب والتعود على المبادئ الأولية لحضارتنا " ففي هذه الحال ربما كان Urbain قد تبناها لاعتقاده الراسخ "بضرورة تحويل مجتمع الأهالي بطريقة تدريجية وتوخي الحذر في إعدادها وبذل جهود متواصلة لتنفيذها" وأن تلك المساعي ينبغي أن تتم تحت رقابة فرنسا.أما مفهوم الإدماج فكان المستوطنون وأصدقاؤهم أمثال PaulBert يحددونه كما يلي:"يجب أن يجد الأهلي نفسه مجبرا على الإذعان للدمج أو الرضا بالفناء والانقراض" وذلك مفهوم لم يكن Urbain يوافق عليه بتاتا[4].

اضطر Urbain، للمرة الثالثة، إلى إعادة صياغة مفهومه لمنهج سياسة التمدين، ولقد انتبه إلى أن توقع نتائج آنية لم يعد فكرة مجدية وإنما ينبغي العمل وفق منظور بعيد المدى: لا يمكن انقاد الجزائر من

---

[1]المصدر نفسه، ص 744.

[2]_ لأنه انشأت معه محاكم الجنايات واخضع الجزائريين لها كذلك حمل معه تجنيس اليهود بصورة جماعية واجبارية لقد كان النظام المدني في رأي الكثير من الفرنسيين السبب في اندلاع ثورة المقراني. صالح فركوس: ادارة المكاتب العربية، مرجع سابق، ص413.

[3]نفسه.

[4] المصدر نفسه، ص 745.

المأزق الذي زجت فيه إلا بإحداث رد فعل قوى في صفوف الرأي العام الفرنسي" ولقد قدر أن تعتمد حملته تلك على سندين اثنين: الأحداث الجارية والتاريخ، فركز Urbain تعاليقه في صحيفتي Les Débats و La Liberté على رصد وقائع الحياة السياسية والإدارية في الجزائر وبذل جهودا حثيثة لإطلاع الفرنسيين في البلد الأم على تاريخ الجزائر القديم وتاريخ المشرق الإسلامي. لماذا اللجوء إلى التاريخ يا يرى؟" المراد هو خلق مشاعر التعاطف والتقدير تجاه ماضي المسلمين وإقناع الفرنسيين بأن المسلمين قادرين على فهم لغة غير لغة البارود[1].

الواقع أن معطيات الأحداث المعاصرة قد تجاوزت ظروف تلك الأزمنة التاريخية ولكن الحجج التي كان Urbain يوردها للبرهنة على صدق مقاصده كانت تتميز بالحيوية والواقعية بشكل مثير للدهشة. كان Urbain يخاطب القراء في البلد الأم ولا يني يحذرهم من مغبة الخلط بين المصالح الفرنسية العليا وبين المصالح الشخصية الضيقة للمستوطنين في الجزائر. لا جدال في أن أولئك المستوطنين كانوا يطالبون بالاندماج في البلد الأم ولكن في حدود ما يخدم مصالحهم ليس إلا،"ذلك الاندماج الذي يستثني الجموع البشرية المؤلفة من العشائر العربية ويحكم عليها بالعيش في خدمة المستوطنين...من غير أدنى اهتمام بالتوفيق بيننا وبين الأهالي"، ثم يؤكد أنه وجدت منذ ذلك الوقت فصاعدا قلة قليلة لا يتجاوز عددها مأتي ألف نسمة من ذوي الامتيازات ومن المتجنسين المتحكمين في ثلاثة ملايين من الرعايا، وكل ما في الأمر أن السلطة في الجزائر كانت تحت رحمة ثلاثين ألف مقترع والبلد الأم لا يحرك ساكنا لأن النواب "الجزائريين" ذوي نفوذ في باريس كما هو شأنهم في الجزائر.أما ما يتعلق بواقع الإدماج "فقد انتزع من المسلمين آخر ما تبقى لديهم من حرية اجتماعية ودينية وحرموا، في الوقت ذاته، من جميع حقوقهم السياسية...مع المطالبة بتسليط أقسى الإجراءات الاستثنائية ضدهم والحال أن تلك الإجراءات التعسفية قد سقطت منذ زمن طويل من شرائعنا.

---

[1] المرجع نفسه.

يـرى Urbain أن السياسـة الاسـتعمارية المنتهجـة، والمتمثلـة فـي تسـليط العقوبـات بمقتضـى مبـدأ المسئولية الاجتماعيـة ومصـادرة الأراضـي وفرض الضـرائب والإتـاوات الاستثنائية وتشـريع مـا يسـمى الجنـح الأهلية، إن هي إلا إجراءات قمعية وهي بعيدة كل البعد عما يمكن اعتباره إجراء للفرنسية أو نشر للحضارة[1].

3- أنجلز وماركس والجزائر

ومنذ 1848 كتب فريدريك أنجلز عن الجزائر وهزيمة الأمير عبد القادر وعن سجنه في فرنسا. وكان إنجلز يراسل جريدة (النجم الشمالي-North Star) الإنكليزيـة من بـاريس. وقد حبذ القضـاء علـى مقاومـة الأمير لأن ذلك سيفسح المجال في نظره لتمدين الشعب الجزائري "البربري". وكان ذلك في عام صدور البيان الشـيوعي المشـهور، وثـورة 1848 الفرنسـية والأوروبيـة، التـي قامـت بهـا التيـارات اليسـارية، كالاشـتراكية والرومانتيكية والليبرالية في المجتمع الغربي.

وبعـد حـوالي عشـر سـنوات تبـين إنجلـز أن الفرنسـيين لـم يـأتوا إلـى الجزائـر للتمـدين وإنمـا للتخريـب والتسلط. ووصـف الفرنسيين بـالغزاة الـذين قـاموا بحـرب بربـاريـة. وكتـب مقالـة بعد ثورة زواوة سنة 1857 ومـا تلاها من حرق المداشر (القرى) وتشريد السكان، في عهد المارشال راندون. وقد حكم أنجلز علـى الاستعمار الفرنسي بالفشل الذريع، رغم الإعلانـات المتفائلـة بنجاحـه، ورغم مـا تقولـه الصـحافة الفرنسية فـي الموضـوع. وكان الرأي العام الفرنسي عندئذ مأخوذا بحادثة الضابط (دوانو) رئيس المكتب العربي فـي تلمسـان والفضـيحة التـي انجـزت عـن محاكمتـه والفسـاد المستشـري فـي الإدارة الفرنسـية فـي الجزائـر. وقـد رأى بعـض الكتـاب الفرنسيين المتأخرين. أن موقف إنجلز أكان معادي لهم، ولكنهم يذكرونه للأمانة والموضوعية.

وقبل وفاته بحوالي سنة زار كارل ماركس الجزائر زيارة قصيرة. ولم تكن الزيارة للاطـلاع علـى آثـار الاستعمار أو إذا شئت أثـار التمـدين الفرنسـي فيهـا، وانمـا جـاء للعـلاج من مرضـه ووحدتـه، بعد وفـاة زوجـه وابنته. ولذلك خاب ظن كل من كان يرغب في حكم ماركس على الاستعمار عن كثب. فقد كانت الجزائر

[1] المصدر نفسه، ص ص 745، 746.

نموذجا لتكالب رأس المال والاستغلال والاستيطان في ذلك الوقت، وكان الشعب الأهلي مسحوقا لا حركة له ولا صوت. ومنذ وضع ماركس قدمه في مدينة الجزائر في 20 فبراير 1882 لم يغادرها وضل حبيس جدرانها، وزادته رداءة الطقس انحباسا في مكانه. ونزل في فندق الشرق ثم تحول منه إلى فندق فيكتوريا العائلي (بنسيون). وكان قد جاء من مرسيليا على ظهر باخرة اسمها (سعيد). ووجد بريده عند صديق له يدعى فيرمي Fermi، وكان فيرمي ممن شملهم النفي من فرنسا باعتباره من المعارضة وقد أصبح قاضيا في احدى المحاكم المدنية بالجزائر. وهو الذي قدم لماركس تفاصيل على الاستعمار الفرنسي. يقول عنها بوسكي انها تفاصيل غير باهرة.

ولم نعرف على هذه التفاصيل السوداء من مقالة بوسكي إلا القليل جدا. فقد كتب عنها كارل ماركس إلى انجلز، وأخبره أن الشرطة الفرنسية كانت تعذب الجزائريين لتحصل منهم على ما ترغب فيه من المعلومات. وكانت العدالة تغمض عينيها على أنها لا تعرف. وإذا ارتكب العرب بعض الجرائم الدموية وعوقبوا عليها بالإعدام، فان ذلك كان لا يكفي لإشباع حقد الكولون بل انهم كانوا يشترطون ملاحقة اخرين يصل عددهم إلى حوالي 6 على الأقل من العرب الأبرياء، فيعاقبونهم بدورهم. حقيقة أن محاكم الاستئناف كانت تعارض ذلك، حسب رواية ماركس، ولكن القضاة في المناطق النائية خاضعون لضغوط قوية جدا ومع ذلك حكم ماركس بأن الانكليز والهولنديين قد فاق الفرنسيين في الجبروت والقسوة الدموية[1].

وعالج ماركس صحته في الجزائر حيث بقي عند الدكتور ستيفان إلى الثاني من شهر مايو 1882. ولكن الطقس كان رديئا معظم الرحلة. وعندما رجع إلى مرسيليا وجد الأمطار أيضا تتهاطل وكذلك كان الحال في نيس. كان يكره اللغات السامية، ولذلك لم يتعلم العربية عندما عزم على تعلم اللغات الشرقية وأخذ بدلها اللغة الفارسية، ولكن حروفها العربية عقدته فاكتفى بلعنها.

---

[1] R.Gallissot, marxisme et Algérie, Enag éditions, 1991, p239.

ومهما كان الأمر فإن الذين درسوا رحلة ماركس إلى الجزائر أخبرونا أنه اكتفى بالحديث عن المناظر الطبيعية الجميلة، ولم يتعرض إلى حياة الجزائريين، وعلاقتهم بالأوروبيين ومستوى ما وصلت إليه "الرسالة التمدينية" الفرنسية هناك. ويبدو أنه رجع من الجزائر كما جاءها جاهلا عنها عن كل شيء عدا المناظر الخلابة وما حدثه به القاضي فريمي عن قانون الأهالي ووحشية الأحكام القضائية وتعذيب الجزائريين على أيدي الشرطة وشهوة الانتقام عند الكولون.

جاء اهتمام ماركس وانجلز بالكتابة حول الجزائر واكتشافها بدافع حاجتهما لمعرفة العالمين العربي والعثماني أكثر، وصدرت لهما مجموعة من المقالات[1] سنة 1957، وكانت الجزائر بالنسبة لهما تندرج في سياق مسائل الشرق الأوسط، ولكن مع اندلاع حرب القرم سنة 1853، ومن أجل فهم تطور العلاقات الدولية، نشأت لديها الرغبة في التعرف أكثر على الشرق الآسيوي و الإفريقي والأوروبي الذي كان تحت السيادة العثمانية.[2]

3-1 مقال الجزائر لأنجلز

يدور محتوى هذه المقالة حول الجغرافية الطبيعية والاقتصادية للجزائر، فهي مونوغرافيا للجزائر، يصف فيه الجو والتضاريس والتجارة والسكان والتاريخ وأهم المدن وغير ذلك. ثم يقد معلوماته العسكرية ومعرفته حول العلاقات الدولية. والملاحظة أنه حصر الحملة على الجزائر في الصراع الذي كان بين فرنسا وبريطانيا والمساومات التي عقدت مع محمد علي باشا مصر.

يذكر جاك جوركي أن المقال قد يكون ليس أصليا وهناك شكوك بأن تكون بعض المقاطع التي كانت تصور فظاعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، قد حذفت، لأن الكتابة التاريخية كانت تسيطر عليها النزعة البرجوازية، والموسوعة الأمريكية كانت تريد أن تظهر محايدة.[3]

---

[1] كانت هذه المقالات بطلب من الموسوعة الأمريكية الجديدة، وحررت باللغة الأنجليزية.

[2] R.Gallissot,op.cit , p 53.

[3] J.jurquet, op.cit, pp 35-36.

3-2 الجزائر في كتابات كارل ماركس

تتفق أغلب الكتابات أن المعلومات التي وردت في مقلات ماركس حول الجزائر كانت تقدم له من طرف صديقه انجلز، وهذا ماأثبتته المراسلات التي كانت بينهما، وخاصة تلك التي أوردها ماركس حول شخصية الجنرال بيجو والأمير عبد القادر.

مثلث سنوات 1853-1858، مرحلة صعبة من الناحية المادية وهذا ما دفعه للاشتغال بالصحافة، حيث كان يرسل مقالاته إلى الجريدة الأمريكية نيويورك دايلي تربين، والموسوعة الأمريكية الجديدة، بمساعدة صديقه انجلز. يستخلص من تلك الكتابات، أن ماركس كان يريد المقارنة بين الجيوش التقليدية والجيوش الاستعمارية، فإذا كان انجلز قد وصفها بمدرسة الحروب، حيث مثلت الحملات التوسعية الاستعمارية تدريبا لتلك الجيوش قبل خوضها للحروب الطاحنة مثلما وقع في حرب القرم والحرب البروسية...أما ماركس، فإنه حاول أن يبرز في مقاله حول الجنرال بيجو وتصوير المواجهات بين الجيش الفرنسي وجيش الأمير عبد القادر، أن تلك الآلة العسكرية كانت تعد لقمع الانتفاضات والثورات مثلما وقع خلال ثورات 1848، وأداة للسيطرة على السلطة وتقويض كل محاولة تريد تهديد النظام الرأسمالي والبورجوازية، مثلما وقع مع كومونة باريس.

وفي كتابات أخرى، تطرق كارل ماركس إلى قضية العقار في الجزائر، وأظهر قدرة كبيرة في معرفته لواقع العقار بالجزائر أثناء الفترة الاستعمارية ومختلف التطورات التي مر بها مع السيناتوس كونسيلت وقانون فارني وغيره، بل معرفته لواقعه حتى قبل تطبيق النظام الاستعماري، وهذا يدل أن ماركس قد تزود بكل الأدوات التي تمكنه من بناء نظريته والمحاججة عليها. ويخلص ماركس إلى أن واقع الجزائر يمكن أن يكون نموذجا مع الهند حول الأشكال الجماعية، لأنها مازالت تحتفظ بالأنماط التقليدية في الملكية العقارية مثل الملكية القبلية والملكية العائلية. كما يرى ماركس أن المجتمع الجزائري بطابعه التقليدي لا يمت بأي صلة للنظام الاقطاعي، وأن البرجوازية الأهلية تكونت خاصة من الاقتصاد التجاري لبعض العائلات المسلمة

واليهودية. وهكذا استطاع ماركس أن يبرز من خلال موضوع العقار، تناقضات النظام الكولونيالي الفرنسي المطبق في الجزائر[1].

4- جان جوريس والجزائر

مع نهاية القرن التاسع عشر كان صوت الاشتراكيين الفرنسيين يمثله جان جوريس الذي صعد نجمه بعد انخراطه في المعترك السياسي سنة 1884، كان من أوائل المهتمين بقضايا شعوب المستعمرات الفرنسية وخاصة الجزائريين لكي يسمع صوتهم ويعرف الرأي العام الفرنسي حقيقة ما يجري في ماوراء البحار. لقد عبر جوريس عن ذلك في إحدى مقالاته بجريدة "الجمهورية الصغيرة" سنة 1898، عندما خاطب الكولونيالي مورينو[2] ومعرفا دور الاشتراكية في الجزائر، قائلا:[3] "تحقق الاشتراكية في الجزائر شيئين، الأول يمنح الجزائر استقلال إداريا واسعا، يسمح لها بتطوير مقدراتها ويفسح المجال تدريجيا للأهالي بالانخراط في المجالس الجزائرية وممارسة حقوقهم السياسية..."

ولم يكن جوريس وحده في ذلك ولا كان هو الأول فقد كان هناك تيار اشتراكي كامل مثله هو وغيره. ولكن الاشتراكيين الفرنسيين تخلوا عن مبادئهم وساندوا الحرب الكبرى وأيدوا استغلال الشعوب والاستعمار. وكان موقفهم ونشاطهم وقناعاتهم في أوروبا غيرها في الجزائر والمستعمرات، فلم يقدموا أية خدمة لقضايا الأهالي الجزائريين، ولاسيما منذ انفصالهم عن الشيوعيين في مؤتمر تور 1920.

يرى الباحث أبو القاسم سعد الله أن مواقف الاشتراكين لم تختلف عن مواقف زملاؤهم الشيوعيون كثيرا إلا في التفاصيل. فرغم أن هؤلاء تشجعوا بالثورة الروسية ومبادئ تقرير المصير، وتغيير وجه العالم بين

---

[1] René Gallissot, Marx et l'Algérie, in Le Mouvement social, No. 71 (Apr. – Jun., 1970), pp. 16-17 Editions l'Atelier on behalf of Association Le Mouvement Social Stable, URL: http://www.jstor.org/stable/3807318.

[2] إميل مورينو E.Morinaud (1865 – 1952) يميني متنفذ في قسنطينة، انتخب لعدة سنوات كرئيس للبلدية ونائبا في البرلمان الفرنسي عن عمالة قسنطينة في فترتين مختلفتين، الأولى من 1898 إلى 1902 والثانية من 1919 إلى 1942، كان مدافعا عن مصالح الكولون في فرنسا، وشغل عدة لجان في البرلمان كما انتقل من معادي للسامية إلى الدعوة لمنح الحقوق المدنية للسكان اليهود والمسلمين بالجزائر، عندما ترأس لجنة التجنيس سنة 1933. صوت في جويلية 1940 لصالح منح المارشال بيتان السلطات التأسيسية. ينظر:

http://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/fiche/(num_dept)/5425

[3] نقلا عن: Jacques Jurquet, op.cit p 73.

الحربين، فإنهم ظلوا بصفة عامة مع الإمبراطورية الفرنسية وضد استقلال الجزائر. وساهموا في إبقاء الجزائر ممزقة بالمفهوم الفرنسي –شعوبا وقبائل– وظلوا ينفون وجود "الأمة الجزائرية"، لأن ما عانته الجزائر من دعوات جهوية باسم الثقافات المحلية إنما هو من نسيج هذه المدرسة الاستعمارية التي لم يتخل عنها الشيوعيون.

وقد حاول هؤلاء دمج الجزائريين في التيار الشيوعي العالمي لا أن يعترفوا بحقهم في الحرية والاستقلال كشعب واحد له هوية خاصة، ورغم تعديل مواقفهم ومواقعهم بعد الحرب الكبرى الثانية فإنهم ظلوا بعيدين عن المفهوم الوطني وانتماء الشعب الجزائري للحضارة العربية الإسلامية. ثُم يستدرك سعد الله قائلا[1]:" ومع ذلك يجب القول إن المدرسة الشيوعية عموما قد أخرجت عناصر جزائرية معادية للاستعمار، وساهمت في تنوير الرأي العام وتجنيد الشباب ضد الاستغلال والإمبريالية".

أما الباحث طالب بن ذياب فيرى عكس ذلك، حيث كتب في كراس الحرة الاجتماعية في عددها الثالث تحت اشراف ريني غاليسو، بأن المناضلين الشيوعيين بالجزائر، كانوا يسجلون ويؤكدون على وجود تيار وطني قوي بين الأهالي الجزائريين. وبعد سنة 1920، كان الجزائريون معجبون بحركة كمال أتاتورك بتركيا وبنضال الثوار في الريف المغربي وجبل الدروز بسوريا. ثم يستشهد بتقرير أحد المسؤوليين الجهويين الشيوعيين بالجزائر سنة 1924، والذي كتب بأن الشعور الوطني بالجزائر تغذيه المقاومة المغربية الشجاعة ضد القوات الفرنسية الاستعمارية وكذا حركة الشباب التونسي. ثم بتقرير آخر مؤرخ في سنة 1925، جاء فيه: "لا توجد حركة وطنية جلية بالجزائر، لكن من الخطأ الجزم بأن الخمسة ملايين ونصف المليون من الجزائريين لا يحملون في قلوبهم الأمل في الاستقلال يوما ما، لا يمكن الشك في ذلك عندما نلاحظ ذلك الاهتمام المتزايد والواضح من طرف الأهالي بالأحداث في الريف وسوريا، بالدواوير البعيدة وبالمدن والقرى، ولدى العناصر السكانية العربية أو القبائلية، ولدي الأميين والمتعلمين على السواء، الكل يتوق إلى معرفة

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ص 450.

المستجدات...عبر كل الجزائر، يسود الإحساس بالتعاطف مع الشعوب الإسلامية المكافحة من أجل الاستقلال"[1].

وقد أعجب عدد من الجزائريين بالفكر الاشتراكي. كما أعجب بعضهم بالفكر الشيوعي. وإذا كان أنصار الفكر الثاني قد ظهروا في شخص وكتابات عمار أوزقان وبشير الحاج علي وغيرهما، فإننا لا نكاد نجد من رسخ الفكر الاشتراكي بمعناه الكلاسيكي. حقيقة أن هناك معجبين بفكرة المشاركة في الملكية ومحاربة الإفراط الطبقي، ولكن هذا لا يكاد يخرج عن موقف المعجبين بالعدالة الإسلامية وسماحة الإسلام. وكانت الاشتراكية الكلاسيكية ماتزال تعيش في النظريات، ولم يكن الجزائريون في أوائل هذا القرن يذكرون أن مدرسة أنفانتان هي التي شجعت على الاستعمار والحكم العسكري البغيض وإرساء قواعد التمدين الفرنسي. ومن هؤلاء المعجبين المبكرين نجد عمر راسم. فقد كتب معبرا عن ذلك في جريدته (ذو الفقار) سنة 1914. ولعله كان يتابع أفكار جان جوريس من الصحافة الفرنسية. وقد جعل عنوان مقالته (صيحة اجتماعية) مما يبرهن على أن نظرته للاشتراكية إنما كانت نظرة عدالة اجتماعية لإنصاف المحرومين من الظالمين، كما كان حال الجزائريين.

وفي نظر عمر راسم أن الاشتراكية قد أصبحت تهز العالم الأوروبي. فهي التي ترتعد منها أجسام أصحاب الثروة الطائلة هناك. ولا ندري لماذا خص أوروبا بالثراء بينما الكولون في الجزائر يشربون عرق مواطنية وقد استثروا على حسابهم. فهل كان راسم فقط يتفادى المواجهة والرقابة حتى يمرر "صيحته" إلى هؤلاء المواطنين؟ وقد اعتبر راسم الاشتراكية حركة المستقبل للشعوب المتمدنة. وأين التمدن من الجزائر؟ ويقول إن الاشتراكية هي لغز التمدن، ومعجزة الأمم حين تصل إلى درجة عالية من الحضارة وهو لغز عجز عن حله الفلاسفة وعلماء الاقتصاد السياسي. واعتبارها كذلك "حركة مباركة" كما اعتبر ألمانيا هي "مبعث

---

[1] نقلا عن:

Abderrahim TALEB BENDIAB, La *pénétration des idées et l'implantation* communiste en Algérie dans les années 1920,in, Mouvement ouvrier, communisme et nationalismes dans le monde arabe / M. Al-Charif, A. Ayache, J. Bessis, J. Couland.[etc.] ; études coordonnées et rassemblées par René Gallissot 1978, p 136.

الاشتراك" ومنها انطلقت إلى سائر الأمم الأوربية حيث استفادت منها الطبقات العاملة، كما انتشرت في باقي العالم[1].

4-1 زيارة جون جوريس إلى مدينة الجزائر

يبدو أن الجزائر لم تكن من اهتمامات جون جوريس، لأن الأمور كانت محسومة فيها لصالح النظام الاستعماري، إضافة إلى أن السياق الزمني قد عرف التفاف الاشتراكيون ولاسيما جوريس حول فكرة التغيير عن طريق ثورة البروليتارية، وبالنظر إلى الواقع الجزائري، فإنه لم يسمح بنشأة وتطور طبقة عمالية كادحة، يمكن أن يعول عليها في تلك الثورة البروليتارية. كما أن جوريس كان منشغلا في هذه الفترة بقضايا أخرى، في إطار نشاطه في مختلف المؤتمرات الأممية. ولذلك فإن علاقة وموقف جون جوريس من الجزائر تبقى غير معروفة.

من المؤكد أن جوريس قد قام بزيارة قصيرة إلى الجزائر، دامت حوالي شهرا، ولكن لا يعرف عنها الشيء الكثير، إلا من خلال ما كتبه، بعد عودته إلى فرنسا، حيث قام المؤرخ شارل روبير آجرون بشر مقتطفات منها.[2]

يحكي جوريس في ذلك المقال عن علاقته الأولى بالجزائر، حيث يسرد قصة وقعت له عندما كان طفلا في المدرسة الدينية، سمعها من رجل الدين الذي كان يدرسه، حيث يحكي بافتخار عن حادثة وقعت له مع أحد الجزائريين الذين كانوا يملكون مشتلة للأشجار الصغيرة، فقام هو وصديقه بالتوجه إلى هذه المشتلة وقاموا باقتلاع بعض الشجيرات، في وقت كان من المفروض أل يكون فيه هدا الجزائري، ولكنه فاجأهم، مصرخا في وجوههم بإعادة الشجيرات لكنهم اعتدوا عليه، وهددوه، في حالة ما اشتكى فإنهم سيكسرون له

[1] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ص 452.

[2] C.R.Ageron, **Jaures et l'Algérie**, bulletin de la société d'études jaurésiennes, deuxième année, n°2, Juillet 1961, p1.

اليد الأخرى. يقول جوريس، أنه منذ ذلك الوقت أصبح يشعر بالرأفة على الجزائريين، ومتسائلا كيف لرجل يحكي بتلك التفاصيل والإعجاب، لم يكن مشاركا في ذلك الفعل، إذا لم يكن معتادا عليه.[1]

2-4 أسباب الزيارة

يرى جاك جوركي بأن هذه الزيارة سياسية، لأن جوريس حل بالجزائر بدعوة من رئيس الحزب الاشتراكي بالجزائر السيد دانيال سوران[2] Daniel Saurin، حل جوريس بالجزائر في أفريل 1895، حيث يكتشف الجزائر لأول مرة، ولكن في ظروف جد سيئة، إذ يسمع إلا الأخبار السيئة حول نقابة الانتهازيين، وتجاوزات الطائفة اليهودية وسوء توزيع أراضي الاستيطان وغيرها من المشاكل، مع العلم أن الجزائر كانت تعيش انتشار واسع للشعور المعادي للسامية و اليهود خاصة...[3]

ويعتقد آجرون، أن جوريس لم يتمكن من الاتصال بالمسلمين الجزائريين خلال تواجده بالجزائر، ولم يكن يشاهد الجزائريين إلا نادرا، في بعض الأماكن خاصة العمال في بعض الأشغال العمومية وعمال الفحم في ميناء الجزائر، وأنه لم يلتقي بأي مسلم جزائري مثقف. كما أن الأوروبيون الذي التقى بهم، و المتعاطفون مع العرب كانوا من المعادين لليهود.[4]

كان محتوى مقال جوريس كله مرافعة من أجل حقوق العرب والمسلمين الجزائريين الذين تم توريطهم في مشكلة معاداة اليهود، من أجل إلهائهم وصرف نظرهم عن مشاكلهم الأساسية، المتمثلة في استرجاع أراضيهم المسلوبة وكرامتهم المهانة من طرف الاستعمار، وأما الحل فهو في تحالف البروليتارية الجزائرية المسلمة مع البروليتارية الأوروبية.

---

[1] C.R.Ageron, **Jaures et les socialistes frangais devant la question algerienne (de 1895 à 1914)**, in Le Mouvement social, No. 42 (Jan. - Mar., 1963), pp. 3-29 URL: http://www.jstor.org/stable/3777110 Accessed: 05-04-2017 21:19 UTC

[2] دانيال سوران، Daniel Saurin صحفي وناشر، جزائري المولد، كان بمثابة الزعيم الحقيقي للحزب الاشتراكي الجزائري، داعت سمعته سنة 1895، بفضل دعوته إلى انفصال الجزائر عن فرنس، حيث كان يردد:" الجزائر ليست فرنسا، غدا أو بعد الغد ستكون الجزائر جزائرية". بعد عقده تجمعين ناجحين في كل من قسنطينة وعنابة أراد يعقد ثالثا في الجزائر، و ليجعل منه ذا أهمية، قرر دعوة جوريس.

[3] Jacques Jurquet, op.cit p63.

[4] C.R.Ageron, , **Jaures et l'Algérie**, op.cit, p7.

يمكن القول أن جوريس استطاع أن يعاين بنفسه صعوبة الوضع الجزائر، ولذلك كان حذرا في تنقلاته، وتفادى الحضور في مؤتمر الاشتراكيين حتى لا يتورط في ظاهرة معاداة اليهود، فاكتفى بالاقامة عند أب أحد أصدقائه (فيفياني)، ولم يع مرة أخرى إلى الجزائر.

5- مظاهر انتشار الحركة الاشتراكية بالجزائر مع نهاية ق19

أعقب الاحتلال العسكري لبلدان المغرب العربي عامة، وللجزائر خاصة، هجرة عدد كبير من المواطنين الأوروبيين، ثم سمحت هذه الهجرة بتسلل عناصر أخرى مختلفة كان من ضمنهم أولئك الذين اعتنقوا المذهب الاشتراكي. وبعد مضي بضع سنوات، فكر هؤلاء الاشتراكيين في خلق منظمات استعمارية ذات طابع اشتراكي. و شهدت الفترة ما بين 1830 و1893، في الجزائر، محاولات تطبيق عدة تجارب من ذلك النوع، أو التي يمكن أن ننسبها للفكر الاشتراكي، حيث اعتبروا بأنهم أقرب إلى المستعمر الحداثي أكثر من قربهم إلى الاشتراكيين الحقيقيين، ويمكن وصفهم بالمعمرين الجدد، حيث أنهم تحرروا من الأفكار والممارسات الاستعمارية القديمة، وكانوا يهدفون إلى إقامة تعاونيات فلاحية.[1]

كان من بين تلك التجارب، التي يمكن أن ندلل بها، التعاونيات الفلاحية التي استحدثت في القطاع الوهراني، وتحديدا في منطقة سيق(سان دوني سابقا)، حيث نقل إليها العمال البطالين، الذين كانت تستقطبهم الحقول الباريسية سنة 1848، والتعاونية المشكلة من الفوضويين في منطقة تنس، وتعاونية الجالية العسكرية بمنطقة سرايدي (بيجو سابقا)، والإتحاد الفلاحي الإفريقي، ومستوطنة تارزوت، وتجربة السان سيمونيين لاستغلال الأرض في الجزائر بطريقة تشاركية[2].

كانت هذه التجارب تصبو أولا إلى إنشاء جمعيات منظمة ومنضبطة، للعمال الأوروبيين، بهدف التأقلم مع محيطهم الجديد. وبعد ذلك، يتم ضم العمال الجزائريين إليها، وقبولهم في هذه الجمعية. وفي

---

[1] René Gallissot, **Mouvement ouvrier et mouvement national: communise, question nationale et nationalisme dans le monde arabe**, in cahier du mouvement social, n°3.éditions ouvriers, Paris, 1978, p 13.

[2] A.Juving , Le socialisme en Algérie, Alger, 1924, p 47.

الواقع، فإن هذه التجارب تمثل أولى محاولات التنظيم والتقريب بين الأشخاص من مختلف الجنسيات، فشكلت جالية عمالية جمعت بين العمل و رأس المال. كما يمكن اعتبارها، بأنها المحاولة الأولى لسياسة إدماج الأفراد داخل المستعمرة الجديدة، و خدمة للاستعمار.

يعتبر أنفانتان في كتابه "استعمار الجزائر" أن مهمة تنظيم وإنشاء هذا المجتمع الجديد، يرجع الفضل فيها إلى العنصر المستعمر، الذي يعتبر ذلك رسالة فرنسا الحضارية في القرن التاسع عشر. حيث أن تربية وتمدين شعوب العالم، كان قد تولاها في آسيا كل من روسيا وانجلترا، وفي أمريكا، تولتها الأعراق الأنجلو-رومانية والاسبان، وفي أقيانوسيا قامت بها شعوب أوروبية مختلفة، وفي إفريقيا، أوكلت المهمة إلى فرنسا... فبفضل فرنسا، انفتحت إيالة تونس والمغرب على الأفكار الحديثة.[1] من خلال موقف أنفانتان، يمكننا أن نستنتج بأنه التأكيد على تصدير الأفكار الاشتراكية إلى المجتمعات المستعمرة، يبقى محل بحث و تقصي، ولا بد من إعادة النظر فيه، لأن ذلك الانتقال كان في ظروف غير عادية، وبالتالي لا يمكن أن تتجسد تلك المبادئ على أرض الواقع مثلما وقع في أوروبا أو فرنسا، لأن البيئة مختلفة.

إن الكثير من التحاليل، كانت تخلط بين مميزات و خصائص استعمار جديد، والأساليب و التقنيات الاستعمارية الجديدة، في التنظيم، و التنظير الاديولوجي الذي تبناه عددا من الاستعماريين الحداثيين، مع المذاهب الاشتراكية، مثلما دعا إليها و عرفها كبار مفكري القرن التاسع عشر. وهكذا تاهت تلك الأفكار في الممارسات الكولونيالية، ويعتبر الدكتور Warnier أحسن مثال على ذلك، حيث تحول إلى كولون(معمر)، وكان صاحب القانون العقاري سنة 1873، والذي عمم الملكية الخاصة والذي سرع عملية نزع الأراضي من الجزائريين.[2]

نعتقد أنه من الأحسن ربط مسألة ظهور الأفكار الاشتراكية بالمغرب العربي، وانتشارها، بالتطور الحاصل في عالم الشغل منذ نهاية القرن التاسع عشر وأثناء القرن العشرين. حيث شهدت هذه الفترة، ظهور

[1] A.Juving, op.cit, p 71.

[2] René Gallissot, op.cit, p 13

أول بورصات العمل في الجزائر وتونس، والتي كانت تحاول الدفاع عن العمال "الفرنسيين" ضد اليد العاملة الأجنبية. في نفس السياق الفكري، ظهرت موجة معاداة الرأسمالية ومعاداة السامية، والتي ارتبطت بالحركة العمالية الناشئة، والتي أخذت بعدا اشتراكيا.[1] لكن هنا لابد من الإشارة إلى أن مشاركة العمال المغاربة كانت جد محدودة، وأخذ العمال الأوروبيون زمام المبادة باعتبارهم الأكثر تنظيما والأكثر تأثيرا على القرار. وفي بداية القرن العشرين. استطاعت هذه الحركة أن تؤدي إلى تأسيس فكر نقابي واشتراكية، أخذا على عاتقهما مهمة التربية النقابية في إطار اتحادات عمالية، ومن ثم تقديم تكوين في النضال السياسي، داخل المدرسة وداخل النقابة، مع التمكين للمساواة والحرية والأخوة بين الأعراق، وازدهار العمال عن طريق الإدماج.[2]

إذن، لم يكن بالإمكان تمييز توجه اشتراكي محدد، لأن تلك الحركات كانت تنتمي أيضا إلى التيار الإنساني، أكثر منه إلى الاشتراكية أو الراديكالية الاشتراكية. ويتضح هذا جليا في الصحافة، التي كانت توصف بأنها اشتراكية آنذاك.[3]

لم تعرف الجزائر إلى غاية 1905 أية حركة اشتراكية منظمة، إلى أن حلت سنة 1908 حيث تأسست أول فيدرالية اشتراكية جزائرية، امتدادا للبنية الهيكلية للحزب الاشتراكي SFIO. لقد ساهمت العديد من المنشورات الصحفية في تطور الأفكار الاشتراكية ومنه عقد أول المؤتمرات الاشتراكية بالجزائر، وإنشاء الفدرالية الاشتراكية الجزائرية.[4] انعقدت أول المؤتمرات الاشتراكية بمقاطعة قسنطينة، على الرغم من أنها تضم نسبة قليلة من السكان الأوروبيين و أكبر نسبة من السكان المسلمين الجزائريين، حيث كان تعدادهم حوالي 1.983.742 جزائري و156.861 أوروبي، على العكس من مقاطعتي وهران والجزائر اللتان تفوق فيهما نسبة السكان الأوروبيين نسبة الجزائريين.[5] إن هذا الواقع الذي تميزت به عمالة قسنطينة، من شأنه أن

---

[1] René Gallissot, op.cit, p 15

[2] Ibid. p 18.

[3] Amaimia, Houcine, **La Fédération Socialiste de Constantine dans l'entre deux guerres (1919-1939)**, thèse de troisième cycle : université de Tunis 1989-1990, p 10 .

[4] Ibid, p 11.

[5] A.Juving, op.cit, p 100.

يدحض أطروحة الاسطوغرافيا الاستعمارية الأوروبية في المغرب العربي، التي تنسب عملية خلق الحركة الاشتراكية إلى العنصر الأوروبي.[1]

لقد أظهرت عمالة قسنطينة حيوية ونشاطا كبيرا، في تطور المذهب الاشتراكي مقارنة بالمقاطعتين الأخرتين. حيث احتضنت مدنها، قسنطينة أيام 2، 3، 4 أكتوبر 1902 وسنة 1895، وبونا (عنابة) سنة 1887 وسنة 1893، أول المؤتمرات الاشتراكية. وكان عنوانها "ملتقى الحزب الاشتراكي العمالي الجزائري"[2]. وعلى المستوى التنظيمي وبعيدا عن المؤتمرات، تأسست العديد من المجموعات الاشتراكية المنظمة، في المقاطعات الجزائرية الثلاثة منذ سنة 1895، ويمكننا أن نذكر تنظيمات وجمعيات "مقهى القرن" الذي تأسس من قبل M. Pradelle، عمدة بلدية" مصطفى" (حي بمدينة الجزائر)، سنة 1895، "البروليتاري" المؤسس أيضا في العاصمة من طرف صاحب مطبعة يحمل إسم Approsio سنة 1900 والذي لم يختفي إلا في سنة 1906، وظهور النادي الاشتراكي بوهران بمساعدة رابطة حقوق الانسان والمواطن Trovin، النائب عن عمالة وهران لاحقا، "النادي الاشتراكي لوهران القديمة"، الذي تأسس بنفس التاريخ من طرف السادة Mouchot، Suissa، Mégias "الفجر الاشتراكي" الذي تأسس في 1904 من طرف Maxime Guillon في سوق أهراس[3]. كان هذا التجمع، جد نشيطا، وتشكل بالخصوص من عناصر عمالية، وناضل عقب مؤتمر أمستردام (1904) من أجل وحدة الأعضاء الاشتراكيين بالجزائر، مثله في ذلك نظرائه الذين كانوا قد انضموا إلى الحركة الأممية الاشتراكية العمالية.[4]

بعد ذلك ظهرت على الساحة الجزائرية شخصية اشتراكية جديدة تتمثل في السيد "غابيي" GABIER، الذي كان عضوا سابقا في المجموعة الاشتراكية لمقاطعة السين Seine، ثم أصبح مواطنا فرنسيا بالجزائر، أخذ هذا الشخص على عاتقه سنة 1905، التنسيق بين جهود العمال في مختلف التجمعات الاشتراكية

---

[1] Amaimia, Houcine op.cit, p 11

[2] A.Juving, op.cit, p 100.

[3] Ibid, p 100

[4] Amaimia, Houcine op.cit, p 12.

المتناثرة بالجزائر، لكي يشكل منها وحدة منظمة متمثلة في "الفيدرالية الاشتراكية الجزائرية". وبعد مشاورات ولقاءات جمعته بأعضاء من مختلف الأحزاب والمنظمات الاشتراكية بالجزائر، وخاصة تلك التي كانت تتواجد بمدن قسنطينة وسوق أهراس وعنابة، أثمر ذلك بتأسيس الفيدرالية الاشتراكية الجزائرية[1]. وبحلول سنة 1907، انعقد أول مؤتمر فيدرالي، برئاسة مارسال كاشان[2] MARCEL Cachin، المفوض من طرف الحزب الاشتراكي الفرنسي للقيام بأول جولة دعاية بالجزائر.

لم تظهر الفيدرالية الاشتراكية الجزائرية بنشاط مميز في المقاطعات الجزائرية الثلاث إلى غاية 1908، وحتى الفرع الاشتراكي التابع للفيدرالية المركزية لم يسجل له أية حركة أو منشور، مع العلم أنه ستُأسس فيدراليات اشتراكية بعد ذلك في تلك المقاطعات (وهران، عنابة، وقسنطينة).

وفي سنة 1909، قامت الفيدرالية بتفويض السيد "غيون[3] Guillon" من أجل تمثيل الجزائر في المؤتمر الوطني السادس للحزب الاشتراكي بـ Saint- Etienne والذي انعقد في الفترة الممتدة ما بين 11 و14 أفريل[4].

[1] Encyclopédie socialiste syndicale et coopérative de l'Internationale Ouvrière – Publiée sous la direction technique de COMPERE–MOREL et JEAN–LORRIS, HUBERT–ROUGER – La France socialiste T2, député, pp 36–37.

[2] مارسال كاشان MARCEL Cachin (1869–1958) رجل سياسي ذا تكوين في الفلسفة، دخل غمار السياسة مبكرا معتنقا المبادئ الاشتراكية، انتخب كمستشار بلدي في عدة مدن منها بوردو ثم باريس، أصبح يدير جريدة لومانيتي منذ حوالي 1918، وبعد مؤتمر تور أصبح مناضلا في الحزب الشيوعي إلى غاية وفاته حيث أصبح نائبا خلال عدة سنوات. للمزيد ينظر إلى: Encyclopédie socialiste syndicale et coopérative de l'Internationale Ouvrière – Publiée sous la direction technique de COMPERE–MOREL et JEAN–LORRIS, HUBERT–ROUGER – La France socialiste T1, p107.

[3] غيون Guillon Marcel Maurice هو مدرس، انتقل بين العديد من البلدات والمدن الجزائرية، وكان المؤسس لأول فرع اشتراكي بالجزائر، بمدينة عنابة تحديدا سنة 1905 والتابع للأممية العمالية الفرنسية، ثم كان أول أمين للفدرالية الاشتراكية الجزائرية ما بين 1909–1910، كما تقلد منصب مستشار بلدي بمدينة سيدي بلعباس ما بين 1909–1912، وكان المحرر لوثيقة سيدي بلعباس الاشتراكية. اهتم بالصحافة وكتب في العديد من العناوين وكان أيضا الباعث للعديد منها وخاصة في منطقة عنابة. للمزيد يرجع إلى: Abderrahim Sekfali, **Les maîtres d'école du Constantinois de 1850 A 1950**, Dictionnaire biographique, Casbah–Editions, Alger 2016.p 265.

[4] كان تدخل السيد غيون في المؤتمر حول ضرورة اهتمام الحزب بالفدرالية الجزائرية وإعطائها جزءا من الإمكانيات للقيام بالنشاط والدعاية وتأسيس الفروع ونبه إلى أن ممثلي الجزائر لم يتحصلوا على أبسط شيء وهو تعويض تكاليف السفر أثناء المشاركة في مؤتمرات الحزب، كما نبه إلى أنه بإمكان الاشتراكيين بالجزائر المشاركة في تسيير شؤون الجزائر واقتراح الحلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. نقلا عن: Parti socialiste SFIO, 6eCongres national, Saint–Étienne les 11, 12, 13 et 14 avril 1909 : compte rendu sténographique,1909, p150.

لقد حاولت الفيدرالية الاشتراكية الجزائرية للحزب الموحد ما بين 1905 و1912 أن تفرض وجودها على الصعيد السياسي وتبنت قواعدها على الصعيد الاجتماعي والتنظيمي، وذلك عن طريق تقديم مرشحين في مدينة الجزائر للمشاركة في الانتخابات المحلية في ماي 1906، وبعد مؤتمر 13 سبتمبر 1912 (مؤتمر العفرون)، أعلن عن تأسيس الفدراليات في المقاطعات الجزائرية الثلاثة.

قبل الحديث عن تكوين فيدرالية قسنطينة، وجبت الإشارة إلى الفيدراليتين الجزائريتين الأخريتين، ففي مقاطعة الجزائر، تأسست الفدرالية رسميا سنة 1912، لكن نشاطها سبق تأسيسها، ويعود إلى سنة 1911، حيث أسهمت شخصية كايرون[1] Cayron، في بعث العديد من النشاطات، وكانت فروعها الأساسية قائمة في كل من العفرون، رويبة، الثنية (Menerville) –التي عرفت ارتقاء أول رئيس بلدية اشتراكي بالجزائر سنة 1912 وهو السيد سيزار بونيفاس César Boniface - وبلدة ميزون كاري . كما زارها مارسيل كاشان Marcel Cachin في 1907 و1910، وكذا ماكسونس رولدس[2] Maxence Roldes في 1909 و1911، و Louis Rolland في سنة 1918. عشية الحرب كانت تضم 200 عضوا. بعد الحرب بلغ عدد مناضليها حوالي 450 عضوا مجتمعين في 5 فروع هي: حجوط Marengo، الدويرة، الشلف Orleanville، الجزائر وميزون كاري Maison Carrée.

---

[1] كايرون Cayron شخصية اشتراكية حلت بالجزائر قادمة من باريس سنة 1911، وكانت تنتمي إلى الشبيبة الاشتراكية جناح آلمان، وكان من المساهمين في تأسيس الفدرالية الاشتراكية الجزائرية. نقلا عن: A.Juving, op.cit, p 111-112

[2] ماكسونس رولدس Maxence Roldes 1867-1958 اشتغل بقطاع السكة الحديدية وبالصحافة ثم دخل غمار السياسة وناضل في صفوف الحركة الاشتراكية بمختلف توجهاتها إلى أن استقر بحزب الأممية العمالية بعد الوحدة سنة 1905، وأصبح عضوا قياديا في الحزب حيث ارتقى إلى نائب الأمين العام. اشتهر بقدرته الخطابية ولذلك كان يجوب البلاد شرقا وغربا، كما انتقل إلى الجزائر لحشد المتعاطفين مع الفدرالية الاشتراكية الجزائرية، وكان دوما يُطلب من مختلف الفدراليات لتمثيلها في مؤتمرات الحزب حيث مثل فدرالية الجزائر في مؤتمر أميان سنة 1914. جلس بالبرلمان الفرنسي كنائب عن مقاطعة إيون ما بين 1932-1942 حيث انتهت حياته السياسية بعد مشاركته في التصويت لصالح السلطات المطلقة للماريشال بيتان، إذ طرد من الحزب الاشتراكي. نقلا عن: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article8236, notice ROLDES Maxence [ROLDES Jean, Baptiste, Maxence] par Justinien Raymond, Madeleine Rebérioux, version mise en ligne le 3 septembre 2014, dernière modification le 4 février 2019.

أما في مقاطعة وهران، فلم يكن هناك نشاط اشتراكي منظم حتى 1910 وهو تاريخ ظهور الفيدرالية الاشتراكية للشرق الجزائري، ومن أهم الشخصيات نجد كل من René Mouchino، Robert Brémond[1]، وSicre وأما الفروع الاشتراكية الأساسية بالمقاطعة فكانت بمدن وهران، سيدي بلعباس، المحمدية (Perrégaux) ومعسكر[2]. وعرفت هذه الفروع بنشرها لأول صحيفة اشتراكية بالجزائر وهي جريدة العمال" la lutte sociale". شارك بعض الاشتراكيين في الانتخابات سنة 1910 (Brémond) و1914 (Fay Jean) وقد بلغ تعداد المناضلين بها في تلك الأثناء حوالي 170 عضوا[3]. وتحصل الاشتراكيون على انتصارات انتخابية كبيرة عقب الحرب (1 مستشار رئيس بوهران، 7 أعضاء محليين ببلعباس)، وفي 1920 اتجه كل المنتخبين إلى الشيوعية وأصبحت سيدي بلعباس أول فرع اشتراكي جزائري ينخرط في الأممية.

منذ 1923 أخذت الفيدرالية الاشتراكية لوهران وضواحيها تنظم نفسها من جديد، وأصبحت تضم أكبر عدد من المناضلين الاشتراكيين بالجزائر.

وعشية الحرب، أمكن لنا التأكيد بوجود حزب اشتراكي منظم إلى حد ما، ولكنه مشاركا بطريقة عشوائية في الحياة السياسية، ويحاول فرض نفسه في أعين الرأي العام وجلب الاهتمام نحو برنامجه ونشاطاته. لكن هل يستطيع ذلك في المستقبل؟

ما يمكن قوله حول صدى نشاط ودعاية الحزب الاشتراكي بالجزائر، انها تختلف من الأوساط الأوروبية عنها بين السكان المسلمين، حيث استطاع استقطاب فئات كثيرة وخاصة من العمال والمدرسين، ولكن من جهة المسلمين، فإن النخبة المثقفة وحدها هي التي ربطت الكفاح ذا الطابع الوطني بكفاح

---

[1] روبار بريمون Robert Brémond كان محامي بمجلس مدينة وهران، ويعتبر من مؤسسي الفدرالية الاشتراكية بوهران وجريدة لا ليت سوسيال التي تحولت سنة 1910 إلى اللسان الرسمي للفدرالية. طلب من النواب الفرنسيين مساعدته في حملته بالجزائر لشرح الانعكاسات السلبية للاستغلال المفرط لمناجم الونزة. نقلا عن: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article78307, notice BRÉMOND Robert (ou BRÉMOND René ?) , version mise en ligne le 30 mars 2010, dernière modification le 30 mars 2010.

[2] Amaimia, Houcine, op.cit pp 13-14.

[3] Meynier, Gilbert. **L'Algérie révélée : la guerre de 1914-1918 et le premier quart du XXe siècle**, Librairie Droz Paris, 1981, p188.

الحركات العمالية المرتبطة بالأفكار الاشتراكية، فانخرط بعضهم في المنظمات العمالية والنقابية، بينما كانت الغالبية العظمى من السكان تجهل أو لا تهتم بالاشتراكية، التي كان انتشارها بشكل بطيء ولا يستجيب لأهداف وآمال تلك الشعوب التي لم تكن من أولوية الاهتمامات. ويرى شارل روبير آجرون أن الحزب الاشتراكي الفرنسي وفروعه الجزائرية لم تكن لديهم سياسة جزائرية متجانسة وواضحة، والشيء البارز آنذاك هو رفض السياسة الجزائرية لجوريس Jaurès الداعية إلى دمج الجزائريين بشكل تدريجي[1]. ولم يجتهد بعده الاشتراكيون الجزائريون في تطوير تلك السياسة، حيث كانت توصياتهم في مختلف المؤتمرات اجترار لنفس الأطروحات المعبر عنها منذ مؤتمر 1895 بالجزائر. حيث ناقشوا في مؤتمر 1901 مسألة الحكم الذاتي للجزائر وإنشاء مجلس كولونيالي له صلاحيات التشريع في كل المجالات ماعدا الدفاع الوطني. بينما بقيت المسألة الجزائرية دون اهتمام إلى غاية خامس مؤتمر للاشتراكيين يتم عقده بالجزائر سنة 1902 من أجل دراسة وضعية صغار الفلاحين الذين كانوا عاجزين على مواجهة كبار الملاك، والدفاع على ملكية أبناء الكولون المولودين بالجزائر، وتم تناول حالة الجزائر وسكانها من زاوية خصوصية الوضعية التي يوجد فيها العامل الجزائري الأهلي والعامل الأجنبي من خلال التقرير الذي قدمه أمين بورصة العمل بقسنطينة السيد (TRUILLOT)، الذي رأى بأن العامل الفرنسي بالجزائر قد وجد نفسه غارقا وسط مجموعة سكانية يختلف عنها في العادات وطريقة المعيشة والأهداف[2]. وأما حول سياسة الاشتراكيين بالجزائر فإن المؤتمر لخصا في سياسة إدماج فردية قوية في وسائلها[3].

---

[1] Charles-Robert Ageron, **Jaurès et les socialistes français devant la question algérienne (de 1895 à 1914)**in, Source: Le Mouvement social, No. 42 (Jan. - Mar., 1963), pp. 3-29, Published by: Editions l'Atelier on behalf of Association Le Mouvement Social, Stable URL: http://www.jstor.org/stable/3777110, Accessed: 05-04-2017 21:19 UTC

[2] Claire MARYNOWER, **Être socialiste dans l'Algérie coloniale: pratiques, cultures et identités d'un milieu partisan dans le département d'Oran**, 1919-1939 – Soutenue le 4 décembre 2013 à Paris, Institut d'études politiques, p 72.

[3] حيث تمت الدعوة إلى تطبيق تعليمات صارمة بالجزائر تجبر الجزائريين على استعمال اللغة الفرنسية في كل مكان بما في ذلك المساجد، وتمنع الصحف والكتابات باللغتين العربية والعبرية. نقلا عن: Amaimia, Houcine, op.cit p15

واستمر نفس الوضع بالنسبة للمسألة الجزائرية حيث لم يحمل مؤتمر أمستردام (1904) أي جديد، كما لم يؤدي توحيد الحركة الاشتراكية وإنشاء الحزب الاشتراكي الموحد سنة 1905، إلى رسم وبلورة سياسة اشتراكية محددة تأخذ بعين الاعتبار آمال وطموحات السكان المسلمين الجزائريين.

عشية الحرب الكبرى، كان لزاما على الحزب الاشتراكي الفرنسي أن يلتفت إلى الفيدرالية الاشتراكية الجزائرية، والتي اجتمعت في 1912 في مؤتمر فيدرالي بـ(العفرون) حيث تم الاتفاق أخيرا على قبول سياسة أهلية عامة اقترحها الرئيس المستقبلي لفيدرالية قسنطينة الاشتراكية الأستاذ دومينيك سيانفاراني[1] D.Cianfarani، ولهذا أقر الحزب الاشتراكي SFIO في فيفري 1912 العودة إلى سياسة الإدماج وشجب لسياسة الحكم الذاتي، وذلك في مؤتمره الوطني التاسع، وهذا استجابة لدعوة المفوض عن الفيدرالية الاشتراكية الجزائرية.

منذ ذلك الحين، فإنه يمكن اعتبار المسألة الجزائرية شبه غائبة في نقاشات الحزب الاشتراكي، بل حتى آمال جون جوريس ووعوده للجزائريين بقيت كرسالة ميتة بالنسبة للاشتراكيين سواء بفرنسا أو بالجزائر، مثلها مثل قضايا المستعمرات الأخرى. ولم تكن هناك إرادة من أجل استقطاب المغاربة بصفة عامة نحو الاشتراكية.

أثناء اشتعال الحرب الكبرى ما بين 1914 و1918، تشكل تياران متعارضان داخل الحزب الاشتراكي الفرنسي، أغلبية ترفض تكوين علاقات دولية مع اشتراكيي الدول المعتدية في الحرب وخاصة مع

---

[1] دومينيك سيانفاراني D. Cianfarani (1886-1959) تخرج سنة 1905 من مدرسة بوزريعة لتكوين المدرسين، وتحصل على شهادة الكفاءة الأستاذية سنة 1907. بدأ مسيرته المهنية كمدرس بالقطاع الوهراني وبعد الحرب الأولى عاد إلى منطقة قسنطينة فانتقل بين مناطق بجاية وباتنة كمدرسا أو مديرا ثم استقر بمدينة سكيكدة إلى أن تقاعد سنة 1937.

كان بمثابة المؤسس للفدرالية الاشتراكية الجزائرية ثم لفدرالية قسنطينة بعد التقسيم، كما أسس فرع سوق اهراس. عارض بشدة انضمام الاشتراكيين إلى الأممية الثالثة ولاسيما البندين الرابع والثامن، وكان ملتزما بأن يكون وطنيا فرنسيا. انسحب من الحزب الاشتراكي بعد فصل صديقه رينودال سنة 1934. دخل غمار الانتخابات في عدة مناسبات، واستطاع أن يرتقي إلى المجلس البلدي لسكيكدة والمجلس الاقليمي. اسقر سنة 1954 بباريس كنائب في الاتحاد الفرنسي إلى غاية وفاته. للمزيد يرجع إلى: Abderrahim Sekfali, op.cit p 150

الألمان، في حين أن الفئة الأقلية كانت ترى أنه يجب إعادة العلاقات مع الاشتراكيين الأعداء لإيجاد حلول لوقف الحرب.

في خضم ظروف الحرب، كان الحزب الاشتراكي في الجزائر، متذبذبا من حيث النشاط وعدد المناضلين، كما أن التوجه العام كان مع تيار الأغلبية.[1]

المبحث الثالث: الحركة الاشتراكية في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين (1908-1939)

1- الاشتراكيون الجزائريون والمشكلة الجزائرية إلى غاية 1919

كان على الحزب الاشتراكي أن ينظم نفسه في الجزائر ثم الاهتمام بقضية الأهالي. حيث تقرر المؤتمر الأول للفدرالية الجزائرية في 1908 ترأسه مارسيل كاشانCachin؛ وتم إصدار أول جريدة ناطقة باسم الفدرالية وهي "الاشتراكي" (Le Socialiste) ثم عوضت بعد ذلك بجريدة أخرى هي "الصراع الاجتماعي" (La lutte Sociale) بسيدي بلعباس في 1909. كانت جريدة الصراع الاجتماعي تبحث عن فرصة لشق طريقها في اتجاه الجماهير المسلمة ومركزة عملها على المطالبة بتحسين ظروف الأهالي المادية، وبالتالي فهي وضعت نفسها خارج إطار القضية الوطنية. ومما جاء في إحدى مقالاتها في جويلية 1911:[2] "هناك حزب جديد ينظم نفسه بالجزائر إنه الحزب الاشتراكي الذي آل على نفسه فحص قضية الأهالي على ضوء العقيدة الاشتراكية والبحث عن الإجراءات والوسائل التي تستطيع بواسطتها الاشتراكية العمل على الرقي المادي والمعنوي للطبقة الشغيلة في الجزائر". ثم تضيف: "فالمطلوب إذن من الأهالي هو خوض صراع الطبقات العظيم مع الشغيلة العالمية من أجل تحرير العمال".

لقد كانت مأساة الشعب الجزائري تؤرق بجد الاشتراكين بالجزائر وبفرنسا، ولكن هل تم تحليل تلك المعاناة بعمق وهل تم البحث عن وصفة فعالة؟

---

[1] A.Juving, op.cit, p p 109-110.

[2] نقلا عن: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1 (1919-1939)، تر: امحمد بن البار، شركة دار الأمة الجزائر 2011. ص 181.

من خلال تلك النصوص والنشاط الأول للاشتراكين يبدو أن الأمر تعلق قبل كل شيء بنزع فتيل حركة وطنية ناشئة محتملة قد تقوم باستقطاب الجماهير المسلمة إلى صفها وبالتالي تهديد الوجود الفرنسي بالجزائر. ونبهت الجريدة السالفة الذكر في ديسمبر 1910 إلى ذلك في الحديث عن الفلاحين بما يلي:[1] "بالنسبة لخدم الأرض والفلاحين الذين بدأوا يتزايدون كل يوم أكثر، إن نحن لم نحترس لذلك فانه السقوط والخراب وإنها الكارثة". ثم تضيف لاحقا معلقة: "فاليوم الحقد دفين، وغدا ستكون الثورة، إنها الحرب المدمرة".

لقد نفى الحزب الاشتراكي الفرنسي عن الجزائر حقيقة القضية الوطنية ولم يتقبل مبدأ كفاح الشعوب من اجل تقرير مصيرها بنفسها وحصر نشاطه في الحصول على بعض الإصلاحات الإنسانية في إطار الاستعمار لا غير!

حاول الاشتراكيون فهم الوسط الجزائري المسلم والخصوصيات التي يتميز بها، وتساءلوا كثيرا إمكانية المزاوجة بين الإسلام والشيوعية ؟ وحاول المؤرخ محفوظ قداش تقديم الإجابة عن هذا التساؤل بأن أورد نص لأحد الجزائريين يكنى بأبي الحق، ويقول أنه كان متعاونا مع جريدة الإقدام، بأن الإسلام يقترح على المسلمين إلها واحدا وليس منظمة اجتماعية شيوعية. فسيجد الاشتراكيون حسبه في المحيط المسلم الأرضية مهيأة تماما لنشر أفكارهم. ثم تذكر جريدة Demain غدا العامل الصادرة شهر جوان 1919:[2] "لا حاجة هناك للحرث أو الاستصلاح. فما عليكم إلا البذر وسيفوق المحصول توقعاتكم الأكثر تفاؤلا" ويضيف محفوظ قداش بأن القايد حمود قد حاول طمأنة المسلمين الجزائريين، حيث بذل جهدا حتى يظهر أن الاشتراكيين لا يريدون أخذ ملكيات المسلم الصغيرة ولا مهاجمة الإسلام ولا الدعوة إلى الثورة. وقد ساند الاشتراكيون قانون 04 فيفري 1919[3]، ونددوا بالإدارة التي تعمل على عدم تطبيقه والتي أعطت أثناء الانتخابات أوامر من

[1] نفسه ص 181.

[2] نفسه ص 182.

[3] هو المشروع الذي طرحه الحاكم العام جونار على المندوبيات المالية في 1918 ثم عرض على البرلمان الفرنسي الذي صادق عليه في هذا التاريخ.

أجل التزوير ما كانت الإمبراطورية لتجرؤ عليها. وأقروا بأن الغزو المعنوي لم يتم وأن فرنسا قد أخفقت في تأدية دورها بوصفها بلدا ناشرا للحضارة.

كان الاشتراكيون في الجزائر يشعرون بضرورة أن تدرج في مؤتمراتهم إلى جانب القضايا العامة للحزب القضايا الجزائرية واهتمامهم بصفة أكثر خصوصيه باستقلالية الجزائر ومشكلة الأهالي ومصير الفلاحين. وقد أدركوا بأن المسلمين الجزائريين أصبحوا غداة الحرب أكثر تشددا.[1] لكن القضية الوطنية الجزائرية لم تكن مطروحة أبدا عندهم. فقد طالب الاشتراكيون في الانتخابات التشريعية لشهر نوفمبر 1919 بإلحاق الجزائر بفرنسا وإلغاء الحكومة العامة. وفي تحليلها لوضعية خمسة ملايين من السكان الجزائريين المسلمين والذين تنعتهم بالعرب البدو، كانت جريدة Demain (غدا) تعتبر أن المسلمين كانوا ضحية استغلال مزدوج؛ استغلال برجوازييهم ثم استغلال الرأسماليين الأوروبيين. وكانت الجريدة ترى أن "للأهالي نفس حقوق الأوروبيين في المواطنة" وكان حق المواطنة هذا مهددا من قبل القومية، التي كان الاشتراكيون في حالة دفاع شرعي ضدها. لم يكن الاشتراكيون كذلك يريدون اتخاذ موقف لصالح منح حقوق سياسية للجزائريين رغبة منهم في تجنيب الأهالي تجربة العمل البرلماني لأن كل إجراء لتوسيع الحقوق السياسية لن يخدم إلا القومية العربية. لقد وافقوا في استنتاجاتهم هذه المبرر القومي للمعمرين الأوربيين الذين ما فتئوا يرددون أنه بإمكان الأهالي اكتساب الحقوق والجنسية الفرنسية وما عليهم إلا طلب ذلك. فما يجب الحديث حوله مع العرب هو فقط الفعل الاقتصادي.[2]

2- الأممية الثالثة[3] والمسألة الاستعمارية سنوات 1920

---

[1] محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 182.

[2] جريدة غدا الصادرة في 21 ديسمبر 1919. نقلا عن محفوظ قداش المرجع نفسه ص 183.

[3] الأممية الثالثة، وتختصر بالكومنتيرن Comintern، وتعني الشيوعية الأممية، وقد أسسها الزعيم الشيوعي ف. إ. لينين بموسكو في مارس 1919م، وذلك لتنظيم وقيادة الحركة الثورية العالمية، لكن الحزب الشيوعي السوفياتي فرض عليها توجهاته عن طريق المسؤولين الروس. وقام الاتحاد السوفييتي بحل الكومنتيرن في 15 ماي 1943م لأنها أصبحت عائقا أمام التنسيق مع حلفائه ودليلاً على الصداقة والنوايا الطيبة اتجاههم في الحرب الكبرى الثانية 1939-1945م. نقلا عن: Le petit Robert des noms propres, op.cit p 1020.

رأينا من الأحسن التطرق إلى موقف الأممية الثالثة من القضية الكولونيالية لأن الحزب الاشتراكي الفرنسي كان قد انضم إليها كما انضمت مختلف فروعه بالمستعمرات فيما وراء البحار.فلم تغير ثورة أكتوبر في روسيا والاجتماعات الأولى للأممية في الجزائر موقف الحركة العمالية تجاه المشكلة الاستعمارية، بل أن نداء « ولسن » هو الذي كان له اكبر صدى في الأوساط السياسية المسلمة نظرا لأن التقرير الأول للأممية في 1919 لم يشر إلى القضية الوطنية. فالأطروحة المقدمة كانت لا تزال خاضعة للمزاج الأوربي. لقد كانت نهضة بلدان الشرق هي التي حملت الأممية على الاهتمام أكثر فأكثر بالقضية الإسلامية. وقبل ذلك تم بموسكو في 1918 إنشاء «الرابطة من اجل تحرير الإسلام». وكانت نسخة عن الرابطة التي أسسها الألمان في برلين. وفي 1919 قام لينين في موسكو بتنصيب المحافظة الخاصة للشؤون الإسلامية. وفي أوت 1919 عقد مؤتمر المنظمات الإسلامية في « كازان » ووجهت إلى العالم الإسلامي فتوى تدعو أتباعه من المؤمنين إلى اعتبار جمهورية السوفييت صديقة وحامية للإسلام. وتم تداول منشورات تحمل هذه الفتوى حسب جريدة «L'Afrique latine» (إفريقيا اللاتينية) في الجزائر[1].

وفي التقرير المقدم في مؤتمر روسيا الثاني للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق (نوفمبر 1919) كان لينين قد توقع الدور الذي كانت ستؤديه تلك الشعوب في الكفاح ضد الامبريالية. وتطرق إلى قضية تحالفات الأحزاب الشيوعية مع الطبقات البورجوازية للمستعمرات. وفي المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية (23 جويلية– أوت 1920) الذي حدد شروط انضمام الأحزاب إلى الأممية الشيوعية كان للينين المناسبة لتوضيح ملاحظاته حول القضية الوطنية والاستعمارية، حيث أعلن بأن التمييز الأساسي بين الشعوب المقهورة والشعوب المعتدية يجعل من الضرورة مساعدة الحركات الوطنية الثورية والديمقراطية. ولن تحظى هذه المنظمات بالمساندة إلا بقدر ما تكون حقيقةً ثورية ولا تعارض تشكيل تنظيمات فلاحيه وعمالية شيوعية. وقد تمت تكملة الأطروحات حول القضايا الوطنية والاستعمارية المقدمة من طرف لينين بالأطروحات الأكثر

[1] نفسه ص ص 183 184.

راديكالية للهندي (روي[1]). وقد تطرقت من جديد إلى التمييز بين الأمم التي تضطهد أمما أخرى وتلك التي كانت مستغلة وإلى ضرورة وحدة العمل وتحالف حركات التحرر الوطنية مع الجمهورية السوفييتية والدعم الواجب تقديمه للحركات الثورية للتحرير الوطني.

طرحت قضية الانضمام إلى الأممية الثالثة القضية الوطنية بصفة واضحة. فمن بين 21 شرطا التي كان يتعين على الأحزاب الاشتراكية قبولها ليكون بوسعهم الانضمام إليها نجد الشرط الرابع وخاصة الثامن الخاصين بالمشكلة الاستعمارية، حيث نص على أنه[2]: "في مسألة المستعمرات والقوميات المضطهدة يتوجب على أحزاب البلدان التي تملك برجوازيتها مستعمرات وتضطهد أمما أخرى أن يكون لها نهج عمل واضح وجلي. ومن واجب كل حزب يرغب في الانتماء إلى الأممية الثالثة أن يفضح بلا رحمة أفعال امبرياليبه في المستعمرات وأن يدعم كل حركة تحرير في المستعمرات وأن يطالب بطرد الامبرياليين الوطنيين منها ويزرع في قلوب عمال بلده سلوكا أخويا حقيقيا تجاه الجماهير العمالية في المستعمرات والقوميات المضطهدة وأن يتابع نشاطه في التشويش المنهجي بين مجموعات بلده ضد كل اضطهاد للشعوب المستعمرة".

وقد وافقت الاتحاديات الإقليمية الثلاث للجزائر على الانضمام إلى الأممية الثالثة بعد تصويت (34 صوت من 41 في مؤتمر تورTours 1920) دون الموافقة الكلية على الشرط الثامن[3]. وطلبت اتحاديات إقليم الجزائر من موفديها إلى تور تنبيه المؤتمر إلى مخاطر ثورات الأهالي والحركات الوطنية[4]. وقد صوت شارل أندري جوليان، باعتباره ممثلا لفدرالية وهران على عريضة (كاشان- فروسار)، وأكد في تدخله أثناء المؤتمر بأن تصويت فدراليات الجزائر وشمال إفريقيا بصفة عامة يعني بأن الحزب متفقا تماما مع الأممية الشيوعية في إدانة الامبريالية الاستعمارية والانحياز عمليا للجماهير المضطهدة من قبل الرأسمالية الأوربية

---

[1] مانابandra نات روي 1887-1954، نائب هندي في المؤتمرات الشيوعية الثاني والثالث والرابع، ولكنه فيما بعد تخلى عن الماركسية حيث انتقد العديد من مفاهيمها الماركسية كالحتمية الاقتصادية وديكتاتورية البروليتاريا والمادية الجدلية وفائض القيمة وتحول إلى النزعة الإنسانية الجديدة.

[2] Charles Robert Ageron, **Politiques coloniales au Maghreb**, Presses universitaires de France, 1972, p185.

[3] Parti socialiste SFIO. 18 eme Congrès national (Tours 1920) compte-rendu sténographique – 1921, pp 19, 20.

حول مؤتمر تور ينظر الصفحة 129 لا حقا.

[4] محفوظ قداش المرجع نفسه ص ص 184-185 .

في كفاحها ضد جميع أشكال القهر والاضطهاد، مع دعوة الحزب للالتزام بسياسة عادلة اتجاه الاشتراكيين في المستعمرات الفرنسية وعدم التعامل مع الأهالي بنوع من الأبوة والوصاية[1].

لقد أراد الشيوعيون الشرقيون في مؤتمر باكو[2] في سبتمبر 1920 ترجيح أطروحة أولوية الثورة الاستعمارية. وطالبوا على ضوء ذلك الكومنترن لمساعدة كل الحركات التي تكافح في المستعمرات من أجل التحرر الاستعماري. وعندما أخذ (انفر خوجة[3]) الكلمة باسم المنظمات الثورية لشمال أفريقيا أكد موافقة العالم الشرقي والمضطهدين على المطالب العادلة للأممية الثالثة.[4]

وتحت هول تنامي القوى الثورية الوطنية الجديدة في المستعمرات تبنى المؤتمر إستراتيجية ثورية أخرت العالم الاستعماري إلى مقام ثانوي. ولم تكن للقضية الوطنية في الأممية الثالثة المكانة التي كانت من المفروض أن تعطيها لها أهميتها. وقد تأسف الهندي (روي) الذي كانت مواقفه في هذا الشأن راديكالية عن لا مبالاة الموفدين الأوربيين. وكانت لأندري جوليان المناسبة– خلال حوار له مع تشيتشيرين[5] Tchitcherine لتوضيح الوضعية التي كانت سائدة في الجزائر، إذ ذكر له بأنه ليس هناك شيوعيون حقيقيون واستحالة الاتصال مع الأهالي وعداء يكاد يكون مكشوفا من الشيوعيين الجزائريين والتونسيين تجاههم والاهتمام الأفلاطوني الذي يوليه الشيوعيون الفرنسيون للمستعمرات. وأضاف أندري جوليان في مداخلته في المؤتمر الثالث احتجاجه إلى احتجاج (روي) على الطريقة التي عولجت بها مسألة الشرق. لقد عرف كيف يبرز امتيازات ملاك الشرق الكبار الذين استفادوا مثلهم مثل المستثمرين الأوربيين من التنظيم الذي جلبته الامبريالية وترجمة تطلعات البرجوازية الثقافية التي تعاني بشدة، وهي ترى تطلعاتها الوطنية،

---

[1] Parti socialiste SFIO, op.cit p 69.

[2] هو المؤتمر الأول لشعوب الشرق، انعقد ما بين 01 و08 سبتمبر 1920 بحضور حوالي 1891 مندوب منهم 1273 شيوعي يمثلون 37 دولة وعدم مشاركة لينين. للمزيد من الاطلاع ينظر: Jacques Jurquet, op.cit, p 231

[3] هو على الأرجح أنور خوجة، ألباني الأصل تعلم في فرنسا وتأثر بالأفكار الاشتراكية ثم أصبح رجل سياسي حكم ألبانيا بعد الح ع 2 إلى سقوط المعسكر الشيوعي.

[4] افريقيا الفرنسية الصادرة في فيفري 1923، . نقلا عن محفوظ قداش المرجع نفسه ص 185.

[5] دبلوماسي سوفياتي، تولى وزارة الخارجية بعد قيام الاتحاد السوفياتي إلى غاية انسحابه سنة 1930، كان من أشد الملتزمين بتطبيق سياسة لينين ثم ستالين.

وحاجتها إلى الثقافة، وتوجهها المحافظ، تُقمع وتُداس بالأرجل من قبل أرستقراطيتها الإقطاعية ذاتها ومن قبل الرأسمالية الأجنبية، والتي اكتشفت أن لها مصلحة مشتركة مع عمال المصانع، والحرفيين المفلسين، ومع المزارعين. تمكن أهمية هذا التحليل في تمييزه للطبقات حسب البلدان، وتطلع مشترك في هذه البلدان إلى الثورة والاستقلال ومكانة مميزة للقضية الوطنية. ودعا شارل أندري جوليان[1] إلى ضرورة تشكيل الأحزاب الشيوعية ومساندة كل التطلعات الشيوعية وعدم الاهتمام فقط بالأوضاع الاقتصادية في المعركة ضد الامبريالية بل لابد من تقديم القضايا الوطنية وجعلها تتصدر الاهتمام الكبير.

كان هذا الاهتمام الذي أولاه الشيوعيون للقضية الوطنية ومواقف أندري جوليان وراء العديد من الاحتجاجات، وخاصة من ممثلي الاستعمار. فقد شجب مورينو في غرفة المجلس مخاطر البلشفية[2]، وذكر بتصريح أندري جوليان، ممثل الحزب الشيوعي الجزائري. ومن تلك التخوفات التي أبداها هؤلاء اليمينيون بأن تصويت الجزائر على عريضة كاشان إنما جاء بفعل تأثير أطروحات الأممية الثالثة حول الحركة الاستعمارية، وهي الأطروحات التي وجد فيها العمال الجزائريون تعبيرا عن مطالبها ذاتها. ولم يكن النائب (لوفافر) يقبل أن تصل الشيوعية إلى المسلمين، حيث ذكر: "لقد استطاع بعض الأهالي غناء نشيد الأممية ورفع الراية الحمراء. فلا يمكننا التسامح مع انتشار العقيدة البلشفية في الجزائر"[3].

وتخندقت كل قوى اليمين بالجزائر في مواجهة الحركة الشيوعية وتزايدت تعليقات زعمائهم وصحافتهم مثل برقية الشرق وصدى الجزائر L'Echo d'Alger التي اعتبرت مداخلة مندوب الحزب الاشتراكي أندري جوليان خطرا كبيرا لأنه جلب إلى مؤتمر تور انضمام شغيلة الأهالي إلى الأممية الثالثة. كما ندد مورينو

---

[1] شارل أندري جوليان: مؤرخ، تخصص في قضايا ما وراء البحار، ومناضل في حزب الفرع الفرنسي للأممية الاشتراكية كان من المؤسسين للحزب الشيوعي الفرنسي سنة 1950، ولكنه انسحب منه بعد زيارته إلى موسكو، ثم انخرط في SFIO بدون أن يتقلد أي منصب في الحزب، اشتغل أيضا بالتدريس في الجزائر والمغرب وتونس وغيرها.

[2] محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 186.

[3] جريدة صدى وهران ,L'Echo d'Oran الصادرة في 24 /1920/12.

بهذه الأممية التي جعلت من واجبات أعضائها أن يطردوا من المستعمرات الامبرياليين المفترضين القادمين من فرنسا. فأولئك الذين يتبنون هذه النظريات يرتكبون – حسب رأيه – جريمة الخيانة العظمى ضد الوطن.

3. ترجمة الاشتراكيون بالجزائر لأطروحات الأممية الثالثة

حاول الاشتراكيون بالجزائر تأويل شروط الانضمام إلى الأممية الثالثة بطريقتهم. حيث كانت جريدة "غدا" تريد طمأنة قرائها؛ بتبني الشعار(فليغادر الامبرياليون المستعمرات) ما يعني ترحيلهم عن الأرض الجزائرية، ولكن الجريدة تعود وتذكر بأن الأعراق بالجزائر قد اختلطت وتمازجت وتوحدت في تبعية اقتصادية. وإذا كان يوجد هناك شعور وطني عربي، فإن الاشتراكيين يصرحون بأن الفضل في ذلك يرجع إلى الوجود الفرنسي وإلى الوحدة الإدارية التي أوجدها الفرنسيون. فسيختفي هذا الشعور بمجرد رحيل هؤلاء. وقد شجب الاشتراكيون حملة 1830، لكنهم يسرعون إلى إضافة : إن 1920 ليست 1830. فالقضية هنا تتعلق بتخليص المستعمرات من المنهجيات الامبريالية وليس التخلي عنها. وكانوا يعترفون بأن حركتهم يمكنها إن توافق حركة البرجوازية الوطنية العربية[1] لكنهم يوضحون بأن مساعدة كل حركة تحريرية (ليس بالقول ولكن بالفعل) لا تعني إحلال سيطرة الأمير خالد.

فضلا عن ذلك، فإن أطروحات لينين حول القضية الوطنية كان مآلها محاربة القومية الإسلامية، ودعم حركة الفلاحين ضد الملكية العقارية الضخمة، واتحاد العمال الشيوعيين لأوربا الغربية مع الحركة الثورية للفلاحين في الشرق. وقد كان هدف الحزب الاشتراكي الجزائري إعطاء العمال العرب الوعي بالطبقية، وتحييده عن البرجوازية الوطنية العربية، التي تريد لعب دور المحرر، وتحقيق وحدة الأعراق، في إطار المثل العليا الشيوعية. وقد تم طرح تصور لبعض الإصلاحات لفائدة المسلمين؛ كان بالإمكان على الأقل قبول بعض الأهالي المتعلمين في المجتمع الفرنسي، لكن بالنسبة للجماهير الأمية، فيكفيها حنفيات عمومية، وطرقات، ومدارس. وكانت بعض الشخصيات الجزائرية قد انتقدت بعض الاشتراكيين الجزائريين،

---

[1] محفوظ قداش، المرجع نفسه ص187.

حيث تحدث لبجاوي منتقدا تصور رانزي الذي وصفه "بالاشتراكي البرجوازي". وعاب دو لابوانت –وهو اشتراكي من فرنسا– على رانزي رغبته في تحقيق تحالف الطبقة الشغيلة الأوربية مع الاستغلاليين الأوربيين ضد الشغيلة العربية، وذكره بأن المشكل الأساس في المستعمرات كان القضية الوطنية، ولكن عددا كبيرا من الاشتراكيين الجزائريين تمسكوا بنفيهم للقضية الوطنية. ونصحت جريدة"غدا" الأهالي بألا يستمعوا إلى المحدثين اللبقين المسلمين الذين يدافعون عن حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، أو انقاذ الأمة العربية أو الوحدة الإسلامية، لأنهم بعد أن يستعمَلوا كأدوات بشرية للثورة سيستغلهم البرجوازيون من بني جلدهم.

ولكن بالنسبة للشيوعيين فإن الحل بالنسبة للأهالي والنجاة ليس في انجاز المخططات الوطنية، لأن الطبقة العمالية، في الإطار الوطني، ستبقى مضطهدة ومقهورة. وقد لاحظ (لورانس) بأن أعضاء من شعب مستعمر يصرحون في بعض المرات بمساندتهم لآراء أحزاب تسمى وطنية، غريبة جدا عن طريقتنا في الإحساس والتفكير.[1] إنه يحاول تخيل ما هي القومية العربية. ويؤكد على كلمة (تخيل) لأن القومية العربية مازالت غير واعية تماما بنفسها، بما هي وما تريد.. ما هو متأكد منه، هو أنه من المستحيل تصور قومية متعصبة هدامة يكون هدفها القضاء على العمل المنجز من قبل الرأسمالية الاستعمارية. إن شعار (فليغادر الامبرياليون المستعمرات..) يجب ألا يفهم بهذا المعنى لا من قبل الشعوب المستعمرة ولا من قبل الاستعماريين. ويذكر أندري جوليان في محاضرة قدمها في قاعة سنيما سبلانديد، بأن السياسة الاستعمارية للشيوعية كانت تعارض كل قومية مهما كان مصدرها.[2]

لقد بذل الشيوعيون جهودا جبارة من أجل جذب العمال الأهالي، وقد توجهوا خاصة إلى العمال القادمين من فرنسا وكان هدفهم الدخول في كل مكان وإنشاء خلايا بهدف ضرب الامبريالية في كل مكان، حيث كانوا مقتنعين بأنه لا يمكن التفوق عليها إلا بتحقيق التعاون بين معركة العمال ومعركة أهالي المستعمرات ضد المستبدين الامبرياليين ومساندة الحركة الوطنية لبرجوازية الأهالي.

---

[1] محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 188.

[2] نفسه ص 189.

لم يتخل الشيوعيون عن الكفاح، فكثفوا من التصريحات لصالح الاستقلال. ونددوا بالعناصر المعتدلة في الجزائر كأحباب الأهالي من الديمقراطيين المزيفين والليبراليين المزيفين والمنتخبين الأهالي، من أمثال الدكتور بن تامي وفيكتور سبيلمان Victor Spielmann[1] وجان ميليا Mélia Jean[2] . لقد تجاوزوا حتى البرامج التي اقترحها هؤلاء حتى يفقدوهم مصداقيتهم في أعين الأهالي. حيث كان المنتخبون يطالبون بالمساواة فيما يخص مدة الخدمة العسكرية، أما الشيوعيين، فقد طالبوا بإبعاد الإطارات الفرنسية وتعويضها بضباط من الأهالي. وقد دعموا المقترح الذي قدم إلى غرفة المجلس في جانفي 1929 من قبل الشيوعيين الفرنسيين، والهادف إلى إعفاء الأهالي من كل التزامات عسكرية في الجيش الفرنسي.

أعلن الحزب الشيوعي صراحة من تضامنه مع مقاتلي الاستقلال ومع متمردي الجنوب المغربي. لقد طلب من المغاربة المجندين في الجيش الاستعمار بالتآخي مع المتمردين. ولم يتخل الشيوعيون في علاقتهم مع الأحزاب الأخرى عن مبادئهم. وقد كانوا في مقدمة القسم الفرنسي للأممية العمالية، وفي مقترحات الوحدة والعمل، موافقين على المطالب الفورية كالعفو وإلغاء قوانين نظام الأهالي وحرية الصحافة والاجتماعات والحق النيابي ويوم عمل بثماني ساعات والمساواة في الخدمة العسكرية؛ لكنهم لم يتخلوا عن الخيار الوطني والكفاح، ومن حق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسها والاقتراع العام. وطالبوا من كل سكان شمال إفريقيا من

---

[1] فيكتور سبيلمان (1866– 1938) هو أحد المثقفين الكولون، اشتغل مصلح أحدية ثم ممثل تجاري وصحفي، حيث تعاون مع الصحافة الراديكالية المعادية لليهود ثم مع صحيفة الجزائر الشابة، وعند تقربه من الشيوعيين تعامل مع جريدة الصراع الاجتماعي، كما كان مقربا من الأمير خالد فنشر عدة مقالات في جريدة الإقدام، ومنذ سنة 1925 انخرط في الحركة الاشتراكية عن طريق رابطة حقوق الإنسان، كما أنشأ جريدة "همزة الوصل"(1924–1927) وبعدها "لا تريبون آنديجان ألجيريان"(1927–1931)، ثم أسس دار نشر، تعبر المنشورات الصادرة عنها عن معاداة الكولون وتشجيع الايخاء الجزائري–الفرنسي. نقلا عن: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article152320, notice SPIELMANN Victor [Dictionnaire Algérie] par René Gallissot, version mise en ligne le 12 janvier 2014, dernière modification le 12 janvier 2014.

[2] جان ميليا Mélia Jean (1871–195؟) ناشر وصحفي من أصول إيطالية، تجنس بالولادة، وشغل منصب المندوب السامي الفرنسي في سوريا وفي ديوان الحاكم العم بالجزائر، كان يطالب بالإدماج والتجنيس للجزائريين وبالتمثيل في المجالس المنتخبة، ساند مشروع بلوم فيوليت، كان من المدافعين على حقوق المسلمين الجزائريين، ونشر عدة كتابات منها "المخرج المحزن للأنديجان الجزائريين" وقبل اندلاع حرب التحرير نشر كتاب بعنوان: "داخل الوطن الفرنسي، الوطن الجزائري". نقلا عن: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article121518, notice MÉLIA Jean par René Gallissot, version mise en ligne le 30 novembre 2010, dernière modification le 6 juin 2016.

المغرب إلى طرابلس الغرب تشكيل (كتلة مناهضة للامبريالية) ومساندة الأحزاب الشيوعية، وهي الوحيدة التي تعترف بالحق في الاستقلال.[1]

4- حالة التذبذب والتردد في أوساط الحركة الاشتراكية بالجزائر ما بين الحربين

بعد وقف الحرب، وكما كان الحال في بالمتروبول، عرف الحزب الاشتراكي الجزائري تزايد أعداده بعد نجاح عملية الاستقطاب التي مارسها من أجل كسب أعضاء جدد من بين الغاضبين ما بعد الحرب. فزاد عدد مناضلي فيدرالية عمالة الجزائر، حيث انتقل من 250 مشترك عشية الحرب، إلى رقم 450 منخرط بعد توقف العمليات القتالية، مما ساعدهم على تحقيق الانتصار في انتخابات 1919، لكن هاته الانتصارات لم تدم طويلا.

ولتفسير هذا التراجع اللافت، كان علينا البحث عن الأسباب من زاوية طبيعة العلاقة بين القادة الاشتراكيين الجزائريين والقاعدة النضالية الاشتراكية، حيث أن أغلب المناضلين ينتمون إلى طبق اجتماعية هشة، كانت تعلق آمالا كبرى بعد الحرب في أن تتحسن ظروفها، ولكن هذا لم يحدث، (الطبقات الأكثر تضررا من أزمة ما بعد الحرب، خاصة من المجتمع الجزائري)، ومن جهة أخرى من زاوية التطورات التي مرت بها الحركة الاشتراكية بعد الحرب.

على المستوى الأول، نجد أن الفيدرالية الاشتراكية الجزائرية SFIO، كانت تهتم بنسبة قليلة بمشاكل الأهالي، وتتناساهم أحيانا بصفة متعمدة، لدرجة أن العمال المسلمين كانوا يعتبرون من طرف الاشتراكيين كمنافسين خطيرين، وأقل وعيا وكأداة ثانوية في يد كبار المعمرين الأوروبيين الرأسماليين وخاصة أنهم يعتبرون متخلفين بالنسبة للأفكار الجديدة. وفي هذا المجال، يقول شارل روبار أجرون Agéron CH.R، أن المسلمين لم يكونوا معنيين بالاهتمامات الانتخابية، التي تعتبر مهمة في الغالب على مستوى الفروع المحلية.

---

[1] محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 210.

لكل هاته الأسباب، لم يكن مستقبل الشعب الجزائري يهم اشتراكيو فرنسا أو الجزائريين، عدا بعض الحالات الفردية[1].

لكن التسلسل السياسي لما بعد الحرب (انتصارات انتخابية سنة 1919، وانخراط فئة من المعلمين في الحزب الاشتراكي، وصعود الشباب الجزائري الثوري، ونشاط بعض الشخصيات مثل ماريوس موتي[2] Marius Moutet، خاصة مع أول ظهور للشيوعية الدولية يوم 5 مارس 1919، ستجبر الاشتراكيين على خسارة القضية بخصوص المعمرين، أو على الأقل التساؤل حول أسس إستراتيجية الأممية الثالثة، التي اعتبرت "دكتاتورية البروليتاريا" مخرجا سيغطي ترددهم وانزعاجهم أمام القضية الجزائرية. لكن هذا لن يدوم طويلا، ففي جوان 1920 صحح لينين هذا الخطأ السياسي باعتماد إستراتيجية ثورية جديدة: "الثورة يجب أن تبدأ من المستعمرات". لهذا صنع الاشتراكيون الفرنسيون والجزائريون مخابئهم ووجدوا أنفسهم يواجهون المأزق التالي: "هل يجب عليهم قبول هذه الفرضية، أي فرض الإبعاد من المستعمرات على الرأسماليين الأوروبيين، أوالدفع بهم وللنفي التلقائي والإرادي، أو على العكس من ذلك، الإبقاء على سياستهم التقليدية وبالتالي رفض وجهة النظر من الناحية الفكرية. هذا يمكنه أن يوضح الصعوبات التي واجهها الاشتراكيون في 1919 وفي 1920.[3]

من جهة أخرى، كانت الاشتراكية الأوروبية في أزمة بعد الخروج من الحرب، ففي المؤتمر الثامن عشر للحزب الاشتراكي الذي عقد بمدينة "Tours" أيام 25، 26، 27، 28 و30 ديسمبر 1920، انقسم الاشتراكيون إلى قسمين مختلفين، الحزب الاشتراكي من جهة، والحزب الشيوعي من الجهة الأخرى. ارتبط الأول بالأممية العمالية التي أخذ اسمه منها (SFIO)، والثاني أصبح جزءا فرنسيا من الشيوعية الدولية

---

[1] Ch.R.Ageron, **les comministes français devant la question algérienne (de 1921 à 1924)**, in politiques coloniales, p 179.

[2] ماريوس موتي Marius Moutet (1876–1968) نائب اشتراكي من تيار جون جوريس، في البرلمان الفرنسي بغرفتيه ما بين 1914–1942، تقلد منصب وزير المستعمرات ما بين 1936–1938، وشارك في عدة مفاوضات استقلال بعض المستعمرات الفرنسية.

[3] Amaimia, Houcine, op.cit p17.

(S.F.I.C)، وبعد انتخابات المؤتمر في الجزائر كما في فرنسا، كان الانفصال أمرا واقعا ودائما، إلى مجموعتين متعاديتان، هذا الحال وجه ضربات قوية للاشتراكية في الجزائر.

بعد مؤتمر "Tours"، والانفصال، لم يستطع الحزب الاشتراكي بالجزائر الحفاظ في صفوفه حتى على عشرة أعضاء "7 إلى 8 أشخاص" بينهم CAYRON الذي لم يفقد الأمل وتولى مسؤولية إعادة البناء بمساعدة السيد باولي Paoli (بروفيسور رياضيات معتمد بالثانوية الكبيرة للعاصمة). كان للانفصال آثار كبيرة حول تنظيم الحزب الذي ترك أطرافه في وهران وقسنطينة يعادان من جديد سنتي 1923 و1924،

وجد الحزب الاشتراكي الجزائري نفسه في نفس ظروف عام 1908، الذي اقترن بتأسيسه. لكن، وبفضل طاقة بعض مناضليه استطاع التلاحم وجلب مناضلين جدد لكي يصل مجددا إلى 450 شخصا في العاصمة لوحدها. ولكن على الرغم من هذا يمكننا تأكيد وأنه وبعد الانفصال، لم يعد الحزب الاشتراكي موجودا. وبقي هنالك فقط بعض المناضلين المناوئين، موجودون "في البيت القديم". وهم الذين تولوا على عاتقهم مسؤولية إعادة بنائه من جديد (بناء الحزب).

كما ألقت الأزمة التي خلفها مؤتمر"Tours" وانقساماتها بظلالها على الاشتراكيين بالجزائر، ويضاف إليها مخلفات الحرب، واستمرار الأزمة الإيديولوجية، مما أدى إلى حالة من الغليان وانتشار الاعتقادات الحزينة من جديد.

بعد الحرب إذن، كان الحزب الاشتراكي الفرنسي يعاني من أزمات داخلية وصراع أفكار، وكان السبب الرئيسي فيها على ما يبدو هو الاختلاف في معالجة مشاكل الحزب، والتضامن الوطني، ولكن أهمها كان حول التصويت في البرلمان والمصادقة على ديون الحرب. حيث اتهم بعض النواب ومنهم السيدان Thomas eوRnaudel[1]، وآخرون، بمساندتهم سياسة الحرب، ومنح أصواتهم للمصادقة على ميزانية الحرب،

---

[1] رينودال بيار Pierre Renaudel ولد في 19 ديسمبر 1871، وانخرط في الحزب الاشتراكي الثوري سنة 1899، كان المحرر لجريدتي الشعب سنة 1901 والحياة الاشتراكية سنتي 1904-1905، شارك في مؤتمر أمستردام بصفة فردية وتدخل منتقدا لمشاركة العناصر الاشتراكية في الحكومة وداعيا إلى وحدة كل الاشتراكيين بفرنسا، اختير أثناء مؤتمر باريس للوحدة أمينا للحزب الاشتراكي كما انتدب في لجنة الدعاية إلى غاية 1908 حيث أصبح عضوا في هيئة تحرير جريدة لومانيتي. للمزيد ينظر إلى: Encyclopédie socialiste syndicale et coopérative de

ومساندة وتنفيذ السياسة البرجوازية، أو كما عبر عنه أحدهم بالمشاركة في "المجزرة الامبريالية"، كما اتهموا بالتبعية البرلمانية غير الفعالة، حسب رأي مندوب مقاطعة السين–مارن Seine-et- Marne، في تدخله بمؤتمر Tours، كما سبقه أيضا السيد روماجون[1] Roumajon: "البرلمانيون الاشتراكيون غير قادرين في البرلمان الحالي". إن شروط موسكو الـ21 كانت سما حقيقيا بالنسبة للفئتين، سواء الأغلبية أو الأقلية. ولذلك يتساءل ليون بلوم[2] Léon Blum" عما إذا كانت ظروف موسكو لها صدى دولي، لكنه يعتقد العكس وأنها مأخوذة من تجربة محدودة".

يعتقد Jules Guesde، أنه لا يجب أن نؤمن بتحقيق الاشتراكية في البلد الأكثر تخلفا فكريا، سياسيا واقتصاديا، ولهذا تحدث الزعيم السابق للحزب العمالي الفرنسي (P.O.F) حول قبول الـ21 شرط التي وضعت بموسكو. هكذا كان موقف القياديين الاشتراكيين للآخرين Marcel Sembat و Paul Faure مع العلم أن المؤتمر سينهي أعماله بانفصال آخر[3].

لم يكن الحزب الاشتراكي الفرنسي قادرا على الاهتمام بتنظيم الاشتراكيين الجزائريين، بسبب الأزمة التي كان يمر بها والناتجة عن الضعف الفكري والعددي عقب الخروج من الحرب، والتفكك وصراع الأفكار والعصب، بالإضافة إلى ذلك فإن مشاكل الجزائر والاشتراكيين بها جد معقدة، فهي أرض كولونيالية، تُسير

---

l'Internationale Ouvrière – Publiée sous la direction technique de COMPERE-MOREL et JEAN-LORRIS, HUBERT-ROUGER – La France socialiste T1, p160.

[1] روماجون ادموند Roumajon 1889-1948، اشتغل مدرسا، وانخرط في الحزب الاشتراكي أثناء الحرب الأولى وتقلد سنة 1919 منصب الأمين العام لفدرالية لاكوريز، انسحب بعد مؤتمر تور من الحزب لينظم إلى الحزب الشيوعي لكنه سرعان ما عاد سنة 1922، ليدخل غمار الانتخابات البرلمانية حيث أصبح نائبا من 1936-1940. نقلا عن: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article129835, notice ROUMAJON Jean, Edmond par Jean Maitron, Gilles Morin, version mise en ligne le 30 novembre 2010, dernière modification le 1er août 2015.

[2] ليون بلوم "Léon Blum (1872-1950) هو رجل قضاء وأدب، دخل السياسة كوزير في الحركة الاشتراكية، حيث ناضل في صفوفها منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى غاية وفاته، برز دوره خاصة بعد الحرب الكبرى الأولى وتحديدا عند قيادته لجريدة لوبوبيلار وفي مؤتمر تور 1920 عندما وافق على التقسيم والاحتفاظ بالدار الكبيرة التي قال بأنها تبقى مفتوحة للذين ذهبوا في مغامرة، وفي الجبهة الشعبية التي نجحت في الانتخابات بفضل البرنامج الاصلاحي الذي قدمه بالاتفاق والتناغم مع الأمين العام للحزب بول فور، وأثناء تحرير فرنسا وفي بداية الجمهورية الرابعة.
http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article16964, notice BLUM Léon, André par Justinien Raymond, version mise en ligne le 20 octobre 2008, dernière modification le 9 novembre 2015.

[3] Amaimia, Houcine, op.cit p19

وفق قوانين خاصة، زيادة على صعوبات تكوين التنظيم الاشتراكي وتواجده الحديث العهد، وتنظيمه وخاصة غياب سياسة واعية وواضحة، اتجاه قضايا الجزائر المستعمرة بصفة عامة.

على العكس من الجزائر، عكفت الفيدراليات الاشتراكية في تونس والمغرب منذ تكوينها على الاهتمام بالقضايا المحلية، وفق مبادئ اشتراكية إنسانية عامة، حيث حاولت تطوير الوضع الاجتماعي والمادي للعمال، وكذا دراسة قضية الاتجاه على ضوء الأفكار الاشتراكية، وكذلك التنديد بالاستعمار، والمطالبة بالتغيير السياسي، والاجتماعي والإداري، إضافة إلى محاولة فهم العقليات المسلمة والتنديد مجملا بسياسة الإدماج والبحث عن طرق مختلفة أخرى لتغيير الأوضاع وتحسينها. بينما بقيت الجزائر بعيدة عن إيجاد برنامجا محددا بالنظر لخصوصية المسألة الجزائرية، ولم تستبعد الفدراليات الاشتراكية الجزائرية العمل ببرنامج الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يقرره في ندواته الوطنية[1].

واعتقدت الفيدراليات المغاربية أنه من الصعب تطبيق برنامج مؤتمر الحزب كاملا في المستعمرات، لاسيما في الوضعية المغاربية، المتأثرة بالفكر الإسلامي، والبؤس، والجهل، والتي من الصعب إيجاد لها برنامجا اشتراكيا يتطابق معها. وعلى العكس من ذلك فهي تتعارض كليا مع الحركات الوطنية وتطرح مبادئ، تحررية وإنسانية في انتظار كتابة نص يتماشى مع القضايا الاستعمارية والوطنية[2].

أما الفترة الممتدة ما بين 11 ماي 1924 إلى غاية 06 فيفري 1934، فقد عرف الحزب الاشتراكي الفرنسي عشرة سنوات من التذبذب، حيث كانت نتائجه في الانتخابات المختلفة جد مخيبة. كما اتُهم الحزب الاشتراكي بعدم قدرته على مسايرة التحولات والتغيرات المتسارعة على المستويين المحلي والدولي، وعجزه على الوصول إلى التوفيق على المستوى الفكري[3].

---

[1] Ibid, p20.

[2] Tlili, Béchir, **La fédération socialiste d'Oranie au lendemain de la Grande guerre (1929-1934)**, in Les Cahiers de Tunisie, vol XXIX, n° 115-116(1981), p109.

[3] Amaimia, Houcine, op.cit, p21.

إن امتداد وضعية الحزب السياسية المضطربة إلى ما وراء البحار، كان باديا في سلوكات وخرجات الاشتراكيين الجزائريين الذي سيعرفون نزاعات أفكار، في عدة محطات منها موجة الانسحاب من الحزب بعد مؤتمر تور Tours 1931 وانعكاساته على الاشتراكيين بالجزائر، والانقسام الذي وقع سنة 1933 وظهور الاشتراكية الجديدة.

وفي الواقع أن تقييم أداء الاشتراكية في الجزائر لم يكن ايجابيا، قياسا بعدم تجديد قناعات وسياسات الحركة الاشتراكية اتجاه قضايا الأهالي، وبقيت أفكار ومواقف الاشتراكيين بالجزائر متمسكة بالإدماج وربط الجزائر بفرنسا[1].

كان على الاشتراكيين بالجزائر الانتظار إلى غاية 1926، للخروج من الوضع الذي أوقعه فيه مؤتمر تور 1920، وتتضح الرؤية، وإعادة بعث الحياة في صفوف الفدراليات الجزائري، بفضل العمل الذي قام السيد كايرون في الجزائر حيث بعث جريدة "غدا العامل" التي أصبحت لسان حال كل الاشتراكيين بالجزائر، بعد أن أصبحت جريدة "الصراع الاجتماعي" في يد الشيوعيين[2]. وبعدها مؤتمر فيدراليات شمال إفريقيا، ومنها المؤتمر فيدرالية قسنطينة في 16 ماي 1926 الذي جاء فيه مطالبة المجموعة البرلمانية الاشتراكية من أجل التحرك ورفع المظالم عن العمال الأهليين بالسماح لهم بالتنقل من مكان إلى آخر دون ترخيص، وضرورة تحرك الحكومة الفرنسية من أجل توفير الظروف الإنسانية للعمال الجزائريين، كما ناشدت النقابات العمالية بفرنسا تقدي يد المساعدة للعمال القادمين من المستعمرات وإدماجهم ضمن الطبقة البروليتارية الفرنسية، بل والعمل على تكوين هذه الطبقة في البلاد المستعمرة عن طريق تعليم لائكي وتطبيق القوانين الحمائية في العمل والسماح للعناصر الأهلية بالتسيير المباشر في قطاعات التعليم والنقابات والحياة السياسية، وفتح أبواب الحزب أمام هؤلاء للانخراط فيه وتعلم مبادئ النضال...[3]

---

[1] Tlili, Béchir, op.cit, p109.

[2] Claire MARYNOWER, Op.cit, p 131.

[3] Demain le travailleur, du 29/05/1926, p2.

ولقد جاء المؤتمر الوطني الثالث والعشرون المنعقد بمدينة كلريمون فيرون Clermont-Ferrand في نهاية شهر ماي 1926، ليؤكد تلك العناصر السابقة والمصادقة عليها بعد أن اجتمع ممثلو فديراليات المستعمرات واتفقوا على أن النظام الكولونيالي هو نمط إنتاج واستغلال الثروة ولا يمكن للاشتراكية نفي ذلك، بل أنه نظاما شرعيا إذا خلق الثروة المادية والمعنوية، ويصبح منبوذا إذا كان في خدمة الرأسمالية وقائما على استغلال الأفراد وإدلالهم[1].

بعد 1926 أكد الاشتراكيون الجزائريون من جديد تمسكهم بالإدماج مع رفضهم فكرة الاستقلال أو الانفصال التي كان يطالب بها اليمين الاستعماري، كما بيَّنهُ نداؤهم الداعي إلى تنحية الحكومة العامة. كما نددوا بالوطنية الجزائرية، ورفضوا الاتحاد مع الشيوعيين. وأكدوا التزامهم بتوصيات مؤتمر الجزائر بضرورة تحسين ظروف الأهالي، واهتموا كثيرا بمناقشة القضايا العامة الاشتراكية، كالسياسة الفرنسية الداخلية والخارجية، وخطر الفاشية في الجزائر وأوروبا، وقليلا بمشكلة الأهالي الجزائريين، التي كانوا يتجنبونها بصفة غير محدودة وعامة، مركزين دوما على فكرة الإدماج[2].

في بداية الثلاثينيات، كان الاشتراكيون يتحدثون فقط عن التجمع الشعبي[3] من أجل جمع وتوحيد الأحزاب والمنظمات والجمعيات اليسارية بعد الانقسام الكبير في صفوف قطاعات اليسار، وكانوا الوحيدين المطالبين بذلك، خصوصا حول قضية الأنديجينا، ما بين الذين يدعون إلى الإدماج والذين يدعون إلى ضرورة انخراط الأهالي في الطبقة البروليتارية وغيرها من الحلول والأفكار السالفة الذكر[4]. وهنا يجب التوضيح بأن الاشتراكيين الجزائريين كانوا مهتمين بأحداث المستعمرات الأخرى والتطورات الدولية، مثل الفضائح السياسية والمالية للجمهورية الثالثة، والمشكل الألماني، وعصبة الأمم، والتحالف مع الاتحاد

---

[1] Demain le travailleur, du 12/06/1926, p1.

[2] Amaimia, Houcine, op.cit, p22.

[3] التجمع الشعبي، هو عبارة عن مركز للتنسيق والتشاور بين المنظمات المنخرطة فيه والتي تحتفظ باستقلالها التام والهذف الأساسي له هو تجميع وتوحيد كل القوى المناهضة للفاشية. للمزيد من المعلومات ينظر:

Parti socialiste SFIO Congrès national (33 ; 1936 ; Paris) rapports, pp 68-75.

[4] Le Populaire, du 06/07/1931, p1.

السوفياتي، والحرب الأهلية باسبانيا، ومحاربة الفاشية، والحرب، والسلم، ووضع السلاح. أما على المستوى المحلي، كان الاشتراكيون يساندون مشروع فيوليت[1] Violette، لكنهم نسوا عمدا قضية الأنديجان بكل أبعادها، حيث تم تجاهلها نهائيا ووضعها في طي النسيان أمام المشاكل العامة لفرنسا، وأوروبا، التي كانت ترتعش أمام شبح ظهور حرب كبرى ثانية[2].

المبحث الرابع: الفرع الفرنسي للأممية العمالية في مواجهة القضية الوطنية الجزائرية

1-موقف الاشتراكيين من الاتجاه الوطني في الحركة الوطنية

لقد حذرت الفروع الاشتراكية التي لم تنضم إلى الأممية الثالثة من المأزق الذي يمكن للشيوعيين أن يضعوا فيه الظاهرة الكولونيالية المؤدية إلى تكوين طبقة بروليتارية في المستعمرات، وذلك من شأنه عرقلة مسار انضمام شعوب المستعمرات إلى الأممية العمالية. فقد بقي أغلبهم وفي لعريضة (بلوم- براك) التي لم تكن في مؤتمر تورTours تريد الخلط بين حركة ثورة الشعوب المضطهدة ونشاط التحرير العمالي ولا القبول بدعاية، هدفها تشويه صراع الطبقات وتفجير حرب عرقية منافية لمبادئ كل ثورة من أجل الأخوة والسلام[3]. ولذلك لم تكن القضية الوطنية الجزائرية مطروحة، فحسب سيانفاراني فإن انتصار القومية الإسلامية سيكون انتصارا للإقطاعية الأكثر وحشية والأكثر دموية. وهكذا نصحت جريدة (غدا) الأهالي بعدم الاستماع إلى الوطنيين والطرقيين والأمير خالد، الذين يخادعونهم، والذهاب اتجاه فرنسا الاستعمارية التي عملت

---

[1] فيوليت Viollette Maurice (1870-1960) محامي وكاتب صحفي ونائب وسيناتور ووزير ورئيس بلدية بمنطقة اللّوار وحاكم عام على الجزائر، ورئيس الحزب الجمهوري الاشتراكي، صاحب مشروع اصلاحي في المستعمرات ومنه المشروع الذي سمي "بلوم-فيوليت1936-1937"، ينظر http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article134877, notice VIOLLETTE Maurice par Gilles Candar, version mise en ligne le 30 novembre 2010, dernière modification le 30 novembre 2010.

[2] Amaimia, Houcine, op.cit, p22.

[3] Manuela Semidei, **les socialistes français et le problème colonial entre les deux guerres(1919-1939)**, Source: Revue française de science politique, Vol. 18, No. 6 (Décembre 1968), pp. 1115-1154, Published by: Sciences Po University Press, Stable URL: http://www.jstor.org/stable/43115243, Accessed: 05-04-2017 21:18 UTC

لصالحهم.[1] كان الاشتراكيون يميزون بين الاستعمار، فهو في حد ذاته غير مذموم لكن طرق الغزو والتسيير الرأسمالي هي التي كانت مرفوضة[2].

لقد حملت حرب الريف الفرع الفرنسي للأممية العمالية على استدعاء لجنة مكونة من اشتراكيين فرنسيين وإسبان وشخصية عمالية انجليزية، بباريس في جويلية 1925. وطلب مندوبو الأحزاب الثلاثة نشر شروط السلام المحددة من قبل اسبانيا وفرنسا، وإرسالها إلى عبد الكريم الخطابي، وفتح المحادثات تحت مراقبة الرأي العام الدولي، ووقف العمليات العسكرية والاعتراف باستقلال الريف. وكان الاشتراكيون يرغبون في أن تتولى عصبة الأمم متابعة القضية المغربية[3]. إن تواصل حرب الريف جعل جريدة (غدا) تدعو إلى المفاوضات مع عبد الكريم. وأقر الاشتراكيون بأنهم لم يتعمقوا بما فيه الكفاية في القضية الاستعمارية؛ وأرادوا تحديد سياستهم خارج ممارسات البلشفية الروسية؛ وطالبوا بلجنة تحقيق حول الريف، رافضين مواصلة مساندتهم للحكومة في هذه القضية. وصوت المندوبون الجزائريون، في المؤتمر الوطني للحزب، المنعقد في أوت 1925، من أجل السلام واستقلال الريف[4].

لقد أدرك الاشتراكيون أهمية القضية الجزائرية؛ واقتنعوا في الأخير بضرورة إعطاء حقوق سياسية مقبولة للأهالي، ورأى سيانفاراني أنه من المنطقي أن يكون للأهالي تمثيل في البرلمان، بعد أن أصبح لديهم تواجدا في المجالس البلدية والمحلية[5]. وحاول سيانفاراني تصحيح امتيازات التمثيل بالنسبة للجزائريين ووضعها في مكانها الصحيح. حيث اعتبر اعتراض رابطة حقوق الإنسان على ذلك التمثيل غير كافي، في إطار القانون الشخصي المؤرخ في 12 جويلية 1919، وكان رأيه أن ذلك لن يكن يشكل أي خطر على السيادة الفرنسية، كما أنه تساءل كيف يكون للأفارقة والهنود الصينيين ممثلين ولا يعطى الحق للجزائريين؟

---

[1] محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 211.

[2] جريدة غدا Demain, du 26/09/1925، نقلا عن: محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 212.

[3] Claire MARYNOWER, Op.cit, p 254.

[4] Parti socialiste SFIO (France). 22 eme Congrès national (Grenoble février 1925) compte-rendu sténographique – rapports de la Commission administrative permanente, pp86-88.

[5] Demain le travailleur, du 17/01/1925, p2.

أهم أدنى منهم قدرة على اعتناق الحضارة؟ ألم يكن للمسلمين حضارة راقية في الماضي؟[1]. وهكذا اتخذ الاشتراكيون موقفا لصالح بعض الإصلاحات، التي كانت جد محتشمة، وصوت مؤتمرهم الفيدرالي في الجزائر على عريضة ضد المرسوم المحدد لهجرة العمال الأهالي نحو فرنسا، واعتبروه منافيا لإعلان حقوق الإنسان. ونددوا بالمظالم المرتكبة ضد المسلمين، ونشروا الكثير من الاحتجاجات والاعتراضات عن نزع الأملاك خاصة الأحباس وزوال أراضي العروش، وكانوا منتبهين لكل ما كان يتصل بقضية الأهالي[2].

لكن مجموع المناضلين الاشتراكيين بالجزائر بقوا مناهضين للحركة الوطنية. واستنكروا الدعم الشيوعي للحرب من أجل استقلال الريف المغربي، وخلصوا إلى اتخاذ الحكم نفسه الذي اتخذته غالبية الأوربيين من هذه الحرب. فقد تعاطف الاشتراكيون مع الأسبان في هزيمتهم، ووصفوا ذلك بأنهم تقهقروا أمام عدو رهيب، زاد من حماسه التعصب الديني وأموال موسكو. فكان الاشتراكيون عاطفيا ومصلحة مع الأسبان ضد أهل الريف. وكانوا يعتبرون عمل التحريض على التحرير من الاستعمار قلة نزاهة اتجاه الأهالي وخيانة للاشتراكية[3].

نجح سيانفاراني في رسم جدول دقيق عن الاستعمار؛ مجاعة أكثر، زيادة عدد السكان من 1,5 مليون إلى 05 ملايين، و000 159 5 هكتار من بين 00 301 7 ملك الأهالي[4]. يؤمن الاشتراكيون، بأن الأمة الجزائرية لم توجد ولا يمكن لها أن توجد إلا عن طريق فرنسا، ومجموع الأمة الفرنسية القوية بسكانها المائة مليون، سيُدخل الأهالي في أممية الشعوب الحرة، التي ستعلن عصبة الأمم بجنيف عن قيامها لاحقا. كما اتخذوا موقفا ضد إجلاء المستعمرات؛ لأن المسلمين ما يزالون تحت سيطرة قساوسة دينهم الذين سيحكمون مستبدين في اليوم الذي يكون فيه البلد حرا. وكان الأهالي يُعتبرون عاجزين عن العيش مستقلين؛

[1] Ibid

[2] Demain le travailleur, du 10/04/1926, p1.

[3] Mahfoud Kaddache, **Histoire du nationalisme algérien : 1919-1939**, **T1**, Alger : E.D.I.F *2000*, 2010.p140.

[4] Demain le travailleur, du 21/03/1925, p1.

لأنهم متحضرون سطحيا، قدريون، يشتغلون بقدر ما يوفرون به قوتهم، لا يقدرون على شيء بعد رحيل الفرنسيين.[1]

توضحت أطروحة الاشتراكيين أكثر في مؤتمر الجزائر في 1926. وبعد تعديلها عن طريق العريضة المقدمة من قبل مندوبي المارتنيك والمغرب وتونس، أصبحت تميز بين الاستعمار في النظام الرأسمالي والاستعمار المرتبط ببلد ذي نظام اشتراكي، وشجبت نهائيا الحركات الوطنية للأهالي. وكانت العريضة الأكثر أهمية تلك التي قدمها أحدهم، ومفادها أن الاستعمار البرجوازي مرادف للغزو الدموي، والنهب والإفلاس الفكري والأخلاقي[2]. ففي هذا النظام لا يمكن تحقيق تحرر الشعوب المستعمرة إلا عندما تنتصر الثورة العمالية على البرجوازية الرأسمالية. إذن فلا داعي للجوء إلى الوطنية الضيقة في ظل انتشار الاشتراكية، أو إلى الثورة أو إلى الانتفاضة، بل إلى سياسية إصلاحات، تكون بمثابة المخرج من الاستغلال والاستعباد[3].

كان على الاشتراكيين تقديم برامج متعددة لصالح الأهالي، مثل تسهيل تمثيل هؤلاء في كل المجالس المنتخبة والسيدة، والمطالبة برفض التصويت على قروض الحرب الموجهة للمستعمرة. ففي النظام الاشتراكي، فإنه يبرر حق التدخل الاقتصادي بوضع ثروات العالم بين أيدي العمال، وأخلاقيا، على البلدان المتحضرة مساعدة البلدان المتخلفة؛ فالاشتراكية التي وصلت إلى السلطة، يجب عليها عدم الجلاء والانسحاب من المستعمرات، لأن البقاء هو في مصلحة عمال فرنسا والعمال الأهالي، ولن يكون للاستقلال السياسي للمستعمرات أي معنى في فترة انتصار الاشتراكية.[4] وقد أُعيد طرح هذه الفكرة في مؤتمر كليرمون– فيران سنة 1926، الذي اعتَبر الاستعمار نمط إنتاج، ينتج الثروة المعنوية والمادية[5]. لقد تبنى بعض

---

[1] جريدة غدا Demain، الصادرة في 1925/11/28، نقلا عن: محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 213.

[2] Mahfoud Kaddache, op.cit, p140.

[3] Ibid,

[4] جريدة غدا Demain، الصادرة في 1926/04/10، نقلا عن: محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 214.

[5] Mahfoud Kaddache, op.cit, p155.

المثقفين وموظفون مسلمون هذا الطرح، ودعوا إلى وحدة العمال الأهالي مع الطبقة الشغيلة الفرنسية، مع مطالبة الجماهير باختيار منتخبيها من داخلها، حتى يكون تحررهم من صنيعهم، ويجري في إطار قوانين فرنسية حسب المزاج الفرنسي، وفي إطار دورة الرقي الاجتماعي الذي سيحققه الفرنسيون لأنفسهم.[1]

2- غموض وتناقض الاشتراكيين في التعامل مع المسألة الجزائرية

اضطر الحزب الاشتراكي، في1927، على الأقل نظريا، إلى الاعتراف بحق الشعوب المستعمرة المنادية بحقها في تقرير مصيرها بنفسها. وأثناء النقاش في غرفة النواب، في جوان 1927، صرح ليون بلوم بأنه:[2] "فيما يخصنا، نريد التطرق لهذه القضية لكن ليس في اتجاه تمثيل أوسع للأهالي في البرلمان الفرنسي، إننا نرغب في أن يتجه التشريع الاستعماري أكثر فأكثر وضوحا نحو الاستقلال، نحو الحكم الذاتي، مثلما هو عليه حال الدومينيونات[3]، بحيث تسمح الاستقلالية للشعوب المستعمرة، وفي المقام الأول لأهالي مستعمراتنا، بتسيير شؤونها الخاصة مع سلطة سيادية تدريجية". وفي 1928، صرح أحد الاشتراكيين، في وصفه للسياسة الكولونيالية للحزب الاشتراكي: "كل تجمع عرقي يجب أن يكون حرا بذاته، وأن يُمنح في أسرع وقت ممكن الحق في تسيير نفسه لوحده وبحرية"[4]. ولما كان الفرع الفرنسي للأممية العمالية متعودا على التناقضات، فإنه عارض، باسم هذا المبدأ، الصيغة البسيطة جدا، وهي الجلاء التام والفوري عن كل المستعمرات. وفيما يخص تحديد سياسة اتجاه الشعوب غير القادرة على حكم نفسها كليا، فإن الموقف الوحيد الذي يمكن أن تتخذه فرنسا، هو موقف أم تجاه صغيرها[5].

بينما كان الحزب الاشتراكي في فرنسا يطالب للأهالي بضرورة تعليمهم مبادئ العمل السياسي والإداري والاقتصادي، وإلغاء التجنيد، كان الوفاء للعبارات القديمة في الجزائر مستمرا، مثل: (لا توجد قضية

---

[1] جريدة غدا Demain، الصادرة في 1926/11/27، نقلا عن: محفوظ قداش، المرجع نفسه ص214.

[2] جريدة افريقيا الفرنسية l'Afrique Française، الصادرة سنة 1927، نقلا عن: محفوظ قداش، المرجع نفسه 214.

[3] دومينيون، Dominion، و هي الدول المستقلة الإمبراطورية البريطانية، و لكنها ليست ذات سيادة كاملة.

[4] Mahfoud Kaddache, op.cit, p141.

[5] Ibid,

وطنية لكن بعض النوايا الحسنة)؛ وكانت السياسة الأهلية للفرع الاشتراكي بسوق أهراس، في هذا الموضوع واضحة؛ فقد أعلنت جريدته، منذ عددها الأول بأنها ستناقش كل المشاكل الجزائرية، لكن الباحث لا يجد فيها بالطبع أي شيء، لاسيما حول أي رغبة وطنية للأهالي؛ فكانت تعيد نشر بعض عرائض المسلمين والتعليق عليها ايجابيا، وبهذه الطريقة فقط كانت مساندة سكان دوار (قورايا) قرب تبسة، ضد (القايد) وهو رجل بلا سلطة، ولا شعبية، أُبقي عليه لأنه يتمتع بحماية شركة الكويف التي تسمح لها، بصمته بالاستيلاء على كل الأراضي البلدية دون مقابل[1]. لم يكن فرع سوق أهراس يضم أي عضو مسلم، عندما صوت في 1927 على عريضة لصالح الضحايا اليهود للتعداد المحدد المفروض في المجر وبولونيا ورومانيا وعكس ذلك لم يقم أي أحد بانتقاد قانون الأهالي. وتطرقت الجريدة إلى خطاب للمستشار العام (جيوفاكيني) حول القضية الاستعمارية، فقد شبه الحزب الشيوعي الذي كان يدعو الأهالي إلى الانتفاضة والثورة بالحزب الاشتراكي نصير الإصلاحات السلمية. كما هاجم كبار المعمرين، وهم كثيرون في منطقة سوق أهراس، وشركة المناجم الغنية للكويف. وتحدث عن المحاكم الخاصة للأهالي، وعبر عن قبوله الإبقاء على النظام الاستثنائي، طالبا فقط إعطاء المتهم الحد الأدنى من الضمانات للدفاع عن نفسه. كما وصف قانون الأهالي بأنه مؤنسن لتستريح الضمائر. ونشر له في العدد نفسه مقال حول (الاغتصاب الشرعي)، أي زواج البنت المسلمة، وهي ليست حرة أبدا في تقرير مصيرها بنفسها، ثم يتساءل: أليس هذا دليل بليغ على حالة تخلف الأهالي؟[2]

عند اقتراب المؤتمر الفدرالي لسنة 1927، كانت جريدة(غدا) تلح على حسن صنيع الاستعمار، الذي كان يعتبر كله خيرا ومحاسن، حيث كتبت:[3] "لقد أصبح للعرب فورا مدافعون من بين الفرنسيين، ولم تكن الإدارة الفرنسية دائما قاسية جدا ويجب أن تتواصل مهمة فرنسا؛ لأنها مرهونة في الجزائر بصنع حضارة...لا

---

[1] جريدة سوق اهراس الاشتراكية Souk Ahras socialiste، الصادرة في 1926/12/28، نقلا عن: محفوظ قداش، المرجع نفسه 215.

[2] جريدة سوق اهراس الاشتراكية Souk Ahras socialist، الصادرة في 1927/04/05، نقلا عن: محفوظ قداش، المرجع نفسه 216.

[3] جريدة غدا Demain، الصادرة في 1927/01/08، نقلا عن: محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 216.

يكمن الحل في الجلاء الذي سيكون مفيدا للجيران الحسودين". إن هذه الآراء تدل على اشتراكية نفعية لا تنظر إلى الوقائع السياسية والاقتصادية على حقيقتها وإنما من أجل الزخم الإعلامي في المواعيد الانتخابية.

أكد الاشتراكيون الجزائريون، في المؤتمر الفيدرالي العاشر لعمالة قسنطينة المنعقد بمدينة عنابة يوم 06 ديسمبر 1926[1]، على القرار الذي صوت عليه المؤتمر الوطني حول السياسة الكولونيالية، والمؤتمر الفيدرالي المشترك لشمال إفريقيا بالجزائر[2]. وقد استهجنوا نظرية الجلاء عن المستعمرات كونها منافية لكل عقيدة اشتراكية، أي النظرية البلشفية القائلة بأن الثورة الاستعمارية هي تمهيد للثورة الاجتماعية. ونددوا بالدعاية الشيوعية المؤدية حتما إلى حركات معادية للأجانب، مثل التعصب والقومية الإسلامية التي لا يمكنها التمهيد لعولمة الشعوب، ولا تشكيل عامل تحرير بنسبة للعمال الأهالي والأوربيين. كما طلبوا بوسائل تحرر، وطالبوا بوسائل للتربية لترقية الأهالي إلى مستوى حق المواطنة، واشتراكهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلد في إطار القانون الفرنسي. لقد أصبحت سفسطة اشتراكيي الجزائر، فيما يخص الاستعمار، تمثل النظرية الرسمية للحزب. واتهموا الاشتراكية بأنها نددت بالاستعمار وأنها مخطئة في ذلك، لأنها حسب تقديرهم، قد فقدت الاتصال بالحقيقة الحية[3].

وأرادت الفيدرالية الاشتراكية لشمال أفريقيا وضع حد لكل تلك التناقضات، وادعت أنها درست القضية بصفة ايجابية، وأعادت أطروحات مؤتمر كليرمون–فيرون. والعودة إلى الفكرة التي مفادها أن الظاهرة الكولونيالية كانت مستهجنة من طرف الاشتراكية، لكن الحضارة قد انتشرت بفضلها، فالاستعمار إذن لا يعني بالضرورة الرأسمالية، كأسلوب لاستغلال الثروات. وعلى هذا الأساس فإنها اعتبرت الاستعمار بأنه مشروع لذاته في حالة ما إذا كان منتجا للثروة، ومذموما في حالة اضطهاده للأهالي وإهانتهم. وكان من الممكن اعتباره جيدا لو أنه طور الثروات وخلق نشاطات جديدة[4].

---

[1] Demain le travailleur, du 04/12/1926, p3.

[2] Demain le travailleur, du15 /01/1927, p3.

[3] محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 216.

[4] Mahfoud Kaddache, op.cit, p142.

3- وفاء الاشتراكيين الأزلي لسياسة الإدماج كحل أوحد

لقد ذهب الاشتراكيون بشمال إفريقيا إلى حد بعيد؛ عندما اعتبروا أنه من الخطر الاحتفاظ بحضارتين، إذ: (لا يمكن أن يكون تعاونا بين حضارتين يفصلهما فارق ستة قرون)[1]. فالإسلام واللغة العربية والتقاليد والسلوكيات، وكل ما كان يميز الأهالي عن الأوروبيين يمثل البربرية[2]. وقد حارب بعض الأهالي الاشتراكيين التوجه الأوروبي المعارض للإسلام واللغة العربية؛ فكتب أحدهم يسمى عصمت سليم على أعمدة جريدة غدا العامل الصادرة في 04 جوان 1927 مقالا، يعترف فيه بتفوق الحضارة الغربية، ومما جاء في آخره: "إن معرفة المسلمين الجزائريين للغة العربية ستسمح لهم حقا بفهم الإسلام الحقيقي، الذي يختلف عن التعصب والطرقية، ولكن شيء آخر سوف يدفعهم إلى شجب ما سبق بكل حزم، سوف يأتون حينها وبأعداد غفيرة، ومتخلصين من الأحكام المسبقة، إلى الحضارة الغربية الرائعة. إن اللغتين العربية والفرنسية جوهرتان، ووجب التصدي لكل محاولة تهدف للتخلي عنهما أو تشويههما[3].

إذا كان من الممكن مناقشة قيم الإسلام واللغة العربية، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة للوطنية. إذ كانت الوطنية التي عبرت عنها حركة نجم شمال إفريقيا مستنكرة، وتعتبر طوباوية وخطيرة[4]. وقد لخص فيكتور سبيلمان برنامجها، عندما قارن بين برنامج حركة الأمير خالد وفديرالية المنتخبين إلى نتيجة مفادها أنه لم يكن هناك شعب جزائريٌ بل شعوبا جزائرية: قبايل وعرب وميزابيون، منقسمون فيما بينهم. فالاستقلال هو برنامج لكنه غير قابل للتحقيق؛ لأن هناك (عدم كفاءة، وخلافا، وعجزا فكريا لدى نخب الأهالي) ولاسيما تلك التهديدات الداخلية والخارجية، إن العمل من أجل الاستقلال هو العمل لصالح من هم على شاكلة موسوليني، ولصالح الإقطاعيين الكبار من'القياد' و'الباشاغات'[5]. يعيب سبيلمان على نجم شمال إفريقيا أن له

[1] Ibid, p143

[2] محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 217.

[3] Demain le travailleur, du 04 /06/1927, p2.

[4] محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 218.

[5] Demain le travailleur, du 22/10/1927, p2.

توجهين لا يتفقان: التوجه الثوري والتوجه الإصلاحي. ولكنه كان يوافق على الحصول على الحقوق السياسية التي طالب بها النجم بالنسبة لأولئك الذين أدوا كل الواجبات المطلوبة منهم في ظل فرنسا.[1]

كان الاشتراكيون، مثلهم مثل غالبية المتعاطفين مع الأهالي، يريدون مساندة المثقفين ذوي التكوين الفرنسي، والمنتخبين الذين كانوا يفضلونهم على (بني وي وي) الحقيرين(حسب تعبيرهم) وعلى المتطرفين الوطنيين الذين كانوا يعتبرونهم غوغائيين وخطيرين. وقد اعتبروا برنامج المنتخبين مناسبا، لأنه يعبر عن روح التوافق والقوة، وينوه إلى الاستيقاظ بل إلى نهضة في الوعي الجزائري[2].

اهتم الاشتراكيون من جديد بالتمثيل النيابي للأهالي، معتبرين أنه لا يمكن دائما الاعتراض عن هذا الإصلاح بحجة قانون الأحوال الشخصية، الذي غالبا ما كان ينتهك في أحكامه الأكثر أهمية. ولم يتم التطرق إلى الاقتراع العام، لأن ذلك من شأنه تشويه الانتخابات، وقبل الاقتراع يجب تحديد نسبة الأهالي المستفيدين من التعليم، والذين بإمكانهم المشاركة في الاقتراع العام. وتم بالطبع التحفظ على أمور أخرى، حيث رأى بعضهم ضرورة العمل المرحلي من أجل الوصول أولا إلى تمثيل أحسن في الجزائر، قبل البحث عن ذلك في باريس، عن طريق تقليص عدد المنتخِبين الأميين، ورفع مستوى التعليم لدى الأهالي، حتى لا يبقى هاجسهم صوب الحصول على لقب باشاغا ونياشين... هذه التحفظات أثارت ردا شديدا من قبل مناضل اشتراكي أهلي، في مقال على صفحات جريدة "غدا العامل، حيث أكد بأن حجة التعلُّم باطلة، لأن الأمية لم تكن متفشية بين المسلمين فقط بل أيضا لدى بعض الأوروبيين في مختلف المجالس المحلية[3].

لقد تبنى الحزب الجمهوري الاشتراكي برنامجا شبيها ببرنامج الاشتراكيين في الفرع الفرنسي للأممية العمالية: إنشاء المدارس، بعث الممثلين من الأهالي إلى البرلمان، يكلفون بطرح انشغالات جماهير الأهالي، ويشاركون بصفة استشارية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، والقيام بإصلاحات اجتماعية. ولكن لم توجد هناك

---

[1] Ibid, p2

[2] Demain le travailleur, du 19/11/1927, p2.

[3] Mahfoud Kaddache, op.cit, p156.

إشارة للقضية الوطنية، وأكد أن تطبيق سياسة إنسانية واسعة وموفقة، مع الحذر والحزم، تساعد بكل الوسائل على المؤاخاة بين الأعراق وتضامن المصالح، وتعد كفيلة بإدخال أهالي الجزائر في العائلة الفرنسية الكبيرة.[1]

كانت العقيدة الجزائرية للحزب الاشتراكي قد حددت منذ سنوات 1926 و1927 وهي: التنديد بالوطنية، والمساندة المعتدلة لمطالب المنتخبين. وقد توقفت مختلف مؤتمراته عند هذين المبدأين، وقد كان استنكار الوطنية في الغالب يقابله الإشادة بمحاسن الاستعمار. وفي أكتوبر 1929، استنكر سيانفاراني من جديد –ومعبرا عن تفكير الاتحادية الاشتراكية لعمالة قسنطينة– التأكيدات الشيوعية حول الجلاء، والثورة الكولونيالية الممهدة للثورة العالمية، حيث كان يمجد الاستعمار، ويعتبره واجب الشعوب المتحضرة اتجاه الشعوب التي ما تزال غير منظمة ومتخلفة. ثم يضيف أن الاستعمار ضرورة وحق، إنه واقع تاريخي، فقد سبق هو كذلك واقعا تاريخيا آخر، ألا وهو الرأسمالية الصناعية[2]. فهو ضرورة حتى يضمن استمرار تطور الطبقة البروليتارية، عن طريق توفير الشغل والمواد الاستهلاكية، وهو حق من أجل الدفاع عن النفس والمحافظة على الحضارة الغربية وخدمة للانسانية جمعاء[3]! وهكذا وصل الأمر بالاشتراكيين الجزائريين إلى تبرير الرأسمالية ليصبحوا من دعاتها، باعتبارها أداة للإنتاج ونظام استغلال للمواد ويكون في خدمة وتطور الإنسانية. حيث يتساءل سيانفاراني عن مصير أوروبا عندما تتخلى القوى الكبرى عن ممتلكاتها البعيدة؟ ستضطرب الحياة ويبقى الأهالي يصارعون مصيرهم، فيعودون إلى الحياة البدائية التي تشبه عالم الحيوان؟[4] إن اقتراب موعد الاحتفالات بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، قد جعل الاشتراكيين يهتمون مجددا بقضية الاصطلاحات، فقد أثار بعض الاشتراكيين الأهالي المشكلة، وقرر الحزب حلها نهائيا ودفعة واحدة[5].

---

[1] جريدة غدا Demain، الصادرة في 1927/02/09، نقلا عن: محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 219.

[2] Demain le travailleur, du 20/10/1928, p2.

[3] Demain le travailleur, du 27/10/1928, p2.

[4] Demain le travailleur, du 20/10/1928, p2.

[5] Mahfoud Kaddache, op.cit, p144.

لقد طلب المناضل ابن الحاج في المؤتمر الفيدرالي في الحراش، المنعقد في جوان 1929، من المؤتمرين عدم تجاهل الوضعية الحالية للأهالي، وإنشاء توثيق من أجل تنوير الرأي العام حول المسألة الخطيرة للذكرى المئوية التي أثارتها الرأسمالية الجزائرية في وقت غير مناسب، غير آبهة بمصالح الطبقة العمالية الأهلية والأوروبية، ومن أجل التفكير في منح برنامج إصلاحات ضرورية. أجرى الاشتراكيون تحقيقا بين الأهالي حول عمل فرنسا في الجزائر، وكان المجيبون يشتكون من قلة المدارس، والنظام الاستثنائي ومدة الخدمة العسكرية والحد من هجرة العمال إلى فرنسا. واستخلصت جريدة(غدا العامل) بصفة غريبة، على لسان الأهالي المسلمين الجزائريين، إلى نتيجة مفادها: "نحن فرنسيون، ونريد أن نكون فرنسين".[1]

وقد جاء في نفس الجريدة الصادرة في 11 جانفي 1930: "إن الفرد من الأهالي يُكِن لفرنسا حبا وطنيا، كالطفل اتجاه أمه، حبا خرافيا شبيه بالحب الذي كان ينعش الشعب الفرنسي اتجاه الشخصية الملكية، حب عقلي، لأن فرنسا تحمي الأهالي من القياد الدباحين وكبار الطرقيين. فهو يحبها اعترافا لها، لأن فرنسا أحلت السلم محل الفوضى، والعدل محل القوة الوحشية."[2]

يبدو أن هذا التحليل مبالغ فيه، وصادر عن كاتب متطرف في الدفاع عن الظاهرة الكولونيالية الفرنسية بالجزائر، والتي يعتبرها الكثير من الاستعماريين الفرنسيين المنقذ والمخلص للشعوب المقهورة من الجهل والفقر والتخلف.

إذن، كان الأجدر بالاشتراكيين بالجزائر أن لا تكون دعوتهم إلى الإدماج تقتصر على ربط المستعمرة الجزائرية بفرنسا عن طريق إلغاء الحكومة العامة والمنذوبيات التنفيذية ومختلف المجالس المنتخبة، وإنما أيضا عن طريق تطبيق إصلاحات فعلية مثل القضاء على قانون الأهالي والضرائب العربية ونظام المحاكم الخاصة ونشر التعليم والمساواة في العمل وفي الأجور. بل أن حتى العناصر المتجنسة لم ترتق يوما إلى صفة المواطنة الفرنسية؟؟؟

[1] جريدة غدا Demain، الصادرة في 1928/12/28، نقلا عن: محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 220.

[2] نقلا عن: محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 220

4- الإدماج الانتقائي للمسلمين الجزائريين

شرع الاشتراكيون في التأكيد على الإدماج الضروري، واتخذوا موقفا ضد مشروع مورينو الهادف إلى توسيع استقلالية الجزائر، وعبروا عن موافقتهم الدائمة على إدماج المقاطعات الثلاث في فرنسا[1]. وهكذا حددوا خيارهم: "إن مبدأ السياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكنه أن يكون إلا سياسة إدماج، وذلك بدمج الجزائر منهجيا ونظاميا في فرنسا، والاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الفرنسي والعالمي الهادف إلى التوحيد الضريبي والإداري والاجتماعي وذلك بتقليص السلطات الحالية لاستقلالية الجزائر"[2]. وأما الإدماج بالنسبة للأهالي، فلم يكن هناك إلا طريق واحد: التجنيس، وبما أن هذا الإجراء لم يكن محبوبا لدى الجماهير، فقد اقترح الاشتراكيون، الذين كانوا دائما معارضين للقانون الشخصي، تجنيس كل الأهالي الحاصلين على شهادة نهاية الدراسة، بقرار تشريعي. وقد كثفوا من دعايتهم في وسط المنتخبين والأهالي القابلين للإدماج، من المنتخبين والعلماء الاصلاحيين، أو ما كان يسمى بجماعة النخبة، وهكذا كان عليهم دراسة قضية التمثيل النيابي.[3] لقد حان الوقت لتحديد نسبة وكيفية تمثيل المسلمين والشروط الواجب توفرها ليصبح المسلم ناخبا وله الحق في الترشح. وكان على الاشتراكيين تحديد من هم هؤلاء الأهالي القابلين للإدماج؟ هم الفئة التي تعلمت في وتكونت في المدارس الفرنسية، والذين أصبحوا بدورهم معلمين ومربين، حيث اقترح الاشتراكيون مكافأة هذه الفئة بمنح عناصرها كل الحقوق ومساواتهم بالفرنسيين الأصليين[4].

إن اقتناع الاشتراكيين عامة وبالجزائر خاصة يدل على اصطفاف هؤلاء القوم وراء سياسات الحكومات الفرنسية المتعاقبة في التعامل مع القضية الأهلية، والتي امتازت دوما بالتماطل والعنصرية، والدليل على ذلك السياسة التي طبقها الحاكم العام موريس فيوليت في سنوات 1930، فكيف نفسر سكوت هؤلاء الاشتراكيين مثلا عن بعض القوانين والإجراءات المطبقة ضد الأهالي، ومنها على سبيل المثل: إجبار

---

[1] Mahfoud Kaddache, op.cit, p145.

[2] جريدة غدا Demain، الصادرة في 1930/02/22، نقلا عن: محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 220

[3] جريدة غدا Demain، الصادرة في 1930/03/08، نقلا عن: محفوظ قداش، المرجع نفسه ص 220.

[4] Amaimia, Houcine op.cit, pp 162-163.

كل جزائري يريد السفر خارج البلاد بحمل بطاقة تعريف ونسخة من سجلات السوابق العدلية، تثبت عدم صدور في حقه أحكاما قضائية في قضايا خطيرة! ووثيقة تثبت امتلاكه لمبلغ مالي لا يقل عن 150 فرنك، وإثبات دفع قيمة مالية كضمان العودة إلى البلاد، وبحجة المحافظة على الصحة العمومية، يفرض على كل مترشح للسفر تقديم شهادة طبية أثناء الخروج ثم تخضع هذه الشهادة للتأكيد أثاء الركوب...

من خلال ما سبق، نستنتج أن الاشتراكيون الأوائل أرادوا تجريب مخططاتهم في الجزائر، واعتقدوا أنه يمكن أن تكون الجزائر الوسط الملائم لذلك، لكن الواقع أثبث لهم العكس، أمام وجود عدة عراقيل، ومنها عدم وجود طبقة عمالية عريضة، يمكن أن تؤسس لطبقة وسطى، التي هي أساس المشروع الاشتراكي، لعدم وجود قاعدة صناعية بالجزائر، بالإضافة إلى المعارضة الشديدة لكبار الكولون الذين تحكموا في كل شيء بالجزائر. واكتفى الاشتراكيون إذن بالدعوة إلى تطبيق سياسة الإدماج المتدرج وليس الكلي للمسلمين الجزائريين، واختيار العناصر القابلة لذلك، لأن الإدماج الكلي لا يمكن أن يتحقق. وبالتالي فإن الاشتراكيون قسموا المجتمع الجزائري المسلم إلى عدة طبقات، وهذا يتنافى مع مبادئ أغلب المذاهب الاشتراكية.

الفصل الثالث

تطور نشاط الفيديرالية الاشتراكية بعمالة قسنطينة بعد 1945

المبحث الأول: الحياة السياسية الأوروبية في الجزائر

المبحث الثاني: مدخل إلى تاريخ الفدرالية الاشتراكية لعمالة قسنطينة

المبحث الثالث: الفيدرالية الاشتراكية لعمالة قسنطينة وموقفها من أحداث 8 ماي 1945

المبحث الرابع: نشاط الحركة الاشتراكية في عمالة قسنطينة منذ بداية الخمسينيات

لقد تتبعنا المخاض الطويل والعسير، قبل أن يثبت الاشتراكيون الفرنسيون أقدامهم على أرض الجزائر ويفتحون فروع وفدراليات جزائرية، واقتحام المنافسة الانتخابية مع الحركات السياسية الأخرى واقتراح الحلول والبدائل للمشاكل المطروحة، فإننا في هذا الفصل، نحاول أن نؤرخ لفيدرالية قسنطينة الاشتراكية بعد 1945، وذلك من خلال البحث والتنقيب في مختلف الوثائق الأرشيفية التي كانت تراقب نشاط هيئات وأعضاء الفيدرالية في مختلف أنحاء القطاع القسنطيني. على الخصوص، من خلال مؤتمرات الفدرالية واجتماعات الفروع وأثناء الاجتماعات الانتخابية، ومن خلال الرسائل والبيانات المنشورة هنا وهناك. أما الفكرة الأساسية التي نريد تسليط الضوء عليها هي طبيعة الأفكار التي أصبحت تعبر عليها الفدرالية ومدى استمرارها للدعوة للأفكار التقليدية، أم هناك تجديد في الطرح والتوجه، بحكم طبيعة الظروف التي أصبحت تمر بها الجزائر بعد الحرب الكبرى الثانية وأحداث الثامن ماي 1945، وتصاعد التيار الوطني الجزائري، وبعبارة أخرى ما هي الحلول التي اقترحها اشتراكيو عمالة قسنطينة للمشكل الوطني ومطالب الوطنيين الجزائريين؟ ثم نعرج على تحليل سياسة الحاكمان العامان الاشتراكيان في الجزائر وفهم اجراءاتهم اتجاه الوطنيين الجزائريين في القطاع القسنطيني الذي تميز بحالة من الهذوء غير المبرر بالنسبة للملاحظين آنذاك استمرت إلى غاية صيف 1954.

المبحث الأول: الحياة السياسية الأوروبية في الجزائر

لم تحظ الحياة السياسية لفرنسيي الجزائر أثناء تلك الفترة، بالاهتمام إلا من طرف عدد قليل جدا من الباحثين، إلى درجة أن المؤرخ لم يكن أمامه عادة إلا الخيار بين ذكريات عن النوادر التي تخص ماضيا ولّى أو القراءة السريعة لحقائق سياسية زاخرة بالأحداث. ولم يكن موجودا إلا القليل من الدراسات الوافية والكافية حول مواضيع محددة إلا ما اقتصر على مدينة الجزائر مثلا، كما لم يتم إنجاز إلا القليل من

الأعمال في مجال العلوم السياسية ماعدا تلك التي خصصت للشيوعيين أو تيار اليمين الجديد[1]. وكان القيام بذلك يستدعي رسم خطوط عريضة لحياة سياسية تتطلب الكثير من التحاليل اللازمة خاصة مع تسارع الأحداث وتشابكها وتعقدها وبالخصوص منذ مطلع 1930[2].

1- توزيع القوى السياسية

من خلال التمعن في نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت بين 1919 و1936 تبدو بعض المسائل البديهية فيما يخص توزيع القوى السياسية وحركتها البطيئة، حيث نلاحظ بوضوح التقسيم التقليدي بين قوى اليمين وقوى اليسار، على الرغم من أننا لا نلاحظ تكتلا فعليا لمكونات اليسار بالجزائر بنفس الشكل الحاصل في فرنسا، حيث أن الأحزاب اليسارية كانت تقتحم غمار المنافسة الانتخابية بمرشحيها.

في عام 1919 كانت الجزائر قد أرسلت ستة نواب إلى البرلمان منهم نائبان اثنان من اليسار (الراديكاليين الاشتراكيين هنري فيوري[3] H.Fiori وأوجين لوفيفر[4] E.Lefèbvre) وأربعة نواب من الوسط، اثنان منهم تحت لون الحزب الجمهوري الديمقراطي، وهما إميل مورينو E.Morinaud وغاستون تومسون[5] G.Thomson واثنان من الاتحاد الجمهوري، وهما بيتي ورو –فريسننغ.

---

[1] اليمين الجديد: المقصود به هو تلك القوى التي تشكلت وتحالفت مع الفكرة الكولونيالية في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى واستقرار هذه القوى نهائيا بالجزائر، وانتظم المتطرفون اليمينيون في رابطة العمل الفرنسية، حيث كانت دعوتهم أساسا إلى الأخوة. كما تحالف اليمينيون في تجمعين هما الفدرالية الجمهورية والتحالف الديمقراطي، واستطاع اليمين أن يتحصل على أغلبية المقاعد المخصصة للجزائر في الانتخابات التشريعية منذ 1928.
للمزيد من التوسع ينظر: **L'Algérie et la France**, Dictionnaire coordonné par Jeannine Verdès-Le Roux ص ص 299، 300، 301.

[2] Robert MONTAGNE, **la fermentation des partis politiques en Algérie**, in politique étrangère, revue publiée tous les deux mois par le centre d'études de politique étrangère (2° Année) N° 2. — Avril 1937, p 125.

[3] هنري فيوري H. Fiori (1881-1963) نائب في البرلمان الفرنسي ممثلا للجزائر عن الحزب الراديكالي الاشتراكي ما بين 1919 و1942، بدأ حيته المهنية في سلك الجمارك ثم تحول إلى الصحافة حيث كتب في عدة عناوين صادرة بالجزائر وبعدها بعث عناوين صحفية خاصة به مثل جريدة لو بابا لوات Le Papalouette. ينظر: http://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/fiche/(num_dept)/3012

[4] أوجين لوفيفر E.Lefèbvre (1868-1921) شغل نائبا لمدة قصيرة، من نوفمبر 1919 إلى غاية وفاته في جويلية 1921، مناضلا في الحزب الراديكالي الاشتراكي، كان معارضا لضم الجزائر إلى الاتحاد الجمركي واقترح بديلا عنه جعل ميناء الجزائر مفتوحا(منطقة حرة). ينظر: http://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/fiche/(num_dept)/7686

[5] غاستون تومسون G.Thomson (1848-1932) كان ينتمي إلى الحزب الراديكالي الاشتراكي، نائب عن منطقة قسنطينة من 1877 إلى غاية 1938. ينظر: http://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/fiche/(num_dept)/7055

وفي عام 1924 ظل توزيع المقاعد كما كان سابقا ولم يتغير، فلقد أعيد انتخاب نفس النواب مع استثناء واحد تقريبا حلول مالارمي[1] A.Mallarmé محل لوفيفرLefèbvre وبعدد أصوات يقارب جدا عدد الأصوات المحصل عليها في عام 1919[2].

لم يكن الإيمان بفكر كارتل اليساريين قد تغلغل آنذاك في الجزائر بشكل عميق. ففي عمالة الجزائر دخل المرشحان اللذان فازا فيما بعد تحت لون «كتلة اليساريين» – في الواقع كان الشيوعيون والاشتراكيون والراديكاليون_الاشتراكيون يتصارعون صراعا عنيفا– بيد أنه في معسكر اليمين كان المرشحون يتقدمون للترشح باسم «الكتلة الوطنية» المنضوية تحت لواء «حزب فرنسا الكبير في الجزائر»[3] أو ما سمي بالراديكاليين الوطنيين[4].

ومنذ عام 1924 كانت أسطورة الجزائر «اليسارية» قد تلاشت، ولكن استمر التأكيد، من باب العادة التي ترسخت، على وجود أغلبية يسارية نابعة من المنفيين المهجرين في ظل حكم الإمبراطورية[5].

وفي انتخابات عام 1928، كان نصيب الجزائر تسعة نواب عينت منهم أربعة من اليمين (بريار، مول، ريتشي، لاكيار) وأربعة من اليسار، وكانوا كلهم من النواب المنتهية عهداتهم (مورينو، تومسون، رو– فريسننغ، مالارمي) ونائب واحد من الاشتراكيين الراديكاليين وهو جيل كيتولي. وكانت هزيمة اليسار من الحساسية بمكان إلى درجة أن النائب الوحيد المنتخب، جيل كيتولي، وهو شقيق عضو مجلس الشيوخ بول كيتولي، لم يكن يظهر بمظهر الراديكالي النزّاع إلى الصراع. وحتى مدينة الجزائر كان لها نائبها من اليمين،

---

[1] مالارمي A.Mallarmé (1877–1956) نائب لأربعة عهدات ما بين 1924 و1939، كان أستاذا بكلية الحقوق بجامعة الجزائر، كان يبدو مدافعا عن حقوق المسلمين الجزائريين لكن سرعان ما تحول بعد انتخابه سنة 1924 عن قائمة الجمهوريين اليساريين إلى صف المعمرين. حمل حقيبتين وزاريتين، سنة 1930 وزارة البريد والمواصلات وسنة 1934 وزارة التربية، وفي 1940 صوت لصالح منح المارشال بيتان السلطات التأسيسية. ينظر: http://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/fiche/(num_dept)/4931

[2] Mahfoud Kaddache, **La vie politique à Alger de 1919 à 1939**, ENAG éditions, Alger 2009, pp 46, 103.

[3] La dépêche de Constantine du 14/05/1924, p1.

[4] كان اللون الراديكالي الوطني هذا يشمل برنامج الدفاع عن المصالح الاقتصادية الجزائرية، ويقوده كبار الكولون. نقلا عن: آجرون، شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، مج2، ترجمة محمد حمداوي وإبراهيم صحراوي، شركة دار الأمة، الجزائر، ط 2013، ص 574.

[5] L'Echo d'Alger du 08 mai 1932, p 3.

ريمون لاكيار، الذي عرف كيف يهز مشاعر النزعة الاستقلالية الاستعمارية باحتشام مع أنه كان يؤكد مناصرته لبوانكاري[1] Poincaré.

وفي عام 1932، تراجع الناخبون عن رأيهم السابق إلى حد ما، حيث لم يصبح لليمين إلا نائبان اثنان (بريار وباراس) واحتفظ الوسط بأربعة نواب (رو–فريسننغ، مورينو، تومسون، مالارمي) بيد أن اليسار كان نصيبه ثلاثة نواب (المستقل فيوري والراديكالي كيتولي والراديكالي الاشتراكي غيستافينو)[2]. ومع ذلك، لم يكن من الممكن تقدير مدى أصالة الهيئة الناخبة الفرنسية في الجزائر حق قدرها إلا في عام 1936 مقارنة بالوضعية السياسية في فرنسا البلد الأم. وبينما كانت فرنسا تحتفي بانتصار الجبهة الشعبية ولو بفارق قليل، فإن الجزائر لم يجرفها التيار الحساس نحو اليسار. فمن ضمن عشرة نواب منسوبين إلى 202000 ناخب فرنسي كان أربعة منهم يعلنون انتسابهم إلى التجمع الشعبي RPF، اثنان منهم كانا اشتراكيين (ريجيس مارسال[3]، ديبوا ماريوس) بيد أن الإثنين الآخرين (فيوري، غيستافينو) كانا مدعومين من الراديكاليين. وانتخب النائبان الأولان في الدور الثاني بنسبة 58٪ و43٪ من الأصوات، على التوالي، وانتخب الآخران وهما أكثر اعتدالا بنسبة 58.5٪ و51.5٪ على التوالي، وعين خمسة نواب من اليمين ومن اليسار في الدور الأول وعين النائب السادس في الدور الثاني. غير أن انتصار الجبهة الشعبية الباهر في عمالة الجزائر حيث كان لليسار مقعد إضافي بفضل زيادة مقعد في دائرة كثيرة العدد سكانيا، لا ينبغي أن يحجب النتائج الإجمالية. أما في عمالة وهران، فلقد عادت الأغلبية لليمين بشكل لا جدال فيه، بنسبة أصوات بلغت 55.4٪، وفي

---

[1] الذي أصبح رئيس حكومة الوحدة الوطنية سنة 1926. ينظر: Fredj (Maâtoug), **La gauche française et la question palestinienne de 1948 à nos jours**, thèse de doctorat en Histoire, Sous la direction de Jacques Thobie. Soutenue en 1993 à paris1, p81.

[2] L'Echo d'Alger du 07 mai 1932, p 1.

[3] مارسال ريجيس RÉGIS Marcel (1892–1946) موظف في مصالح الضرائب المباشرة، نائب برلماني عن عمالة الجزائر ما بين 1936–1940، عضو في المجموعة البرلمانية الاشتراكية وعضو في المجلس الأعلى للحكومة العامة بالجزائر. نقلا عن: Jean–Marc Valentin, **les parlementaires des départements d'algérie sous la III^{e} république**, l'Harmattan, Paris, 2010, p 186.

الدائرة الانتخابية الثالثة حاز النائب المنتخب، بول سوران، المرشح عن الصلبان النارية[1]، نسبة 58.5٪ من الاقتراع في الدور الأول وكان قد حصل على 54.5٪ في الانتخاب التكميلي في عام 1934[2].

وفي خضم الصراع الذي احتدم منذ الانتخابات البلدية في عام 1935 بين الجبهة الوطنية وأولئك انتظموا فيما عرف بالجبهة المشتركة، والتي تحولت إلى التجمع الشعبي ثم الجبهة الشعبية، ممثلة لليسار الذي دخل المعركة الانتخابية مشتتا، بين كانت الحركات اليمينية محافظة على تحالفها وتماسكها[3]. ولاحظ المتتبعون للوضع السياسي الأوروبي بالجزائر تصاعد شعبية الأحزاب والمنظمات اليمينية التي اكتسبت زبونية متزايدة، حيث عبرت صحيفة La Lutte Sociale بعد استخلاص العبرة من الانتخابات البلدية في عام 1935 ما يأتي: "إن الناخبين الأوروبيين عبروا عن تيار جارف نحو اليمين... وأظهرت فئة من السكان العرب تعاطفا كبيرا مع الفاشيين في الجزائر". وأضافت أيضا: "وفي الانتخابات المتعلقة برؤساء البلديات، فحيثما كان المنتخبون الأوروبيون منقسمين على أنفسهم كان المستشارون من الأهالي قادرين على القيام بدور الحكم وترجيح كفة الفريق الفاشي"[4]. وفي الانتخابات التشريعية في عام 1936 حافظ اليمين على نسبة الأصوات التي كان قد أحرزها في عام 1932 في ثلاث دوائر انتخابية من ضمن أربع في عمالة الجزائر، وحسنها في دائرتين انتخابيتين من ضمن ثلاث في عمالة وهران. أما عمالة قسنطينة، فلقد انتخب (مورينو وديفوDevaud) عن قائمة الجمهوريين الوطنيين وانتخب الثالث (ساردا Serda) عن اليسار الراديكالي[5].

ويمكن القول أن الدوائر الانتخابية في العمالات الثلاث قد حافظت على تقاليد حياتها السياسية، عند مقارنة النتائج بعضها ببعض. ففي منطقة الجزائر حيث كان الموظفون والعمال والمستخدمون أكثر عددا

---

[1] صلبان النار (Croix-de-Feu) هي جمعية كانت تهذف إلى التعايش بين المسيحيين والمسلمين بالجزائر في إطار الايخاء الفرونكو-ميزيلمون، وكان من أشهر المنتسبين إليها شخصية جاك شوفاليه، اتهمت في الثلاثينيات بانتمائها في أحضان الفاشية؟ للمزيد ينظر: José-Alain Fralon, **Jacques Chevallier l'homme qui voulait empêcher la guerre d'Algérie**, Fayard 2012, pp43-52.

[2] L'Echo d'Alger du 05 mai 1936, pp 1 et 8.

[3] Mahfoud Kaddache, **La vie politique à Alger de 1919 à 1939**, p 266.

[4] La Lutte Sociale نقلا عن: آجرون، شارل روبير، المرجع السابق، ص ص 575، 576.

[5] L'Echo d'Alger du 27/04/1936, p1.

وتنظيما وحيث كان نموذج فرنسا الأم هو النموذج المتبع، ظلت هذه المنطقة تنتخب على اليسارين أكثر من غيرها. غير أن ذلك لم يمنع هذه الهيئة الانتخابية الحساسة من أن تميل نحو اليمين في عام 1928 أو تنتخب في العاصمة رئيس بلدية من اليمين في عام 1935. وفي منطقة وهران، حيث كان الناخبون المجنسون بالجنسية الفرنسية أكثر عددا، وأغلبهم من أصول اسبانية ولم يكن يسمح لهم بالانتخاب، وكانوا من المزارعين الذين بدأ يتزايد نفوذهم، فلم ينجح أي رجل سياسي من اليسار في الوصول إلى النيابة قبل «المعجزة» التي أحرزها المعلم الاشتراكي، ديبوا[1] Dubois، في عام 1936، حيث حقق فوزه في الدور الثاني من الانتخابات، عندما استفاد من تصويت الجاليتن الاسبانية واليهودية بالمنطقة، والتي عاقبت المترشح اليميني السيد غاتوين بسبب عنصريته، وأما المنافس الآخر فكان القس لامبير. وفي منطقة قسنطينة، كانت الشخصيات النافذة القديمة التي تغير ألوانها في كل مناسبة تحافظ على منطق نفوذها في كل استشارة انتخابية[2].

وهكذا فإن الفضاء السياسي الأوروبي بالجزائر قد كان خاضعا للثنائية التقليدية يمين–يسار، وتخضعه فيه عمليات الحسم للسياسة العامة بالمتروبول، ومن النادر جدا أن نجد تحالفا بين ممثلي المجموعتين إلا نادرا، وفي الغالب فإن قوى اليمين هي التي كانت تسيطر على أهم المؤسسات، لارتباطها بالقوى المالية والإعلامية بالجزائر. وهذا المشهد لن يتغير بعد الحرب على الرغم من سيطرة الاشتراكيين على الولاية العامة بعد ذلك.

---

[1] ماريوس ديبوا DUBOIS Marius (1890–1976)، اشغل مدرسا ومديرا في عدة مدارس بالقطاع الوهراني، استقر به المقام سنة 1924 بمدينة وهران وأسس أول فرع اشتراكي هناك وأصبح الأمين العام للفيدرالية الاشتراكية، مع العلم أنه كان منخرطا في الفيدرالية الاشتراكية الجزائرية منذ 1912. شارك في العديد من المناسبات الانتخابية لكنه فشل في الحصول على انتصارات، إلى غاية 1931 حيث انتخب مستشارا عاما لعمالة وهران وكان ذلك أول فوز للاشتراكيين بالعمالة، ثم فشل بعدها في الانتخابات البلدية سنة 1935، لينجح بعد ذلك في الظفر بعهدة نيابية استمرت من 1936 إلى 1940. انتقل إلى فرنسا أثناء الحرب منخرطا في المقاومة، ولكن بعض الإشاعات لاحقته مما دفع بالحزب لفصله نهائيا، وفي كل مرة كان يحاول العودة يقابل طلبه بالرفض إلى غاية 1956، وقد أنهى حياته بمسقط رأسه بمنطقة الأرديش. نقلا عن: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article23064, notice DUBOIS Marius, Casimir, dit MARIUS-DUBOIS par Gilles Morin, Justinien Raymond, version mise en ligne le 25 octobre 2008, dernière modification le 26 mars 2012.

[2] آجرون، شارل روبير، المرجع السابق، ص 576.

2- الشخصيات والأنصار

في بلد لا يوجد به رأي عام وحيث ينعدم نفوذ المثقفين أو يكاد، فلم يكن للأسماء السياسية والبرامج الانتخابية الأهمية التي كانت عادة للشخصيات السياسية والأنصار السياسيين. وكان الدور الحاسم للمال في الانتخابات في غنى عن الإثبات وكان معترفا به لدى جميع المعاصرين لتلك المرحلة. وكان أحد المؤرخين الجادين الذي قضى حياته المهنية كلها في الجزائر، غابريال اسكي[1] Gabriel Esquer قد كتب على سبيل المثال: "لم يجد أحد رجال السياسة في ثروته الكبيرة إلا وسيلة يُعيِّن بها، من خلال بذل المبالغ الطائلة، منتخبين في عمالته أقل ما يقال عنهم أنهم يدينون له بالولاء قبل غيره"[2]. ويمكن أن تنطبق هذه السيرة على الأقل على اثنين من «أرباب المال والأعمال» وفي عمالة الجزائر وهما عضوا مجلس الشيوخ جاك ديرو[3] (Duroux) وبورجو[4](Borgeaud) الذي ذاع صيته بعد الحرب الكبرى الثانية.

---

[1] غابريال اسكي Gabriel Esquer (1876-1961) ولد بوسط فرنسا وعاش في عائلة عرفت بخدماتها الجليلة في سبيل الإمبراطورية الكولونيالية الفرنسية، في الهند الصينية، حيث قدمت عدة ضباط سامين في الجيش. كانت اهتماماته الأولى فنية، إذ انخرط في المسرح دون أن يحترف فيه ثم اهتم بالأرشيف المكتبي الذي أصبح حرفته التي لازمها حوالي نصف قرن من عمره. سنة 1909 حط الرحال بالجزائر العاصمة وسكن بشارع ميشلي إلى أن توفي. اشتغل بالحكومة العامة أرشيفي مكتبي إلى غاية 1942 وبالمكبة الوطنية بالجزائر إلى غاية 1948. وأثناء ذلك كان يقدم دروسا في كلية الآداب حول العلوم المساعدة للتاريخ كما انخرط منذ 1910 بالجمعية التاريخية وتعاون في تحرير المجلة الإفريقية. ألف اسكي العديد من الأعمال العلمية حول الجزائر، واهتم خاصة بزمن الحملة ومن أهم مؤلفاته: Les commencement d'un empire, la prise d'Alger سنة 1923، L'expédition سنة 1930، وغيرهما. للمزيد من الاطلاع ينظر: **L'Algérie et la France**, Dictionnaire coordonné par Jeannine Verdès-Le Roux ص ص 348، 349، 350.

[2] آجرون، شارل روبير، المرجع السابق، ص 577.

[3] ديرو Duroux(1878-1944) ولد بالحراش (الجزائر) وتوفي بها، من أكبر رجال الأعمال الكولون بالجزائر، كان أبوه جنديا في الجيش الافريقي فاستقر بالجزائر مبكرا. تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق بعد مسار دراسي بالجزائر وباريس. بدأ نشاطه في صناعة المرايا وبعدها اشترى مزرعة كبيرة ثم أصبح عضوا في الغرفة التجارية. سنة 1912 ارتقى إلى مستشار بلدي ببلدية ميزون-كاري، وبعد الحرب انتخب عضوا في المجلس العام لعمالة الجزائر سنة 1919 وأصبح رئيسا له من 1926 إلى غاية 1937، انتخب سنة 1921 في مجلس الشيوخ الفرنسي ممثلا عن الجزائر وعن اليسار الراديكالي والراديكالي الاشتراكي إلى غاية 1938، كان مهتما بالقضايا الاقتصادية خاصة ولذلك شارك في عضوية عدة لجان ومنها البحرية والتجارة والصناعة والعمل والبريد...فشل في انتخابات 1938 أمام مالارمي في انتخابات مشكوك في أمرها مما دفعه للانسحاب من الحياة السياسية سنة 1939. كان يملك ثروة كبيرة بالإضافة إلى جريدة "صدى الجزائر". نقلا عن: https://www.senat.fr/senateur-3eme-republique/duroux

[4] هنري بورجو Borgeaud (1895-1964) من عائلة سويسرية استقرت بالجزائر وسيطرت على مزرعة "لاتراب" باسطاوالي، تحصل على تكوين في المجال الزراعي بباريس ليتفرغ لتسيير المزرعة العائلية، بعد الحرب أصبح يسيطر على عدة نشاطات اقتصادية ومنها شركة التبغ "باستوس" واسمنت "لافارج" وامتلك جريدة "لاديباش كوتيديان". انتخب رئيس بلدية الشراقة سنة 1930 واستمر في ذلك إلى غاية 1962، ارتقى مستشار للجمهورية وعضو

كان النواب الذين يقال عنهم نواب اليسار، إلى غاية 1936، يرغبون في أن يكونوا من الجمهوريين التقليديين والمناوئين للنظام الكنسي والأوفياء للتقاليد الجمهورية في الجزائر، حيث كانوا يقتحمون المناسبات الانتخابية في قوائم ذات تسميات جمهورية، ويرفعون دوما شعار الدولة اللائكية، وأما بالنسبة للقضايا التي تهم الأهالي، فإنهم لم يناضلوا بجدية من أجل وعاء انتخابي واحد، وعلى العكس من ذلك مطالبتهم بتوسيع الاستقلالية المالية للجزائر كانت دوما في المقدمة. وعلى الصعيد الاجتماعي، كان رجال اليسار هؤلاء من أشد المحافظين وكانوا يعملون على تجاهل مسألة الأهالي. وكان زعيم اليسار كله في منطقة الجزائر هو عضو مجلس الشيوخ الراديكالي جاك ديرو الذي يعتبر أغنى أغنياء الجزائر قاطبة، حيث كان يمتلك أكبر مطحنة في الجزائر إلى جانب الشركة الجزائر للطحانة والشركة البحرية «سفن الشحن الجزائرية» ومزارع الكروم الممتدة على مساحات مترامية الأطراف. وكان هذا السيناتور الشخصية السياسية الأكثر نفوذا في البلاد كلها، حيث كان يفتخر بأنه هو الذي أطاح بالحاكم العام فيوليت، وقاوم بشراسة النزعة الوطنية الإسلامية، ووقف في وجه التصويت على القوانين الاجتماعية.[1] غير أن تحالفه من باب المصلحة مع الجبهة الشعبية كان الضربة التي قضت عليه، ففي أكتوبر 1938 انهزم أمام أندري مالارمي André Mallarmé بفارق بسيط من الأصوات[2].

كان مالارمي، أستاذ الحقوق في كلية الجزائر، قد انتخب نائبا عن كتلة اليساريين في عام 1924، وأعيد انتخابه كجمهوري يساري ثم عضوا عن اليسار الراديكالي، وظل ضمن تيار الوسط مدة طويلة. وتقلد مالارمي منصب وزير لمرات عدة قبل أن ينتقل إلى اليمين في عام 1936. وأعيد انتخابه تحت اللون الراديكالي المستقل، على الرغم من أنه كان تحت رعاية ودعم حركة الصلبان النارية، من قبل هيئة ناخبة

في مجلس الشيوخ من 1946 إلى 1958 مثلا عن التجمع الجمهوري ثم عن تجمع الشعب الفرنسي. كا تقلد عدة مسؤوليات سامية في القطاعين الاقتصادي والإداري. نقلا عن: http://www.senat.fr/senateur-4eme-republique/borgeaud_henri0389r4.html

[1] آجرون، شارل روبير، المرجع السابق، ص 577.

[2] نفسه،

ظلت وفية له، وضمنها فئة من اليساريين كانوا يعتقدون بأنه يساري، مما جعل جريدة "الجزائر الاشتراكية" تعدد وقوف هذا الرجل ضد مصالح الفئات الاجتماعية الهشة عن طريق الدخول في تحالفات من أجل منع تبني قوانين اجتماعية، وكان بذلك سببا في سقوط عدد من الوزارات[1]. وكان مالارمي اللسان الناطق باسم المصالح الاستعمارية وظل يظهر مناوئته الضارية باستمرار لمطالب الأهالي وانتقادهم بالتبعية للشيوعيين[2]، وتمكن من تمرير وجهات نظره ولا سيما في عهد الحكومتين اللتين شكلهما تارديو Tardieu، ثم في وزارتي دومرغ Doumergue وفلاندان Flandin[3].

وفي عمالة قسنطينة، كان عضو مجلس الشيوخ بول كيتولي[4] Paul Cuttoli المنتمي للحزب الراديكالي، من أحد المسؤولين عن الجمود الذي طبع سياسة الحكومات الفرنسية بخصوص المسألة الجزائرية، حيث رد في أحد المناسبات في البرلمان الفرنسي بشدة على موريس فيوليت عندما انتقد سياسة كبار الكولون بها[5]، إلى جانب النائب ورئيس بلدية قسنطينة مورينو Morinaud ونائب عنابة (بونة) تومسون Thomson. وكان النائب جيل كيتولي[6] Jules Cuttoli من أنشط العناصر التي كرست الدفاع على مصالح الكولون وتدعيمها، كما وقف إلى جانب شقيقه بول كيتولي في مواجهة مورينو. وفي مرحلة لاحقة حل محل

---

[1] Alger socialiste, du 29 avril 1932. P1.

[2] Charles-Robert Ageron, **de l'Algérie française à l'Algérie algérienne**, les Editions Bouchène, Paris, 2005, p412.

[3] آجرون، شارل روبير، المرجع السابق، ص 578.

[4] بول كيتولي Paul Cuttoli (1864-1949) ولد بالجزائر من أب كان يشتغل كاتب ضبط بمحكمة الجزائر، عمل كمحامي بناحية قسنطينة ونائبا عنها ما بين 1906-1919 ومسجلا في المجموعة البرلمانية للحزب الجمهوري الراديكالي والراديكالي الاشتراكي، ثم سيناتور ما بين 1920-1940، فرئيس بلدية سكيكدة وعضوا في المجلس العام وفي المجلس الأعلى لحكومة الجزائر. نقلا عن: Jean-Marc Valentin, op.cit, pp 177,178.

[5] Mouton Marie-Renée. **L'Algérie devant le Parlement français, de 1935 à 1938**. In: Revue française de science politique, 12e année, n°1, 1962. pp. 93-128.
http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/rfsp_0035-2950_1962_num_12_1_403366

[6] جيل كيتولي Jules Cuttoli (1871-1942) ولد بقسطينة، اشتغل مثل أخيه في سلك القضاء، أسس وترأس فيدرالية الجماعات الكورسيكية بشمال افريقيا، نائبا عن عمالة قسنطينة ما بين 1928-1936 ومسجلا في المجموعة البرلمانية للحزب الجمهوري الراديكالي والراديكالي الاشتراكي، فرئيس بلدية باتنة وعضوا في المجلس العام وفي المجلس الأعلى لحكومة الجزائر. للمزيد ينظر: Jean-Marc Valentin, ibid p 177

مورينو والشقيقين كيتولي الشقيقان الآخران جيل وأوجين فال Jules, Eugéne Valle وأصبح جيل فال نائبا فيما بعد وأما أوجين فصار مندوبا ماليا ورئيس بلدية قسنطينة.

حارب قادة اليمين بالحجة والمبررات المؤسسة رجال السياسة التابعين لكارتل مدينة الجزائر متهمين إياهم بكونهم مخلوقات سياسية تابعة –لصاحب المطاحن ديرو–، مُجَوع السكان والمحتال في مادة القمح الذي يشتريه بثمن بخس ليبيع الخبز بثمن باهظ. غير أن اليمين كان له زعيمه أيضا في مدينة الجزائر وهو ريمون لاكيار Raymond Laquière[1] الذي يطلق عليه اليساريون لقب «ريمون البغيض». ولم ينتسب هذا الأخير إلى غرفة النواب إلا أثناء الفترة التشريعية لعام 1928 ولكنه ترأس باستمرار، من 1924 إلى 1935، الاتحاد الجمهوري الديمقراطي والاجتماعي الجزائري الذي كان عبارة عن آلة انتخابية ذات نفوذ قوي جدا، تحت رعاية التحالف الديمقراطي والاتحادية الجمهورية[2]. كما استمرت الحياة السياسية لريمون لاكيار في ظل الجمهورية الرابعة، ولا سيما في رئاسة المجلس الجزائري. وظل نفوذه بفضل جريدته «الصحافة الحرة» La presse libre التي كانت تباع في العمالات الثلاث، يعادل نفس النفوذ الذي كان يحظى به زعماء وأرباب المال والأعمال. وفي ظل هيمنة ونفود أولئك الأسياد كانت تنشط طبقة من رجال السياسة المحليين من شتى الولاءات، ولكن أغلبهم كان من الراديكاليين، وكانوا جميعهم متمسكين بشدة بمناطقهم المحلية، مثل فروجي ببوفاريك، وروبير بأورليانفيل (الشلف حاليا)، وبوردير بسان كلو (قديل حاليا)، وري بانكرمان (وادي رهيو حاليا)، وسوران بريفولي (حاسي ماماش حاليا)، ولويس موريل بسكيكدة إلخ. وصار هؤلاء مستشارين بلديين أو عامين، ومندوبين ماليين في الغالب، غير أن القليل منهم فقط نجح في حياته السياسية بصفة نائب، ولذلك كان أغلبهم يحتقر صفة نائب في البرلمان لكون شؤون الجزائر يجب أن تحل في عين المكان.

---

[1] ريمون لا كيار Raymond Laquière(1881–1973) محامي ونائب عن عمالة الجزائر ما بين 1928–1932 ومسجل على القائمة البرلمانية "مجموعة العمل الدمقراطية والاجتماعية" ثم رئيس بلدية سانت أوجين، مندوب مالي ثم رئيس المجلس الجزائري سنة 1954. للمزيد ينظر: –Jean Marc Valentin, ibid p182.

[2] آجرون، شارل روبير، المرجع السابق، ص 579.

ويضيف المؤرخ آجرون: "لما يقوم الملاحظ بمعاينة الصراعات السياسية عن كثب يصاب بالدهشة أمام المكانة التي كانت تحتلها الماسونية، على الأقل في المستوى السياسي. وصارت عبارة «مرشح المحافل» عبارة عن قالب انتخابي جاهز. وكان الوطنيون يهاجمون دون تردد مرشحي اليسار ومرشحي الكارتل ومن ثم مرشحي الجبهة المشتركة في عام 1935 على أنهم رجال الماسونية، تلك الجمعية السرية التي أفسدت الأخلاق السياسية في البلاد"[1].

لم تكن الشخصيات البارزة والمنتمية إلى مختلف المحافل الماسونية بالجزائر تتستر أو تخفي قناعاتها، وهذا خاصة بعد الحرب الكبرى الأولى التي أدت إلى القضاء الفكر المعادي للسامية، وكانوا بأعداد كبيرة في الإدارة وينشطون في كل الأحزاب تقريبا. وعلى الرغم من فإن التقاذف بتهم الانتماء إلى الماسونية بقي منتشرا، ففي العديد من المرات، لما كان أحد رجال السياسة من اليمين يهاجم أحد خصومه كانت صحيفة ما مطلعة تكشف للقراء بأن كلا الرجلين ماسونيان ولكنهما ينتميان إلى محفلين مختلفين. وصادف حتى أن رجل السياسة الراديكالي في مدينة الجزائر، لوسياني[2] Luciani هاجم تسيير شؤون البلدية من قبل «إخوة» ينتمون إلى محفل كان هو نفسه أحد المنتسبين إليه. وهناك من الملاحظين من يقر بوجود نزعة سياسية أحادية متكتلة في "ماسونية استعمارية"، لكن المؤرخ آجرون يعتبرها أسطورة لا أساس لها، ويرى أنه من الصعوبة بمكان الحكم على مدى فعاليتها السياسية، بل أنها لم تطبق في أرض الواقع أية توصية من التوصيات التي كانت تصاغ في المؤتمرات الماسونية في مجال فصل الدين «الكنيسة» عن الدولة أو

---

[1] نفسه

[2] لوسياني(1851-1932) Jean-Dominique Luciani ينحدر من عائلة كورسيكية ارتبطت بالجزائر وإدارتها منذ السنوات الأولى للاحتلال، حيث كان عمه الكاتب العام لعمالة قسنطينة، حل بالجزائر في حوالي 1870، ثم استطاع أن يسطر مسار مهني حافل في الادارة حيث تقلد عدة مناصب، منها نائب مسؤول المكتب السادس المكلف بالأهالي ومسؤول مكتب بالولاية العامة ثم مدير مصلحة الشؤون الأهلية لدى الوالي العام سنة 1907، وبعدها مستشار ونائب مقرر بمجلس الوالي العام سنة 1912. وبالموازاة مع نشاطه المهني درس الحقوق واللغة العربية والأمازيغية وتحصل على شهادة الليسانس من جامعة أكس فألف وترجم عدة مؤلفات من العربية إلى الفرنسية. وبعد تقاعده سنة 1919 تولى عدة مسؤوليات محلية ومنها رئيس بلدية الأبيار لمدة عشر سنوات، وعضو بالمندوبيات المالية ثم رئيسا لها سنة 1931. كما كان منذ 1923 نائب رئيس الجمعية التاريخية الجزائرية ثم رئيسا لها منذ 1927 وعضو الجمعية الأثرية بقسنطينة. نقلا عن: http://cths.fr/an/savant.php?id=125410

السياسة المتعلقة بالأهالي، أو حتى القطيعة الرسمية مع الزوايا التي حاول ميرانت[1] Mirante مدير شؤون الأهالي ورئيس المحفل الماسوني بليزار Bélizaire أن يمررها خلسة وبرعونة الساحر الذي انقلب عليه سحره.[2] ولما كان اليسار يطالب ويدافع عن تطبيق اللائكية والإصلاح الاجتماعي مثل ما يدعو إليه الماسونيون[3]، فإن البعض اتهموه بالتواطؤ مع الماسونية، خاصة عندما كان يشدد من لهجته في انتقاد «شوفينيه» زعماء اليمين ومعاداتهم للسامية.[4]

ولكن دور الشخصيات الماسونية سرعان ما اختفى بالجزائر، حينما تعرضوا للإدانة والشجب من طرف نظام فيشي، الذي قام بحل جميع المحافل الماسونية والتشهير بأسماء رؤسائها على صفحات الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية.[5]

3-الفيدراليات الاشتراكية الجزائرية وعملية التطهير بعد الحرب الكبرى الثانية

بعد سقوط باريس في قبضة المحور، انضم حكام الجزائر المستعمرة إلى حكومة فيشي، فكان مصير الحركة الاشتراكية، تشتت المناضلين وتراجع عددهم والتحاق البعض منهم بصف المارشال بيتان، وملاحقة البعض الآخر وتوقف نشاط هياكل الفيدراليات أصبحت بكماء.

ولكن في حوالي 1943، بدأت الروح تدب من جديد في جسم الفيدراليات الاشتراكية الجزائرية، حيث شكلت فيدراليتا قسنطينة، والجزائر "لجنة للعمل الاشتراكي المشترك"، وبعدها أنشأت فيدرالية وهران لجنة خاصة بها، ثم بدأت عملية تفعيل نشاط مؤسساتها، حيث عقدت فيدرالية قسنطينة مؤتمرها الفدرالي في 07 سبتمبر 1943 وفي 26 أكتوبر 1944 انعقد المؤتمر الفدرالي لوهران. لكن آثار الفترة السابقة ما زالت تلقي

---

[1] جون ميرانت (1868-1950) Jean Mirante مترجم عسكري ومدير الشؤون الأهلية، ومدير جريدة "أخبار الحرب" في حوالي 1916ومؤلف كتاب "فرنسا والانجازات الأهلية" بمناسبة مئوية الاحتلال سنة 1930.

[2] آجرون، شارل روبير، المرجع نفسه، ص 580.

[3] L'Oued-Sahel (l'Avenir de Bougie) du 15/05/1924, p1.

[4] آجرون، شارل روبير، نفسه.

[5] L'Echo d'Alger, du 13/08/1941, p01.

بظلالها، فكانت العودة محتشمة، يسودها جو من عدم الثقة والارتياب، فكانت الحركة تحتاج إلى إعادة التشكل من جديد، لأن المناضلين انفضوا من حولها بسبب إعلان النائبين عن الجزائر ووهران: مارسال ريجيس Marcel Régis وماريوس دوبوا Marius Dubois تمسكهما بالمارشال بيتان، حيث شاركا في المصادقة على منح المارشال بيتان كل الصلاحيات.[1]

ويعبر راؤول بورا عن تلك الحالة بأن الاشتراكيين بالجزائر كانوا يعانون من القطيعة مع الميتروبول، والواجب الذي يفرض نفسه عليهم هو تقديم ضمانات وتطمينات للمناضلين والرفقاء بأن الحزب أصبح مطهرا ومجددا وصلبا وخاصة بفضل المقاومة الثورية، وبالتالي على المسؤولين تأكيد هذه الضمانات[2]. كما أن الحركة الاشتراكية كانت تعاني من صعوبات لاسترجاع حيويتها بسبب الدعاية المضادة التي شنها ضدها الشيوعيون، وفشلت كل المحاولات في إقامة لجنة وفاق معهم، لأنهم كانوا يواجهون هجومات عنيفة ضد المتعاونين الاشتراكيين مع حكومة فيشي، وخاصة في عمالتي قسنطينة والجزائر. أما في عمالة وهران، فقد شكل الشيوعيون والاشتراكيون "الوفاق الشيوعي الاشتراكي" ولكن قيادة الحزب الاشتراكي، استدعت المشرفين على فيدرالية وهران وطلبت منهم الانسحاب فورا من هذا الوفاق، لأن الشيوعيون هم الذين كانوا يسيطرون عليه، بالإضافة إلى أن مواقف الأعضاء الاشتراكيين، كان يشوبها نوع من الغموض، حيث صرح بعضهم بأن لجنة العمل الاشتراكي بوهران ليست لها أية علاقة بالحزب وقيادته السابقة، مما جعلهم مجبرين على الإجابة على عدة تساؤلات، تقديم تفسيرات للقيادة المركزية في باريس، لأن الشكوك كانت تحوم حول عدد من المناضلين[3]. ويرى بعضهم، أن تقرب الاشتراكيون في عمالة وهران من الحركة الشيوعية كان من أجل الحصول على اعتراف بالانتساب إلى المقاومة والتخلص من الصفحة المشينة، فكان ذلك تكتيكا محليا،

---

[1] Claire MARYNOWER, op.cit, p800.

[2] المراسلات بين الأمين العام لفيدرالية قسنطينة واللجنة المديرة لحزب SFIO رسالة مؤرخة في 20/ 09/ 1944. مكتبة المركز الجامعي للبحوث الاشتراكية OURS.

[3] Fabien Lascaux, **la SFIO et la décolonisation de 1945 à 1951**, thèse de doctorat3eme cycle, université Maine 1986, p181.

لجأت إليه فيدرالية وهران. ومع ذلك استمرت الانقسامات وصعبت عملية رأب الصدع، وسرعان ما انفجر الوضع خلال إحدى الاجتماعات في 30 مارس 1945، عندما رفض فرع وهران في صفوفه شخص هنري برتراند[1] Henri Bertrand، الذي لم يكن مناضلا عاديا، بل نائبا عن الضاحية البحرية للمدينة، والأمين العام السابق لاتحاد العمالة للنقابات، واتهمه أحد الشيوعيين بالانتماء إلى فيشي فجمدت عضويته في الاتحاد CGT لمدة عشر سنوات.

حاول هنري برتراند الدفاع عن نفسه، حيث لا يفوت أية فرصة للتذكير بأنه ساهم في إنقاذ حياة 06 عناصر شيوعية من الموت، بعدما حكمت عليهم المحكمة العسكرية بالجزائر واستطاع الحصول على العفو لصالحهم. كان رده هذا عندما اتهم بأنه كان مقربا من أنصار فيشي وأنه أقام علاقات قوية معهم عندما مكث في الجزائر العاصمة مدة من الزمن. لكن هذه التبريرات لم تشفع له، حيث كان حضوره في الاجتماعات يثير الفتن وحالة عدم الارتياح لدى زملائه، بل يحدث الانقسام فيما بينهم، ثم قام بالتشكي إلى المكتب الفيدرالي، ولكن الإدانة قد فصل فيها، فلم يتحصل من هذا المكتب على العفو المنشود[2].

كانت حالة هنري برتراند جد معقدة، فهل كان متعاون حقيقي مع فيشي أم كان مقاوما حقيقيا؟ لقد كان بإمكان المكتب الفيدرالي السماح له بالعودة إلى أحضان SFIO، لكن كثرة المتعاونين مع المصور بعمالة وهران، ومن الاشتراكيين، جعلهم يتحفظون على ذلك.

بعد فشل محاولاته، قرر هنري برتراند الاستثمار في الانقسامات التي دبت في جسم الفيدرالية، وقرر إنشاء فروع تابعة له في ضواحي مدينة وهران، باستمالة رفقاء لآخرين تعرضوا للفصل من الحركة. واستطاع

---

[1] هنري برتراند Henri Bertrand مدرس ومدير مدرسة، انخرط في الحزب الاشتراكي من بداية العشرينيات، أصبح سنة 1929 أمين نقابة المدرسين بعين تموشنت، شارك في الانتخابات البرلمانية سنة 1932 و1936 ولكنه انهزم أمام الشيوعيين. منذ فيفري 1936 أصبح أمين عام نقابات CGT بالقطاع الوهراني بعد اتحاد النقابات فيما عرف بـ CGT-CGTU. تعاطف سنة 1940 مع فيشي حيث كلفه الطرد من النقابة العمالية سنة 1943. نقلا من: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article99795, notice BERTRAND Henri [Dictionnaire Algérie] par F. Soufi, version mise en ligne le 4 janvier 2017, dernière modification le 4 janvier 2017.

[2] Fabien Lascaux, op. cit, 169.

تكوين حوالي ثلاثة فروع، كما ربط الاتصال مع القيادة السابقة للفيدرالية، المتمثلة في شخصيات: ماريوس دوبوا، الأمين العام السابق ونائبه ليون كارميلي[1] Leon Carmillet، اللذان كانا يتمتعان بشعبية كبيرة، وما فتيء كل واحد منهم المطالبة بإعادة الإدماج في الحركة[2].

إن تحالف هؤلاء القيادين الثلاثة، قد شكل فعلا قوة اشتراكية انفصالية بمدينة وهران. حيث تميزت بالتنظيم والقيادة، وعدد لا بأس به من المناضلين والمتعاطفين. وحاولت ربط الاتصال بالمناضلين القدامى، فأرسلت لهم نشرية بعنوان "في الحزب القديم" (Au vieux parti). وبمناسبة أول ماي، وزعت منشور بعنوان "من أجل المصالحة الفرنسية"[3].

استمرت قضية هنري برتراند في تسميم حياة فيديرالية وهران طيلة سنة 1946، ولكن بعد ذلك، بدأ الانفصاليون يفقدون تأثيرهم ومصداقيتهم حيث فشلوا في تكوين الحزب الاشتراكي بالجزائر، وقضي على محاولاتهم نهائيا بعد عودة السيد موريس رابيي[4] Maurice Rabier، وتسلمه زمام الأمور، وإعادة تنظيمه للفيدرالية[5]. لقد دامت حالة الفوضى وعدم الثقة، وروح الانتقام والإقصاء، في صفوف الاشتراكيين في الجزائر، حوالي ثلاث سنوات بعد تحرير باريس، وأخطرها تصفية الحسابات داخل SFIO، مثلما شهدتها الحركة في وهران، ولم تتمكن من تضميد الجراح واستجماع القوى والعودة إلى النشاط السياسي، إلا بعد جهد جهيد، فهل فعلا تحقق ذلك؟

4- نضال المنتخبين الاشتراكيين من أجل قانون خاص بالجزائر

---

[1] ليون كارميلي Léon Carmillet (1900-1977)

[2] Fabien Lascaux, op. cit, 171.

[3] Fabien Lascaux, op. cit, p171.

[4] موريس رابيي: (1907، 1999)، ولد بمدينة وهران، شغل منصب أمين عام فرع SFIO لمدينة Perségaux (المحمدية) سنة 1929، ثم نائب أول لرئيس بلدية المحمدية، ثم رئيس لها سنة 1943، وما بين 1945 – 1956 أنتخب نائبا في البرلمان الفرنسي عن SFIO، وعين سنة 1947 مقررا للجنة القانون الخاص بالجزائر سنة 1947 في الحزب. للمزيد يرجع إلى: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article7871, notice RABIER Maurice [Dictionnaire Algérie] par René Gallissot, Fouad Soufi, version mise en ligne le 30 juin 2008, dernière modification le 28 février 2014.

[5] Fabien Lascaux, op. cit, p 172.

بعد أحداث 8 ماي 1945، تأكدت الطبقة السياسية الفرنسية بأن العنف والاضطهاد ليس هو الحل للمشكلة الجزائرية، ولهذا صرحت حكومة ديغول بأنها تعتزم اعتماد قانون خاص بالجزائر، وإعطائها الطابع الخاص الذي تتميز به عن بقية المستعمرات الفرنسية، وتم تكليف وزير الداخلية أدريان تكسيي[1] Tixier للتفكير في ذلك، لكنه بعد أيام توفي، فحاول خليفته أندري لوتروكي[2] André le Troquer الاضطلاع بذلك، فقام بزيارة إلى الجزائر، ولكن على ما يبدو أو الوقت لم يكن مناسبا لدراسة الوضع في الجزائر، لأن المؤسسات الفرنسية كانت لديها أولويات أخرى، حيث أن المجلس الوطني التأسيسي كانت لديه انشغالات أخرى، ولم يدرج المسألة الجزائرية في جدول أعماله لمدة سنتين تقريبا، زادت خلالها مشاكل مقاطعات ما وراء البحار تعقيدا. وفي نهاية المطاف، وضع الملف أمام المجلس الوطني في جوان 1947، ولكن أيضا الوقت لم يكن مناسبا لمناقشة القضية.

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة الاشتراكية قد قامت بصياغة نص حول الموضوع، اعتمده المجلس الوطني للحزب في اجتماعه يومي 19 و20 مارس 1947، ولكنه لم يكن واضحا، وطغت عليه العموميات.

---

[1] أدريان تكسيي TIXIER Adrien, Pierre (1894-1946) مناضل اشتراكي من المشاركين في تأسيس المكتب الدولي للعمل سنة 1920 حيث تقلد فيه عدة مسؤوليات بمقره بجنيف. بعد سقوط باريس راسل بيتان يدعوه لعدم الاستسلام والاستمرار في المقاومة، انتقل إلى واشنطن وأصبح هناك ممثلا لحكومة فرنسا المكافحة، استدعي سنة 1943 إلى الجزائر وعين محافظا للعمل والاحتياط الاجتماعي. وفي سنة 1944 عينه ديغول وزيرا للعمل ثم وزيرا للداخلية في الحكومة المؤقتة. حاول بعد الحرب تطهير جميع الإدارات والأجهزة الأمنية من بقايا فيشي، ونظم أول انتخابات بلدية وبرلمانية في ماي وأكتوبر 1945. أشرف على القمع بالشمال القسنطيني ودافع عن زميله شاتينيون. للمزيد ينظر إلى: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article132760, notice TIXIER Adrien , Pierre par Gilles Morin, version mise en ligne le 23 septembre 2013, dernière modification le 29 août 2015.

[2] أندري لوتروكي André le Troquer (1884-1963) مناضل في الحزب الاشتراكي منذ التوحيد، اشتغل بالمحاماة ثم انتخب كمستشار بالمجلس البلدي لباريس سنة 1919، كان من العناصر الأساسية التي رسمت الخط الاديولوجي للحزب الاشتراكي بعد مؤتمر تور، وهو خاصة الانضمام إلى الأممية الاشتراكية وعدم الخضوع للاملاءات القادمة من موسكو أو غيرها ونبد القوة في نشر الدمقراطية، لم ينجح في الانتخابات البرلمانية الا عام 1936، حيث انتسب إلى لجان الملاحة الجوية والتشريع المدني والجنائي. اتخد موقفا واضحا ضد فيشي أثناء الاستسلام ودافع علنيا عن ليون بلوم سنة 1942، مما جعله محل ملاحقة القيستابو فلجأ إلى السرية ثم دخل لندن حيث انضم إلى المجلس الوطني للمقاومة CNR، وسنة 1943 انتقل إلى الجزائر وكلفه ديغول بالاشراف على محافظة الحرب والجو إلى جانب عضويته في المجلس الاستشاري المؤقت. ثم كلف بإعادة تنظيم الجيش في افريقيا الشمالية، وفي 25 أوت 1944 دخل باريس مع كتيبة الجنرال لوكلرك وعين بعدها وزيرا في الحكومة المؤقتة الحرة على الأقاليم المحررة. عين في جانفي 1946 وزيرا للداخلية وفي ديسمبر عينه بلوم على الدفاع. نائبا لرئيس البرلمان لعدة سنوات ثم انتخب رئيسا له في جانفي 1954. للمزيد ينظر إلى: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article50715, notice LE TROQUER André, Lucien, Alexandre par Justinien Raymond, version mise en ligne le 14 juin 2009, dernière modification le 11 décembre 2018.

ومن المقترحات التي جاءت فيه إنشاء مجلس جزائري منتخب من طرف الوعائين الانتخابين وبمقاعد متساوية بين الأوروبيين والمسلمين الجزائريين، وتكون مهمته المصادقة على الميزانية ومراقبة الهيئات التنفيذية والإدارة، إلغاء الحكومة العامة بالجزائر وتعويض الوالي العام بوزير يمثل الجزائر، مهمته تعيين الولاة في العمالات ويمكن للمجلس الجزائري إقالته[1].

وكما نلاحظ فإن المشروع لم يكن ثوريا وجديدا، وإنما يعبر فقط عن رغبة وإرادة قيادة الحزب الاشتراكي المشاركة في حل محتمل للمشكلة الجزائرية باعتبار أن عددا من هؤلاء القيادات قد تقلدوا مناصب عليا في الحكومة الفرنسية بعد نهاية الحرب،حيث ازدادت شعبية الحزب، وارتفع عدد منتخبيه في البرلمان. كما استمرت الجزائر مادة دسمة في المناقشات والاجتماعات لدى الدوائر الفرنسية الحزبية الحكومية، ولكن برمجتها في جدول أعمال المجلس الوطني تأخر كثيرا بسبب التعارض والتناقض بين الأعضاء الاشتراكيين أنفسهم وانعدام الانسجام بينهم وخاصة بين أولئك الذين يشغلون المناصب الحكومية والقيادات الأخرى في الحزب خارج الحكومة. وخاصة بين موريس رابييMaurice Rabier ورئيس الحكومة (رئيس المجلس) بول راماديي[2] Paul Ramadier الذي أصبح يدافع عن وجهة نظر الحكومة وليس على مقترحات حزبه، حيث يصرح بأن وزراءه يعارضون تصويت النساء في المشروع الذي عرضته لجنة الحزب، كما أنهم يعارضون تشكيلة الوعاء الانتخابي الأول، ومجلس الحكومة ودور الحاكم العام، وطلب من لجنة الحزب بأن تأخذ بملاحظات الحكومة، وتتراجع عن موقفها بشأن تلك النقاط. ورد عليه موريس رابيي، بأنه يتمنى ذلك، ولكن في قناعة اللجنة أن البرلمان سيناقش مشروعين ويختار احدهما بكل ديمقراطية! وأثناء المناقشات في لجنة الداخلية بالبرلمان، تمسك كل طرف بمقترحاته، وعلى الرغم من تراجع المجموعة البرلمانية الاشتراكية عن بعض النقاط مثل صلاحية المجلس الجزائري بان يقيل الوالي العام، إلا أن الحكومة بقيت متمسكة

---

[1] Parti socialiste, Compte rendu sténographique, Conseil national 19 et 20 mars 1947, pp121–123.

[2] بول رامادي Paul Ramadie (1888– 1961): رئيس الحكومة الفرنسية سنة 1947، تقلد عدة حقائب وزارية ما بين 1948 – 1956، وفي عهده تم اعتماد القانون الخاص بالجزائر 1947.

بمقترحاتها، مما جعل المجموعة البرلمانية للحزب الاشتراكي في ورطة ومأزق بسبب تصارع أعضاء من الحزب، حيث أن رئيس الحكومة وبعض الوزراء ينتمون إلى SFIO، ونجد أن أغلب أعضاء اللجنة تساند طرح موريس رابيي[1]. وفي هذا الاتجاه، صرح ليوبولد سنغور[2] Léopold Senghor باعتباره الناطق الرسمي باسم اللجنة البرلمانية، بأن هذا المشروع هو أبسط (الحد الأدنى) ما يمكن أن يقترح للجزائر، قائلا: "إذا لم نصادق على مشروع أحباب البيان، لا يعني أننا لا نتفق معهم حول المبادئ، ولكن الأمر راجع لأسباب منفعية وليست انتهازية، لأننا نشعر بأنه ليست لدينا الأغلبية في البرلمان، ونريد أن يمر القانون الخاص بالجزائر عبر مصادقة الأغلبية الساحقة من الجمهوريين"[3].

إن مشروع لجنة الداخلية، ملائم ولكنه هزيل ومتواضع، وكما هو فإنه يمثل فقط مرحلة، بل مرحلة صغيرة في الطريق نحو الفيدرالية". كما عبر السيد راؤول بورا، في تدخله أمام البرلمان عن بعض الأسف واللوم المبطن للحكومة وأعضائها الاشتراكيين الذين فوتوا فرصة تاريخية من أجل تحقيق التقارب بين المسلمين الجزائريين والأوروبيين[4].

لقد بقي أمام موريس رابيي سوى اللجوء إلى طلب التصويت بالثقة ضد الحكومة من أجل توقيف تطبيق المشروع، لكنه منع من ذلك في مؤتمر الحزب، إضافة إلى أن بعض الموالين له بدأوا ينفضون من حوله، فساد الغموض والضبابية، في خطابات قادة الحزب، حيث نستنتج ذلك من الكلمة المطولة التي ألقاه إدوارد ديبرو[5] Edouard Depreux وزير الداخلية أمام البرلمان، حيث غلب عليها العموميات، وأطال الحديث

---

[1] Journal officiel, documents parlementaires, AN 1947, n° 103 du 26 aout 1947, p 4629.

[2] ليوبولد سيدار سنغور Léopold Senghor (1906-2001) مناضل اشتراكي وكاتب وصحفي ونائب عن السنغال وموريطانيا في المجلس التأسيسي والبرلمان الفرنسي ما بين 1946-1958، عضو في قيادة الحزب بباريس سنة 1947، ولكن معارضته لتوجه الحزب في التعامل مع قضايا الأقاليم فيما وراء البحار دفعته للانسحاب سنة 1948. للمزيد ينظر: http://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/fiche/(num_dept)/6385

[3] Journal officiel, Débats à l'assemblée nationale, AN 1947, N° 98 du 20 / 08/ 1947, p 4428.

[4] Fabien Lascaux, op.cit, p 162.

[5] إدوارد ديبرو Edouard Depreux (1898-1981) محامي معادي للظاهرة الكولونيالية، كان مناضلا في الحزب الاشتراكي وعضوا هيئته القيادية، وبرلماني من 1944 إلى 1958، كما تولى وزارة الداخلية ما بين 1946-1948. للمزيد ينظر: -http://maitron-en-ligne.univ

عن انجازات فرنسا في الجزائر، وأن هذا القانون الخاص سيكون الضامن للتقدم والصداقة بين المسلمين والفرنسيين[1].

وللخروج من هذا الانسداد، تقرر توقيف أشغال البرلمان، وفتح المجال أمام عقد اجتماع سري للأغلبية البرلمانية، وبدون حضور النواب المسلمين الجزائريين، ولكن لا شيء تسرب عن فحوى هذا الاجتماع, لأنه لم يصدر أي بيان بعد ذلك، ثم استمرت المناقشات بإعلان رئيس الحكومة أن النصوص التي اقترحها تعتبر أرضية للمناقشة، وبعدها تم التصويت بـ312 نعم صوت مقابل276 لا، وقُبل النص المقترح من طرف بول راماديي، كما صوتت المجموعة البرلمانية الاشتراكية بنعم. وبعد أيام اعترف السيد جون روس[2]Jean Rous بأن الحكومة قد قايضت القانون الخاص بالجزائر بالقانون البلدي[3] وهكذا فإن الأمل الذي كان معقودا على تزويد الجزائر بقانون ليبرالي وتحرري قد وُئد نهائيا، حيث باءت محاولات كل من راؤول بورا وموريس رابيي وغاستون ديفيري[4] Gaston Defferre في تمرير بعض التعديلات بالفشل أمام تجاهل زملائهم لها[5].

وبعد نهاية المناقشات صوت كل أعضاء المجموعة البرلمانية الاشتراكية على مشروع الحكومة ماعدا ممثل بنين داهومي، في الاتحاد الفرنسي، ولم يستطيع النواب الاشتراكيون الصمود أمام مبررات رامادیي وساندوه، معاكسين بذلك حزبهم الذي ساند مشروع موريس رابيي خلال مؤتمر الحزب الذي انعقد قبل أيام من

paris1.fr/spip.php? article22336, notice DEPREUX Édouard, Gustave, Hector par Gilles Morin, version mise en ligne le 25 octobre 2008, dernière modification le 1er septembre 2009.

[1] Fabien Lascaux, op.cit, p 162.

[2] جون روس Jean Rous (1985– 1908) عضو في الفريق المسير للحزب الاشتراكي الفرنسي منذ 1944، اهتم بقضايا الاستعمار، ولم يتفق مع زملائه حولها فأدى بانسحابه من الحزب سنة 1948. للمزيد يرجع إلى: Mohamed Lotfi Chaibi, **Socialistes français et nationalistes tunisiens: histoire d'une rencontre (1945–1956)**, Tunis, 1997, pp 258, 259.

[3] القانون البلدي: رقم 47 – 1733 المؤرخ في 5 سبتمبر 1947، ج ر ج ف، JORF الصادرة في 06 / 09 / 1947 ص 8896.

[4] غاستون ديفيري (1910– 1986) انخرط في SFIO سنة 1933، قادها في المنفى.

[5] Fabien Lascaux, op.cit, p 162.

افتتاح مناقشات المشروع بالبرلمان. وإن تغير الموقف بهده السرعة، والخروج عن الطاعة ليس بجديد عن المجموعة البرلمانية الاشتراكية بل هي عادة قديمة ترفع إلى عهد الجمهورية الثالثة[1].

إن الثابت أنه في كل مناسبة تناقش فيها المسائل الكولونيالية فإن النواب الاشتراكيين كانوا يقدمون الدعم اللازم للحكومة، وخاصة خلال سنة 1947 التي تميزت بكثرة الاضطرابات، حيث جرهم ذلك إلى الدفاع عن السياسة الاستعمارية(الكولونيالية) التي انتهجتها الحكومة الاشتراكية، ولم يكن ذلك حتما بدافع القناعة والمبادئ وإنما لدواعي تكتيكية وتضامنية، حيث تجنبوا المشاركة في مناورات لإسقاط حكومة رفيقهم، فأصبح هذا السلوك قاعدة تُوجه التصويت في البرلمان، ليس فقط حول المسائل المرتبطة بالسياسة الكولونيالية وإنما أيضا في مسائل أخرى مثلما حدث عندما أقدم رامادييي على عزل الوزراء الشيوعيين من الحكومة، على الرغم من معارضة منظري الحزب له بخصوص السياسة الاقتصادية. وبالتالي فإن إستراتيجية النواب الاشتراكيين لا تتعلق فقط بالمسألة الاستعمارية وإنما هي إستراتيجية عامة من اجل حماية الحكومة والسلطة والنفوذ الذي يتمتعون به في البرلمان.

5- الحياة السياسية في إطار القانون الخاص: التزوير الانتخابي والحوار المستحيل

ارتبطت سياسة الحكام العامون الاشتراكيون الذين تعاقبوا على الولاية العامة بالجزائر، وخاصة بعد الحرب الكبرى الثانية، بالسياسة العامة للحكومة الفرنسية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل، على الرغم من أن المدة الزمنية التي حكم فيها هؤلاء قصيرة جدا، ونقصد بذلك فترة حكم إيف شاتينيون[2] وإدموند نيجلان[3]، فالمرحلة الأولى تمتد ما بين 1945- 1946، وتتميز بعدم دخول الحكومة الفرنسية مباشرة في مواجهة الحركة الوطنية، ثم المرحلة الثانية سنة 1947، التي تعتبر منعرج خطير في تاريخ الظاهرة الكولونيالية

---

[1] Fabien Lascaux, op.cit, p 162.

[2] إيف شاتينيون (8 سبتمبر 1944 إلى 11 فيفري 1948).

[3] إدموند نيجلان (11 فيفري 1948 – 9 مارس 1951).

بالجزائر، حيث ظهرت سياسة التعنت لدى الحكومة الفرنسية، وعدم الإصغاء للمطالب الوطنية الجزائرية بما فيها مطالب بعض ما أسموهم بالمعتدلين.

وأما المرحلة الأخيرة وهي الممتدة من 1948، حيث جاء تعيين الحاكم العام الاشتراكي نيجلان للقيام بمهمة محددة وهي قطع الطريق أمام الوطنيين في الجزائر، بشتى الطرق والوسائل[1].

وتُعرف بعض الكتب والبيوغرافيات الفرنسية الحاكم العام شاتينيون بأنه رجل ليبرالي، وإنساني، ولكن الظروف الصعبة التي واجهته في الجزائر عند استلامه الولاية العامة، هي التي جعلته يضطرب في تنفيذ أفكاره ومبادراته، حيث واجه أحداث 8 ماي 1945، وما صاحبها من قمع وتعسف، مما نسف مشروعه في التقريب بين المسلمين الجزائريين والفرنسيين!!![2]

فامتازت مواقفه بالغموض، ولم يسجل له بأنه قد حاول توقيف الآلة العسكرية العميقة التي قادتها الجنرال دوفال قائد المدفعية والقوات البحرية والجوية، والذي جعل القطاع القسنطيني معزولا عن باقي الجزائر. ولكن الأمر الغريب الذي يحسب على شاتينيون، هو كيف سمح لأن يتم حبس فرحات عباس والدكتور سعدان بمكاتب الولاية العامة بالجزائر!!؟ هل كان ضعيفا إلى درجة أنه أصبح لا يحكم؟

حاول شارل أندري جوليان في مقال له بجريدة الحزب «الشعبي» "Le populaire " الصادرة في 28 جوان 1945، البحث عن الأعذار لرفيقه، عندما كتب "لا يمكن لأحد أن يشك في الفكر التحرري وإنسانية شاتينيون، ولكن الأمور خرجت عن سيطرته لأنه بقي محاطا بعدد قليل من المخلصين، كل الإطارات الإدارية كانت قلبا وقالبا مع العسكريين، وكبار الكولون من أجل كسر مطالب الجزائريين"[3].

---

[1] Fabien Lascaux, op.cit, p 197.

[2] شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير – القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية–**، تعريب المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص 333.

[3] Fabien Lascaux, op.cit, p 197.

كما أن بعض الكتاب الفرنسيين، الذين تعاطفوا مع السيد شاتينيون، كتبوا بأن الظروف الصعبة والعصيبة التي مر بها في بداية عهدته بالجزائر، هي التي دفعته إلى إتباع سياسة اجتماعية واقتصادية لردع السكان، وخاصة اتجاه المسلمين والجزائريين. ويدلل أحدهم على ذلك، بأن الحاكم العام استطاع خلال فترة الجفاف التي اجتاحت البلاد، تجنيب الجزائريين من مجاعة كانت محدقة بهم، لأنه طبق برنامجا لترقية الزراعة "الأهلية" وتنويع منتوجاتها، وتجهيز الفلاحين وتوعيتهم ورفع مستوى التأهيل لديهم. ثم حاول إعادة تأهيل بعض الأراضي، ووضع برنامج للسقي، من أجل زيادة مساحة الأراضي المنتجة[1].

كما أضاف أحدهم بأن الحاكم العام، قد فتح عدة وظائف سامية أمام المسلمين الجزائريين، كما أنشأ مراكز بلدية، يتمرس فيها الجزائريون شؤون التسيير إلى غاية ترقيتها إلى بلديات ريفية، كما مد جسور التواصل مع حركة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التي استطاعت الفوز بكل الانتخابات التي جرت في عهد هذا الوالي العام.

لم تكن سياسة شاتينيون، ثورية، وجريئة، وإنما كان هدفه تقريب وكسب النخبة الجزائرية المسلمة غير التقليدية، من أصحاب المهن الحرة وبعض التجار، المنفتحين على الثقافة الفرنسية. حيث كان يعلم جيدا بأن هذه النخبة كانت معجبة بحزب فرحات عباس، الذي لا يخشى من مطالبه، التي لم تكن انفصالية ومتطرفة، وبالتالي فإنه يضمن تحقيق الأخوة الإسلامية الفرنسية، ولتفادي الانقسام في الجزائر، ويفسح المجال لإمكانية إتحاد الوطنيين الجزائريين المعتدلين مع الأحزاب الأوروبية اليسارية واليمينية المعتدلة، وهو يدرك جيدا بأن إتباع سياسة عنيفة مع UDMA، سيؤدي إلى تحول فرحات عباس وأنصاره إلى اتجاه وطني أكثر راديكالية[2].

---

[1] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 339.

[2] Fabien Lascaux, op. cit, p 198.

وهكذا أصبح المتتبعون في الحكومة الفرنسية في باريس، ينظرون بعين الرضى إلى سياسة شاتينيون خلال سنوات 1945، 1946، 1947[1]. حتى قال فيه وزير الداخلية "إدوارد دوبرو Depreux" في المجلس الوطني: "ربما كان لهذا الرجل الفذ والمثقف، ولهذا الجمهوري المتحمس، ولهذا الوطني المتبصر، عيب واحد: هو أن المسلمين يعبدونه لأنهم يأنسون فيه صديقا مخلصا"[2].

لكن المعمرون الاستعماريون، كانوا له دوما بالمرصاد، فناصبوا له العداوة ووصفوه بشتى أنواع الأوصاف المشينة، حتى يدفعوه إلى الانسحاب والاستقالة، ففي رسالة مفتوحة إليه من طرف جاك شوفالييه، منشورة على صفحات جريدة "صدى الجزائر" ذكره فيها بفشل سياسته بالجزائر التي ستؤدي إلى الخراب ودعاه صراحة إلى الرحيل[3]. وعلى عكس مما كان يأمله أولئك، فإن الحكومة الفرنسية قررت الإبقاء على شاتينيون في منصبه، لمواصلة السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي باشرها بعزم وحزم[4].

استمر ضغط المتطرفين الأوروبيين على شاتينيون، وبفضل رجلهم في الحكومة المتمثل في شخصية روني ماير المنتخب عن عمالة قسنطينة، الذي أقنع رئيس الحكومة روبار شومان وبدعم جول موش، تم الاتفاق على تنحية شاتينيون وتعيينه سفيرا في موسكو، واستدعاء وزير التربية الاشتراكي مارسال إدموند نيجلان لتولي الولاية العامة في الجزائر[5]. ويبدو أن السبب الرئيسي في عزل شاتينيون، هو اقتراب انتخابات المجلس الجزائري التي كانت مقررة في أفريل 1948، والتخوف من اكتساح مرشحي حزب حركة الانتصار الديمقراطية المجلس والفوز بأغلبية المقاعد.

لقد عُرف نايجلان بصلابته، وهو أصيل منطقة الألزاس والرافض للانفصال، وقد أبلى في ذلك بلاء حسنا، عندما انضم إلى المقاومة الفرنسية وحارب النازية بشراسة. كان يعي جيدا بأن الوطنيين الجزائريين في

[1] Fabien Lascaux, op. cit, p 198.

[2] شارل أندري جوليان، المرجع نفسه ص 333.

[3] L'Echo d'Alger, du 21 novembre 1947, p1.

[4] آجرون، شارل روبير، المرجع نفسه، ص 968.

[5] شارل أندري جوليان، المرجع نفسه، ص 354.

حركة انتصار الحريات الديمقراطية، هدفهم هو الاستقلال، فينبغي عليه أن يحول دون تقدمهم مهما كانت التكاليف. حيث سبق يوم الانتخاب إطلاقه لخطابات التهديد وجسدها بمنع جريدة المغرب العربي من الصدور، وحملة المداهمات والاعتقالات لحوالي 33 مترشحا من حركة الانتصار ومنع تنظيم تجمعات للحملة الانتخابية وإرسال دوريات عسكرية خاصة في منطقة القبائل من أجل تخويف الجماهير الشعبية. وأما يوم الانتخاب فتميز بطرد مندوبي حركة الانتصار من مكاتب التصويت وإخفاء أوراق الانتخاب الخاصة بالحركة وملء الصناديق مسبقا وإطلاق النار على المنتخبين الذين لا يمتثلون للأوامر، حيث خلف تنفيذ هذا التهديد مقتل حوالي 10 أشخاص وجرح أكثر مئة آخرين[1].

لقد جاءت نتائج الانتخابات في دورها الأول كارثية بالنسبة لأنصار الجزائر الفرنسية حيث انتصر الوطنيون الجزائريون، في الوعاء الانتخابي الثاني. ولكن نتائج الدور الثاني كانت عجيبة، وبعيدة عن الواقع ولا يمكن أن يوجد لها تفسير، حيث تحصل في الهيئة الانتخابية الثانية المستقلون السائرون في فلك الإدارة على 41 مقعدا والـMTLD على 09 مقاعد والبيان على 08 مقاعد، والمقعدين الآخرين عادا إلى مستقل من أنصار الفيدرالية، واشتراكي مستقل[2]. وبدت النتائج مفاجئة، وتدل على حبكة سياسية متقنة من طرف الإدارة. وبعد التجديد الجزئي في فيفري 1951، خسر MTLD أربعة مقاعد من 09، والبيان مقعد من ثمانية[3].

هكذا كانت الانتخابات التي جرت في عهد الوالي العام نايجلان، تزوير بعد تزوير، حيث أفرزت نتائج انتخابات المجلس الوطني الفرنسي في جوان 1951 نتائج غير مفاجئة للإدارة، ومخيبة للوطنيين والشيوعيين. فكانت مهزلة بأتم معنى الكلمة[4].

---

[1] حمري ليلى، **الجمعية الجزائرية و قضايا الجزائريين فيما بين 1948 و1956**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، اشراف أ.د ابراهيم مهديد جامعة وهران1 أحمد بن بلة 2016، ص ص 11-112.

[2] L'Écho d'Oran, du 13/04/1948, p1.

[3] شارل أندري جوليان، المرجع نفسه، ص 357.

[4] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ص 222.

بعد سنوات، حاول نايجلان التنكر عن فعلته، وطلب من أي أحد يملك دليلا على التزوير أن يأتي به، حيث يذكر بأن MTLD، قد أصدر أوامر لأعضائه بأن يحتلوا كل مكاتب الاقتراع في التراب الجزائري من أجل تزوير الانتخابات. وبالتالي فأوامره كانت واضحة، منع هؤلاء الأفراد من دخول مكاتب الاقتراع، لكن السؤال الذي يطرح، هل كان نايجلان مجبرا عند توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات على تزوير النتائج؟![1]

من خلال مداخلات النواب الممثلين للجزائر، ولاسيما الشيوعيين منهم في جلسات البرلمان الفرنسي يوم 20 أكتوبر 1950، خلال مناقشة مسألة الجمع بين الوظيفة العمومية والعهدة البرلمانية، والتي كانت خصيصا لحالة الحاكم العام نايجلان، في مشروع مقدم من الحكومة من أجل السماح له بالاستمرار في تسيير شؤون الجزائر، كانت المناقشات حامية، وعدد أولئك النواب كل الخروقات والتجاوزات التي ارتكبها ذلك الوالي خاصة خلال المواعيد الانتخابية، ولم تشفع مساندة بعض النواب له خاصة من اللوبي المالي المسيطر في الجزائر ولا حتى بعض الاشتراكيين مثل راؤول بورا من تمرير المشروع[2]. بالتالي فإنه كان يملك كل الصلاحيات والوسائل لحكم الجزائر في جو من الديمقراطية وتعايش سكانها على اختلافهم، لكنه على العكس من ذلك فإنه خلق مجالس منتخبة بالتزوير وفاقدة للشرعية بل أن جلساتها كانت تجري في فوضى عارمة وتعسف في حق المنتحبين الوطنيين بمنعهم من التدخل أو عدم تدوين كلماتهم على سجلات المجلس الجزائري، فكان الحوار الطرشان هو السائد كما عبر عنه محفوظ قداش[3].

6- الحزب الاشتراكي الفرنسي SFIO أمام الحركات الوطنية:

بعد نهاية الحرب الكبرى الأولى، لم تكن الحركة الاشتراكية الفرنسية تنظر بعين الارتياح إلى تصاعد التيار الوطني في الأراضي التابعة للاتحاد الفرنسي، وخاصة في إفريقيا الشمالية وفي الجزائر على وجه

---

[1] حمري ليلى، نفس المرجع ، ص 125.

[2] JORF, Débats Parlementaires, Année 1950. — N° 103 A.N, du 20/10/1950, pp 7046-7059 et 7066-7077.

[3] Mahfoud Kaddache, **Histoire du nationalisme algérien : 1939-1951, T2**, Alger : E.D.I.F 2000, 2010.p779.

الخصوص، حيث بقي الاشتراكيون الفرنسيون المنتمين إلى SFIO، حبيسي أفكارهم المثالية، ولم يكن أحدهم يتوقع أن الشعوب بدأت تسير باسم مبادئ الحرية والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان، نحو المطالبة بالوطنية والاستقلال، فوجدوا إذن أنفسهم في مواجهة هذه الحركات الوطنية الصاعدة[1]. وعلى الرغم من أن جوزيف بيقارا الاشتراكي بالجزائر منذ سنة 1946، قد نبه زملاؤه بضرورة تغيير سياسة الحزب الاشتراكي مع الوطنيين الجزائريين إلا أن قيادات الحزب لم تستجب لذلك[2]. وعبر هؤلاء الاشتراكيين عن تخوفهم من انتشار الشعور الوطني، والتفاف الشعوب المستعمرة حوله، مما قد يشكل خطرا على الإتحاد الفرنسي. فكان رد المسؤولين في الحزب عنيفا، حيث وصفوا قادة هذه التيارات الوطنية بعدة أوصاف مثل: مثيري الفوضى والعنصريين، واتهموهم بالانتماء إلى الفئات الأهلية الغنية التي تريد جر شعوبها إلى طريق المغامرة. وكمحاولة أولى لإفشال هؤلاء الوطنيين، حاول الاشتراكيون البحث عن قادة وطنيين آخرين، لهم امتدادات شعبية وأكثر اعتدالا لقيادة هذا التيار، وأطلقوا عليهم تسمية "الوطنيين الجيدين". لقد كانت المعركة بين الاشتراكيين والوطنيين شرسة، حيث تبادل الطرفان الاتهامات الخطيرة، وحذر الاشتراكيون من ذلك عن طريق التذكير بأن السيادة الفرنسية لابد أن تكون كاملة على أراضي الاتحاد، لأن ذلك هو استمرار لعظمة فرنسا[3].

6-1شجب الاتجاه الوطني:

كان الاشتراكيون على يقين أنه بإمكانهم بناء إتحاد فرنسي، عادل وأخوي، على الرغم من أننا لم نعثر على محاولات للتقرب من الأهالي لإيجاد محاورين ذوو مصداقية لدى شعوبهم لحل مشاكل المستعمرات، وبقي الاشتراكيون في زاوية الكولونيالية، حيث عبروا على أن فرنسا هي التي تحرر هذه الشعوب وليس مقاومتهم. ولذلك فإنها لم تعر أية أهمية للقادة الوطنيين في تلك البلدان. ولكن بعد مدة

---

[1] Fabien lascaux, op.cit, t1, p64.

[2] شارل أندري جوليان، المرجع نفسه، ص 344.

[3] Fabien lascaux, idem.

قصيرة، عبر بعض الاشتراكيين عن إعجابهم ببعض الشخصيات مثل فرحات عباس وهوشي منه، ووصفهم شارل أندري جوليان بالمعتدلين، كما عبر عن أفكار جديدة وجريئة، ولكن القيادة الرسمية للحزب كانت تردد رسميا بأن التيار الوطني لا يمكن أن يكون مفيدا لهذه البلدان وشعوبها، وخاصة في المجلس التأسيسي والدوائر الرسمية، وتفادى أغلبهم الانتقادات العلنية، واكتفوا في المجلس الوطني المنعقد في 19و20 مارس 1947، بالتعبير، على أنه في الظروف الحالية، فإن الانفصال سيرهن فرص تحقيق الديمقراطية في المستعمرات[1]. تعمد الاشتراكيون التكتم على الوطنية التي ظهرت في المستعمرات والمحميات، إلى غاية سنة 1949، عندما أصدرت لجنة ما وراء البحار في الحزب بيانا بعنوان "حركة الوطنيات" ، ويبدو أن اختيار العنوان كان مدروسا، حيث كان من الأجدر أن يكون "الحركات الوطنية"[2]. ولذلك فإنه يمكن يفهم بأن الحزب لا يعترف بهذه الحركات الوطنية التي يدل معناها على وحدة من هيبة وطنية لتلك الشعوب.

ومما جاء في البيان: "إن حركة الوطنيات هو عامل حاسم لتطور شعوب ما وراء البحار، فهو يعبر عن وعي وطني يسمح لتلك الشعوب بأن تقرر مصيرها في التطور والارتقاء تدريجيا إلى السيادة والتحرر من كل أشكال الاضطهاد الاستعماري. ويتطابق هذا المعنى تماما مع النموذج الاشتراكي"[3].

إذن هذا التطور بفصله عن الشق السياسي، حيث يتابع البيان: "لكن فكرة الوطنية قد تنفرد بها بعض الحركات أو الأحزاب الوطنية فتشوهها وتحرف مبادئها، فعوض أن تكون أداة للتحرر، فإنها تقوم باستخدامها كوسيلة لتقوية قوى الاضطهاد العنصري والديني والاجتماعي والسياسي"[4].

ويواصل بيان اللجنة في وصف مميزات ومحتوى طبقات الأحزاب الوطنية وينعتها بأنها قريبة من الإقطاعية البرجوازية، وبالتالي فإنها قوى رجعية وليست تقدمية.

[1] Parti socialiste, Compte rendu sténographique, Conseil national 19 et 20 mars 1947, pp82,83.

[2] Parti socialiste SFIO, bulletin intérieur avril-mai 1949, n°41, annexe au rapport présenté par la commission d'outre-mer, p58.

[3] ملحق التقرير المقدم من طرف لجنة ما وراء البحار، النشرية الداخلية للحزب، أفريل ماي 1949. نقلا عن: Fabien Lascaux, op.cit, p66

[4] نفسه.

استمر الحزب الاشتراكي في تحليل الأوضاع في مقاطعات ما وراء البحار وكأن الأمر يتعلق بفرنسا نفسها، حيث أراد تطبيق حلول غير ملائمة لواقع تلك المقاطعات، وفق مفهومه للحضارة، ويدعو إلى إقامة مؤسسات سياسية بها وفق أفكاره وفلسفته في الحرية. وبالتالي فإن المفهوم الصحيح لتحرر الشعوب إنما يكون حسب ما تراه فرنسا[1].

إن هذا المفهوم يكفي لأن يجعل الحزب الاشتراكي يشجب وينتقد بسهولة كل حركة أو زعيم وطني، حيث أنه بعد تحليل سطحي تصدر بيانات الحزب منددة بأولئك القادة الوطنيين واتهامهم بأنهم يريدون استغلال شعوبهم مرة أخرى عند المطالبة برحيل فرنسا، وأما إذا كان من الحركات الدينية فيوصفون بأنهم متطرفين، وأما إذا كانوا الشخصيات التي تتقلد بعض المناصب في الإدارة الفرنسية فإنهم يتهمون بالسعي إلى إقامة إقطاعية بديلة عن الاستعمار، لأنهم من صنيع الاستعمار[2].

وفي مكان آخر من ذلك التقرير نجد: "إن الرأسمالية الاستعمارية قد شكلت تحالفات وطنية باستغلال شعور تضامن العرقيات أو المذاهب الدينية، ولا تهدف أبدا إلى إقامة طبقة متضامنة مثلما تسعى الاشتراكية لإيقاظه لدى تلك الشعوب. فالنضال من أجل الاستقلال وتقرير المصير، الذي تؤمن به تلك الشعوب قد ينقلب إلى خدمة إقطاعية محلية أهلية إلى امبريالية خارجية تبقي على استقلال الشعوب"[3].

ويبدو أن عبارة "الإقطاعيات المحلية الأهلية" يقصد بها الجماعات الوطنية ببلدان إفريقيا الشمالية(الجزائر، تونس والمغرب)، وأما الإمبريالية الخارجية فهي الجامعة العربية، خاصة وأن الملك فاروق في مصر ما فتىء ينتقد السياسة الفرنسية في الجزائر. كما هاجم الحزب سلطان المغرب المنتفع من المبادرات الخيرية الفرنسية والذي تحول إلى حامل لواء حزب الاستقلال الذي يبقيه في السلطة، فلا نفع

---

[1] Fabien lascaux, op.cit, p67.

[2] Idem,

[3] Idem, p68.

لشعبه من ذلك[1]. ثم ينقد باي تونس ولكن بأقل حدة نقدهم لسلطان المغرب على الرغم من مشاعر عدم الارتياح اتجاهه من طرف الاشتراكيين[2].

ويرى الحزب الاشتراكي أن المنتفع الوحيد من مرحلة الرأسمالية الوطنية هم البرجوازيين والإقطاعيين الذين بدؤوا يدافعون عن مصالحهم بالالتفاف حول الجامعة العربية من أجل تحقيق المزيد من الثراء[3].

إذا كان هؤلاء الزعماء الوطنيين عادة أغنياء وأرستقراطيين، ففي نظر الاشتراكيين فإنهم أيضا يتميزون بسلبيات أخرى وهي قناعاتهم الدينية، حيث أن SFIO هو حزب يساري بتقاليد لائكية بل معادي للدين، كان لا يقبل أن يقدم تنازلات في هذا المجال، حيث يجعل سلطان المغرب زعيم المغرب ديني بسبب تمسكه بالدين، وأما مناضلي حزب الاستقلال وحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالجزائر فيعتبر قناعاتهم نابعة من المبادئ الإسلامية ويتهمهم باللعب على الوتر الحساس أفيون الشعوب "الديني" وحشر الجماهير في فكر التطرف ورفض التعايش. وفي هذا الشأن صرح أحد قادة الحزب الاشتراكي (شارل دوما[4] Charles Dumas) في حديثه حول سلطان المغرب قائلا: "يريد سلطان المغرب أن يجعل نفسه خليفة من أجل كسب المشروعية لدى الجماهير والمتدينين"[5].

والأمر نفسه بالنسبة لحزب الاستقلال حسب رأيهم، حيث تكمن أسباب عداء الاشتراكيين له في طابعه الانفصالي واتجاهه الإسلامي الأكثر تعصبا وتدينا، ولهذا أخذ الاشتراكيون الفرنسيون يبحثون عن

---

[1] Idem, p69.

[2] Idem,

[3] Idem,

[4] شارل دوما Charles Dumas (1883–1955) محامي وصحفي ترأس فريق تحرير جريدة الحزب الاشتراكي لوبوبيلار، نائب بالبرلمان الفرنسي ما بين 1910–1914، قاد المقاومة الفرنسية بمنطقة الشمال مما جعله أن يكون عضوا بالهيئة المديرة المؤقتة للحزب إلى غاية 1949. كان مستشارا بالاتحاد الفرنسي ما بين 1947–1955. للمزيد ينظر إلى: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article111277, notice DUMAS Charles, Antoine par Justinien Raymond, Georges Rougeron, version mise en ligne le 24 novembre 2010, dernière modification le 28 janvier 2019.

[5] Idem, p69.

محاور معتدل من بين الأحزاب المغربية، فاهتموا بالحزب الديمقراطي المستقل (PDI). حيث كانت تمثيلية هذا الحزب غير مهمة بقدر طابعه اللائكي الذي لا يقف حاجزا أمام نشر المبادئ الاشتراكية العلمانية[1].

2-6الوطنيون الجيدون:

على الرغم من قناعة الاشتراكيين بضرورة التصدي للوطنيين الذين يحاولون الانفصال عن فرنسا، إلا أنه يوجد اتجاه آخر داخل هذه الحركة كان يفتش عن عناصر وشخصيات يمكن أن تكون تمثيلية لشعوب المستعمرات، وتدعيمها والوقوف إلى جانبها، ولكن بعد دراسة برامج وأهداف هذه الشخصيات جيدا والتأكد من الضمانات التي تتوفر في تلك العناصر ومخططاتها[2].

بعد تحرير فرنسا، والأجواء الاحتفالية التي صاحبت ذلك، اهتم الاشتراكيون ببعض القادة الوطنيين التقليديين الذين مازالوا قابلين للاسترجاع، حسب اعتقادهم ومنهم فرحات عباس، رئيس حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والذي كان معروفا على الساحة الجزائرية، والذي كان يوصف "بالوطني المعتدل"، حيث شد الاشتراكيين تعبير فرحات عباس حول الأمة الجزائرية، عندما صرح بأنه فتش عن الأمة الجزائرية في كل مكان ولم يعثر على أثر لها. كان فرحات عباس يمتلك الملمح المناسب الذي يبحث عنه الاشتراكيين، فهو المحاور المناسب وخاصة بأسلوب حياته الفرنسي، وأفكاره الدينية المعتدلة، ومكانته الاجتماعية، وشعبيته المقبولة بين الأوساط الشعبية، حيث تحصل حزبه على 72% من أصوات الناخبين الجزائريين المعبر عنها خلال الانتخابات التشريعية سنة 1946، وعلى إحدى عشر مقعدا من ثلاثة عشر[3]، وهذا ما جعل عددا من الاشتراكيين يسعون إلى التقرب منه وخاصة الوالي العام "إيف شاتينيون Yves Chataigneau، حيث يذكر فرحات عباس[4]: "أشار علي الوالي العام شاتينيون، ملوحا بأنه لو قبلت كرسيا في

---

[1] Idem, p70.

[2] Idem, p74.

[3] فرحات عباس، المرجع السابق، ص 198.

[4] نفسه، ص199.

الحكومة الفرنسية ككاتب دولة لأتيح لي أن أعمل من الداخل أكثر ما أعمله في الخارج..." وفتح، المجال أمام حزبه للنشاط في الجزائر، لأنه يضم في صفوفه نخبة جزائرية سليمة متكونة من أطباء ومحامون وأساتذة وتجار صغار... يؤمنون بضرورة ترقية مستوى معيشة ووعي المسلمين الجزائريين. كما أن أغلب عناصر هذه النخبة يحملون ثقافة فرنسية ولا يطالبون باستقلال الجزائر وإنما بإجراءات تحقق اللامركزية للجزائر في مقاطعاتها الثلاث وفي إطار الإتحاد الفرنسي[1]. لكن، مع حلول سنة 1947 تغير كل شيء عندما اقترح مشروع القانون الخاص بالجزائر، وتحول فرحات عباس من وطني مقبول إلى وطني مشبوه. وتساءل الاشتراكيون فيما بينهم: هل تحالف فرحات عباس مع مصالي الحاج؟ هل تسربت إلى حزبه عناصر من MTLD؟ هل بإمكانه الانضمام إلى الجامعة العربية؟[2] وهذا على الرغم من أن حزب فرحات عباس قد تضرر سياسيا من تزوير الانتخابات. وأثناء تواجده بباريس مع مجموعة من أعضاء حزب البيان، استقبله الرئيس الفرنسي في قصر الإيليزي حيث عبر له عن رغبة حركته في إقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا مع مجلس تشريعي وصلاحيات ولا تتدخل في الشؤون الخارجية والعسكرية[3]. وكان رد رئيس الجمهورية أوريول Auriol شديد اللهجة عندما قال له: "لم تكونوا أبدا دولة، والدولة الفرنسية قدمت لكم خدمات جليلة، كما اعترفت بنفسك، فإنكم كنت عبارة عن قبائل متناحرة، وأنت تمثل بحق مثال حي عن فضائل فرنسا! لقد تغذيتم من حليبها ومن ثقافتها، إذن فأولئك الذين يريدون قطع الصلة بفرنسا والإتحاد الفرنسي ماذا يريدون أن يفعلون بدونها"[4].

كان فرحات عباس إصلاحيا ومتفتحا، فهو الشخص المناسب للاشتراكيين للتعامل معه والرفع من قدره في الدوائر الفرنسية، ولكنه بعد ذلك أصبح شخصا غير مرغوب فيه ويشكل خطرا عندما تحول إلى

[1] Fabien lascaux, idem, p74.

[2] هي تخمينات وتساؤلات كان قد طرحها وزير الداخلية الاشتراكي تيكسيي في إحدى مناقشات البرلمان الفرنسي سنة 1945. للمزيد يرجع إلى: JORF, Débats de l'Assemblée consultative provisoire, Année 1945, n°59 du 19/07/ 1945, p 1407.

[3] فرحات عباس، المرجع السابق، ص 216.

[4] Vincent Auriol, Journal du septennat, 1947-1954, v1, p302-303, cité par ; Fabien lascaux, idem, p75.

رجل وطني بسبب ضغط قاعدة حزبه وتهديد منافسه مصالي الحاج، وخيبة أمله من السياسة الفرنسية بالجزائر مما دفعه إلى اتخاذ مواقف حاسمة ضد الظاهرة الكولونيالية. لاحظ الاشتراكيون تطور مواقف فرحات عباس ولذلك بدؤوا يتراجعون مسافات معه خاصة بعد أن انضم إلى جبهة التحرير الوطني[1].

يمثل هذا الموقف الراديكالي للسيد فرحات عباس فشل سياسة الاشتراكيين اتجاه الوطنيين المعتدلين، وهكذا دفع الاشتراكيين السيد فرحات عباس إلى اتخاذ موقف صريح من مستقبل الجزائر، عندما عمدوا، بواسطة الحاكم الاشتراكي مارسال إدمون نيجلان Marcel Edmond Neigelen إلى تقريب مرشحي الإدارة في الانتخابات واستبعاد المعتدلين، ففوت الاشتراكيون فرصة ذهبية لمساندة شخصية جزائرية مؤثرة كان بإمكانها أن تقدم خدمات جليلة للتواجد الفرنسي بالجزائر خلال تلك الحقبة التاريخية الحاسمة[2].

لقد تجلى هذا الفشل الاشتراكي في استمالة الشخصيات الوطنية بأقاليم ما وراء البحار تجسد في المأزق الذي وقع فيه الوزراء الاشتراكيون في الهند الصينية وخاصة في عهد حكومة رامادييي Ramadier، الصديق الحميم للأمين العام الاشتراكي جول موش Jules Moch، حين حاولوا استمالة شخصية مغمورة وغير معروفة لدى الفيتناميين، والمتمثلة في الجنرال Xuan المقرب من باوداي Bao-Daï، ولكن القوى الكولونيالية المساندة للإمبراطور السابق وحاكم البلاد استطاعت إفشال المشروع الاشتراكي مع تزايد وتصاعد المد التحرري الوطني بقيادة الحركة الراديكالية الشيوعية بقيادة هوشي منه[3].

---

[1] شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسير**، ص 362.

[2] Daho Djerbal, « **La question démocratique dans le Mouvement national (1945-1962)** », Insaniyat / إنسانيات, 25-26 | 2004, pp162-163.

[3] Le Couriard Daniel. **Les socialistes et les débuts de la guerre d'Indochine (1946-1947)**. In: Revue d'histoire moderne et contemporaine, tome 31 N°2, Avril-juin 1984. La France et ses colonies. p 348.

ويمكن الإشارة إلى أن هذه السياسة الاشتراكية في استمالة الشخصيات التي اعتبروها معتدلة، لم تكن فاشلة على طول الخط وإنما نجحت نسبيا في تونس، حينما استطاع الاشتراكيون ربط علاقات متينة مع عدد كبير من الوطنيين بفضل الدعوة إلى الحل السياسي المؤدي للاستقلال[1].

المبحث الثاني: مدخل إلى تاريخ الفدرالية الاشتراكية لعمالة قسنطينة

1- تأسيس الفدرالية الاشتراكية لعمالة قسنطينة

ظل اشتراكيو عمالة قسنطينة مرتبطين بالفدرالية الجزائرية إلى غاية مؤتمر العفرون المنعقد في 29 سبتمبر 1912، حيث تم الاتفاق على إنشاء فدرالية قسنطينة التي تأسست رسميا يوم 29 ديسمبر 1912، على إثر مؤتمر تأسيسي تم فيه انتخاب الأمين العام، ممثلا في شخص كاميل دولوز Camille Deleuze ، وضم هذا المؤتمر التأسيسي ممثلين عن مدن: قسنطينة وفليب فيل وبجاية وبون وسوق اهراس وسطيف[2].

كان فرع قسنطينة قبل التأسيس من أنشط الفروع بفضل مجموعة بون (عنابة)، الذي نظم أول الإضرابات بإثارته قضية الونزة سنة 1910، وكان لذلك صدى كبير في البرلمان الفرنسي. ولكن الحرب أدت إلى تشتت الجميع[3].

بعد الحرب الكبرى الأولى مرت فيدرالية قسنطينة للحزب الاشتراكي S.F.I.O بعدة صعوبات كانت أبرزها ناتجة عن ما خلفه مؤتمر تور Tours حيث شهدت موجة من الانسحاب لعدد معتبر من المناضلين، وكانت الضربة الموجعة هي انضمام فرع بون (عنابة) إلى الحزب الشيوعي وهو أهم فروع الفدرالية، حيث

---

[1] Ben Hamida Abdesslem. **Les socialistes français de Tunisie à l'époque coloniale entre assimilationnisme et antiracisme**. In: Cahiers de la Méditerranée, n°61, 1, 2000. Politique et altérité. La Société Française face au racisme (XXe siècle) [Actes du colloque de Nice, décembre 1999] pp. 65-66.

[2] كان المؤسسون هم: Camille et Théophile Deleuze, Hugon, Richard, Castor, Pely et Massia, de Constantine ; Gaston Fenech, de Philippevilïe ; Mariani et Haublmann, de Sétif ; Brocard et Cianfarani, de Bougie ; Allouche et Giovachini, de Bône ; Ledrappier, de Souk-Ah ras.

[3] Alexandre Jüving, **Le Socialisme En Algerie**, Ancienne Maison Bastide - Jourdan Jules Carsonel, Alger 1924, PP 114-115.

كان يضم حوالي 80 منخرط. وكان السيد جيوفاكيني[1] Giovacchini هو الأمين العام لهذا الفرع، وهو الذي انظم بدوره إلى الحزب الشيوعي، ولكن سنة 1922 تم حل الحزب الشيوعي فلم يعد في عنابة لا مجموعة اشتراكية ولا شيوعية، وفي المقابل بقيت شخصية جيوفاكيني على الساحة بسبب ارتباطه بالحركة العمالية النشيطة بالمنطقة، حيث قام بإصدار جريدة الشرارة[2] (L'étincelle) في أفريل 1924 والتي أعلنت بأنها جريدة الوحدة العمالية، استمر صدورها بمدينة عنابة إلى غاية 1936 ثم انتقلت إدارتها إلى مدينة قسنطينة. واهتمت الجريدة بنشر المقالات والدراسات للمناضلين والقياديين في الفيدرالية، للتعريف بمبادئ الحزب الاشتراكي وبرنامجه[3].

وبالتالي فإن الرهان الأول بالنسبة لمسؤولي فيدرالية قسنطينة هو إعادة بناء هياكلها وجمع شمل الأوفياء من منتسبيها، وهو الدور الذي قام به السيد دومينيك سيانفاراني D.Cianfarani الذي استطاع بصعوبة كبيرة إعادة تنظيم فروع الفدرالية في قسنطينة وعنابة (Bône) وبجاية وسطيف و باتنة وغيرها.

---

[1] جيوفاكيني Dominique Giovacchini: (1886-1951) ولد بجزيرة كورسيكا، ن عائلة استقرت بمدينة عنابة سنة 1902، التحق بالدرسة العادية بقسنطينة، ثم انتقل بصفته مدرسا إلى عدة مدن منها سوق اهراس وعين البيضاء ليعود إلى مدينة عنابة. انخرط مبكرا في حزب SFIO وكان من بين المؤسسين للفدرالية الجزائرية، حيث بدأ نضاله من سوق اهراس سنة 1911، عندما عين أمين رابطة حقوق الانسان، وشارك في العام نفسه في بعث لسان حال المدرسين والمدرسات بالجزائر, شارك سنة 1913 في اضراب عمال السكك الحديدية، وبعد الحرب الكبرى، قلد سنة 1918 الميدالية العسكرية, تعرض سنة 1921 إلى هجمة صحفية شرسة من طرف أعدائه السياسيين بالمنطقة، حيث كانت أعمدة جريدة "لوريفاي بونوا" مسرحا لها مما كان سببا في فشله في انتخابات1921. لكن تمكن سنة 1925 من الظفر بعهدة في المجلس العام، واستطاع الحفاظ على مقعده في انتخابات 1931 و1937, انتخب سنة 1947 مستشارا بالمجلس البلدي لمدينة عنابة على قائمة التجمع الجمهوري لتجمع الشعب الفرنسي الديغولية على حساب القائمة الاشتراكية بقيادة رفيقه السابق راؤول بورا, وهكذا انسحب جيوفاكيني من الحزب الاشتراكي ثم انسحب نهائيا من العمل السياسي سنة 1951 مستقرا بمدينة مونتون Menton جنوب فرنسا,

نقلا عن: Louis P Montoy, **La presse de Bône (1919-1962)**, Bibliotheque AOM//B 6483, Octobre 1983, pp 65-66

[2] جريدة الشرارة L'étincelle: جريدة أسبوعية للوحدة العمالية ما بين 1924-1925، ثم أسبوعية إشتراكية ما بين 1925-1926، ثم أسبوعية للفروع الاشتراكية بمقاطعة عنابة ما بين 1932-1933، وبعدها اللسان الرسمي لفدرالية قسنطينة لحزب SFIO من 1934 إلى 1955. تداول على رئاسة هيئة تحريرها كل من جيوفاكيني ما بين 1926-1932 وراؤول بورا ما بين 1932-1955. كان صدور الجريدة بشكل متقطع بسب ضعف التمويل، لذلك فإنها تتحول أحيانا إلى نصف أسبوعية وأحيانا أخرى إلى نصف شهرية. L.P.Montoy, Ibid pp 59-60

[3] كريمة بن حسين، **الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930 إلى 1939**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة قسنطينة 1984، ص ص63-64.

وبعد مدة قصيرة تم استلام حوالي 210 بطاقة انخراط، وبحلول سنة 1922 تم إحصاء حوالي 440 بطاقة انخراط.[1]

2- التوزيع الجغرافي لفروع و نشاط الأممية الاشتراكية بالشرق الجزائري

ما إن حلت سنة 1928 حتى بلغ عدد الفروع النشطة حوالي 14 فرعا متواجدين في مدن: قسنطينة وعنابة (بون) وبجاية وسطيف وباتنة وسكيكدة (Philippeville) وسوق اهراس وتبسة وسدراتة وبسكرة وخنشلة وبرج بوعريريج وقالمة وعين البيضاء.

من ذلك يبدو جليا بأن الحركة الاشتراكية أصبحت متواجدة في أغلب مدن الشرق ما عدا جيجل والقالة والقل... وهي المدن التي لم تصلها بعد خطوط السكك الحديدية. وبالتالي فإن هذا الانتشار والتوسع قد اتبع امتداد هذا النوع من النقل البري، مع العلم أن جزء مهم من المناضلين كانوا عمالا في شركة SNCF وينشطون في الفروع النقابية ذات التوجه الاشتراكي، باعتبار أن أغلب المنتسبين إلى الحركة الاشتراكية من العمال والموظفين أو كما يطلق عليهم بالطبقة الوسطى.

وعشية انعقاد المؤتمر الفدرالي سنة 1936 نشرت جريدة الشرارة (L'étincelle) في 26 نوفمبر حوصلة عن تطور عدد الفروع وعدد المنخرطين بالأرقام الآتية[2]: شهر جانفي 1928 كان هناك 14 فرعا، شهر جانفي 1934 كان هناك 05 فروع و270 منخرط، شهر أفريل 1936 كان هناك 09 فروع و350 منخرط، شهر أكتوبر 1936 كان هناك 18 فرعا و1050منخرط.

وعلى الرغم من ذلك فإن المشاكل الخطيرة بقيت تلاحق الفدرالية وكان أخطرها الانشقاق الذي وقع سنة 1934 بتأسيس فدرالية الحزب الاشتراكي الفرنسي والذي عرف باتحاد جون جوريس، وكان بمبادرة أنشط

---

[1] Onassa, Siari, **Presse socialiste et implantation de la S.F.I.O dans l'Est Algérien à la veille du front populaire**, in revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques, volume 19 n ° 02 juin 1977. P 267.

[2] جريدة الشرارة L'étincelle ليوم 20 جانفي 1928، نقلا عن وناسة سياري المرجع السابق ص 267.

المناضلين في الفدرالية من قسنطينة وسكيكدة وسطيف... مثل سيانفاراني D.Cianfarani وآلار E. Allard وميلي C. Millet وماتيرا Mattera وكاربونال Carbonel وغيرهم، الذين عقدوا مؤتمرهم الفدرالي بقسنطينة في 03 جوان 1934، وجعلوا جريدة الشعب الاشتراكي Le Peuple Socialiste الصادرة بمدينة سكيكدة لسان حال لهذه الفيدرالية. لكن فرع مدينة عنابة المهم من الناحية العددية، ولم ينظم إلى هذه المناورة الفاشلة، ولذلك لم تتأثر فدرالية الفرع الفرنسي للأممية العمالية بقسنطينة كثيرا مثلما كان الحال بعد الحرب الكبرى الأولى. والملاحظ من ذلك كله أن الحركة الاشتراكية قد مرت بفترات صعبة ما بين التراجع والتذبذب. كما كان للأسباب الاقتصادية والاجتماعية دورا كبيرا في نفور المتعاطفين والمناضلين من حولها، حيث ارتفعت نسبة البطالة وأسعار المواد الاستهلاكية خاصة الغذائية وانتشرت المضاربة في الأسعار وغيرها من العوامل التي جعلت ظروف المعيشة قاسية بالجزائر عموما.

واستمر الوضع إلى غاية 1936 حيث ارتقى فيها التحالف الاشتراكي[1] إلى السلطة، واستطاع الحزب الفوز بعدد كبير من المقاعد في الانتخابات التشريعية لسنة 1936، فاسترجعت فروع الفيدرالية نشاطها وحيويتها وشهدت توافد عدد كبير من المنخرطين فدخلت في مرحلة جديدة جعلت بعض قادتها يطمحون إلى استقطاب 1500 منخرط قبل نهاية السنة، والتي عرفت تأسيس الفرع رقم 23 بمدينة عين مليلة.

لقد أصبحت عملية تنصيب الفروع الجديدة لا تقتصر على المدن الكبرى وإنما اتجهت إلى المدن الناشئة في المراكز الكولونيالية التي أقيمت حول سهل عنابة مثل الدرعان Mondovie وبوشقوف Duvivier والحجار Duzer-ville وبالقرب من قالمة مثل وادي زناتي وسدراته، وبالقرب من سكيكدة مثل عزابة Jemmapes والحروش، والمدن الأخرى مثل ميلة وجيجل والعلمة Saint-Arnoux وتبسة وغيرهم.[2]

[1] **الجبهة الشعبية:** تشكلت عام 1936 وضمت الحزب الشيوعي الفرنسي والفرع الفرنسي للأممية العمالية والحزب الاشتراكي الراديكالي. وفازت في الانتخابات التشريعية التي جرت في 3 ماي 1936 وحصلت على 376 مقعدا من أصل 618 مجموع مقاعد الجمعية الفرنسية. وشكل ليون بلوم أول حكومة اشتراكية.

[2] Onassa, Siari , op.cit p 268.

إن هذا التواجد لم يكن فعليا وميدانيا إلا في المناطق الكبرى ذات النشاط الاقتصادي والتجاري عبر الموانئ و السكك الحديدية وأما في باقي القرى ولتجمعات الصغيرة فكان رمزيا واسميا، حيث تأسس الفرع على يد مدرس أو ممرن في المدرسة الابتدائية أو الأهلية، وبالتالي لم يكن هناك انخراط ولا اجتماعات.

من خلال هذا التواجد لهياكل الفدرالية الاشتراكية، يمكننا القول بأن المدن هي المكان الملائم لكسب المتعاطفين والمناضلين الجدد، بل أن أغلب المهرجانات الدعائية، خاصة أثناء المناسبات الانتخابية، وحتى تلك التي تنظمها الجمعيات والمنظمات التابعة للحزب كحركة الشبيبة الاشتراكية وجمعية المرأة الاشتراكية، تتم برمجتها في المدن.

3- المؤتمر الفيدرالي في 21 ماي 1939[1]

قبل التطرق إلى نشاط فيدرالية قسنطينة الاشتراكية، بعد الحرب الكبرى الأولى، وددنا التوقف عند آخر مؤتمر فيدرالي –قبل اندلاع الحرب الكبرى الثانية– والذي انعقد في 21 ماي 1939، والوقوف عند القضية الأهلية، كما عبر عنها المؤتمرون، لأن النشاط الحزبي في تجمد أثناء الحرب، والتحق أغلب المناضلين الاشتراكيين بجبهات القتال، خاصة بأوروبا.

كانت أغلب الفيدراليات الاشتراكية الجزائرية منشغلة منذ اندلاع الحرب الكبرى الثانية وأثنائها بالمشاكل الداخلية التي كادت أن تعصف بها، حيث توقف نشاط بعضها، وشتت شملها، بين مناصر للفاشية والنازية وبين متنفد في صفوف المقاومة الفرنسية. وبعد تحرير باريس وفرنسا، عانت هذه الفيدراليات من آثار الحرب، وخاصة حالة عدم الثقة التي انتشرت بين المناضلين، مثلما وقع في فيدرالية وهران. وبينما الحال هذه اندلعت أحداث القطاع القسنطيني كالنار في الهشيم لتزيد من الأزمة في صفوف الاشتراكيين وتؤخر عملية البناء وترصيص الصفوف.

---

[1]Archives de la wilaya de Constantine, Fond SLNA Partis politique SFIO تقرير حول المؤتمر الفيدرالي المنعقد في 21 ماي 1939

لقد عبر أغلب المتدخلون في المؤتمر عن خيبة أمل المسلمين الجزائريين، من الحزب الاشتراكي الفرنسي، الذي كان في السلطة سنة 1939، ولم يحاول الاستجابة لتطلعات المسلمين الجزائريين، ولا الالتزام بالوعود التي كانت تمنح لهم، ولهذه الأسباب بقي عدد المناضلين المسلمين الجزائريين في صفوف هذه الفيدرالية الاشتراكية قليلا. كما ذهب بعضهم إلى الاعتقاد بأنه لو تمت المصادقة على مشروع فيوليت حينه، لاستطاع الحزب الاشتراكي استقطاب كل الجماهير المسلمة. وقد صرح السيد بريفا[1] Brifa، وهو مستشار بلدي في مدينة سطيف، بأن هؤلاء الجزائريين، يتطلعون أن يعاملوا معاملة عادلة ومتساوية مع الفرنسيين، لأنهم يتعرضون للكثير من الإهانة من طرف أعوان الإدارة، حيث يورد حادثة وقعت لأحد المناضلين الاشتراكيين المسلمين المتجنسين، الذي اشتكى من سوء معاملة أعوان المراقبة أثناء عودته من فرنسا برفقة زوجته، إذ وصفه أحدهم "بالحمار الجحش"[2].

كما عبر ممثل في مدينة باتنة عن معاناة سكان قبائل الأوراس، حيث لاحظ، أثناء جولته بين دواوير تلك المنطقة، وقوف المسلمين الجزائريين عند مرور رجل الإدارة، وتحيته تحية عسكري، اعتبر ذلك إهانة وإذلال لهؤلاء السكان. بل هي معاملة العبيد.

ولكن موقف هذا الممثل لم يخلوا من المناورات السياسية، حيث يذكر بأنه حاول الدفاع عن قضية الأهالي في المجلس العام على مستوى العمالة، آملا أن يلقى الدعم من المنتخبين المسلمين، ولكن هؤلاء خيبوا ظنه، حيث يذكر بأن الطبيب بن جلول، كان مستعدا للانصياع لجميع قرارات الإدارة، معتقدا أنه بإمكانه الحصول على استجابة مرضية دون دعم الاشتراكيين[3].

---

[1] بريفا (Brifa (Jean Amédée (1898–1993): تخرج كمدرس من المدرسة العادية ببوزريعة سنة 1918، ثم اشتغل أستاذا لمادة الرياضيات بمدرسة الذكور بمدينة سطيف سنة 1920. تحت مظلة الحزب الاشتراكي، استطاع الفوز بمقعد مستشار بلدي بمدينة سطيف سنة 1935، ثم عين سنة 1945 كرئيس للمنذوبية الخاصة، كما انتخب عضوا في المجلس العام لعمالة قسنطية إلى غاية 1949. قلد عدة أوسمة آخرها وسام الشرف سنة 1959. استقر بعد استقلال الجزائر بمدينة أكس حيث توفي في أوت 1993. للمزيد يرجع إلى: Abderrahim Sekfali, Op.cit p 88.

[2] Archives de la wilaya de Constantine, Op.cit.

[3] Idem,

ثم قرر المؤتمرون تشكيل لجنة[1]، كلفت بإعداد تقرير عن القضية الأهلية وخاصة مسألة المواطنة، ورفعه إلى الحكومة.

كما درس المؤتمر مسألة أخرى، تعير من صميم اهتمام الاشتراكيين الفرنسيين آنذاك، وهي القضية اللائكية، حيث صادق الاجتماع على لائحة ضمت 20 مادة، جاء في بعضها:[2]

- ✓ غلق المدارس الحرة، الكاثوليكية، البروتستانتية، الإسلامية، والعبرانية...
- ✓ إلغاء الميزانية المخصصة للشؤون الدينية.
- ✓ منع تلاميذ أو خريجي المدارس الحرة من الدخول إلى مدرسة تكوين المدرسين (L'écoleNormale).

وفي الأخير دعا المتدخلون في المؤتمر إلى ضرورة رص صفوف الفيدرالية بعد الانقسام الذي أفرز فرقتان متصارعتان، والتأكيد على تجاوز الخلافات، عشية الحرب الكبرى الثانية، ودعا المناضلين إلى الانسحاب من المنظمات والجبهات التي تسهم في اتساع الصدع داخل الفيدرالية وخاصة تلك ذات التوجهات الشيوعية مثل: "النجدة الحمراء" و"أحباب الاتحاد السوفيتي" و"المحفل الماسوني" وغيرهم.

4- المؤتمر الفيدرالي في 13 و14 جانفي 1944[3]

خرج هذا المؤتمر بتقرير عن الوضع السياسي الذي مر به الحزب الاشتراكي قبل وأثناء الحرب، والذي وصف بالصعب والغموض، بسبب صعوبة الحصول على المعلومة الموثوقة، جراء عملية التخابر والتعاون مع النازية والفاشية. انعقد هذا المؤتمر بعد تحول أغلب مؤسسات المقاومة الفرنسية إلى الجزائر، ومرور الحلفاء عبر شمال إفريقيا ونهاية المعارك الكبرى خاصة في العالمين، وتأسيس المجلس التشريعي المؤقت.

---

[1] تكونت هذه اللجنة من ممثلي الفروع الاشتراكية، **فَج** و**كومولي** عن بجاية، و**قريك** عن قسنطينة، و**بريفا** عن سطيف.

[2] Archives de la wilaya de Constantine op. cit.

[3] Ibid

ركز التقرير النهائي الذي خرج به المؤتمر، على نقد نظام المندوبيات المالية، التي أهمل فيها المشروع الكثير من الأمور، وخاصة المتعلقة بتمثيل الأهالي المسلمين الجزائريين، وطريقة اختبار هؤلاء الممثلين، والتي جعلت روح التذمر كبيرة لدى الأوساط الأهلية، مع استمرار صعوبة المعيشة والمعاناة من الفقر وفشل الإصلاحات الاجتماعية، التي وعدت بها حكومة الجبهة الشعبية.

المبحث الثالث: الفيدرالية الاشتراكية لعمالة قسنطينة وموقفها من أحداث 8 ماي 1945:

1- إعادة تنظيم الفيدرالية وصعوبة الإقلاع بعد الحرب

استطاع المسؤولين الاشتراكيين في الشرق الجزائري، من إعادة تنظيم هياكل فدراليتهم وإعادة بعث نشاطها منذ حوالي 1943، محافظين على نفس الوجوه تقريبا، لعدم تورطهم في التعاون مع حكومة فيشي، والتحاق أغلبهم بالمقاومة الفرنسية.

وفي الذكرى الأولى للأحداث، أرسل السيد راؤول بورا، إلى قيادة الحزب في باريس تقريرا مفصلا عما جرى بالجزائر، كتب فيه: "إن عصابات رعناء، نزلت من الجبال، قتلت وعذبت، في غالب الأحيان الفرنسيين الذي تصادفهم في طريقها، ونهبت الضيعات والقرى، وأضرمت النيران في المنازل..."[1]

نفهم من هذا التقرير أن السيد بورا، قد حرره في حالة انفعال شديدة، واصفا الجزائريين بشتى أوصاف الاحتقار التي كان يطلقها الأوروبيين عليهم.

وفي تساؤله عن أسباب الأحداث، فإنه يرجع في عدة فقرات إلى حالة البؤس والحرمان التي كانت تمر بها الطبقات الشعبية الجزائرية، حيث يقول: "إن سكان الجزائر الأهالي، يعيشون إلا على القمح المستورد

---

[1] تقرير من الأحداث بعمالة قسنطينة، مراسلة من الأمين العام الفيدرالي لفيدرالية قسنطينة للهيئة المديرة في 17 ماي 1946، مكتبة OURS، نقلا عن: Fabien Lascaux, op.cit,p181

من أمريكا، لا يتحصلون على سوى 7.5 كيلوغرام من الشعير في الشهر، إنه مصدرهم الوحيد، وأحيانا، تكون الإدارة مجبرة على أن تقدم لهم كمية قليلة من الغذاء، تفاديا للهلاك"[1].

ثم يضيف السيد بورا: «إذا كنا لم نتعرض للاحتلال النازي، فإننا عرفنا فيشي، حيث كانت البلد مفتوحة على جميع المؤثرات الخارجية، مثل: الفكر القومي العربي، حيث كانت الأرضية ملائمة لذلك، إلى أن أدت إلى وقوع الأحداث الكارثية من أول ماي إلى الثامن ماي 1945»[2].

وفي مواضيع كثيرة، فإن راؤول بورا كان يردد نفس الأفكار والقناعة في تفسير الأسباب التي جعلت مجموعة من السكان الجزائريين يصابون بحالة هستيرية (كما عبر عنها). ويقدمون على تلك الأعمال الشنيعة في حق الفئة الأوروبية[3]. ويقصد بذلك تلك الأطراف التي كانت SFIO تحذر منها، وطافية الدعاية الهتليرية المدعمة من أنصار فيشي، من كبار الموظفين وكبار الكولون والصناعيين وبعض من قدماء المحاربين. الذين قاموا بتسليح الأجنحة المجرمة.

إن تحليلات بورا، لا تخلوا من التناقضات، وخاصة عندما يعبر أن الجزائريون كانوا قد اختاروا العنصر الأوروبي فقط من دون العناصر اليهودية، ولكنه ينسى أنه اتهمهم بالانصياع للدعاية الهتليرية التي كانت معادية للسامية.

لم تختلف الملاحظات إذن التي قدمها بورا، ممثلا لفيدرالية قسنطينة الاشتراكية عن تلك التي عبر عنها المسؤولين في الحزب بباريس وحتى من أحزاب فرنسية أخرى، بأن المتسببين في الأحداث هم من أعداء الديمقراطية، ومن الذين لم يعجبهم نجاح الاشتراكية في الجزائر الذين استطاعوا إقامة أخوة جزائرية أوروبية، وبالتالي عملوا بكل جهد لإحباط مشروع الإصلاح في الجزائر، كما أن البعض الآخر قد ركب

---

[1] تدخل السيد راؤول بورا، في ندوة أمناء الفيدراليات، بتاريخ 23 و24 فيفري 1946، ديوان البحوث الجامعية الاشتراكية OURS
Parti socialiste SFIO, conférence des secrétaires fédéraux 23 et 24 février 1946, p 85.

[2] نفسه، ص 26.

[3] Fabien Lascaux. Op.cit p 182.

الموجة، التي كانت تروج وتؤيد قمع الجزائريين، لأن ذلك سوف يضمن لفرنسا الهدوء بالجزائر لمدة عشرين سنة تقريبا، بالإضافة إلى ذلك فإن فيدرالية قسنطينة الاشتراكية لا تشير إطلاقا إلى أن الأحداث قد تكون لها علاقة بما جرى من أحداث في المغرب في جانفي 1944 ولا حتى مع إنشاء الجامعة العربية في مارس 1945. ولم تربطها أيضا بمؤتمر أحباب البيان والحرية في مارس 1945[1]، ولا مع نفي مصالي الحاج في 25 أفريل 1945[2].

لقد تفادى راؤول بورا الحديث نهائيا على الحدث الوطني، حيث يمكن أن المتظاهرين كانوا قد استجابوا لتعليمات قيادة حزب الشعب، كما تجاهل مطالب هؤلاء المحتجين والمتظاهرين، الذين رفعوا الخضراء المزينة بالنجمة والهلال الأحمر، ورفعوا اللافتات التي كتب عليها استقلال الجزائر.

بقي بورا مصرا على أن التعليمات، كانت تصدر عن الخارجين عن القانون، الدمويين، الذين تحرك الرغبة في القتل والنهب، لا غير. كما يرى أن الأحداث قد واجهها الأوروبيين من أجل إعادة الهدوء ثم انحرفت إلى القمع.

في موضع آخر، يقف السيد بورا على اتهاماته للإدارة، ويحملها مسؤولية سياسة " فرق- تسد "، حيث دعا إلى إجراءات معمقة للأحداث، ومعاقبة كبار المسؤولين الذين كانوا على علم بوقوع الأحداث، ولم تتحرك سياستهم للتصدي لها[3]. كما طالب بضرورة تطبيق سياسة التطهير بدءا من الحاكم العام شاتينيون إلى أبسط موظف.

إذن، فإن فيدرالية قسنطينة كانت معارضة كثيرة لسياسة شاتينيون، لأنها ضيعت فرصة التعايش والإخاء بين الجزائريين والأوروبيين، ووسعت الهوة بينهم أكثر. لأنها هي المسؤولة عن سياسة القوة والأرض المحروقة، التي يصف السيد بورا جزءا منها في ذلك التقرير السالف الذكر، حيث يقول: « لا نريد قمع

[1] حسين آيت أحمد، **روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942- 1952**، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ 2002، ص 41.

[2] شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ص 151.

[3] Fabien Lascaux. Op.cit p 183.

أعمى- حالة طوارئ، سياسة القص على الصحافة-، إننا نشعر أحيانا بأن الشرطة والجيش، قد عادوا إلى ممارسات سنوات 1830، توقيفات عشوائية (مثلما وقع للمدرس عيادي من مدينة Duzerville)، رئيس منظمة فرنسا المكافحة...إطلاق النار العشوائي، حرق الدواوين...هل تتصور الحالة النفسية للجزائريين العائدين من جبهات القتال، عندما يجدون دواويرهم قد نسفت، وعائلاتهم قد شردت...»[1].

يبدو أن راؤول بورا، ومعه الاشتراكيون الفرنسيون بعمالة قسنطينة، لم يفهموا معنى هذه الثورة الوطنية، فحسب اعتقادهم أن الأمور ستعود إلى نصابها بمجرد تطبيق أمرية 7 مارس[2]، وتطهير الإدارة، وتحييد الطابور الخامس، من أنصار فيشي، ولم يكلفوا أنفسهم بمطالبة الحكومة مثلا بأن تجري حوار مع الوطنيين، والإصغاء إلى مطالبهم.

وعلى الرغم من خطورة الوضع في عمالة قسنطينة فإنه على ما يبدو أن الفيدرالية الاشتراكية، لم تكلف نفسها بالبحث عن حل الأزمة، بل أن أحد المنتسبين إليها، المسمى هنري غاريفي[3] Henri Garrivet، من مدينة قالمة[4]، كان قد انخرط في المليشيات المسلح التي تشكلت من الأوروبيين للتصدي للمسلمين الجزائريين. وقد ضمت هذه الميلشيات عناصر كثيرة وخاصة من أصحاب الاتجاهات اليسارية والنقابات العمالية.

وهكذا يمكن اعتبار الحركة الاشتراكية، مشاركة في القمع والتقتيل الجماعي ولو بطريقة غير مباشرة، لأن تلك العصابات من الميلشيات، قد شكلت محاكم صورية وأصدرت قرارات ونفدت إعدامات جماعية في حق المتظاهرين الجزائريين.

---

[1] تقرير راؤول بورا إلى اللجنة المسيرة للحزب -SFIO- مكتبة OURS، نقلا عن Fabien Lascaux، ص 184.

[2] أمرية 7 مارس 1944، التي تسوي بين المسلمين الجزائريين والأوروبيين بالجزائر، نقلا عن الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية JORF, n° 24 année 70, du 18 Mars 1944, p 217, 218.

[3] هنري غاريفي Henri Garrivet

[4] Eugéne Vallet, **Un Drame Algérien, La Vérité Sur Les Emeutes De Mai 1945**. Les grandes éditions françaises. Paris. p168.

وعلى الرغم من أن وزير الداخلية أنذاك، أدريان تيكسيي Adrien Tixier [1]، قد أشار في تدخله أمام النواب يوم 10 جويلية 1945[2]،إلى هذه القضية، إلا إنه لم يدن أصدقائه الاشتراكيين، ولم يأمر بفتح تحقيق في القضية، واكتفى بالقول بأن هذه الميلشيا، ليست فاشية، وأنه تم حلها يوم 13 ماي 1945، بمجرد وصول التعزيزات الأمنية إلى قالمة.

إن غياب الوثائق التي تتحدث عن هذه الواقعة، يجعلنا نعجز عن وصف وتحديد موقف الاشتراكيين بعمالة قسنطينة من أحداث 8 ماي 1945، بصفة عامة. ومن المؤكد أن الأعضاء المناضلين الاشتراكيين بالشرق الجزائري قد أصيبوا بالدهشة من هول الأحداث، ولم يدينوا الفاعلين، واتجهوا إلى الاصطفاف وراء الأطروحة التي تصف الفاعلين بأعداء فرنسا، وأعداء الاشتراكيين، ولم يقل أحد منهم بأن الأحداث كانت موجهة ضد الاستعمار والاستغلال، ولم تقترح الفيدرالية الاشتراكية أي حل سياسي في الجزائر مثل تلك التي كان يطالب بها جماعة البيان على الأقل، لأنهم الأقرب منهم، والمتمثلة في منح الجزائر استقلال ذاتي مع الارتباط بفرنسا. والأغرب من ذلك فإن البعض منهم كان مع الذين عملوا على الدفاع على السيد أشياري[3] Achyari، وحمايته، واعتباره رمزا منقذا[4].

2- سياسة الحاكم العام إيف شاتينيون الاشتراكي وأثرها على مواقف فيدرالية قسنطينة الاشتراكية من أحداث 8 ماي 1945.

1-2 المتابعة والمراقبة والتخطيط للسياسة المثلى في الجزائر

---

[1] أدريان تيكسيي Adrien Tixier (1894-1946) كان من مفاتيح الحزب الاشتراكي بعد التحرير حيث أصبح وزيرا للداخلية.

[2] JORF, n°24 du 18/07/ 1945, p 1348.

[3] أشياري أندري A.Achyari (1909-1983) انخرط في بداية مسيرته في الشبيبة الاشتراكية، ثم اتقى في عدة مسؤوليات كمحافظ شرطة بمدينة الجزائر حيث ارس سياسة القمع والتعذيب في حق المناضلين الشيوعيين ما بين 1940-1942، كما كان في استقبال قوات الحلفاء بالجزائر في ديسمبر 1942. رئيس دائرة قالمة بعد ذلك حيث قاد عمليات القمع الوحشي ضد المتظاهرين في الثامن ماي 1945. وما بين 1955-1956 كان من المنظمين لمظاهارات المتطرفين الأوروبيين التي كانت سببا في ابعاده من الجزائر في عهد روبار لاكوست.

نقلا عن: Gallissot, René, **Algérie. Engagement sociaux et question nationale: De la colonisation à l'indépendance 1830-1962. Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier: Maghreb**, Éditions barzakh, Alger, 2007, p44.

[4] Radouane Ainad Tabet, **le 8 mai 1945 en Algérie**, Enal- Opu, Alger SD. P 122.

كانت المصالح الفرنسية تتابع باهتمام كبير التّطور السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، ممثلة في حركة أحباب البيان والحرية (AML) التي قادها السيد فرحات عباس زعيم النخبة الجزائرية، وذلك في غياب زعيم حزب الشعب الجزائري، مصالي الحاج، الذي كان مسجونا، ورئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الشيخ الإبراهيمي، الذي كان تحت الإقامة الجبرية[1]. حيث قام الوالي العام شاتينيون بعد تنصيبه في 09 سبتمبر 1944، بتكليف المستشرق وعالم الاجتماع والأنثروبولوجيا المتخصص في منطقة المغرب السيد روبار مونتاني[2] Robert Montagne، بمهمة بالقطاع القسنطيني للتقصي في النتائج التي قد تترتب عن تطبيق أمرية 07 مارس 1944، وذلك تحسبا لإجراء الانتخابات المقررة لاحقا. وبعد حوالي عشرة أيام رفع إليه تقريرا متشائما عن الحالة المعنوية للسكان المسلمين الجزائريين وعدم قدرة فرحات عباس في التحكم وتوجيه الحركة الوطنية بصفة عامة[3].

وقد تكثف نشاط هذه الحركة خلال شهر مارس وبداية أفريل 1945، ولاحظ شاتينيون (Chatigneau) أنها صارت وسيلة في يد أنصار حزب الشعب المنحل حينئذ، فتخوف من دخول هذا

---

[1] فرحات عباس، المرجع السابق، ص ص 183-184.

[2] روبار مونتاني Robert Montagne (1893-1954) شارك في الحرب الكبرى الأولى بالمغرب حيث تعلم اللغة العربية واللهجة الشلحية، ثم كلفه المقيم العام ليوتي بمهمة استطلاعية لمعرفة عادات وتقاليد التنظيمات الاجتماعية البربرية بجنوب المغرب تمهيدا لتطبيق سياسة سلمية اتجاه السكان المحليين، ما بين 1924-1925 شارك في حرب الريف واستطاع إقناع عبد الكريم الخطابي بوضع السلاح، ثم عاد بعدها سنة 1927 إلى الجنوب لمواصلة المهمة السابقة. ناقش سنة 1930 أطروحة الدكتوراه حول: "البربر والمخزن" ثم انتقل إلى سوريا لإدارة المعهد الفرنسي بدمشق، حيث درس السكان البدو وأنجز دراسات حول حضارة الصحراء والعالم العربي وسياسة فرنسا بالشرق. عاد سنة 1932 إلى فرنسا فأسس مركز الدراسات العليا الإدارية الإسلامية C.H-E.A.M الذي يفرض على المنتسب إليه من الإطارات المتمرسة تقديم بحث عند الدخول وبعد نهاية الدراسة. التحق ما بين 1934-1936 بجامعة الجزائر حيث درس علم الاجتماع وبعد 1939 تجند للحرب حيث تقرب من الجنرال كاترو الذي عيّنه مدير محافظة الدولة للشؤون الاسلامية. بعد 1945 عاد الى فرنسا وأسس رفقة بروفانسال وآخرين معهد الشرق المعاصر لتكوين الإطارات في السوسيولوجيا، كما واصل اهتمامه بمنطقة المغرب وافريقيا الى غاية وفاته في نوفمبر 1954، مخلفا عددا كبيرا من الدراسات والمؤلفات والوثائق التي نظّر بواسطتها للدراسات السوسيولوجية الكولونيالية. للمزيد ينظر إلى:

Mohamed BERDOUZI, **Structures du Maroc pré-colonial Critique de Robert Montagne**, Mémoire pour l'obtention du diplôme des études supérieures es-sciences politiques, Université Mohamed V Faculté Des Sciences Juridiques, Économiques Et Sociales – Rabat, 1981, pp 16-17.

[3] Jean-Pierre Peyroulou, **Guelma, 1945: Une subversion française dans l'Algérie coloniale**, éditions Média-plus. Constantine 2009, p48.

الحزب غمار الانتخابات، وهو الذي يحتل مكانة عاطفية في نفوس الجزائريين. ومما زاد من تخوف شاتينيون هو أن أنصار الفكرة الفيدرالية من جماعة النخبة التي كان يتزعمها فرحات عباس، قد غرقوا في بحر أفكار أنصار حزب الشعب، وأجبروا على التصلب في المواقف والعمل لأجل أفكار لم يكونوا يرغبون فيها.

واقترح شاتينيون على وزارته تذكير الجميع بسياسة فرنسا في الجزائر، ألا وهي نشر الحضارة وترقية مستوى معيشة وتعليم السكان الأهالي، وأن تحاول فرنسا التقرب من النخبة الجزائرية (وفكرتها الفيدرالية)، وطالب حكومته بفتح المجال أمام الجزائريين الموالين لفرنسا والسماح لهم بالنشاط، وأكد أن الوضع صار ملائما لنشاط وتجمع الفيدراليين السياسي، والابتعاد في نفس الوقت عن فكر المعمرين والعسكريين الفرنسيين الذين يعتبرون (الجزائر مستعمرة). واعتبر شاتينيون أن أفكار هؤلاء هي الحاجز الوحيد أمام (سياسة اندماجية جادة)[1].

وقد طغى على أفكار الحاكم العام، الشعور بالخوف من عودة حزب الشعب إلى النشاط السياسي، وهو ما اعتبره خطرا يهدد فرنسا، وكان إلحاحه هذا يهدف إلى سد الطريق أمام الأفكار الوطنية الجزائرية المطالبة بالاستقلال. وقد اعتمد الحاكم العام، على نتائج الوضع السياسي السائد في الجزائر حينذاك، والذي تميز بعدة أحداث تدل كلها على السخط الشعبي ضد الاستعمار الفرنسي، وعلى تفوق أفكار حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وانتشارها في الأوساط الشعبية، كما تدل في نفس الوقت على إمكانية فوز المترشحين المسلمين في الانتخابات المقبلة في أغلب المدن الصغيرة والمتوسطة بعمالة قسنطينة، ومنها على الخصوص قالمة، سطيف وجيجل وغيرها... وهو ما أقلق الحاكم العام، شاتينيون[2].

[1] كان هؤلاء المتطرفين لا ينظرون بعين الرضا إلى شاتينيون حيث اتهموه بالتساهل مع المسلمين الجزائريين، بل أن سياسته في الشرق كانت فاشلة وأدت إلى فقدان سوريا ولبنان، ولذلك كانوا يضغطون لدفعه إلى استعمال القوة ضد الأهالي. وكانوا ينتظرون الفرصة المواتية لتسخير واليا عمالتا الجزائر وقسنطينة للشروع في أعمال القمع. للمزيد حول هذه الفكرة ، ينظر: Planche, Jean-Louis, **Sétif 1945. Histoire d'un massacre annoncé**, Paris, Perrin, 2006, pp 112-113.

[2] Jean-Pierre Peyroulou, op.cit, pp50-51.

وقد كان تفسير الإدارة الاستعمارية لأسباب الحركات الاحتجاجية متذبذبا وغير منسجم، فأحيانا تنسب إلى جمعية العلماء، وأحينا أخرى لمناضلي حزب الشعب، والثابت أن السلطات الاستعمارية بجميع تياراتها كانت متخوفة من أنصار الحركتين، وتحول هذا الخوف إلى مخطط ثم إلى عمل إجرامي بدعم من المعمرين في حق أولئك الأنصار الذين تجمعوا في حركة أحباب البيان[1].

وأورد محفوظ قداش مجموعة من الأحداث والمظاهرات التي شهدتها عدة بلدات ومدن جزائرية من بداية شهر مارس إلى نهاية شهر أفريل وأهمها: يوم 01 مارس تدخلت قوات الدرك لتفريق مجموعة من الجزائريين في مدينة تيزي وزو كانوا يعتزمون حضور تجمع شعبي من تنشيط فرحات عباس، وفي ننفس اليوم تظاهرت حوالي 2000 ربة بيت أمام مقر بلدية تيارت للاحتجاج على سوء التموين، ويوم 06 مارس اصطفت حوالي 200 امرأة للمناداة "الخبز الخبز" أثناء مرور موكب الحاكم العام، ويوم 11 مارس مظاهرة بمدينة قسنطينة انتهت باعتقال حوالي 21 شخصا، وغير بعيد عنها بسطيف، أحباب البيان يرفعون شعار الاستقلال. وغيرها من الوقائع، حيث لم يخلو يوم من رشق قوات الأمن بالحجارة أو استعمال السلاح الأبيض أو إضرام النار في المستودعات أو السطو على المخازن والمحلات...[2]

وفي الحقيقة أن عناصر جمعية العلماء وحزب الشعب لم يكونوا متخفين في الدعوة وتأطير تلك المظاهرات والاحتجاجات، حيث تمت الدعوة إلى مظاهرات 11 مارس أثناء حلقة الدروس التي دارت مساءا يوم 10 مارس في المدرسة القرآنية التابعة لجمعية التربية والتعليم بقسنطينة. وأما مظاهرات يوم 19 مارس بمدينة قالمة فقد انطلقت عندما سمع سكان مجاورين لثكنة عسكرية الأناشيد الوطنية الجزائرية وهتافات "يحيا مصالي" أطلقها حوالي 200 شاب كانوا مقبلون على أداء الخدمة العسكرية[3].

---

[1] فرحات عباس، المرجع السابق، ص 185.

[2] Mahfoud Kaddache, op.cit T2, p675-676.

[3] Jean-Pierre Peyroulou, op.cit, p86.

وقعت كل تلك الأحداث تحت أعين أعوان الأمن والإدارة الفرنسية، حيث عبر الحاكم العام عن ملاحظاته بأن العلماء وحزب الشعب كانوا ينشطون في علاقات حميمة داخل حركة أحباب البيان، في عمل منسجم مستغلين سوء الأوضاع الاقتصادية، وهو ما يفسر التطور السريع والعجيب لحركة أحباب البيان، فوصلت في شهر مارس 1945 إلى 165 فرع شارك في المؤتمر الأول للحركة، ومنها 80 فرع في عمالة قسنطينة، و60 فرع في عمالة الجزائر، و25 فرع في عمالة وهران[1].

ويبدو أن الغضب قد تمكن من نفس الحاكم العام خاصة لما رأى أنصار النخبة الاندماجية السابقة التي كان يقودها فرحات عباس، ظهروا وكأنهم تحالفوا مع جماعة الانفصال من أنصار حزب الشعب الذين برزوا في التشكيلة الجديدة لأحباب البيان. وذهب شاتينيون إلى اتهام حركة أحباب البيان بالتواطؤ مع أنصار حزب الشعب وعلى رأسهم السادة لمين دباغين، وحسين عسلة وغيرهما من الذين أصبحوا مساعدين لفرحات عباس في هذه المنظمة[2].

لقد كان فرحات عباس سنة 1943 من دعاة وضع "دستور للجزائر"، وطرح فكرة "جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا ومتحدة مع جمهورية جزائرية مستقلة ذاتيا ومتحدة مع جمهورية فرنسية متجددة مضادة للاستعمار والإمبريالية"[3].

وأدى الوضع السياسي المتغير وتسارع الأحداث وانعدام الثقة في الحكومة الفرنسية إلى بروز الخلافات في صفوف حركة أحباب البيان. فبينما رأى بعض أعضاء مجلس الحركة "ضرورة إنشاء الجمهورية الجزائرية في إطار فيدرالي فرنسي"، فإن أصوات المحتجين من أعضاء المجلس الباقين قد تغلبت

---

[1] Rey–Goldzeiguer, Annie, **Aux origines de la guerre d'Algérie : 1940–1950. De Mers–el– Kebir aux massacres du nord–constantinois**, alger, Casbah éditions, 2002, p233.

[2] Ibid, p234.

[3] فرحات عباس، المرجع السابق، ص 169.

لصالح ترك التوجه السياسي المستقبلي للحكومة الجزائرية المستقبلية، لتقرر مصلحة الأمة الجزائرية بكل سيادة، إما أن تكون فيدرالية فرنسية، أو فيدرالية مع الدول العربية.

وقد زكى هذا التوجه الأخير تصريح الشيخ البشير الإبراهيمي الذي رفض فيه قرار 7 مارس 1944 الداعي إلى التجنس بالجنسية الفرنسية. وهو قرار رفضته النخبة نفسها واعتبرته قد تجاوزته الأحداث... وقد اعتبر الإبراهيمي قرار 7 مارس "أداة تفرقة"، ثم أكده من بعده الشيخ العربي التبسي على إمكانية انخراط جميع سكان الجزائر في صفوف أحباب البيان والمشاركة في تكوين "أمة جزائرية" دون تمييز[1].

أمام هذا التحالف والتفاهم الذي وقع بين مختلف الاتجاهات الوطنية الجزائرية، حاولت الإدارة الاستعمارية استغلال التناقضات بين التيار الليبرالي والتيار العربي الإسلامي، ولذلك أثارت قضية قبول الفرنسيين المسيحيين واليهود في صفوف حركة أحباب البيان التي دعت إليها جمعية العلماء، وقالت أنها لم تأت إلا من أجل تحييد نشاط بعض الأحزاب السياسية الفرنسية، وكذلك من أجل تفادي الاتهامات الجهوية ومسألة كره الأجانب التي كانت من الممكن أن توجه إلى قيادة أحباب البيان، على الرغم من أن العناصر الأوروبية واليهودية التي استجابت لسياسة الباب المفتوح التي انتهجتها حركة أحباب البيان، لم تستقطب سوى عددا قليلا منهم لم يتعد عدد أصابع اليد الواحدة[2].

2-2 مخطط شاتينيون لتشتيت حركة أحباب البيان:

وكان شاتينيون من أكثر الناس اطلاعا على مسار الحركة الوطنية الجزائري، وأفكارها وأهدافها وتناقضاتها المعلنة وغير المعلنة، وهذا بفضل التقارير السرية التي كانت تصله من مصالحه المختصة والتي توغلت عناصرها داخل حركة البيان. ولذلك عمل خلال هذه الفترة على تحقيق برنامج سياسي محكم، وهدف

---

[1] Francis Koerner, **Le Mouvement Nationaliste Algérien (Nov. 1942 – Mai 1945)**, Revue d'histoire de la Deuxième Guerre mondiale, 24e Année, No. 93 (JANVIER 1974), pp. 45-64, Presses Universitaires de France URL: http://www.jstor.org/stable/25728572Accessed: 22-11-2015 11:18 UTC

[2] فرحات عباس، المرجع السابق، ص 184.

من ورائه إلى خلق رأي عام حول فكرته المنددة بنشاط أنصار حزب الشعب وجمعية العلماء الملتفين حول حركة أحباب البيان، وعمل عل عزل النخبة بجميع تياراتها، خاصة وأن السلطات الأمنية الاستعمارية قد استطاعت من وضع يدها على الأدلة المادية التي أدانت بواسطتها عناصر حزب الشعب المحل، وهذا بتتبع نشاط مناضليه تيقزيرت ثم القاء القبض على رئيس فرع البويرة وبحوزته وثائق ومنشورات ثم اعترافه تحت التعديب[1].

ثم سرعان ما تحالف شاتينيون مع الجيش الفرنسي والاتفاق على قمع الحركات الاحتجاجية التي شملت الجزائر من أقصاها إلى أقصاها، وبعدها تحريك آلة العدالة العسكرية لمحاكمة المشتبه بهم وإصدار أقصى العقوبات في حقهم. ففي رسالة إلى وزير الداخلية، أعلم شاتينيون نظيره بأن متابعة القادة السياسيين كان بتهمة إثارة الفوضى والتحريض على العنف والقتل العمدي بهدف تهديد الأمن الخارجي للبلاد، وبذلك تمت إدنة فرحات عباس والدكتور سعدان والشيخ الإبراهيمي[2].

كما حاول شاتينيون تشجيع تأسيس حركات وجمعيات تكون بديلة عن حركة أحباب البيان، عن طريق استقطاب عناصر لم يكن لها مكانا سابقا وخاصة من المعارضين لمطالب البيان مثل الاندماجيين وبعض الشيوعيين، حيث ظهرت حركة "أحباب الديمقراطية" التي كانت جزءا من الحزب الشيوعي، الذي كان يصر على المؤامرة الفاشية، والتي تبنّاها أيضا الاشتراكيون الفرنسيون، وقد ضم هذا التجمع العناصر ذات الأفكار التقدمية مثل المعلمين الذين كانوا في أغلبهم اشتراكيين في قناعاتهم ومضادين لأطروحات المعمرين. كما ضم الكثير من المسلمين الجزائريين المتغربين والمتجنسين، ومن بينهم غير المنتمين إلى الحزب الشيوعي[3].

---

[1] بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، ت مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص ص 145-146.

[2] FR ANOM 81F865, cabinet du gouvernement, une correspondance en date du 29 mai 1945.

[3] Ageron Charles-Robert. **Les troubles du nord-constantinois en mai 1945**. In: Vingtième Siècle, revue d'histoire, n°4, octobre1984. p 26.

3- مدى تأثر فيدرالية قسنطينة الاشتراكية بسياسة الحاكم العام إيف شاتينيون الاشتراكي.

3-1 المؤتمر الفيدرالي في 9 سبتمبر 1945

انعقد هذا المؤتمر في خضم فوز الاشتراكيين بالانتخابات المحلية (البلدية)، فأطلقوا عليه اسم "مؤتمر الانتصار"[1]، ولذلك فإن البيان الختامي السياسي للمؤتمر، قد ركز فقط على هذا التطور السياسي ولم يتطرق إلى المسألة الجزائرية وانعكاسات أحداث 8 ماي 1945، على البلاد. وأهم فكرة في هذا البيان هي، أن الجزائر اختارت الديمقراطية والوضوح والصفاء، وإن الجزائر قد صوتت على المشروع الواضح المعالم، القادر على إصلاح الأوضاع في الجزائر. كان هذا البيان وفيا للقرارات التي خرج بها مؤتمر الحزب الاشتراكي السابع والثلاثون، الذي انعقد قبل ذلك[2].

3-2 نشاط بعض المسلمين الجزائريين داخل الفيدرالية الاشتراكية:

من الصعب جدا، تتبع العناصر المسلمة المنتمية إلى الحركة الاشتراكية، بسبب شح المصادر، وفي هذا التقرير[3] الذي عثرنا عليه في أرشيف ولاية قسنطينة، استطاعتا التعرف على بعض الأسماء، من خلال تغطية نشاط دعائي للانتخابات البلدية في مدينة باتنة في 27 ماي 1946.

يذكر التقرير بأن الحضور بلغ عددهم 400 شخص، وكان الاجتماع من تنشيط السيدان بن باحمد مصطفى وبن عزوز الشريف بالمسرح البلدي لمدينة باتنة.

خطب السيد بن عزوز باللغة العربية، مستعرضا برنامج الحزب الاشتراكي الموجه للمسلمين الجزائريين، حيث يركز على أوضاع الفلاحين والتعليم والسكن. ثم أشار إلى أن الوزير الاشتراكي في حكومة ليون بلوم موافق على الوعاء الانتخابي الواحد للسكان بالجزائر. ودعاهم لاختيار المترشحين الاشتراكيين.

---

[1] Fraternité du 13/ 09/ 1945.

[2] Ibid.

[3] Archives de la wilaya de Constantine, rapport PRG n 143 28 mai 1946.

أما السيد بن باحمد، فقد خطب باللغة الفرنسية، مركزا على ثلاثة عناصر للمشكلة الجزائرية، وقد حصرها أولا في السيادة الفرنسية، حيث حلل ذلك بالإشارة إلى أن المنتخبين الجزائريين، كلما رفعوا مطالب استعجاليه للسلطات من أجل تجنيس أوضاع ممثليهم، فإنهم يصطدمون دائما برفض قطعي، وفي كل مرة ينعتون بصفة معينة، حيث اعتبروا ما بين 1914- 1920 بمعاداة الفرنسي، وما بين 1920- 1936، بالشباب التركي ومن 1936 إلى 1946 بالوطنيين. كما عبر السيد بن باحمد بأنه من الفخر أن يضحي الجزائري بنفسه خلال الحربين الكبيرتين من أجل فرنسا، مما يدل على استعداد الكثيرين على تلبية الواجبات.

وأما العنصر الثاني فهو مليون أوروبي بالجزائر، حيث أن الإدارة الفرنسية قدمت الدعم والعون لهذا المليون على حساب ثمان ملايين جزائري.

وأما العنصر الثالث فهو الثمانية ملايين من الجزائريين، الذين يتمتعون بالحق في الحياة فقط، ولكنهم لا يملكون مصيرهم في العمل والتعلم. ويؤكد بأن هذه المجموعة، لابد أن تكون لها روح لمحاربة الجهل والأمية. ولذلك فإنه يطالب السلطات الفرنسية بضرورة فتح التعليم العربي إلى جانب تدريس اللغة الفرنسية. ثم دعا بن باحمد الحاضرين في تجمعه للتصويت على القائمة الاشتراكية، والتي أكد على أنها ليست قائمة إدارية وإنما نابعة من إدارة المناضلين الاشتراكيين بالعمالة وعلى المستوى المحلي. والدليل على ذلك، حسب قوله، أنه تدخل لدى الحكومة من أجل رفع الحظر على قائمة فرحات عباس في هذه الانتخابات، والسماح لممثلي البيان بالترشح والدخول إلى العملية الانتخابية. كما أصر بن باحمد على التأكيد بأن حركته تطالب وتلح على الإدارة بأن توحد الهيئة الناخبة في الجزائر[1].

فإذا صح رقم 400 مشارك في هذا الاجتماع الانتخابي، فإنه رقم جد معتبر، ولكننا نشك أن يكون كل الحاضرين من مناضلي الحركة الاشتراكية، إذا علمنا بأن هذه المهرجانات الانتخابية كانت مفتوحة للجميع، بما فيها الأحزاب والحركات الأخرى المنافسة، بل أن الكلمة أحيانا كانت تمنح لبعض المعارضين،

[1] Archives de Constantine op. cit.

وقد تتحول الاجتماعات أحيانا إلى خلية من الصراع والشجار. وخلال هذا الاجتماع، سجل تدخل ممثل عن الحزب الشيوعي والمسمى مقداد الذين انتقد في تدخله الوعاء الانتخابي الوحيد، كما اتخذ مترشح الحركة الاشتراكية في مدينة قالمة السيد قاريفي ودوره في القمع الدموي أثناء أحداث 8 ماي 1945.

3-3 ندوة الحركة الاشتراكية بمدينة سكيكدة في 29 ماي 1946

في هذه الندوة التي خصصت للمترشحين الاشتراكيين المسلمين، أمكن لنا التعرف على بعض الأسباب التي دفعت بعض الجزائريين للانخراط في الحزب الاشتراكي، والتي لم تتمكن من العثور عليها في أية وثيقة أخرى، حيث كان تدخل السيد بن باحمد في هذه الندوة مركزا على هذه النقطة بالذات، إذ يقول: "إن الحزب الذي يدافع أحسن على مصالح المسلمين الجزائريين، لأنه يطالب بالوعاء الواحد...ومع الحزب الاشتراكي يمكننا التغلب على الاستعمار لأنه عدو المسلمين...الحزب الراديكالي أيضا عدوكم حيث يوجد في السلطة منذ عدة سنوات، لمواجهة هاته الأحزاب يجب السير مع الحزب الاشتراكي..."[1].

إن هذه الأسباب لا تعبر عن حقيقة الدوافع التي تجعل المسلم الجزائري ينخرط في هذا الحزب، وقد يعود ذلك إلى أسباب أخرى، سوف نتعرض إليها لاحقا. وأما هذا الخطاب فما هو إلا حملة انتخابية دعائية ربما عفوية لا أكثر ولا أقل، وخطاب غير مقنع أمام حالة الشك التي كانت تمر بها الجماهير الجزائرية بعد الحرب الكبرى الثانية.

وبعدها تحدث السيد بن باحمد عن المساواة، حيث قال بأنه: "يجب أن يتساوى أبنائنا مع أبناء الأوروبيين، ولابد أن يرتادوا نفس المدارس، ويتعلمون اللغة العربية مثلما يتعلم أبناء الأوروبيين اللغة الفرنسية. ولا يمكن أن تتحقق المحبة بين الطرفين إلا إذا تعلم الأوروبيين اللغة العربية حتى يتفاهموا مع أبنائنا".

---

[1] Archives de la wilaya de Constantine op.cit, rapport de la PGR ° n 51 du 30/ 05/ 1946.

ثم يضيف بأنه: "يوجد حوالي 800 ألف طفل جزائري في الشوارع، وعوض أن يكونوا في المدارس، فإننا نجدهم يمسحون الأحذية، يجب أن تبنى المدارس، لابد أن يكون للجزائري المسلم الحق في أن يصبح والي، ومهندسا..."[1].

لكن الشيء اللافت للانتباه في تدخل بن باحمد، والذي لا تتعرض إليه نهائيا خطابات وتدخلات المسؤولين الاشتراكيين في فيدرالية قسنطينة، خلال التجمعات وأثناء مؤتمرات الفيدرالية، هو حديثه عن أحداث 8 ماي 1945، حيث ذكر بأن المتهمين الجزائريين وجدوا صعوبة كبيرة في إيجاد من يدافع عنهم في المحكمة العسكرية، ويذكر بأنه تطوع للدفاع عن بعضهم، وشارك في بعثة اتجهت إلى باريس، لمطالبة الحكومة الفرنسية، التعامل بمرونة أثناء المحاكمات، التي كانت فيها الأحكام قاسية جدا.

يمكننا أن نقول بأن مواقف الحزب الاشتراكي بالشرق الجزائري من الحركات السياسية الأخرى، كانت منسجمة مع الخط المركزي، حيث غلب عليها النقد الشديد للشيوعيين، الذين مثلوا المنافس الأول في الانتخابات التي جرت سنة 1945 خاصة. وحتى الخطابات التي كانت موجهة للمسلمين الجزائريين كانت تحذر من إتباع هؤلاء الشيوعيين، حيث يذكر أحدهم بأن عمار أوزقان قام بزيارة إلى باريس والتقى بأعضاء في الحكومة الفرنسية، لكنه عندما عاد إلى الجزائر، عدل عن المطالبة بتوحيد الوعاء الانتخابي. كما ذكر أحدهم بأن الجريدة الشيوعية L'Humanité طالبت بكل من رأس فرحات عباس والدكتور سعدان بعد أحداث 8 ماي 1945، ثم برز آخر بفكرة أخرى، بأن عبد الحميد ابن باديس انتقل إلى باريس للمطالبة بمشروع بلوم «فيوليت» فلو كان هذا المشروع غير صالح لما طالب به ابن باديس.

ولكن هذا التكتيك سوف يتغير بعد ذلك، عندما تظهر معطيات أخرى، ويصبح الصراع خاصة مع الراديكاليين الاشتراكيين، ثم يتحول إلى تحالف ظرفي سنة 1947[2]. حيث تم التحالف مع الحزب الراديكالي

[1] Archives de la wilaya de Constantine op.cit.

[2] Archives de la wilaya de constantine, op,cit. Rapport PGR n 4920 du 22/ 09/ 1947.

والحزب الجمهوري والحزب الشيوعي الجزائري، حيث قدمت هذه الأحزاب قوائم مشتركة في الانتخابات المحلية.

ومن خلال تقرير آخر، نلاحظ أن الحزب الاشتراكي، قد أبدى رغبة في التقارب مع حزب البيان، حيث جاء في هذا التقرير البوليسي حول اجتماع مكتب فرع الحركة الاشتراكية بمدينة قسنطينة في أكتوبر 1947، تمت خلاله دراسة المشاورات التي عقدها ممثلي الحركة مع ممثلي حركة أحباب البيان والحرية، من أجل التشاور حول الانتخابات البلدية، وطريقة تقسيم مقاعد المجلس البلدي، واستطاعوا الوصول إلى اتفاق مع الحزب الراديكالي. مع العلم أن بلدية قسنطينة كان رئيسها اشتراكي بعد الحرب، وهو السيد دومانك Doumenc[1].

المبحث الرابع: نشاط الحركة الاشتراكية في عمالة قسنطينة منذ بداية الخمسينيات

1- الاجتماعات الدعائية العامة:

مع بداية الخمسينات، عقدت فيدرالية قسنطينة عدة اجتماعات عامة بحضور جمهور متنوع، لأن الاجتماع يسمح فيه لغير الاشتراكيين بالتدخل وانتقاد المسؤولين الاشتراكيين، وفي الإعلان تتم الإشارة إلى أن الاجتماع عام ومتناقض. ومن هذه الاجتماعات تلك التي ينشطها مسؤولين قادمين من المتربول، على غرار الجولة التي قام بها النائب دانيال ماير[2]، عبر مدن الشرق الجزائري، حيث عقد الاجتماع الأول في

---

[1] دومانك Henri Doumenc (1898-1981) شخصية اشتراكية مؤثرة بالقطاع القسنطيني إلى غاية 1951 حيث انتقل إلى الجزائر، كمستشار بلدي سنة 1938، ثم مستشار عام سنة 1939 ثم رئيس المجلس العام سنة 1945، وبعد الانتخابات البلدية أصبح رئيس بلدية قسنطينة إلى غاية 1947، وبعدها مستشار لدى الجمهورية. وبقي شخصية اشتراكية محترمة بمدينة الجزائر، وبعد اندلاع الثورة حاول أن يكون وسيطا بين فرحات عباس وجاك سوستيل من أجل اقناعه بسياسة الاندماج والتي تسمح بتنفيذ سياسة اصلاحية عميقة. ساند علنية سياسة غي مولي سنة 1956 في منح كامل السلطات لروبار لاكوست، ولكن بعد أحداث معركة الجزائر، انسحب نهائيا في أفريل 1957 من الفدرالية الاشتراكية الجزائرية. للمزيد ينظر إلى: Gallissot, René, **Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier**, op.cit, pp 257-289.

[2] دانيال ماير Daniel Mayer (1909-1996) نائب في البرلمان الفرنسي عن مقاطعة السين ما بين 1945-1958، وزير اشتراكي للعمل والضمان الاجتماعي في عدة حكومات بدون انقطاع ما بين 1946-1949، ورئيس رابطة حقوق الانسان والمواطن ما بين 1958-1975، منذ الجبهة الشعبية كان من أنصار ليون بلوم، ثم توطدت علاقته به أثناء الحرب. بعد اندلاع الأحداث بالجزائر كان معتدلا لكنه سرعان ما تغير موقفه ضد سياسة غي مولي وأصبح يعارض بشدة الاجراءات التي قام بها الوالي العام الاشتراكي لاكوست منذ 1956. للمزيد من الاطلاع على سيرة هذه

مدينة قسنطينة في 12 جانفي 1950 وآخر في مدينة عنابة في 13 جانفي 1950، وأخرى في مدن بجاية، وسطيف، كانت هذه الاجتماعات تهدف إلى التعريف بمواقف الحزب بباريس لاسيما قضية الانسحاب الجماعي للوزراء الاشتراكيين من الحكومة الفرنسية، كما تطفوا على بعض الاجتماعات بعض القضايا، وتتضح بعض المواقف من قضايا أخرى تتعلق بالجزائر. ومن بين القضايا التي أثيرت في هذه الاجتماعات نذكر خاصة الموقف من الاتجاه الوطني لدى المسلمين الجزائريين، إذ يعتبره الاشتراكيون في هذه الفترة مدمرا لمصلحة الجزائر وسكانها، وأن السيد نايجلان، قد عين واليا عاما على الجزائر من أجل محاربة هؤلاء الانفصاليين والمتمردين، والمحافظة على الجزائر الفرنسية[1].

خلال هذه الجولة، دافع دانيال ماير Daniel Mayer على السياسة الاجتماعية التي يدعو إليها الحزب الاشتراكي، والتي سعى إلى تجسيدها لما كان وزيرا للعمل، ومنها خاصة فيما تعلق بالاتفاقيات الجماعية القطاعية، وفي اقتراح منحة تدرج في الأجور تسمى منحة العطلة، ولكن بعض الوزراء ورئيس الحكومة، اليمنيين، كانوا قد رفضوا ذلك، لأنه حسب اعتقادهم، أن ذلك سوف يؤدي إلى رفع الأجور. ويوضح السيد ماير أن ارتفاع الأجور لا تكون في جميع الحالات، إلا بعضها، وأضاف بأنه كان يسعى للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين الفرنسيين.

تعتبر هذه الاجتماعات، عبارة عن حملات انتخابية مسبقة، لأنه من خلال هذه الجولة الدعائية، فغن الاشتراكيين يحاولون الظفر بأكبر عدد ممكن من المقاعد في الهياكل المنتخبة، من أجل التأثير على الحكومة، بل ومن أجل الحصول على الأغلبية، وبذلك تمرير المشاريع والقوانين الاجتماعية التي يدعو إليها الحزب الاشتراكي.

الشخصية ينظر: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article50266, notice MAYER Daniel, Raphaël par Martine Pradoux, version mise en ligne le 17 mai 2009.

[1] FR ANOM 93/ 1878.

ومن أجل كسب تعاطف ودعم الجزائريين، ذكر السيد ماير بأن الحزب الاشتراكي، يسعى دوما لأن تطبق جميع القوانين الاجتماعية على الجزائر أيضا، وفي هذا السياق، ثمن قبول البرلمان، توسيع تطبيق الاتفاقيات الجماعية إلى الجزائر، وصيا في ذلك الدور الذي لعبه النائبان الممثلان للجزائر وهما السيدان راؤول بورا من فيدرالية قسنطينة، وموريس رابي عن فيدرالية وهران الاشتراكية[1].

2- الاجتماعات الدورية المغلقة:

تعقد الفيدرالية الاشتراكية لعمالة قسنطينة، اجتماعات مغلقة على مستوى فروعها المتوزعة عبر الشرق الجزائري لدراسة بعض القضايا المختلفة، التي تطرح نفسها على مناقشات الحزب بالجزائر ومنطقة الشرق بالخصوص، مثل تعيين ممثلي الفيدرالية للمشاركة في المؤتمر الوطني للحزب، أو عرض حصيلة نشاط أحد المنتخبين، مثلما قام به راؤول بورا في شهر أفريل 1950، عندما قدم تقريرا مفصلا عن عهدته كنائب في البرلمان الفرنسي[2]، حيث ركز على المساعي التي بدلها من أجل تحقيق مصالح المدرسين المتقاعدين، وقضاة الأمن بالجزائر، ومستأجري السكنات والمنكوبين ومن أجل توسيع الضمان الاجتماعي وغيرها...

كما نلاحظ أيضا، خلال هذه الاجتماعات وفي هذه الفترة، النقد الشديد واللاذع للحزب الاشتراكي، الذي يثبت بأنه سبب كل البلاوي التي تعاني منها فرنسا، حيث يتهم بأنه يسعى إلى فرض الامبريالية الروسية، بكل الوسائل، بل أن الحزب الشيوعي يمثل الخطر أكثر من الحزب اليميني (RPF).

كما يتم داخل هذه الاجتماعات المغلقة، اتخاذ بعض ممارسات بعض المؤسسات الرسمية مثل المجلس الجزائري الذي وقف كحجرة عثرة أمام تطبيق كل إجراءات وايجابيات قانون الضمان الاجتماعي.

---

[1] Ibid

[2] FR ANOM 93/ 1878 PGR de Bône, Rapport n° 888 du 27/ 04/ 1950.

وقد تفتح هذه الاجتماعات المغلقة للسماح لبعض الشخصيات من تيارات أخرى لحضورها، مثلما أخبرنا به تقرير بوليسيا عن اجتماع عقد في مدينة تبسة، على هامش زيارة السيدين بيري – وبورا إلى منطقة الونزة، حيث شارك في هذا الاجتماع أعضاء من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وأعضاء من الحزب الشيوعي الجزائري، وبعض الأعيان من المدينة. وعلى الرغم من أن الاجتماع كان مخصصا لعرض حصيلة هاذين النائبين، ولكن إشراك أولئك المعارضين من أحزاب جزائرية أخرى كان يهدف إلى إبراز المنجزات التي حققها النواب الاشتراكيون، حيث أبرز المتدخلون في هذا الاجتماع، نجاح الاشتراكيين في إقناع الحكومة على تخصيص إعانات مالية لبلدية تبسة والشروع في مد أنابيب صرف المياه وجلب المياه الصالحة للشرب، وتثمين انطلاق عدة مشاريع في مناجم المنطقة (الونزة– الكويف– بوخضرة)، وأن المساعي كلها هي من أجل الدفاع على الطبقة البروليتارية الجزائرية.

طبعا هذا الخطاب يستجدي ود الشيوعيين، لكسب دعمهم أو التحالف معهم إذا اقتضى الأمر، ولو على المستوى المحلي. كما أعلن السيد بيري[1] Pieri بأن الحزب الاشتراكي، ممثلا في شخصه بالاتحاد الفرنسي، سيسعى إلى إقناع الحكومة بأن تبني فرنا عاليا من أجل استغلال الثروة المنجمية بالجزائر، وتفادي تصديرها إلى الخارج، مما يسمح بفتح مناصب شغل جديدة أمام الجزائريين[2].

والملاحظ أن هذا النشاط يستمر، ليشمل أغلب المدن في الشرق الجزائري، والتي تحتضن فرعا للحزب الاشتراكي، حيث زارا السيدين بورا وبيري بعد ذلك مدن باتنة وبسكرة وسطيف وغيرها...وهذا من أجل عرض حصيلة نشاطهما خلال عهدتهما البرلمانية، كما أسلفنا.

---

[1] جورج بيري Pieri (1897– 1957) ولد بكورسيكا، عضو بالحزب الاشتراكي بعمالة قسنطينة، مستشار بلدي بمدينة عنابة ما بين 1945–1947، ثم مستشار عام إلى غاية 1949. توفي بمدينة عنابة في ماي 1957. ينظر: Louis–Pierre Montoy, **La presse de Bône (1919 – 1962)** : **(Aujourd'hui Annaba)**, texte imprimé, 1983, p 111.

[2] FR ANOM 93/ 1878.

ويمكن من خلال هذه الاجتماعات –حسب تقارير الشرطة طبعا– استنتاج عدة آراء وأفكار الاشتراكيين بالشرق من عدة قضايا محلية وداخلية، والتعرف على بعض الأحداث التي مرت بها تلك المناطق، والتي بإمكانها أن تكون مسارات بحث مهمة، وخاصة تلك المتعلقة بالمسلمين الجزائريين، وتعاملهم مع الإدارة الفرنسية سواء المدنية أو الأمنية.

إن هذا النشاط، يندرج ضمن خطة الحزب في الإبقاء على روابط المنتخبين بالقاعدة، من أجل "زرع الوعد الصادق" كما عبر عنه السيد بورا في تدخله خلال أحد هذه الاجتماعات في مدينة سطيف يوم 28 سبتمبر 1950[1]، وكذلك كسر جمود ممثليات الحزب وخلق حركية ونشاط دائم لهياكله القاعدية، ليس فقط خلال المناسبات الانتخابية وإنما على مدار السنة. ويأتي هذا النشاط بعد التراجع الذي شهده الحزب، وانتشار ظاهرة عزوف المناضلين الاشتراكيين عن حضور الاجتماعات، كما عبر عنه السيد يانا ادموند[2] YANA Edmond أمين عام في عنابة، خلال الاجتماع الذي عقده السيد بيري لتقييم جولته الدعائية برفقة السيد بورا في أواخر شهر سبتمبر 1950. ويمكن تفسير هذا التراجع والعزوف بالحملة الشرسة التي تعرض لها الحزب الاشتراكي الفرنسي، الذي أتهم بزعزعة استقرار الحكومة، ومن انعكاسات ذلك على الحركة الاشتراكية بعمالة قسنطينة، تحالف المعارضة في المجلس العام لعمالة قسنطينة لإسقاط عضوية أحد الاشتراكيين.

ويظهر ذلك الفروق مثلا في عدم استجابة مكتب فرع مدينة سطيف لدعوة اجتماع من أجل تعيين ممثلي الفرع لحضور المؤتمر الفيدرالي، حيث حضر من بين حوالي 11 عضوا ماعدا أربة فقط، وهذا في بداية شهر أكتوبر 1950.

3- محاولة الهجوم المضاد:

---

[1] Ibid

[2] يانا ادموند YANA Edmond، محامي بمدينة عنابة وأمين عام الفرع الاشتراكي للمدينة ما بين 1949-1950 ثم أمين مال فيدرالية قسنطينة. ينظر: Louis-Pierre Montoy, op.cit p112

كما لاحظنا فإن الحركة الاشتراكية، كانت قد تعرضت لهجومات من عدة جهات سواء من اليمنيين أو اليساريين، ولذلك فإن الحركة حاولت استغلال زيارة وزير العدل وحافظ الأختام السيد ريني ماير إلى الجزائر لشن حملة على أعمدة جريدة "الشرق الجمهوري"[1] L'Est Républicain الصادرة يومي 7 و8 أكتوبر 1950 بتوقيع السيد راوول بورا، حيث نشر مقالا بعنوان: "زيارة رسمية أم ترشح رسمي؟" ينتقد فيه هذه الزيارة التي تستخدم فيها وسائل الدولة من أجل الدعاية الانتخابية لمجموعته السياسية، وعلى الرغم من النفي القاطع للسيد ماير، إلا أن بورا يؤكد بأمثلة، يراها حججا دامغة على ذلك الاتهام، حيث يتساءل، لماذا لم يكن في وفد ماير عناصر اشتراكية، مع العلم أن الحزب الاشتراكي يمتلك مقاعد في البرلمان والمجلس الحكومي؟ ولماذا يحل ماير ببعض البلديات استجابة لدعوة شيخ البلدية مثلما حدث في برج بوعريريج وسدراتة وعنابة؟

وفي مقال آخر تحت عنوان "شكوك قسنطينة" صادر في 24 أكتوبر 1950 بجريدة "الشرق الجمهوري" حيث ينتقد مرة أخرى السيد ريني ماير وخرجاته المتواصلة عبر التراب الجزائري، ويجب عليه إعادة تدشين بعض المشاريع التي كانت قد دشنت من طرف المنتخبين سابقا، في منطقة الأوراس، ومنها خاصة الإنارة الريفية التي كان يتغنى بها.

ويبدو أن ردود فعل السيد بورا على ريني ماير نابعة من أن هذه الجولة كانت تهدف إلى إقامة تحالف جمهوري بالجزائر ضد الحزب الاشتراكي، ويتحالف مع بعض الشخصيات الجزائرية المسلمة وخاصة تيار الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وكذا النقد الشديد الموجه إلى الاشتراكي والحاكم العام نيجلان، فكان السيد بورا دوما يدافع عن هذا الوالي، ويذكر أنه حيثما حل بالشرق الجزائري، إلا ووجد كثيرا من الناس

---

[1] الشرق الجمهوري L'Est Républicain جريدة يومية مسائية للاعلام والدفاع الجمهوري والعمل الديمقراطي، صدرت بمدينة عنابة ما بين 8 نوفمبر 1946 إلى 30 نوفمبر 1951، أدارها سالرنو ثم راؤول بورا منذ 1948. وزعت في عمالة قسنطينة خاصة، وكانت الجريدة تمثل المحاولة الوحيدة الضائعة للحركة الاشتراكية للقضاء على احتكار العنوانين الكبيرين في العمالة وهما "برقية الشرق" و "برقية قسنطينة" على مجال الاعلام بالمنطقة. يمكن إيجاد بعض أعداد الجريدة محفوظة بمركز أرشيف ولاية قسنطينة. ينظر: Louis-Pierre Montoy, op.cit pp105, 108, 109

يمدحون الأعمال التي قام بها الوالي العام ويتمنون استمراره في خدمة الجزائر، لتوفير الشغل والأمن والعدالة الاجتماعية[1].

4-اهتمام الحركة الاشتراكية بالحياة اليومية للسكان:

من القضايا اليومية التي تميز حياة السكان، نجد القدرة الشرائية، حيث تدرس مكاتب الفروع أثناء اجتماعاتها هذه المسائل، وخلال سنة 1950، شد انتباهنا، أحد اجتماعات فرع عنابة الذي انعقد لدراسة ارتفاع أسعار المواد الأساسية، والسخط العام في أوساط السكان حول ذلك، ولاحظ المجتمعون بأن هذه الزيادات غير مبررة وغير مقبولة، وقرروا مراسلة المجلس الوطني، والوالي العام ووالي عمالة قسنطينة، والهيئة المسيرة للحزب، وتتضمن هذه العريضة المطالب التالية:

- ✓ تحديد الأجر القاعدي المضمون في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن تكاليف المعيشة المرتفعة بالجزائر أكثر من المتربول.
- ✓ تحذير المستهلكين من المشتريات المبالغ فيها.
- ✓ تطبيق بصرامة لمواجهة المضاربة.

ويبدو أن الحركة الاشتراكية، تحرص على أن توسع الدعاية للقضايا التي تثار من حين لآخر، وتوضفها كمادة توضفها في استمالة عطف وتضامن السكان معها، وجرها للانخراط في صفوفها، حيث لاحظنا في اجتماع لمكتب فرع برج بوعريريج يوم 4 ديسمبر 1950، الدعوة إلى العمل على استقرار أسعار المواد، والدفاع عن مطالب العمال.

وخلال حملات دعائية أخرى، يحمل الاشتراكيون نظرائهم في الأحزاب الأخرى تدهور القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار، وخاصة خصومهم الشيوعيين الذين رفضوا مقترحات الحزب الاشتراكي بعد الحرب، حيث

[1] FR ANOM 93/ 1878.

دعا إلى تغيير الأوراق النقدية والقطع النقدية بعد الحرب لسد الطريق أمام المهربين الذين أغرقوا السوق بهذه الأموال بعد الحرب، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم وارتفاع الأسعار[1].

[1] FR ANOM 93/ 1878.

من خلال ما سبق، يبدو أن الاشتراكيين بعمالة قسنطينة، بَقَوا حبيسي السياسات القديمة، وهذا على الرغم من اقتناعهم بفشل سياسة الإدماج التي كانوا يروجون لها، ولم يحاولوا الاعتراف بحقوق الوطنيين الجزائريين وشرعية مطالب الفئات الشعبية المسلمة، حيث شاركوا في أعمال القمع، ضمن الملشيات المسلحة في قالمة، كما صوتوا على القانون الخاص للجزائر سنة 1947، الذي لم يحمل أي جديد، بل بقي في ما تم اقتراحه من قبل، من طرف الاشتراكيَين بلوم–فيوليت، ودعموا وساندوا سياسات الولاة العامون الاشتراكيون على الجزائر وخاصة منهم إيف شاتينيون وإدموند نيجلان. فكانوا بذلك أوفياء لخط سير حزبهم وقيادته المركزية بباريس.

الفصل الرابع

الحركة الاشتراكية بعمالة قسنطينة وموقفها من الثورة الجزائرية

المبحث الأول: رسميون، منتخبون ووجهاء أمام انفجار أول نوفمبر: شاهدون أم فاعلون أم ضحايا؟؟

المبحث الثاني: ردود فعل فيدرالية قسنطينة الاشتراكية على اندلاع حرب التحرير

المبحث الثالث: تطور نشاط فيديرالية قسنطينة الاشتراكية بعد 1956

المبحث الرابع: بعض الشخصيات الاشتراكية المسلمة في الفيدرالية الاشتراكية

إذن كانت فترة الهدوء تنذر بحلول عاصفة أول نوفمبر التي تفطن إليها العديد من الاشتراكين الذين مانفكوا يحذرون زملائهم في الحكومة الفرنسية وحثهم على الاسراع في تطبيق حلولا واقعية في الجزائر بعد فشل المخططات الانتخابية المزورة. وفي هذا الفصل الأخير، نتعرض إلى مختلف المواقف التي عبر عنها الفاعلون على الساحة الجزائرية من رسميين ومنتخبين سواء كانوا فرنسيون أو مسلمون جزائريون، وكذا البحث عن ردود فعل المنتسبين أو المنخرطين في فيديرالية قسنطينة الاشتراكية وفروعها على إثر أحداث حرب التحرير الجزائرية، وقياس حضور حرب التحرير الجزائرية في الخطاب السياسي لقادة الحركة بالمنطقة، ثم التعرف على واقع النضال في الفدرالية بعد حركة ماي 1958 وانقسام الحزب الاشتراكي. كما نحاول إبراز نشاط ومصير المناضلين المسلمين الجزائريين في هذا الحزب الفرنسي خلال الربع الأخير من عمر الجزائر الفرنسية، عند الاجابة على السؤال: هل انخرط كل المناضلون الجزائريون في جبهة التحرير الوطني مثلما وقع مع باقي الحركات الوطنية الأخرى، أم أنهم استمروا في الانتساب إلى الحركة الاشتراكية؟

المبحث الأول: رسميون، منتخبون ووجهاء أمام انفجار أول نوفمبر: شاهدون أم فاعلون أم ضحايا؟؟

في صبيحة الفاتح من نوفمبر تناقلت الصحف والجرائد والمجلات نبأ الانفجارات والعمليات التي قام بها الثوار الجزائريون، واختلفت آراؤهم وتضاربت فيما بينها. إن اشتعال الثورة الجزائرية قد باغت الجميع. وإن حدوث مثل هذا الأمر كان بعيد التصديق، حيث أن السلطات الفرنسية كانت قد هيأت السكان المسلمين بحبسهم في وضعية انتظار طويلة الأمد.

إن الباحث عن ردة فعل السلطات والتجمعات السياسية، يمكنه أن يميز ثلاث طبقات أو مجموعات، ومنه ثلاث مستويات للتحليل: السلطات، ثم المنتخبون المحليون والوجهاء وأخيرا المنتخبين الكبار والمستشارين العامين ومندوبي المجلس الجزائري والنواب. ويبدو أن كل دائرة قد عملت في نطاقها، ونتيجة لهذا فإن ردود الفعل قد اختلفت من مجموعة لأخرى.

1- السلطات المدنية والعسكرية الفرنسية

على الرغم من أن السلطات الفرنسية، المدنية والعسكرية قد اختارت مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ككبش فداء، إلا أن علاقاتها بالمنتخبين والوجهاء، لم تكن على أحسن حال، وظلت مسممة[1].وساد سوء تفاهم كبير بينهما، أفرز فيما بعد نتيجة رئيسية، تتمثل في الطلاق بين فرنسا وهؤلاء المنتَخَبين الذين انتُخِبوا في الواقع بطريقة سيئة، فكان ذلك إيدانا بموت القوة الثالثة.

لقد انصب الاهتمام الكبير لهذه السلطات في الساعات الأولى التي تلت عمليات ليلة الواحد والثلاثين أكتوبر إلى الأول من نوفمبر 1954، حول إعادة الاعتبار لنفسها عبر إيجاد كبش فداء. وبالرغم من الانشقاقات والاختلافات الكبيرة بين المدنيين والعسكريين، والتي سرعان ما طفت على السطح، فإن السلطات الفرنسية في الجزائر كانت بين المطرقة والسندان. فمن جهة يجب أن تعطي للحكومة الفرنسية قراءة للأحداث

[1] Yves Courriére, **Les fils de la Toussaint**, Casbah –Editions, p.342.

التي وقعت في العمالات الجزائرية الثلاث، ومن جهة أخرى محاكمة الوجهاء والقياد والمنتخبين، الذين عجزوا في نظرها، عن تحسس مؤشرات كانت ستجنبها هذا الارتباك أمام الحكومة المركزية.

وأمام حالة الجمود التي وقعت فيها هذه السلطات المدنية والعسكرية، حاولت صنع أسطورة، صدقتها هي فقط، و كانت قد أخفقت في تحقيق المبتغى فيما بعد. حيث كانت تشير بشكل واضح إلى القاهرة. وفي نظرها كان جمال عبد الناصر يتحكم عن بعد في الثورة الجزائرية. وإذا كان في سياق ذلك الوقت هذا النوع من الحجج مقنعا جدا، فإن السلطات الفرنسية في الجزائر لم تغفر أبدا للمنتخبين من الأهالي وللوجهاء وللقياد نقص انتباههم.

1-1 الحاكم العام "روجي ليونار"

تميزت ردود فعل الحكومة العامة بمواقف متسرعة وارتجالية، ويبدو أنها لم تخضع إلى أي تحليل قبل صدورها، حيث جاء في **أول** بيان أصدره الحاكم العام، عقب الأحداث مباشرة، وبعد **أن** استعرض بإيجاز ما وقع ليلة **أول** نوفمبر من أحداث في القطاع القسنطيني، التي نعتها بالإجرامية، دعا السكان إلى ضرورة التحلي بالهدوء واليقظة[1]. و**في** اليوم الموالي أكد بأن ما وقع في الأوراس هي عملية استعراضية قامت بها عناصر مجرمة تريد استغلال الظروف، من أجل تدويل مشكلة شمال إفريقيا – خاصة الجزائر – وطرحها على هيئة الأمم المتحدة[2]. وفي يوم 2 نوفمبر، قدم الحاكم العام لائحة إلى المصالح المختصة في باريس، يطلب فيها تعزيزات عسكرية، كما صرّح يوم 07 نوفمبر 1954 قائلا: "..يمكنني القول بأنّي سأقضي على هؤلاء المشاغبين أعداء الوطن خلال أيام..." ولكي يطمئن ليونار السكان الأوروبيين، أعلن في العديد من المناسبات عن عزمه اتخاذ إجراءات أمنية كافية لاسترجاع النظام، وأن واجب الحكومة حماية وحدة التراب الوطني. وبعد الصعوبات التي واجهتها القوات الفرنسية في القضاء، صعد الحاكم العام من لهجته مؤكدا بأن فك الحصار غير ممكن حتى يتم القضاء نهائيا على اللصوص الإرهابيين، وأن الحكومة عازمة على ذلك

[1] La dépêche de Constantine du 02/11/1954.

[2] Ibid.

لأن الشؤون الجزائرية هي شؤون فرنسا[1]. وفي محاولة لدغدغة مشاعر الجزائريين المسلمين واستمالة عواطفهم، ورغبة منه لقطع الطريق المؤدي إلى تلبية نداء الثورة، أعاد" ليونار" الخطابات القديمة والمتجددة التي تتغنى برسالة فرنسا الحضارية بالجزائر والواجب يفرض عليها مواصلتها لأن هدفها تقديم الخير لهذا الشعب ولأنها أفضل حامية للإسلام[2]. ومن جهة أخرى، **وفي** حوار لجريدة برقية قسنطينة، اعتبر" ليونار" أن الإرهاب هو طريق الارتداد، وأن الوضع بدأ يعرف تحسنا ويتميز بالهدوء الشامل، وفي رده عن سؤال حول تقدير عدد "الخارجين عن القانون" قال: بأنه يصعب تقديم رقم معين لكنهم كثيرون إلى حد ما[3]. ثم صرح في وقت لاحق بأنه تم التعرف على كل العناصر التي قامت بالعمليات ليلة أول نوفمبر، وأن الوضع تحت السيطرة.[4] ومن جهة أخرى، فقد أبدى اندهاشه أمام التناسق الذي تمت به العمليات عبر مختلف أنحاء البلاد، راح يؤكد أن كل القرائن تثبت بأن هناك عناصر أجنبية هي التي خططت وهي تقود التمرد قصد تجنيد الرأي العام بمناسبة انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة، والتمكن من فتح ملف المغرب العربي أمام تلك الهيئات الدولية[5].

أما في سياق اتهام المنتخبين الجزائريين، فقد تساءل الحاكم العام: "لماذا لم ينبهنا بعض الوجهاء المسلمين عن قرب حدوث حركة ما كانوا لا يجهلونها"[6].

لقد حدث تغيرا لافتا اتجاه المنتخبين المسلمين، والوجهاء والقياد، وإن اتجاه السلطات المدنية والعسكرية نحو عقابهم لأمر غريب، لأن هذه الفئات كانت في نفس خانة هذه السلطات. حيث بعثت بلجنة تحقيق، حول الأحداث إلى عمالة قسنطينة، دون أن تكون مهيأة لذلك. وأثناء ذلك تم اكتشاف محمية

---

[1] La dépêche de Constantine du 13/11/1954.

[2] La dépêche de Constantine du 7/12/1954.

[3] La dépêche de Constantine du.09/12/1954

[4] Alger-républicain du 17/11/1954

[5] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1999، ص 14.

[6] Yves Courriére, op.cit, p325

الباشاغا سي هاشمي بن شنوف من خنشلة أثناء مرور هذه اللجنة بالأوراس[1]. لقد كان هذا الأخير مذنبا في نظرهم إما لأنه لم يعرف كيف يجمع معلومات قيمة حول منفذي عمليات أول نوفمبر 1954 بالأوراس، وإما لكونه اليد التي يحركها أحد الاستعماريين الجدد ممثلا في شخصية جاك شوفاليي، ثم قررت اللجنة توقيف الباشاغا بن شنوف.

2-1 ردود فعل وزير الداخلية

ظهر أول بيان رسمي يوم 02 نوفمبر 1954 على لسان وزير الداخليّة فرانسوا ميتران حيث قال:"...إنّ المفاوضات الوحيدة بيننا هي الحرب"... حاول فرنسوا ميتران في بداية الأمر، التقليل من أهمية ما وقع واعتبره مجرد حوادث عابرة ومعزولة يمكن القضاء عليها في أقرب وقت ممكن وبأقل الوسائل، إذ أنه أكد في العرض الذي قدمه للحكومة بان الإمدادات المهمة والمستعجلة التي أرسلت إلى الجزائر كفيلة بالقضاء على الإرهاب، وأن هذه الأحداث تقوم بها مجموعة قليلة من المتمردين.[2]

أما في تدخله أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، فقد أكد الموقف الرسمي للسلطات الفرنسية، وهي أن الجزائر قطعة من فرنسا، ونفى وجود أمة جزائرية مستقلة على أرض الجزائر بل أمة واحدة هي الأمة الفرنسية، كما اعتبر ميتران" بأن ما وقع في الجزائر مجرد تمرد فاشل يتحمل مسؤوليته حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ولذلك أمر بتوقيف عدد كبير من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD كما سارع إلى اتخاذ قرار حل الحزب وإغلاق مكاتبه ونواديه بالجزائر وفرنسا وذلك يوم 05 نوفمبر 1954[3]. وفي مقابلة صحفي أخرى اتهم" ميتران" القاهرة بتدعيم الاستقلاليين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية للقيام بتلك العمليات[4]. ومن الطبيعي أن يصرح السيد ميتران في الأيام الأولى عن عدم استعداد الحكومة الفرنسية الدخول في حوار أو مفاوضات مع قيادة الثورة، لأن الأمور لم تكن واضحة،

---

[1] Yves Courrière, op, cit, pp. 336- 337.

[2] La dépêché de Constantine du 03./11/1954

[3] La dépêché de Constantine du 13./11/1954.

[4] La dépêche de Constantine du 21-22/11/1954.

فكانت حكومته أشبه بما وقعت فيه قوات الحملة الأولى على الجزائر، حيث أكد بأنه إذا كانت المفاوضات، ممكنة مع تونس، والمغرب فإنها مستحيلة مع الجزائر لأن عمالتها الثلاث فرنسية، إذن فلا تسوية، ولا مفاوضات مع المتمردين[1]. وهكذا ظل ".ميتران" يؤكد في كل مرة بان الجزائر فرنسية، وأن الإرهاب يجب أن يقمع بشدة.

1-3 ردود فعل رئيس الحكومة منديس فرانس

لم تأت تصريحات السيد "مانديس فرانس" رئيس الحكومة الفرنسية بجديد بل ظلت تدور داخل ما أصبح مسلم به لدى الأوساط الفرنسية منها، وغير الرسمية، فعند ما دخل أمام الجمعية الوطنية، فقد صرّح قائلا:"... إنّ الانفصال بين فرنسا والجزائر مستحيل .. ولن تتهاون أية حكومة فرنسية ولا أي برلمان فرنسي في هذا المبدأ الأساسي" وأدعى بأن الجزائر فرنسية منذ زمن بعيد، وأن المتسببين في هذه المحنة هم شرذمة من الأشخاص، الذين ليس لديهم أي رغبة سوى الأجرام، وأن الطريقة المثلى لردع هؤلاء هي القمع[2].

وصرح في ندوة صحفية أمام الصحافة الدولية، جازما بكون الجزائر فرنسية بحكم القانون، والتاريخ، واتهم الشيوعيون، والعرب بالوقوف وراء ما يحدث بالجزائر، وأن هذه الحملة تتزعمها إذاعتا بودابست[3] (المجرية)، والقاهرة المصرية.[4] ومن أجل كسب تأييد ومساندة الحلف الأطلسي أمام الأمر الواقع، صرح مانديس فرانس في تدخله أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، بأن عمالات الجزائر الثلاث أراضي للحلف الأطلسي، إذا كان هناك ما يهددها فهو يهدد الحلفاء، لذا يجب عليهم تقديم المساعدة والعناية اللازمة[5]. وهكذا فإنه يرمي إلى تجنيده ضد الشيوعية التي تدعم الثورة الجزائرية أو الخارجين عن القانون –حسب تعبيره–.

---

[1] Ibid.

[2] La dépêche de Constantine du 18/12/1954.

[3] حيث كان بالعاصمة المجرية بودابسست جهاز إرسال إذاعي يبث باللغة العربية منذ الخمسينيات، ومنذ ماي 1954 شغلت إذاعة "صوت الاستقلال" التي تذيع أخبار الكفاح في بلدان المغرب العربي.

[4] La dépêche de Constantine du 20/11/1954.

[5] La dépêche de Constantine du 09/12/1954 .

حاول بعض الأوروبيين المنتخبين عن الجزائر، في 12 نوفمبر، في مجلس النواب، تجريم السياسة التونسية لمانديس فرانس. ثم حاول طمأنتهم: "أجرى العديد من النواب مقارنات بين السياسة الفرنسية في الجزائر وتونس. أؤكد لهم أنه لا يوجد تقرير أكثر خطأ، وأنه لا توجد مقارنة أكثر كذبا، وأكثر خطورة من هذا". وهذا يعني أن وحدة الجمهورية وسلامتها، من أي صدمة يمكن أن تهز كيانها في ذلك الوقت، يمكن أن تتسبب فيه السياسة الجزائرية التونسية لمانديس فرانس، وحسبه أنه لا يمكن الاستغناء عن تلك السياسة، لأنه إذا كانت الجزائر في خطر، فإن الجمهورية في خطر أيضا، وإذا كانت الجزائر مستقلة، فإن الجمهورية مبتورة الأعضاء. أما في تونس، فعلى العكس من ذلك[1].

وخلافا لتصريحاته، كانت قراراته ميدانيا هي الإقدام على حل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، حيث مورس ضدها قمع أعمى باعتبارها المسوؤل الرئيسي عما وقع. وهكذا صدر مرسوم، نشر على أعمدة الجريدة الرسمية التي تحمل تاريخ السابع شهر نوفمبر، يقضي بحل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وكل المنظمات والهيئات التابعة لها ومنع نشاطها في كافة أنحاء تراب الجمهورية الفرنسية بما في ذلك عمالات الجزائر[2]. وأعطيت الأوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد، فألقت القبض، خلال الأسبوع الأول من نوفمبر وحده، على أكثر من ألفي رجل من مناضلي ومسؤولي الحركة المصالية وزجت بهم في السجون تستنطقهم، بحثاً عن الحقيقة ومن أجل التوصل إلى القيادة الموجهة في كل منطقة[3].

4-1 موقف الجمعية الوطنية الفرنسية :

في إطار مناقشتها لما يحدث في الجزائر، في جلستها المنعقدة يوم 10 ديسمبر 1954، تناوب نواب مختلف الكتل البرلمانية على المنصة، واختلفت تحاليلهم لما يجري بالجزائر، ولكن الإجماع كان حول دعوة

---

[1] Seloua Luste Boulbina, **1954, Pierre Mendès France et les indépendances: Indochine, Tunisie, Algérie**, Revue électronique internationale, www.sens-public.org.

[2] JORF, n°261 du 07/11/1954.

[3] L'Echo d'Oran du 09/11/1954.

الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وسريعة لقمع الإرهاب، والقضاء عليه في المهد[1]. حيث انساق السيد مارسال باترنو Marcel Paternot وراء المؤامرة الشيوعية، مصرحا بأن الخطة الشيوعية تتمثل في اختراق صفوف الوطنيين والدفع بهم إلى الأمام، وأن حل حزب حركة الانتصار يبقى غير مجدي أمام السكوت على الأعمال الهدامة التي يقوم بها الشيوعيون بالجزائر. ثم يضيف بأن مناضلي حزب الشعب قد كثفوا نشاطهم داخل الــCGT استعدادا للتصعيد تحت غطاء المطالب المهنية؟ وأثناء تدخل السيدة أليس سبورتيس، ممثلة للحزب الشيوعي الجزائري، واجهها العديد من النواب بالاتهامات بأن حزبها جزء من المؤامرة. ثم أطال السيد موريس فيوليت الحديث عن المؤامرة الخارجية التي دبرتها القاهرة، ودعمها للمتمردين[2].

أما جول فال[3] "Jules Valle" نائب — قسنطينة- ورئيس الكتلة البرلمانية للفلاحين، فقد وجه خطابه إلى وزير الداخلية مطالبا إياه بتطبيق الإجراءات الصارمة التي وعد بها يوم 02 ديسمبر. كما اتهم مباشرة الدول العربية بالمسؤولية عما يحدث في الجزائر، حيث يقول أن مجموعة من الفلاقة كانت قد تسربت من الأراضي التونسية و دخلت إلى الجزائر[4]. وهدف ذلك، حسب اعتقاده، هو إقامة إمبراطورية إسلامية من جديد، فالإمبريالية التي تقودها إذاعة القاهرة، والمجموعات الجزائرية والتونسية من وراء البحر، هدفها انتهاج سياسة متوسطية جديدة، تعتمد إسلام يمتد من دمشق إلى اسبانيا. ولم يتردد في المطالبة باتخاذ كل الإجراءات المادية، والنفسية، وتكوين وحدات مختصة لقمع ومعاقبة كل المسؤولين عن كل الجرائم[5].

أما السيد "ريني ماير"، فقد أوعز سبب ما تشهده الجزائر إلى الخارج متهما بورقيبة بالتواطؤ مع

---

[1] La dépêche de Constantine du 13/11/1954.

[2] J.O. R.F, N° 117 de 1954, 3 eme séance du 10 décembre 1954, page 6085.

[3] جول فال "Jules valle"، (1894-1965)، كان محامي ومستشار عام وينتمي إلى إحدى العائلات الكبرى المسيطرة على الحياة السياسية بالقطاع القسنطيني، نائب عن عمالة قسنطينة ما بين 1951-1955، كان منخرطا في تجمع الشعب الفرنسي الديغولي، وفي الخمسينيات أسس مع مجموعة من أصدقائه مجموعة الفلاحين والاتحاد الاجتماعي، تقلد عدة مناصب إدارية وترأس عدة لجان في البرلمان بغرفتيه، رئاسة بلدية قسنطية في انتخابات أفريل 1953. للمزيد ينظر إلى البطاقة البيوغرافية على الموقع: http://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/fiche/(num_dept)/7206

[4] J.O. R.F, Op.cit, 2e séance, p 6078.

[5] La dépêche de Constantine du 13/11/1954.

الوطنيين الجزائريين. وفي نبرة حادة دعا الحكومة إلى عدم التساهل، ولا تضعف أمام الإرهاب، حتى تتمكن من إحلال السلام الفرنسي بإفريقيا الشمالية وذالك يعني اتخاذ إجراءات أمنية فعالة لمحاربة الإرهاب. وفي معرض أخر، يتهم الحكومة بأنها تساهم في تأزم الأوضاع، ثم يوجه لها السؤال، لست أدري إلى أين أنتم ذاهبون؟ وفي سياق الدفاع عن أفكاره المؤيدة لسياسة الدفاع الأوروبية المشتركة، فإن" روني مايير" يؤكد بأن الحفاظ على الجزائر خاصة وشمال إفريقيا عامة يجعل فرنسا تلعب دورا هاما في العلاقة، بين الشرق والغرب، بل أن المسألة عنده لا تتوقف عند هذا الحد حيث يربط مصير الوحدة الأوربية بضرورة الحفاظ على الجزائر، وشمال إفريقيا. فالأوربيون إذا أرادوا أن يتوحدوا فإن ذالك يقتضى بالضرورة سلامة وأمن شمال إفريقيا، وأن الحديث عن الوحدة الأوروبية غير ممكن إن لم تتحقق المحافظة على شمال إفريقيا[1].

وأما الوالي العام السابق، السيد مارسيل إدموند نايجلان، فلم يندهش لما وقع، بل ذكر أنه كان دائماً يقول: "إن الجزائر لا يمكن أن تبقى غريبة عما يجري في المغرب الأقصى وتونس"، ثم حدد خطة للعمل تهدف إلى خنق الثورة في مهدها، وحصرها في نقطتين :تتمثل الأولى في الشروع في تطبيق قانون الجزائر السابق، وتتعلق الثانية بتنمية الخدمات الاجتماعية، وخاصة محاربة البطالة في أوساط الأهالي لصدهم عن الانضمام إلى صفوف جبهة التحرير الوطني[2].

5-1 أعضاء المجلس الجزائري من الهيئة الانتخابية الأولى:

افتتح المجلس الجزائري جلسة عادية يوم 16 نوفمبر، وهي الثالثة خلال سنة 1954، بخطابين ألقاهما كل من الحاكم العام روجي ليونار ورئيس المجلس ريمون لاكيار Raymond Laquière، وشهدت هذه الجلسة غياب عدة عناصر بارزة، سواء أوروبية أو جزائرية لعدة أسباب متعلقة بالأحداث. قيم رئيس المجلس العمليات الأولى للثورة، بأنها فاشلة، وأنها أثبتت للعالم بأن الشريحتين الأوروبية والجزائرية متحدتين، واقترح على المجتمعين فتح مناقشات علنية بعد أسبوع، لكن الممثل الاشتراكي ورئيس بلدية باتنة السيد ألفرد

[1] La dépêché de Constantine du 11/12/1954.

[2] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 14.

مالبال[1] Malpel Alfred، اقترح بدعم من أعضاء آخرين، أن تبدأ المناقشات فورا، لكن التصويت على الاقتراح أخر الموعد إلى يوم 24 نوفمبر 1954.

وخلال المناقشات، استنكر جميع المتدخلين أحداث الثورة، وألحوا على ضرورة الإسراع في إعادة النظام، ومعاقبة المجرمين دون تردد، أو ضعف أو ظلم، هي أولى الأولويات. وقد تمحور النقاش داخل الجمعية حول ضرورة اسكات الأصوات الخارجية وقطع الطريق أمام الشيوعية، من أجل استعادة السلام إلى الجزائر[2]. وأكد "ريمون لا كيار" Raymond Laquiere رئيس الجمعية على أن الجزائر لا يمكنها إلا أن تكون مقاطعة فرنسية جميلة، ومفتخرة بذلك، ولأنه يعتقد بأن سياسة" فرق تسد" ما يزال ينخدع بها بعض الجزائريين المغفلين. كما أضاف رئيس المجلس الجزائري أمام الحضور، بأنه لم يتم إعلام المنتخبين بالأحداث، لا قبل ولا بعد، وعلى جميع المستويات، البلدية والمجالس العامة والمجلس الجزائري. ولا أحد من الهيئة التنفيدية والأجهزة الأمنية قد طلب مشورة أو رأي أي عضو منتخب في الإجراءات المتخذة والاستماع لبعض المقترحات. كما أشار إلى مجموعة الأخطاء المرتكبة منذ بداية الأحداث، وانتقد جهاز الاستعلامات، حيث أنه تم توقيف عددا معينا من الأشخاص وقدموا إلى الرأي العام على أنهم قادة هذه المجموعات المسلحة، وبعد ذلك أطلق سراحهم، فهو يتساءل لماذا تم إذا ذلك التوقيف؟ فإذا كان هؤلاء أبرياء فذلك تعدي على الحريات، وإما إذا كانوا فعلا مذنبين، فإطلاق سراحهم هو خطأ خطير؟ لأنه كيف سينظر إليه المواطنون البسطاء في تلك المناطق النائية؟ سوف يكون في نظرهم بطلا؟ ثم يشدد السيد لاكيار على ضرورة محاربة البطالة، لأنها السبب الأساسي في تردي الأوضاع والتعفن الذي وصلت إليه.[3]

وعبر السيد سيرينيSérigny عن انتقاده الشديد لسياسة الحكومة الفرنسية التي تهاونت في التعاطي مع الحركات الوطنية الجزائرية، ونفى أن تكون المشكلة سياسية بالجزائر، وإنما لظروف اجتماعية واقتصادية،

---

[1] ألفرد مالبال، رئيس بلدية باتنة وفريق الجمعية الرياضية ASB لكرة القدم بالمدينة.

[2] La dépêche de Constantine du 26/11/1954.

[3] Alger–républicain Op.cit du 17/11/1954.

ودعا لأن تستمر فرنسا في أداء واجبها نحو الشعب بالجزائر.[1]

أما النائب السابق بول سوران[2] Paul Saurin فإنه قام بتعداد العمليات التي وقعت على الحدود التونسية والليبية وامتدادها حتى المناطق الغربية، وحسب اعتقاده فقد شاركت فيها عناصر أجنبية. ورأى بأن أسباب الانفجار ليست اقتصادية أو اجتماعية ولا حتى سياسية، وإنما التوقيت الذي اختير كان مناسبا لتأخذ الطابع السياسي لأنها تزامنت مع صراع الإيديولوجيات العالمية، حيث أصبحت شمال إفريقيا مسرحا له.[3]

أما السيد مارسال بابيون[4] Marcel Papillon، فركز تدخله في البداية على التعقيب على حوادث مقتل قايد مدينة خنشلة "صدوق" والمعلم الشيوعي بمنطقة آريس، واعتبر ذلك عملا من اقتراف العصابات لأنه لا يعقل أن يقتل معلم جاء لتعليم الناس وتربية الأجيال، وبالتالي لا يمكن لأي قانون حماية هذه العصابة، فلا يمكن للحكومة الفرنسية التعامل مع هذه الجماعة باللين، ولا يجب أن يكون التعامل بالسلوك الديمقراطي ضعفا، لأن الديمقراطية أيضا تحتاج للدفاع عن نفسها لكل الوسائل المتاحة. وفي حديثه عن العمليات الأولى، فأرجع ذلك إلى اللجنة الثورية للوحدة و العملCRUA، التي طبقت إملاءات إذاعة صوت العرب التي تهدف إلى تدويل قضايا شمال إفريقيا، وكذا من أجل تجاوز مشاكلها الداخلية إلهاء مناضلي حركة الانتصار MTLD. وأما عن الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع، فإنه رأى بأنها رغبة المسلمين الجزائريين مساندة التونسيين فقط، من أجل تحقيق الاستقلال الذاتي، لأنه لا يكن تشبيه المغرب وتونس

---

[1] قاسم عابدية، **الثورة التحريرية في جلسات المجلس الجزائري 1954-1956**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 2009-2010، ص ص 69 - 70.

[2] بول سوران Paul Saurin (1903-1983)، نائب سابق في البرلمان الفرنسي ما بين أفريل 1936 وماي 1942 عن عمالة وهران، وكان ينتمي إلى الحزب الاشتراكي الراديكالي وبعدها اليسار الديمقراطية الراديكالية المستقلة. مستشار عام ومندوب بالجمعية الجزائرية. ينظر: Jean-Marc Valentin, op.cit, p188.

[3] قاسم عابدية، المرجع نفسه، ص 71.

[4] مارسال بابيون Marcel Papillon، محامي وقاضي بعدة محاكم منها محكمة الميلية في الثلا ثينيات، وعرف بمرافعاته لصالح الجزائريين في حادثة جبل سيدي علي بوناب سنة 1949، والقمع الشديد الذي تعرض له الأهالي على يد رجال الدرك. للمزيد من الاطلاع ينظر:-Ouarda Siari-Tengour (Université de Constantine) : **L'affaire Sidi Ali Bounab, septembre 1949**, Communication présentée au colloque «Colonisations et répressions coloniales, XIX° et XX° siècles.» 15,16 et 17 novembre 2007, SEDET/CNRS, université Paris VII.

بالجزائر. ثم أكد السيد بابيون بأن مليشيات الدفاع الذاتي التي تشكلت مباشرة عقب الأحداث، تقوم بالدفاع عن مناطقها و لكن في ظروف جد صعبة في انتظار وصول التعزيزات التي وعدت بها الحكومة.[1]

أما السيد جون مانوني[2] Jean Mannoni، عن مقاطعة قسنطينة، فقد عبر عن ارتياحه الكبير عن الانسجام الواقع في مواقف كل الأطياف السياسية من أحداث أول نوفمبر، وخاصة حول فكرة فشل الإرهاب. كان يرى أن أسباب ثورة المسلمين الجزائريين هو انخداع الهيئات المختصة بالهدوء والأمن الذي كان سائدا، مما جعل الترتيبات الأمنية جد مخففة، ولكن ذلك الوضع كان يخفي التحضير السري على الحدود الشرقية والغربية لتلك العمليات. ودعا السلطة القائمة في الجزائر بتدعيم قات الجيش في الأوراق بفرق الشرطة المتنقلة PM، التي بإمكانها أن تجوب المسالك الجبلية الوعرة بالأوراس[3] وتأمينها ومراقبة سكان الدواوير. وأما الرسالة التي وجهها إلى الدول التي تحرض المقاتلين الجزائريين، فطلب من الحكومة القيام بعمل دبلوماسي حثيث لإسكات صوتها وتعريفها بالمنجزات التي بنتها فرنسا بالجزائر وهل بإمكانها هي أن تحققها لشعوبها؟! ويرى أن المشكلة بالجزائر تكمن في الظروف الاقتصادية والاجتماعية اليومية، حيث أن على فرنسا إطعام حوالي 250000 فرد طوال السنة؟ ولذلك فإنه يدعو إلى المزيد من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية.

وكان رأي الراديكالي السيد مالبال، أن الذين كانوا يعتقدون أن تردي الأوضاع، كان سببها عدم تطبيق قانون 1947، لكنهم لم يتوقعوا أن تكون أحداث نوفمبر بهذا العنف؟ كما وصف الثوار الجزائريين بالخارجين عن القانون، وكان الأوروبيين و كل من في خدمتهم أول أهدافهم، حيث دخلوا المشاتي وطلبوا من سكانها المال، والرجال والسلاح، بناءا على أوامر قيادتهم. وهنا يرى بأن السلطات كانت مقصرة وعاجزة في توفير الأمن اللازم حيث وعدت بتحقيق ذلك في مدة أربعة وعشرون ساعة، مما سمح لتلك العناصر بأن تجوب وتجمع ما تحتاجه من وسائل. وباعتباره ممثلا عن منطقة باتنة فإنه اعتبر نفسه شاهد عيان عما

[1] نفسه، ص ص 72- 73.
[2] جون مانوني، كان عضوا في الهيئة التنفيذية المؤقتة كمسؤول للمندوبية المالية ببومرداس ثم اختير كعضو في أول مجلس تأسيسي جزائري بعد ذلك مع أوروبيين آخرين هما جون روط وشارل كوينغ.
[3] قاسم عابدية، المرجع نفسه ص ص 74 75 77 78.

حدث، حيث تأثر لفقدان صديقه القايد صدوق، وعلى الرغم من ذلك فإن الوضع بقي مستقر لأن الإدارة المحلية كانت على علم بتلك التحضيرات السرية، حوالي 15 يوما قبل وقوع الأحداث. وذكر أن العمليات كانت في الوعرة المسالك والمناطق الواقعة شرق جبال الأوراس قرب خنشلة التي يصعب الاتصال بها مثل طامزة ويابوس وشيليا والولجة ودواوير إيشمول وكيمل وزلاطو... وغيرها، حيث دعا إلى التركيز على هذه المناطق والعمل على كسب الأصدقاء الذين استدرجهم الثوار بالقوة، ونبه إلى أنه يجب التحلي بالصبر لأن هؤلاء المنحرفين يعرفون المنطقة جيدا!؟ وبإمكانهم التسلل إلى المناطق والدواوير المجاورة، ولذلك دعا إلى تكثيف الدوريات والمراقبة. وحاول السيد مالبال طمأنة المجلس بالإشارة إلى التعاون الذي أبدته بعض الأطراف في المنطقة، عندما وفرت الدواب والمؤونة لعناصر الجيش، لكنه لم يخف تخوفه من انفلات الأمور. وفي الأخير، حمل مالبال الإدارة الفرنسية مسؤولية تلك الأحداث والخسائر المترتبة عنها، لأنها تقاعست في وضع نظام اتصالي يمكن من نقل توصيل المعلومات والأخبار في وقت قصير، حيث أكد أنه لولا الإمكانيات المحدودة التي كانت بحوزة الثوار لكانت الخسائر أكبر مما وقع[1].

6-1 فيدرالية رؤساء البلديات :

كان موقف الفدرالية من اندلاع الثورة واضحا، ولا غموض فيه، حيث جاء في تقرير لرؤساء بلديات القطاع الوهراني، وبعد أن اجمعوا على حل المشكلة " طالبوا بالإمدادات خاصة من قوات الأمن، ولاسيما رجال الدرك، لمواجهة الوضع الخطير[2]. أما رؤساء بلديات عمالة الجزائر فقد طالبوا بوضع حد للمسببين في الأضرار وإيقاف، ومعاقبة المحرضين عليها، والمتمردين الحاملين للسلاح.[3] فيما ذهب رؤساء بلديات عمالة قسنطينة أبعد من ذلك عندما طالبوا بإصدار قانون عقوبات يكون أكثر حزما، وأكثر شدة يسمح بقمع سريع

[1] قاسم عابدية، نفسه، ص ص 79، 80، 81.

[2] La dépêché de Constantine du 30/11/1954.

[3] La dépêche de Constantine du 09/12/1954.

وصارم للإرهاب.[1]

وكان رؤساء الفيدراليات الثلاثة قد فوضوا السيد أميدي فروجي[2] Amédée Froger، رئيس بلدية بوفاريك، بإلقاء كلمة أمام أعضاء المجلس الجزائري[3]، والتعبير عن موقفهم من الأحداث، حيث تمحور تدخله حول انتقاد مصالح الاستعلامات، التي كان بإمكانها أن تمنع وقوع هذه الأحداث لو قامت بواجبها، وتقربت أكثر من الجزائريين، بتعلم اللغة العربية، التي تمكنهم من فهم ما تخفي صدورهم، وفهم معنى الدعاية التي تبثها إذاعة القاهرة، وفهم أيضا مدى تجاوب هؤلاء المسلمين الجزائيين معها. وانتقد أيضا هذا الجهاز الذي تخاذل في منع دخول الصحافة العربية المحرضة إلى الجزائر.[4]

وأمام الظروف التي كانت تمر بها الحكومة، حيث كانت معرضة للهجومات من جميع الجهات. أوفد رؤساء البلديات جماعة منهم إلى فرنسا، تشرح وجهة نظرهم، وتكسب الأنصار من بين كبار الشخصيات الفرنسية المسيطرة على المسرح الفرنسي. ويتضمن مخطط كفاح رؤساء البلديات ثلاثة مطالب مركزية، كما عبر عنها في الندوة الصحفية التي عقدها الناطق الرسمي بأسمائهم: السيد إيزلا، بتاريخ الخامس والعشرين من شهر جانفي سنة 1955 ويأتي على رأس تلك المطالب: المعارضة الشديدة لكل الإصلاحات المقترحة والتي ستجعل من الجزائر، حسب رأيهم، تونس ثانية، ولكي لا يظهر رؤساء البلديات في زي الطغاة المستبدين، صرح إيزلا" أن تطبيق الإصلاحات، سينظر فيه بعد عودة السلام، واستتباب الأمن في البلاد[5]"

أما المطلب الثاني، فيدعو إلى التعجيل بإرسال الجيوش المدربة القادرة على خوض المعارك، لأن

---

[1] Ibid.

[2] أميدي فروجي Amédée Froger (1882 – 1956) من ملاك منطقة متيجة، وهو كاتب منتمي إلى جمعية الكتاب الجزائريين ومناضل في فدرالية الجزائر للحزب الراديكالي الاشتراكي، كان رئيس بلدية بوفاريك، ومندوب في المجلس الجزائري ورئيس كنفيدرالية رؤساء بلديات الجزائر ونائب رئيس جمعية رؤساء بلديات فرنسا. اغتيل صبيحة يوم 28 ديسمبر 1956 بمدينة الجزائر، بعد سلسلة من الاعتداءات المميتة في حق عددا من المسلمين الجزائريين بالعاصمة. للمزيد ينظر: l'écho d'Alger du 25/12/1937, p2 ; et Vérité sur les tortures (2e éd.) édité par le Secours populaire français, p12.

[3] Claude Paillat, **deuxième dossier secret de l'Algérie 1954-1958**, les presses de la cité, Paris 1962, p 79.

[4] قاسم عابدية، المرجع السابق، ص ص 70، 71.

[5] L'Echo d'Alger du 28/12/1954 .

الجنود المتواجدين في الميدان غير مهيئين لحرب العصابات. ولذلك، فإن قوات اللفيف الأجنبي والطابور المغربي هي التي يجب أن تخصص لقتال الجزائريين. ولقد طرحت هذه الفكرة لأنها لا تعرض أبناء فرنسا للموت المحقق، خاصة وأن أبناء المعمرين يؤدون الخدمة العسكرية كغيرهم، كما أنها تجعل الحرب تدور بين الأجانب فقط. وأما المطلب الثالث، فهو اقتصادي محض يدعو إلى تزويد الجزائر بقروض من ميزانية الدولة الفرنسية[1]."

يمكن القول بأن الإدارة الفرنسية قد استجابت لمطالب وتخوفات المعمرين وممثليهم من رؤساء البلديات، ولكن من جهة أخرى حاولت الحكومة التخلص من ذلك الضغط والهيمنة التي يمارسها لوبي الكولون، حيث صدر بتاريخ الخامس والعشرين من شهر جانفي، بياناً يتضمن تعيين السيد جاك سوستال والياً عاماً للجزائر، والإعلان عن دمج شرطة الجزائر في شرطة المتروبول.

من أجل إخراج قوات الأمن الأساسية من قبضة المعمرين، ويسمح للسلطة المركزية بتعيين ضباط تستطيع الاعتماد عليهم، لأن ضباط ذلك الحين كانوا يأتمرون بأوامر الكولون . لكن سوستال نفسه أصبح في يد تلك المجموع لاحق[2].

2- موقف المنتخبين الجزائريين في المجالس الفرنسية :

2-1 من المفاجأة إلى الترقب

لقد تفاجأ المنتخبون باندلاع الثورة الجزائرية، وأصبحوا في وضع لا يحسدون عليه. كانوا بين فكي كماشة، إما مع الحرب أو ضدها، ولم يعد المنتخبون يدرون إلى من يلجأون؟ كانوا شاهدي سماع وعيان لصراع دموي لم يستثني المدنيين، ثم سارعوا إلى تكوين لجان محلية ضد القمع. وبينما كانت البلاد تغرق في حرب شعواء، رفع المنتخبون بعض المطالب، ومنها وقف القمع، واحترام الحريات الديمقراطية والعفو عن المحكومين والمساجين السياسيين. وفي اندفاعهم، نسبوا هذه الحرب إلى الفعل الاستعماري، وإلى البؤس

[1] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 18.

[2] محمد العربي الزبيري، نفسه.

والبطالة والأمية وإلى عدم احترام الحريات. فلم يختلف هذا الخطاب عن لغة مؤسسي الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها سابقا؟

بقي المنتخبون يترقبون، لأنه لم يكن لهم أي اتصال بهذه الأحداث، فلم يلتحق أي أحد منهم بالمجاهدين، وفضل بعضهم إما البقاء بالجزائر أو السفر إلى فرنسا. وحتى وإن بقوا مترقبين فإن هؤلاء المنتخبون كانوا على اعتقاد جازم بأن الحفاظ على وضعهم هو أمر خطير.

لم يلاحظ المنتخبون أن شيئا قد جد في خريف 1954. على الرغم من أن فرحات عباس قد عرف كيف يطلق صفارة الإنذار. لكن السؤال في مجمله بقي مطروحا: ما الذي كان يعرفه هؤلاء المنتخبون؟ هل كانوا يشكون في أمر ما؟ إن هذه الفرضية غير معقولة كثيرا. لأن ثقتهم الكبيرة، وقربهم من المؤسسة الاستعمارية، هي التي كانت توجه قراءاتهم للأحداث.

كان عبد الرحمن فارس، لمرتيين متتابعتين على رأس المجلس العام لمدينة الجزائر والمجلس الجزائري، وكان قد سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عشية "التاريخ المقدر" لقضاء العطلة، غير شاك في وقوع شيء، حيث استفاد من منحة حصل عليها من القنصلية العامة الأمريكية بالجزائر. وكتب لاحقا: "لم أعلم إلا وأنا في شيكاغو وأنا أقرأ جريدة لوموند Le Monde بما حصل من أحداث في 1 نوفمبر 1954"[1].

على الرغم من أن هذه الفئة من المنتخبين كانت تمتلك الوسائل لإيصال المظالم إلى أعلى السلطات الفرنسية، إلا أن رد فعلها كان خجولا واكتفت بتحرير ونشر بيانات صحفية تندد بالقمع فقط.

كانت تدخلات النواب المسلمين الجزائريين في مختلف المجالس المنتخبة، كالمجالس البلدية والمجالس العامة والمجلس الجزائري والجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الاتحاد الفرنسي، حول مختلف القضايا التي تهم الجزائر، تختلف من تيار إلى تيار آخر، على الرغم من الصعوبة التي يمكن أن تواجه

---

[1] Abderrahmane Fares, **La cruelle vérité, L'Algérie de 1945 à l'indépendance**, Librairie Plon, 1982, p.54.

الباحث في تصنيف تلك التيارات، لأن الظروف هي التي توجه المواقف والتحالفات في الكثير من الأحيان، لكن السؤال المطروح بعد اندلاع ثورة التحرير، هو هل بقي أولئك النواب محافظون على خططهم وتكتيكهم الحزبي؟ أم أن الثورة ستوحدهم والاصطفاف وراء رغبة المسلمين الجزائريين في القضاء على النظام الكولونيالي؟ على الرغم من تدخل الإدارة الفرنسية في اختيار النواب المسلمين وفق أهدافها وسياستها، إلى حد تزوير الانتخابات، إلا أن تدخلات بعض المنتخبين، وحتى من غير التيار الوطني، كانت تثير الدهشة والريبة لدى الإدارة الاستعمارية.[1]

أدرج النواب المسلمون ثورة التحرير في مناقشات المجالس الفرنسية، وخاصة في المجلس الجزائري والجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الاتحاد الفرنسي، واختلفت مواقفهم بسبب عدم وضوح الرؤية، ولكنهم أغلبهم اتفق حول أسباب الثورة، وخاصة عدم تطبيق الإدارة الفرنسية لمختلف الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي وعدت بها في عدة مناسبات، وعدم توسيع تطبيق القوانين الاجتماعية المعمول بها في المتروبول، لتشمل السكان المسلمين بالجزائر، وانتشار الظلم وتعسف الإدارة وغياب العدالة...

فقد أصدر الدكتور بن جلول عقب هجومات أول نوفمبر نداءا إلى الجزائريين يدعوهم فيه باسم الأخوة **في** الدين إلى التحلي بالهدوء وبرودة الدم، ويعبر عن تأثره العميق لما حدث واعتبر النظام الفرنسي نظام ديمقراطي" نحسد عليه لأنه يمنحنا حرية الفعل والقول والمطالبة بالحقوق بطرق سلمية"[2]، كما اتهم منتخب جزائري آخر أمام المجلس، مصالي الحاج، وحمله بطريقة غير مباشرة مسؤولية الأحداث عندما أكد بأن" مصالي يحلم بتكوين جمهورية جزائرية".[3]

وأما النائب الاشتراكي السيد مصطفى بن بأحمد، فقد أبدى تأسفه لما وقع واتهم خصوم فرنسا الذين استغلوا الوضعية للهجوم على الجزائر.

---

[1] سعد طاعة، **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956**، دار كوكب العلوم، ط1، الجزائر 2012، ص 295.

[2] نجية كيالة، **البرقية القسنطينية والثورة الجزائرية 1954-1962**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة 2010-2011، ص 49.

[3] نفسه.

أما نواب البيان فقد اعتبروا أن الأزمة سياسية، ولذلك فقد دعا أحمد فرانسيس في تدخله أمام الجمعية الجزائرية إلى ضرورة القيام بإصلاحات سياسية عميقة من أجل استعادة الأمن والاستقرار. وانتقد السياسة المنتهجة في الجزائر، والتي تبتعد عن أبسط السمات الديمقراطية في مراحلها الابتدائية. أما السيد فرحات عباس فقد أوضح من جهته، بأن القيام بإصلاحات سياسية جذرية، هو الذي يضمن مستقبل الوجود الفرنسي بالجزائر[1].

وأما النائب بن الحاج سعيد، ممثلا لعمالة قسنطينة، فقد صرح في جلسة المجلس يوم 26 نوفمبر، بأنه يتأسف للأحداث التي وقعت بالجزائر وفي القطاع القسنطيني خاصة، وحذر من استغلال ذلك في إذكاء الحقد والكراهية وروح الانتقام، وتمنى أن يعود الأمن والهدوء بطريقة قانونية، وتفادي القمع وسفك المزيد من الدماء. كما نوه بموقف شريحة واسعة من المسلمين الجزائريين التي التزمت الهدوء، على الرغم من تساؤله عن ذلك الموقف !! من حيث كونه ينم عن وعي بعدم إثارة الفوضى أم خشية من سياسة القمع أم لأسباب تنظيمية أملتها القيادة الثورية عليهم !!؟ لكنه يستدرك ويشير بأنه من المؤكد أن ذلك الصمت لا يعني الرضى بالوضع القائم، حيث بقي الشعب مسالما وهادئا، لكنه يعاني، فهو بحاجة للاهتمام بمصيره، ويتطلع إلى اصطلاحات عميقة تمكنه من العيش والرفاهية. ويضيف أنه لابد من إيجاد حلولا تسمح لسكان الجزائر كلهم بالعيش في سلام، ولن يتحقق ذلك إلا بإلغاء النظام الكولونيالي.[2]

لاحظ المنتخبون العاجزون، ثلاثة أشهر بعد انطلاق الثورة أن الوضع يتدهور يوما بعد آخر: طرد المعلمين التقدميين، منع الجرائد، قمع وتوقيف اعتباطي للمدنيين. وللخروج من هذا الوضع الراكد، كان يجب عليهم التحرك والقيام بمبادرة. لكن مبادرتهم، تأخرت إلى أن تمت تسمية جاك سوستال Jacques Soustelle يوم 26 جانفي 1955. وبحو لكن السؤال الذي طرح نفسه هو: ما الذي يهدف إليه المنتخبون؟ ما الذي

---

[1] Malika Rahal, **L'Union démocratique du Manifeste algérien (1946-1956) Histoire d'un parti politique: L'autre nationalisme algérien**, thèse de doctorat soutenu en 2007, sous la direction de benjamin Stora, INALCO, p379.

[2] قاسم عابدية، المرجع السابق، ص ص 102، 103، 104،

ينصحون به عبر تحركهم هذا؟

يتبين من شهادة عبد الرحمن فارس أن أساس ما قدموه للحكومة الفرنسية ليس غير المطالب التقليدية للنخبة: "بعد بضعة أيام، قرر المنتخبون الجزائريون، بسبب التدهور الحاد للوضع أن يحددوا أرضية سياسية، سلموها للحكومة... واقترح برنامج سياسي يطالب بالمساواة في الحقوق والواجبات في إطار الديمقراطية الفرنسية"[1].

ومن هنا نستنتج أن المنتخبين كانوا بعيدين جدا عن مطالب جبهة التحرير الوطني، ومع أنهم لم يكونوا في صف الحاكم العام، إلا أنه لم تكن لديهم النية بعد في الالتحاق بصف جبهة التحرير الوطني.

بعد مرور حوالي ثلاثة أشهر على الأحداث، تشكلت لدى المنتخبين الذين كانوا يودون الخروج من هذا الوضع الراكد فكرة إطلاق إصلاحات. وقد أفرزت اجتماعات بين عناصر من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA، والعلماء وشخصيات مستقلة، اتفاقا بشأن الموضوع. وسافر الوفد المكلف بعرض هذا البرنامج على الحكومة، وضم الدكتور بن جلول والدكتور فرانسيس وأحمد بومنجل و توفيق المدني، ممثلا للعلماء. ويرى البعض أن هذه المبادرة كانت مثمرة، لأن رئيس الحكومة مانديس فرانس France Mendés قد اقتنع بهذه الخطة واستعجل وزيره للداخلية فرانسوا ميتران François Mitterrand إلى الجزائر. وهكذا، فإن فرنسا قد استأنفت تقليدا طبق بشكل جيد في هذا البلد، خلال مراحل تاريخية سابقة: 1919، 1936، 1945... وأعادت طرح مسألة الإصلاحات على الطاولة.

2-2 التحاق المنتخبون بجبهة التحرير الوطني

كان ميزان القوى بين خريف وشتاء سنة 1955 قد بدأ يميل لصالح جبهة التحرير الوطني، حيث يمكن اعتبار استقالة المنتخبين كمؤشر على ميل ميزان القوى لصالح هذه المنظمة. لقد كانت هذه النتيجة نقطة اللاعودة في حرب الجزائر. وفي الواقع، فإن هذه الاستقالات قد تدرجت مع الوقت، ولم تكن دفعة

[1] Abderrahmane Fares, op.cit, p.55.

واحدة مثلما سنُفَصِل. لقد قررت جبهة التحرير منح مهلة أخيرة للمنتخبين للاستقالة من عهداتهم الانتخابية ابتداء من 6 ديسمبر 1955. لكنه من هذا التفصيل المقلق الذي لا يمكن أن يباغت عين يقظة لملاحظ منتبه، فإن هذه التساؤلات تصبح مشروعة؟ فهل نستطيع أن نستنتج من موجة الاستقالات المتتابعة أن أمر الاستقالة لم يصدر عن نفس السلطة أي جبهة التحرير الوطني ؟ إذا انطلقنا من مبدأ أن استقالة المنتخبين لم تكن دفعة واحدة، أي بشكل جماعي وفي نفس الوقت، فإنه سيكون لنا خيارات أخرى غير تقديم إجابة ايجابية.

من الوهلة الأولى هناك ترتيب زمني للأحداث يجب أن يحترم. حيث كان هناك أولا استقالة الـ61 منتخبا (نواب، وأعضاء في مجلس الشيوخ ومندوبين في المجلس الجزائري) التي فتحت. في هذا الشق تورط المنتخبون الذين بقوا تحت رعاية التشكيلات السياسية مثل الحزب الشيوعي الجزائري والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الاشتراكي، الذين استسلموا على التوالي في 17 ديسمبر و22 ديسمبر 1955. ودون رغبتهم وإرادتهم، فقد احترم المنتخبون التدرج في المسؤولية، واحترموا مبدأ "القاعدة ستلي الرأس"، فالتحق بالجبهة المنتخبون الصغار كالمستشارين في البلديات، وأعضاء الجماعات والدواوير والمراكز البلدية[1].

وفي هذا السياق شاهدت السلطات الفرنسية على مختلف مستوياتها، تدفقا متزايدا وغير منقطع من الاستقالات. فكان أول رد فعل للحاكم العام جاك سوستال هو أن أوقف هذه الاستقالات لأنه وكما نقلت جريدة L'écho d'Alger في منتصف جانفي 1956 يعلن في بيان له، موجها في نفس الوقت للمنتخبين وللسلطات بأن هذه الاستقالات لاغية وكأنها لم تكن[2]. إذا كانت السلطات التي لم يتوقف استقبالها للبريد

[1] Djamel Kharchi, **colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962**, Casbah éditions, Alger 2004, p467.

[2] L'écho d'Alger du 17 janvier 1956.

الذي يضم رسائل الاستقالة، قد استقبلت هذا القرار بفرح، فان هذا لم يكن حال المنتخبين الذين كانوا في ارتباك.

وفي المحصلة لقد امتدت هذه الاستقالات من 20 ديسمبر 1955 إلى ديسمبر 1956. وللإشارة فإن لهذه المعادلة مجهول واحد، هو الحركة الوطنية الجزائرية MNA. مع العلم أن المجلس البلدي لأولاد فايت قد شهد استقالة لشخصية، كانت تعلن انتمائها للحركة الوطنية الجزائرية المصالية، مع العلم أنه كانت هناك محاولة لتقديم استقالة جماعية للمنتخبين المنتمين للحركة المصالية، و عرضها على الجمعية الفرنسية منذ شهر جويلية 1955، وفي المقابل لا توجد مؤشرات وإثباتات، تسمح لنا بالقول بأن جبهة التحرير الوطني قد باشرت تطبيق هذا الاحتمال خلال صيف 1955، وكما هو معلوم أيضا، أنه بين استقالة الـ61 وبين الرابع من نوفمبر 1955 كان قد نوقش هذا الاحتمال بين عبان رمضان والمركزيين. ويمكن أن يقرأ في رسالة عبان رمضان في الرابع من نوفمبر 1955 إلى البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني، أن استقالة منتخبي البلديات قد تأخرت، وبأنه هناك ترددات.[1] وهكذا يمكن القول بأن الآمال التي كانت معلقة على إنشاء حزب شرعي قد تبخرت، واستطاعت بذلك جبهة التحرير الوطني إبعاد خطر القوة الثالثة.

إن مؤشرات قاطعة تشهد أن الإدارة الداخلية لجبهة التحرير الوطني كانت في البداية تظهر تصالحا مع المنتخبين. ألم تتحمل جبهة التحرير الوطني إقامة انتخابات إقليمية في عمالة قسنطينة؟ أكثر من هذا ألم تعطي الضوء الأخضر للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري للمشاركة فيها؟ لا يجب أن نغفل أن التوافق بين جبهة التحرير الوطني وهؤلاء المنتخبين أثناء هذه الانتخابات كان نتيجة العلاقات التي ربطت بينهما خلال شتاء و ربيع 1955. لا يتأخر عبد الرحمن فارس في القول بأنه هو والمستشار العام زهار والباشاغا بوطالب قد وفروا المأوى والحماية للمسيرين الرئيسيين لجبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر[2].

---

[1] Mabrouk Belhocine, **Le courrier Alger –Le Caire**, Casbah-Editions, Alger, 2000, p. 109.

[2] Abderrahmane Fares, op.cit, p 67.

في هذه الظروف، عندما وضع حمة بن قانة نفسه تحت تصرف جبهة التحرير، كان هذا مؤشرا على ولاء العائلات الكبيرة في مدينة الجزائر لجبهة التحرير الوطني. أما عن الحركة الوطنية الجزائرية فقد كانت تفقد دعمها في العاصمة.

إذا كان شهر العسل قد استمر بين جبهة التحرير وبين المنتخبين، فإن هذا لا يعني توافقا في الرؤى بينهما. فلم يخف لا فرحات عباس[1] ولا عبد الرحمن فارس[2] سعيهما إلى جمع جبهة التحرير الوطني وفرنسا إلى طاولة المفاوضات.

بالموازاة مع هذه اللقاءات السرية، كان هؤلاء المنتخبين مرفوقين بممثلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والمصاليين والمركزيين والعلماء في محادثات مع الحاكم العام. ويقطع عبان رمضان في منشور لاحق هذه المساومات بقوله: "تروج اشاعات...بصدد مباحثات سرية بين سوستيل وعباس، الكوماندان مونتاي[3] Monteil (رئيس الديوان العسكري للحاكم) وكيوان ومبعوث من وزارة الداخلية..."[4].

كانت عمالة قسنطينة، مسرحا لهجوم 20 أوت 1955 و تحولت حرب جبهة التحرير الوطني إلى حرب بين الشعبين الأوروبي والمسلم، إلى حد أن وقع الطلاق بينهما. في هذه الظروف أسقط المنتخبون البارزون، فرحات عباس، بن باحمد وبن جلول نداء المنتخبين وحرروا استقالة الـ 61.

لم يكن جاك سوستال ليقبل لا محتوى الاستقالة ولا كون المنتخبين البارزين الذين كان يراهن عليهم كقوة ثالثة سيسحبون إلي صف جبهة التحرير الوطني. بالنسبة له كانت المفاجأة كبيرة: "...الأمر واضح أن هذه الحركة قد أطلقها بن جلول، الذي يعتبر نفسه محكوما عليه بالإعدام، وبن باحمد الذي كان هو الآخر

---

[1] Ferhat Abbas, **Autopsie d'une guerre**, Editions Garnier, Paris, 1980, p.83.

[2] Abderrahmane Fares, op.cit. p 70.

[3] فانسان مونتاي Vincent Monteil 1913-2005، رئيس الديوان العسكري للحاكم العام بالجزائر جاك سوستيل منذ جانفي 1955، كلف بربط الاتصال ببعض الشخصيات الجزائرية، لكنه عندما فشل في الحصول على الافراج عن بعض المسلمين الجزائريين الذي اعتقلوا دون تهمة واضحة، اضطر إلى الاستقالة في جوان 1955. نقلا عن: Alain Messaoudi, **Contribuer au débat public ou garder le silence ? Quelques figures des études arabes, berbères et islamiques françaises face à la guerre d'Algérie**, in : Les *Cahiers d'EMAM,* n° 23/2014, Sous la direction de **Jérôme** Bocquet, Partie 2, p 07.

[4] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة و الواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983، ص 117.

محكوما عليه بالإعدام، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي اغتيل أحد قادته وجرح آخر يوم 20 أوت"[1]. لقد كان أمام جاك سوستال ضباب كثيف، هل من الممكن أن يكون هؤلاء المنتخبون البارزون وبالرغم من أنهم مهددون من طرف جبهة التحرير الوطني إلا أنهم كانوا متواطئين معها في نفس الوقت؟ ففي كل الحالات كانت النتيجة التي خلص إليها نتيجة لا لُبس فيها: "يبدو أن هؤلاء الرجال المهددون في حياتهم سيستمتعون بمناعة غير مفهومة"[2]. ولكن مع استقالة الـ61 تبخرت الآمال المعلقة على القوة الثالثة.

أما فيما يتعلق بالموجة الثانية من الاستقالات، فإن عبان رمضان قد لاحظ بأن إن استقالة منتخبي البلديات قد تأخرت في الشمال القسنطيني والأوراس؟[3] فهل تأكد عبان رمضان على الورق بأن استقالة منتخبي البلديات هي الوحيدة التي يمكن أن تعطي جرعة الأوكسيجين الكافية للثورة على أرض الواقع؟ خاصة إذا علمنا بأن جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية كانتا على خطين متوازيين فيما يخص هذه المسألة. فبينما كانت الأولى تعول على مشاركة كل المنتخبين، كانت الثانية تتوجه إلى مستشاري البلديات فقط. مهما تكن الأسباب فإن استقالة المنتخبين قد حققت نجاحا باهرا للثورة.

2-3 تداعيات استقالة المنتخبين المسلمين الجزائريين ونتائجها

بالرغم من استقالتهم، بقيت جبهة التحرير الوطني تنظر إلى المنتخبين بنوع من الريبة والشك؟ إذ أنه منذ جانفي 1956 بدأ الخناق يضيق حولهم، خاصة عندما أعاد الحاكم العام جاك سوستال ضبط عقارب ساعته، وقدم على أعمدة جريدة l'écho d'Alger إجابة رسمية حول رسائل استقالة المنتخبين: "بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها الجزائر الآن، قرر الحاكم العام عدم قبول استقالات المنتخبين التي قد تقدم إلى الوالي أو إليه شخصيا. إن الاستقالات التي سبق تقديمها تعتبر لاغية وكأنها لم تكن. إن هذا القرار

---

[1] Jacques Soustelle, **Aimée et souffrante Algérie**, Editions Plon, 1956, p. 132.

[2]Ibid, p 135.

[3] Ibid, p 109.

مبرر بالحاجة الملحة قصد تجنب بلبلة الرأي العام والمساس بأمنه"[1]. لقد وقع المنتخبون بين مطرقة تهديد جبهة التحرير الوطني بالتصفية وسندان عدم قبول استقالاتهم من طرف الحاكم العام، حيث جاء في البيان الموزع في 6 ديسمبر 1955: "استقالة كل المنتخبين الحاليين، هذا ينطبق على كل المنتخبين من النواب إلى أبسط عضو الجماعة، إنهم مدعوون إلى تقديم استقالاتهم قبل 01 جانفي 1956، كل منتخب و بدون استثناء، يرفض الاستقالة سيعتبر خائنا للوطن ويعدم دون محاكمة"[2].

على الرغم من الأخطار التي كانت تحدق بهم، فإن المنتخبين قد اختاروا طوعا أو كرها الانضواء تحت راية جبهة التحرير الوطني. و قد تضمنت تقارير إدارية كثيرة تحذيرات من تفاقم حجم هذه الظاهرة. ففي تقرير موجه من نائب حاكم منطقة سور الغزلان، بتاريخ 14 ماي 1956 يقترح فيه على رئيسه محاكمة المنتخبين، قائلا: "في حال عمم موقف كهذا سأكون ممتنا لإعلامي بكل تعليمات مفيدة لغرض محاكمة المعنيين. إن هذه المحاكمة ستطبق بكل تأكيد دون صعوبة، إن المستقيلين يرغبون في إقناع الممتنعين بأن بقاءهم في مناصبهم هو بقاء تحت ضغط الإدارة"[3].

استطاعت جبهة التحرير الوطني ربح معركة حاسمة مع قضية الاستقالات، فلم يعد المنتخبون يوجهون استقالاتهم للإدارة بل صاروا يسارعون إلى الانضمام لجبهة التحرير الوطني محتقرين بذلك إدارة الحاكم العام، بما فيهم منتخبو الإدارة الذين أبوا، منذ فيفري 1956، البقاء على هامش هذه النزعة العامة التي مست قطاعات واسعة من الرأي العام الجزائري المسلم، كالطلبة والعمال والتشكيلات السياسية، التي انضوت تحت لواء جبهة التحرير الوطني.

في هذا السياق كان هناك ضغط كبير، على المنتخبين، حيث اتهم بعضهم باللعب على الحبلين، أي أنه في الظاهر، فهو المنتخب الملتزم، وفي الخفاء فهو المدعم والمساند للأفلان، بالمال والتغطية السياسية

---

[1] L'écho D'Alger du 17 janvier 1956.

[2] Mouloud Feraoun, **Journal 1955-1962**, éditions du seuil, 1962, p p50,51.

[3] Mabrouk Belhocine, op.cit, p.121.

والإيواء... لكن البعض الآخر كان أكثر جرأة وتجاوز المعقول بالنسبة للأوروبيين عامة، حيث تجرأ كل من الدكتور بن سالم رئيس المجلس العام لقسنطينة، والسايح عبد القادر رئيس المجلس الجزائري، على نشر بيان الاستقالة على أعمدة الجرائد.

بالنسبة للدكتور بن سالم، فإن خرجته الإعلامية كانت متوقعة، حيث ظهرت علامات تنبؤ بذلك قبل هذا التاريخ، إذ كانت الخيبة بادية على محياه وهو أثناء استقباله للوزير الداخلية فرنسوا ميتران. وكانت أسباب خيبته، أنه عندما عرض على وزير الداخلية الفرنسي بمقر المجلس العام لقسنطينة، تصور المسلمين الجزائريين لطريقة الخروج من الأزمة، كان رد ميتران فيه استعمال لكلمات وعبارات وشعارات المستعمرين: "الجزائر هي فرنسا! التفاوض هو الحرب..."[1] ويرى بعضهم أنه هناك أسباب أخرى شخصية وعائلية يمكن أن تكون سببا في تحول الدكتور بن سالم إلى صف جبهة التحرير الوطني، وخاصة تأثير وسطه العائلي. وهكذا قدم استقالته بتاريخ 04 جانفي 1956. ومما جاء في تصريحه للصحافة: "بطرحي لاستقالتي من منصبي كمندوب للمجلس الجزائري ومستشار عام ورئيس للمجلس العام لقسنطينة، أعطي هذه الاستقالة معنا للإدانة العامة للنظام الحالي في الجزائر، المصنوع من وعود لم تتحقق ومن تجاوز واعتداء على كل ما له صلة بالديمقراطية. أدين الأسطورة التي حسبها «الجزائر هي جزء لا يتجزأ من فرنسا» والذين ينادون بها بأكثر عنف، يعارضون بثبات «الحقيقة الجزائرية» ... إذا لم أستقل قبل الآن فهذا لأنه كان يظهر لي من الضروري أن أعرف قبل ذلك التطلعات الحقيقية للشعب الجزائري".[2]

وهكذا فسح الدكتور بن سالم الطريق لرئيس المجلس الجزائري السايح عبد القادر الذي اندفع لتقديم استقالته. ومما جاء في الرسالة: "إن رجالا جدد سيمثلون قريبا الشعوب الجزائرية".[3]

---

[1] Bensalem Djamel Eddine, **Voyez nos armes, voyez nos méd**ecins, Alger, Enal, 1990, p.11.

[2] L'écho D'Alger du 4 janvier 1956.

[3] Le Journal d'Alger du 18-19 mars 1956.

يمكن القول أن الرجل، كان صاحب وجاهة وحكمة لأنه عرف كيف يستل خيوطه من اللعبة في الوقت المناسب، مستسلما لحتمية القدر وصيرورة الأحداث، حيث استخلص ملامح معركة سياسية محكومة عليها بالفشل، من خلال مسيرته السياسية، أمضى جلها في المجالس المنتخبة، عندما يقول في رسالة الاستقالة:[1] "لقد سلمت إلى الوزير المقيم في الجزائر استقالتي من منصب رئيس المجلس الجزائري ومندوب لهذا المجلس. أستقيل أيضا من عُهداتي السياسية الأخرى. يمكن لهذا التصريح أن يكون مفاجئا. أريد أن أعرض الأسباب التي دفعتني إلى اتخاذ هذا القرار كي أتجنب كل غموض. منتخبا في هذا البلد منذ 1923 ناضلت دائما–حتى على حساب حريتي–لأجل تحرر سياسي واجتماعي للشعوب المسلمة، لأجل اتحاد شعبَا الجزائر تحت العدالة، الاحترام والكرامة لكل مواطن. ضمن هذه الروح". بعد استعراض تاريخ بداية مشاركته في الهيئات المنتخبة، انتقل إلى استعراض أهم القضايا التي كان يناضل من أجلها تحت مضلة الشرعية القانونية، قائلا: "ومنذ سنة 1947 تاريخ دخولي إلى البرلمان اقترحت إتباع نتائج استشارة واسعة تحدد البنية السياسية الجديدة للجزائر.إن الأحداث الدرامية الحالية تشهد على فشل سياسة الإتحاد هذه. في الوقت الذي يبدأ فيه صراع طاحن على الأرض الجزائرية، وفي الوقت الذي كف الشعب الفرانكو–مسلم عن أن يكون واقعا، لا أستطيع أن أؤمن بفعالية مهمتي وبذلك لا يمكنني أن أبقى في مركزي. سأعود إذن إلى الوسط الذي أنتمي إليه، لأتقاسم حياته وأخطاره، إني أؤمن بشدة بأن رجال جددا سيمثلون قريبا الشعوب الجزائرية. من جهتي، أنا أنسحب، دون جفاء أو مرارة. لا يدخل في قراري لا غيض ولا حسابات. ليس لدي طموحات إلا أن أنهي حياتي على أرض أجدادي في وسط سكان الشلف الذين طالما وضعوا في ثقة لم أخنها يوما. مهما كان المآل الذي ينتظرني فسأقبله بصدق وبخضوع مسلم لقضاء الله".

من خلال استعراض هاتين الاستقالتين الرمزيتين، يمكن القول بأن الجزائر كانت بصدد كتابة صفحة جديدة من تاريخها.

---

[1] Ibid.

ويبدو أن جبهة التحرير كانت مرتاحة للنجاح السياسي الذي حققته موجة الاستقالات، حيث جاء في تقييم للوضع العام الذي كانت تمر به الجزائر، كما عبرت عنه أرضية مؤتمر الصومام، تفتخر بالحصيلة التي حققتها جبهة التحرير الوطني: [1]"من جهة أخرى فإن نجاح عدم التعاون السياسي الذي أطلقته جبهة التحرير الوطني ليس أقل إقناعا، إن شلال استقالات المنتخبين الوطنيين المتبوعة باستقالات المنتخبين الإداريين قد حتم على الحكومة الفرنسية عدم تمديد عهدات النواب في قصر بوربون Bourbon، وحل المجلس الجزائري. المستشارين العامين والبلديين والجماعات قد اختفوا، فراغ عززته استقالات عديد من الموظفين والملحقين بالسلطة الاستعمارية، القياد، رؤساء الأقسام... ولعدم وجود ترشحات أو بدلاء فإن الإدارة الفرنسية قد تفككت. مجموع عمالها الذي يعد غير كاف لم يجد أي سند له بين الشعب. تقريبا في كل المناطق كانت موجودة بمحاذاتها سلطة جبهة التحرير الوطني...إن هذا الانحلال البطيء، لكن العميق للإدارة الفرنسية قد سمح بولادة ثم تطور ثنائية في السلطة. لقد كانت إدارة ثورية تعمل في هذا الحين من خلال جماعات سرية وتشكيلات متفرغة لتحصيل الغذاء، ولتحصيل الضرائب عن طرق جهاز العدالة، وتجنيد المجاهدين، ومصالح للأمن وللاستعلامات. لقد اتخذت إدارة جبهة التحرير الوطني منحا آخر مع تأسيس مجالس الشعب التي ستكون منتخبة من طرف سكان الأرياف قبل مرور سنين على ثورتنا".

كما أن الطبيعة لا تقبل الفراغ فإن جبهة التحرير الوطني كما تتوقع الفقرة الأخيرة لهذا النص كانت ملزمة بمسك زمام إدارة السكان المسلمين. إن المُسَكِنُ الذي أقترحه لهذه الوضعية وهو خلق لجان شعبية ولكن التجربة كانت قد منيت بفشل ذريع.

تمثل هذه المواقف مجموعة منتقاة لأهم الأطراف الفاعلة، سواء بالجزائر، أو بفرنسا، والتي قد يكون موقفها مبنيٌ على تحليل واقعي أو ضمن السياسة الاستعمارية المطبقة. لكن المؤكد أن أغلب الأطراف لم تكن لديها رؤية واضحة للأحداث، ولذلك جاءت المواقف متناقضة حتى داخل الهيئة الواحدة أو الحزب

---

[1] ينظر إلى الملحق في: http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/symbolear.htm

الواحد وغيره، إلى أن جاءت ساعة الحسم بالنسبة لجميع الأطراف.

المبحث الثاني: ردود فعل فيدرالية قسنطينة الاشتراكية على اندلاع حرب التحرير

وددنا في بداية هذا المبحث التطرق أولا إلى مواقف الحزب الاشتراكي من الثورة، واندلاع العمليات الأولى في الأوراس وبعض المناطق من الجزائر، وخاصة ردود فعل الشخصيات القيادية في الحزب أثناء اللقاءات الرسمية، وخاصة المجلس الوطني والمؤتمر السنوي للحزب، لأنها الواجهة الحقيقية التي يمكن أن تخبرنا عن المواقف الحقيقية أيضا، وأما التصريحات أو الكتابات الصحفية فتبقى في خانة الخطط التكتيكية التي يرسمها بعض المسؤولين تحسبا للمواعيد والاستحقاقات الانتخابية.

1- مواقف الحزب الاشتراكي الفرنسي من الثورة

في يوم 11 نوفمبر 1954، انعقد المجلس الوطني للحزب، وأراد السيد جوزيف بيغارا الأمين العام لفيدرالية وهران والعضو في مجلس الاتحاد الفرنسي، لفت نظر زملائه في الحزب إلى خطورة الأوضاع التي تعيشها الجزائر، لكن لا احد استمع إليه، حيث نطق بجملتين ثم حدثت فوضى داخل المجلس، ذهاب وإياب وقيام من المقاعد، فاضطر رئيس المجلس إلى إعطاء الكلمة إلى السيد بيار كومان[1] Pierre Commin الأمين العام المساعد في الحزب، دون أن يكلف رئيس المجلس نفسه عناء استرجاع الهدوء ومنح الفرصة للسيد بيغارا لمواصلة تدخله[2].

[1] بيار كومان Pierre Commin (1907-1958) مناضل في الحزب الاشتراكي، شغل عدة مناصب منها مستشار في أحد المجالس العامة ما بين 1945-1949، ونائب برلماني ما بين 1945-1946، ثم سناتور ما بين 1952-1958، أما في الحزب فكان نائبا مساعدا للأمين العام غي مولي ثم خلفه بالنيابة على رأس الأمانة العامة سنة 1956 عندما أصبح غي مولي رئيسا للحكومة. تقلد عدة مسؤوليات في المقاومة الفرنسية وكان يسعى إلى توحيد كل الفصائل، كما لعب دورا أساسيا في عمليات التطهير بعد الحرب، سنة 1947 كلف بمصالح الصحافة في الحزب حيث أدار جريدة الحزب "لوبوبيلير" ما بين 1950-1958. قاد الاتصالات السرية مع بعض عناصر جبهة التحرير سنة 1956، التي فشلت حسب رأيه بسبب تمسك ممثلي الجبهة بالاستقلال. كان من أشد المدافعين عن غي مولي وسياسته مما جعله يحيل مجموعة من المناضلين على لجنة المنازعات وفصلهم من كل لجان الحزب بسبب انتقادهم لسياسة القمع في الجزائر وتحميل رئيس الحكومة ذلك. لكنه عارض غي مولي عندما اصطف في تأييد عودة الجنرال ديغول سنة 1958. للمزيد ينظر: http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/spip.php?article20481, notice COMMIN Pierre [COMMIN Adrien, Pierre] par Gilles Morin, Justinien Raymond, Nadia Ténine-Michel, version mise en ligne le 25 octobre 2008, dernière modification le 17 août 2009.

[2] Claire Marynower, **Joseph Begarra, Un Leader Socialiste En Algérie ? Parcours Et Réseaux Politiques Dans La France Coloniale**, https://www.cairn.info/revue-parlements1-2011-3-page-102.htm

وهكذا فوت المجلس فرصة دراسة هذا الوضع الجديد في الجزائر، التي يعتقد أغلب المسؤولين أنها أرض اشتراكية، كما تشير إليه تصريحاتهم.

لكن الاهتمام سوف لن يطول، وتكون الجماعة مصرة على فتح المناقشات والتحاليل في اجتماعاتها المختلفة، حيث خصصت اللجنة المسيرة للحزب، بعد شهر من ذالك، في اجتماعها لمناقشة القضية. وهكذا فرضت أحداث الجزائر على الهيئة المديرة ومختلف الشخصيات، إدراجها في كل الاجتماعات والمؤتمرات، فكانت حاضرة بقوة في مؤتمر الحزب 47 المنعقد ما بين 30 جوان و03 جويلية 1955، حيث اهتم أغلب المتدخلين على منبر المؤتمر بالأحداث في الجزائر، وخاصة تلك التي قدمها ممثلي الفدراليات الاشتراكية الجزائرية (بيغارا، بريفا، بن بأحمد، قراش ورابيي)، بالإضافة إلى الكثير من الأعضاء وخاصة مداخلات (ألدوي، كريستيان بينو، أندري بيدي، روزنفالد وشارل أندري جوليان)[1].

إن الملاحظة الأساسية التي نخرج بها من قراءة مختلف التصريحات والمواقف، هي أنه لا يوجد موقف صريح للحزب وعدم اليقين وفهم واستيعاب ما يحدث، وعدم الاستعداد لتقديم تحليل جدي ورصين لهذه المستجدات، وكأن الأمر متروك للأيام القادمة، مع العلم أن داخل الحزب لم يكن هناك انسجام بين الأعضاء القيادية، وكل واحد له قناعته الخاصة، وبقي الكل يحوم حول أفكار عامة أهمها: المساواة بين المواطنين، وضرورة تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ووقف العمليات العسكرية فورا، وحل المشكلة عن طريق الحوار، والاستثناء هو الفهم الدقيق لأعضاء الفدراليات الجزائرية لما وقع وتحليلهم المفصل للأحداث وأسبابها وإدانتهم للممارسات القمعية.[2]

---

[1] Parti socialiste, Compte rendu sténographique, 47ème Congrès national des 30 juin, 1er, 2 et 3 juillet 1955 Asnières, pp 193-247.

[2] Marc Sadoun, **les socialistes contre principe, pouvoir et mémoire**, sous la direction Jean-Pierre Rioux, la guerre d'Algérie et les Français, Fayard 1990, p225.

ويمكن تفسير حالة عدم الانسجام أنها تعود إلى الخلاف الجذري الحاصل بين السياسيين في قيادة الحزب ومثقفيه المتمسكين بمبادئ الاشتراكية، حيث أنه في الغالب تكون الغلبة دوما للسياسي على حساب المبادئ والقيم الاشتراكية.

إن تلك الحال تدل على أن الاشتراكيين تفاجئوا بهذه الثورة الجزائرية، في توقيت لم يكن أحد منهم يتصور أو يتقبل استقلال الجزائر عن فرنسا، ويبدو أنهم لم يستلهموا الدروس اللازمة من أحداث الثامن ماي 1945 بالشمال القسنطيني، فكانت حركتهم بطيئة جدا، في تغيير سياستهم ومبادئهم، حيث أخذوا وقتا طويلا في التخلي عن سياسة الإدماج، ثم الاقتناع بضرورة تطبيق سياسة إصلاحية شاملة، تؤدي إلى تحسين أوضاع المسلمين الجزائريين، لكن هذه القناعة جاءت في الوقت بدل الضائع وبعد فوات الأوان. وفي كل المراحل السابقة كان التيار المعادي للاستعمار ضعيفا وغير تمثيلي، مما جعل الأطراف المقتنعة بضرورة استمرار الإمبراطورية، تعمل في هذا الاتجاه، واستمر الحال إلى غاية 1951 حينما بدأ الاشتراكيون يفقدون السيطرة على السياسة الكولونيالية، ويتحول الحزب إلى المعارضة وانتقاد سياسات الحكومات المتعاقبة، التي لم يكونوا طرفا قياديا فيها، بل كانوا سببا في توالي سقوطها بسبب المناورات والدسائس التي كانوا يحيكونها ضد الوزراء الراديكاليين[1]. فاقترحوا مثلا تدويل المشكل في الهند الصينية وتصفية الاستعمار في المحميات، وطرح مشروع قانون الإطار في المستعمرات الإفريقية. وفي الحقيقة فإن الاشتراكيون كانوا يغطون على الكثير من الممارسات الكولونيالية ومنها مثلا مواصلة الحرب في الهند الصينية والقمع في كل من مدغشقر وبلدان المغرب وتزوير الانتخابات بالجزائر، وقد استمرت هذه السياسة إلى غاية 1956، تاريخ عودتهم إلى قيادة الحكومة الفرنسية برئاسة غي مولي[2].

على الرغم من أن حدة انتقاد الحكومة قد خفت في عهد مانديس فراس، إلا أن الاشتراكيين أدانوا سياسة القمح والوحشية التي قابلت بها قوات الأمن المتهمين المتسببين في نظرها بوقوع تلك الأحداث. ويبدو

[1] François-G Dreyfus, **histoire des gauches en France 1940-1974**, éditions Grasset 1975, p123.

[2] Biondi, Jean-Pierre et Gilles Morin, **Les Anticolonialistes (1881-1962)**, Robert Laffont, 1992, p301.

أن الحزب كان على دارية تامة وكافية بتلك التجاوزات التي هددت حقوق الإنسان وتجاوزت الروح الإنسانية. كان ذالك الوعي بفضل المعلومات المقدمة من طرف ممثلي الفدراليات الجزائرية ممثلة في السادة موريس رابيي نائب وهران ومصطفى بن باحمد نائب قسنطينة. والملفت للانتباه في هذه الانتقادات أنها كانت فقط للتنبيه بانتهاك حقوق الإنسان، وأنها تؤدي إلى تقوية الوطنيين الجزائريين. وكان الكل متفق على ضرورة الحفاظ على تماسك الجمهورية، وأن الحل هو في تطبيق سياسة اجتماعية واقتصادية تعود بالفائدة على كل سكان الجزائر، وأما العمليات المسلحة، فهي من اختصاص الشرطة.[1]

2- موقف فيدرالية الحزب الاشتراكي بعمالة قسنطينة من اندلاع الثورة

لقد فاجأ اندلاع العمليات الأولى لحرب التحرير الوطنية كل الأطراف المتتبعة للشأن الجزائري آنذاك، وتفاجأ الاشتراكيون بالشرق الجزائري من أوروبيين ومسلمين جزائريين، كغيرهم، بهذه العمليات المسلحة التي كانت بعض جهات الجزائر مسرحا لها. وقد صادف ذلك انعقاد المؤتمر الفدرالي السنوي بمدينة قسنطينة يوم 07 نوفمبر 1954، وبذلك فرض هذا الوضع الجديد نفسه على المؤتمرين، وإدراج تلك الأحداث في المناقشات وفي البيان الختامي للمؤتمر، على الرغم من أنها لم تكن مبرمجة في جدول الأعمال. إذ طالعتنا جريدة الشرارة في عددها الأسبوعي الصادر يوم 13 نوفمبر 1954، على صدر صفحتها الأولى تحت عنوان: "أحداث الجزائر: تصريح المؤتمر الفدرالي"، جاء فيه:[2] "...إن المؤتمر، يشجب بشدة العمل الذي قامت بها مجموعة صغيرة من المشوشين المدفوعين من الخارج أو من طرف الوطنيين المتعصبين، الذين يريدون رمي الجزائر في أحضان الفوضى والإرهاب مما يؤكد مرة أخرى ضرورة الشروع في تطبيق سياسة الرقي الاقتصادي والاجتماعي".

---

[1] Noêlline Castagnez, **Socialistes en républiques les parlementaires SFIO de la IVᵉ république**, PUR 2004, pp230-231.

[2] L'étincelle, n° 10 du Samedi 13 Novembre 1954, p1.

ثم يضيف المحرر: "إن المؤتمر يلاحظ بارتياح الهدوء التام الذي تحلى به سكان الجزائر، وهو يدل بصدق تمسكهم بوجود فرنسا على هذه الأرض. وعلى اعتبار أن مسؤولية السلطات العمومية توفير السلم والأمن لكل المواطنين، فإن المؤتمر يطالب بأن توضع جميع الوسائل من أجل البحث ومعاقبة كل المجرمين، جميعهم – المنفذون والذين يقفون وراءهم– من أجل استتباب الأمن في أقصر الآجال".

ومن الحلول المقترحة: "يطالب المؤتمر بضرورة استمرار تطوير سياسة الرقي الاقتصادي والاجتماعي لأنها الوسيلة الوحيدة التي بإمكانها القضاء على بذور عدم الاستقرار التي يستغلها دعاة الفوضى والمجرمون."

يدل هذا التصريح على حالة التخبط التي وقع فيها الاشتراكيون بالشرق الجزائري، فهم لم يستوعبوا بعد حقيقة هذه الأحداث وبالتالي فلا عجب أن نجد موقفهم هذا ينسجم تماما مع الموقف الرسمي للسلطات بالجزائر وباريس، واختلافهم الوحيد عن باقي المتتبعين هو دعوتهم إلى الإسراع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن بواسطتها حسب اعتقادهم، ترقية مستوى معيشة جميع سكان الجزائر، وقطع الطريق أمام دعاة الفوضى. فكان هذا المطلب قد شكل محور سياسة الحزب اتجاه الجزائر بصفة عامة.

ويمكننا الاطلاع أكثر على موقف المؤتمرين في الصفحة الثانية من نفس العدد، حيث ورد عمود لرئيس الجريدة والعضو الفدرالي **راؤول بورا** Raoul Borra، تحت عنوان[1]: "المؤتمر الفدرالي" واستهله بسؤال جاء فيه: "هل يمكن للساعات المأساوية التي عشناها أن ترهن نجاح مؤتمرنا الفدرالي؟" ثم يرد بأن "من يعتقد ذلك فإنه لا يعرف جيدا مناضلينا الذين يعرفون كيف يحافظون على برودة أعصابهم في أوقات الشدة". ويتابع قائلا بأن "أهل البلد[2] حضروا بقوة بيننا من بريكة وباتنة وبسكرة وعين البيضاء والبرج، وأن تمثيلهم لم

---

[1] L'étincelle, op.cit p2.

[2] يقصد هنا ممثلي فروع الفيدرالية بمنطقة الأوراس وما جاورها.

يكن أقل من تمثيل المدن الكبرى، فقد تميزت تدخلات بعضهم بالجدية والموضوعية ومنها خاصة مقال السيد **قج**[1] Guedj، الذي ترجم بصدق أفكارنا من الأحداث".

ويواصل السيد بورا في تحليل الأحداث وتقديم وجهة نظره وتصور زملائه في فدرالية قسنطينة منها، ويؤكد بأن: "الأدلة أصبحت واضحة في أن الحركة التي قامت بتلك الأعمال، تتلقى التوجيهات والأوامر والأسلحة من البلدان العربية ذات البنية الاقطاعية أو الفاشية الجديدة، وهذا ما يجعلنا نتعجب كيف لهم أن يعطونا الدروس! إن الغالبية الساحقة من السكان الأصليين (les autochtones) قد عبروا عن استنكارهم للجرائم البشعة المرتكبة، إذن فإن الحركة التمردية مآلها الاختناق والفشل، ما عدا في منطقة الأوراس حيث الاختراقات الحدودية وصعوبة التضاريس التي ستعرقل العملية السلمية"[2].

لم يقدم هذا التحليل شيئا مخالفا لما صدر عن مختلف الأطراف الفرنسية التي علتق عن الأحداث، ويتضح ذلك أكثر في إشارة السيد بورا إلى أن موقف الاشتراكيين ينسجم تماما مع مواقف كل القوى الديمقراطية الحقيقية، في ضرورة وحتمية الشروع في تطبيق الإصلاحات الموجهة للسكان المسلمين الجزائريين، عن طريق تحسين ظروف معيشتهم اليومية ودفعهم يوما بعد يوم للاقتناع بأن المواطنة الفرنسية ليست كلاما أجوفا.

وفي العدد الموالي الصادر يوم السبت 27 نوفمبر، يعود السيد بورا في العمود الافتتاحي للجريدة مرة أخرى إلى الأحداث، حيث يعنون مقاله بـ "أحداث الجزائر، ظل ونور" حيث يقدم فيه مكملا لما سبق، إذ نلاحظ إقحام العنصر الشيوعي كيد خفية تحرك من بودابست وموسكو، القائمين بالفوضى والإرهاب في الجزائر[3]. لكن في المقابل فإن يبدي خشيته من أن تتحول الجزائر إلى نار ودماء بفعل رد الفعل العنيف على الثورة مثلما وقع في 08 ماي 1945 على الرغم من أن عمليات الفاتح نوفمبر لم تكن إلا أفعالا عفوية

---

[1] اسحاق قج Isaac Guedj (1899-؟؟؟) هو من الجالية اليهودية، كان محامي انتقل من الحركة الشيوعية إلى الحركة الاشتراكية، كان أمين فرع مدينة باتنة، ومنتخبا في المجالس المحلية ومنها نائب أول لرئيس بلدية هذه المدينة ما بين 1951-1958.

[2] L'étincelle, ibid.

[3] L'étincelle, n° 11 du Samedi 27 Novembre 1954, p1.

متفرقة وغير منسقة ولا تستدعي مثل ذلك الرد العنيف؟؟ ثم نجده يعبر عن ارتياحه لفشل المساعي العربية التي أرادت ربط ما وقع بالجزائر بالقضيتين التونسية والمغربية، وأرجع ذلك إلى حكمة العقلاء من سكان الجزائر من فرنسيين أوروبيين وفرنسيين مسلمين، الذين صموا آذانهم أمام دعوات الاستفزاز، إيمانا منهم بأن الخطر يمس الجميع وهو ما يدفعهم إلى رص الصفوف أكثر فأكثر على أسس قوية بعيدا عن العواطف.

يؤكد السيد بورا مرة أخرى أن "الحل يكمن في تطبيق إصلاحات عاجلة، وعلى السلطات أن تكون واعية بالمهمة الشاقة التي تنتظرها، فلا بد من إعادة النظر في البنى الاقتصادية، ويجب الشروع في بناء قاعدة صناعية بالجزائر، وإصلاح الأراضي البور وتعليم كل أبناء البلاد وإسكان كل أبناء الجزائر، ولا بد من تطبيق القانون الخاص بالجزائر لسنة 1947 وتطبيق كل قواعد الديمقراطية والعدالة. هذه هي المهمة الحضارية الشاقة الواجب القيام بها، كل ذلك يهون أمام كبرياء فرنسا وعزتها"[1].

كما أكد السيد بورا أن الإصلاحات المحتشمة التي جاء بها كل من ليون بلوم وموريس فيوليت سابقا، قد فشلت بسبب العنصرية والتطرف، ثم تساءل كيف استطاعت أن تعشش تلك الأفكار البالية طويلا بالجزائر، وبالتالي فهي شكلت دوما عنصرا مرعبا وجبت محاربته، والقضاء في الوقت نفسه على الجهل والفقر باعتبارهما العدو الحقيقي لرسالة فرنسا الحضارية.

وتواصل جريدة الشرارة الحديث عن العمليات الأولى لحرب التحرير الوطنية بمقال جديد في عددها 12 الصادر في 11 ديسمبر 1954[2]، تحت عنوان: "الحقيقة حول أحداث ليلة القديسين بخنشلة" للسيد رئيس فرع مدينة خنشلة، حيث قدم بالتفصيل العمليات التي وقعت بين الساعة الواحدة صباحا والثانية ونصف ، والتي استهدفت المقار الأمنية بالدرجة الأولى، كما أشار إلى الاتصالات التي قام بها رئيس البلدية مع مسؤولي الدرك والشرطة من أجل التدخل، لكنه سجل بأسف عدم استجابة هؤلاء للنداءات وانتظار النهار للشروع في عملية توقيف عشوائية طالت بعض الشخصيات المسلمة المرموقة والمحترمة في المدينة.

[1] L'étincelle, ibid.

[2] L'étincelle, n° 12 du Samedi 11 Décembre 1954, p1.

واستمرت المداهمات والتحقيقات إلى غاية الثاني عشر من شهر نوفمبر. وقد لاحظ رئيس فرع الحزب الاشتراكي أن تلك التوقيفات هي تعد صريح على المجلس البلدي، حيث أن أغلبية أعضائه اشتراكيين ورئيسه "فرنسي مسلم"، مع العلم بأنه قد جرت محاولات سابقة في سبيل حل هذا المجلس وتنصيب بدله منذوبية خاصة، واستهداف جهاز الشرطة البلدية، عن طريق توقيف الكاتب المكلف بتسييره السيد ماضوي محمود ومعاونه السيد عباس محمد والمستشارين بالمجلس البلدي بن خليفة الطاهر وبوزيان بوزيان وحيمر حافا. ويؤكد أن هذه الإجراءات اتخذت على الرغم من أن جهاز الشرطة البلدية هو الذي استطاع في وقت قصير كشف هوية الفاعلين الحقيقيين، حيث يشير إلى أن أغلبهم من المنتسبين إلى الجمعية الرياضية لمدينة خنشلة ASK ومنهم لاعبين ومسيرين، وقد اعترف الموقوفون منهم بانتمائهم إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

لقد أراد رئيس فرع الحزب، من خلال هذا المقال إبراز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها حركته بمدينة خنشلة وبالتالي فهو يعتبر ذلك استهدافا لمسعى الحركة في التقريب بين الفئات والطوائف الاجتماعية المختلفة، حيث يضم الفرع في صفوفه مناضلين فرنسيين ويهود ومسلمين، يعملون بشكل متكامل من أجل تحقيق اتحاد كل سكان المدينة.[1]

وإذا عدنا إلى الموقف من الثورة والإجراءات الواجب اتخاذها من طرف السلطات بصفة عامة، فإننا نورد بعض التوصيات التي خرج بها المؤتمر الفيدرالي للاتحادات الإقليمية للمنظمة العمالية CGT-FO التابعة للحزب الاشتراكي، فإننا نجدها تتفق تماما مع موقف الأمين الفيدرالي السيد بورا، حيث رأت بأن المهمة الحضارية لفرنسا بالجزائر كانت تعاني من عراقيل وضعتها مجموعة متطرفة من الكولونياليين، وأن ظاهرة الإرهاب لم تكن أبدا ظاهرة شعبية وبالتالي لا يمكن للطبقة الشغيلة الانخراط فيها ومساندتها، أما الإجراءات الفورية فتتمثل في تسوية الأجور الممنوحة للمسلمين مع تلك الممنوحة للفرنسيين مع توحيد الأجر

---

[1] L'étincelle, n° 12 du Samedi 11 décembre 1954.

الأدنى المضمون بين المتروبول والجزائر، وتوحيد نظام الضمان الاجتماعي والمنح العائلية وخلق صندوق للبطالة، يتكفل بصرف منح للبطالين وإصلاح قانون العمل وتسوية أجور القطاع الفلاحي مع نظيرتها في القطاع الصناعي[1].

وأما بالنسبة للسياسة العامة للحكومة الفرنسية بالجزائر، فإنها تطالب بالإسراع في تطبيق سياسة تصنيع بالجزائر، تكون موجهة لخدمة المصلحة العامة وليس فئات معينة، والشروع في تنفيذ مشاريع استثمارية ايجابية، تكون تحت مراقبة المنظمات النقابية، وخلق مناصب شغل جديدة عن طريق إطلاق مشاريع كبرى للتجهيز وتحقيقا للمنفعة العامة، وإتباع سياسة إسكان جدية عن طريق إطلاق مشاريع سكنية ريفية وحضرية، وتطوير التمدرس عن طريق الشروع في بناء مؤسسات تعليمية جديدة تستجيب للمطالب في كل المستويات التعليمية...

ويبدو لنا أن توصيف الحركة العمالية الاشتراكية للوضع بالجزائر والأسباب التي أدت إلى الانفجار، كان أكثر جرأة من القيادات السياسية، وقد يكون ذلك راجع إلى أن النقابة تضم في صفوفها أغلبية عمالية جزائرية مسلمة، بينما نجد أن الأمانة الفدرالية يغلب عليها العنصر الفرنسي الأوروبي. ومن تلك الملاحظات أن المؤتمر العمالي يحذر من العواقب الخطيرة التي تنجر عن سياسة القمع الجماعي والتوقيفات العشوائية التي تساير المنطق الكولونيالي في التعاطي مع هذا النوع من الظروف، كما صرح بأنه ضد الإجراءات السياسية الاستثنائية واللجوء إلي تقييد حريات المواطنين، وشدد على وجوب المساواة في الحقوق بين كل الجزائريين دون تمييز. كما اعتبر أن الحكومة العامة لم تتخلص من لوبي المصالح الضيقة لفئة كولونيالية صغيرة، أمام ضعف فادح لجمعية أرباب العمل التي بقيت تسير وفق مصالح الإقطاعيين الكبار وبالتالي خلقت وضعا قائما لا يمكن معه تغيير النظام الكولونيالي.

---

[1] L'étincelle, n° 14 du Samedi 15 janvier 1955.

وفي الأخير، رأى النقابيون بأن الحل الوحيد للخروج من هذا المستنقع هو تطبيق سياسة وفاق وتفاهم وتعاون في كنف جو من الثقة الجزائريين المسلمين.[1]

ويعود السيد بورا مرة أخرى إلى اعتبار القانون الخاص لسنة 1947 الحل الممكن للحالة الجزائرية، وذلك قبل فوات الأوان، حيث ضمن ذلك في افتتاحية عدد الجريدة الـ15 الصادر في 29 جانفي 1955، والذي عنونها بـ"العمل المضاد للإرهاب والعمل الإصلاحي وجب سيرهما مثنى"، فعلى الرغم من مرور سبع سنوات من صدوره فإنه مازال صالحا للخروج بالجزائر من الوضع الراهن، حيث يقول: "لا يقبل أن يعاقب ثمانية ملايين مسلم بسبب خمسمائة خارج عن القانون، حملوا السلاح واتخذوا الجبال ملجئا، فمعنى ذلك أن فرنسا العظمى تشهد العالم على عدم وفائها بالوعود ونقضها للميثاق الذي قدمته للجزائر منذ سبع سنوات، لا بد أن نكون حذرين... أربعون منتخبا من المجمع الثاني في المجلس الجزائري، يجتازون البحر ليقولوا في باريس أنهم جد قلقون، ويعبرون عن رفضهم للدعاية المغرضة... إن القانون الخاص هو فرصة الجزائر، فلا نضيعها"[2]

أما الموقف الصريح من أحداث الحرب، فيمكننا قراءاته في توصيات المؤتمر الفيدرالي السنوي المنعقد بمدينة قسنطينة يوم الأحد 30 جانفي 1955، حيث جاء فيها: "إن فدرالية قسنطينة للحزب الاشتراكي SFIO، إيمانا منها باللحظات الحاسمة والتاريخية التي تمر بها الجزائر، والمشاكل التي تتطلب الحل العاجل؛ تشجب وتندد بكل قوة بالحملات الصحفية ومناورات بعض السياسيين والأوليغارشيين، بحجة الدفاع على النظام فإنهم يبعدون آجال تطبيق الإصلاحات المتضمنة في قانون الجزائر الخاص، إلى أجل غير مسمى، على الرغم من وعود كل الحكومات المتعاقبة منذ 1947.

تَطلب من الحكومة أن تضع حيز التطبيق جميع التدابير الكفيلة بالقضاء على الإرهاب وعودة السلم والأمن إلى البلاد. وتَنحني بكل تأثر أمام ضحايا الإرهاب، وتُطالب بتوفير الحماية لكل الأبرياء، وتقف

[1] L'étincelle, ibid

[2] L'étincelle, n° 15 du Samedi 29 janvier 1955.

خصوصا أمام القمع الأعمى وحملات العقاب والتوقيفات التعسفية والممارسات اللاإنسانية غير المبررة، التي تعد خرقا لحقوق الإنسان وقوانين الجمهورية.

تَطلب من الحكومة أن ترتقي بصورة عاجلة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، ودون توقف، ومهما كانت العراقيل أو تداخلت المصالح، لأن ذلك هو الكفيل بالقضاء على حالة عدم الرضى التي يستثمر فيها دعاة الفتنة والمجرمين. وتطبيق الديمقراطية الاجتماعية والسياسية بهذه البلاد، كما تناشد كل القوى الديمقراطية الحية بالجزائر بأن تعمل سويا من أن تجسيد الأمن والعمل والرقي الاجتماعي"[1]

لقد استوقفتنا في هذا البيان عبارة الحملات الصحفية ومناورات بعض السياسيين والأوليغارشيين، وهو تلميح على ما يبدو إلى القصة التي نشرتها الجريدة الهزلية "Aux Ecoutes[2]" في عددها الصادر يوم 1954/11/19 على صفحتها الخامسة، مفادها انضمام مسؤول الشرطة وثلاثة من معاونيه إلى الفلاقة بمدينة خنشلة، والتي وردت على لسان أحد نواب قسنطينة السيد هومسر[3] Haumesser أمام الجمعية الوطنية، وكذبها مسؤول الفرع الاشتراكي بالمدينة فيما بعد[4]. كما أضاف هذا النائب بأن "الفلاقة" يستفيدون

---

[1] L'étincelle, n° 16 du Samedi 12 Février 1955.

[2] Aux Ecoutes: جريدة تأسست سنة 1918 كخط معادي لألمانيا، ثم مرت بعدة تطورات بسبب تغير مالكيها ورؤساء التحرير، بعد توقفها أثناء الحرب الكبرى الثانية، فاشتهرت برسوماتها الكاريكاتورية المتعددة بفضل تعاونها مع عدة رسامين مهرة. حاولت البقاء على خط ليبيرالي محافظ ومعادي للفاشية والعنصرية، وخاصة للديغولية، كما كان منبرا لأنصار الجزائر الفرنسية فاتحة أعمدتها لجورج بيدو. توقفت عن الصدور نهائيا سنة 1969.

[3] هومسر Haumesser Léon (1903-1991) نائب عن عمالة قسنطينة ما بين 1951-1955، كان رجل عسكري حل بالجزائر في نهاية سنة 1941، حيث اخرط في نقابة المحامين لمدينة سكيكدة، ثم انتخب رئيسا لنقابة عمالة قسنطينة وأمين مال الغرفة الجهوية الجزائرية، انضم مجددا إلى الجيش شهر ماي 1943 إلى غاية جويلية 1945 حيث اسحب برتبة نقيب. بدأ حياته السياسية سنة 1947 عندما أصبح نائبا لرئيس بلدية سكيكدة ومديرا لديوان السكن. كان نشطا بالبرلمان حيث تم تعيينه في عدة لجان وكان وراء عدد كبير من مشاريع القوانين والمراسيم التي تخص الحزائر. وتميز بتدخلاته النارية ودعوته الحكومة إلى استعمال القوة في التعامل مع الأوضاع في الجزائر، وهذا في أسلوب ناري خلال مناقشات البرلمان في 1954/11/12، وفي 1954/12/10...

للمزيد ينظر: http://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/fiche/(num_dept)/3764

[4] L'étincelle, n° 13 du Samedi 25 décembre 1954.

من التواطؤ وانعدام الصرامة والحزم من بعض السلطات المحلية، حيث أشار إلى إحدى المجموعات التي كانت تنشط بالقرب من سوق اهراس في وضح النهار، ويقوم أفرادها بتوقيف السيارات وابتزاز أصحابها[1].

من خلال ذلك يبدو لنا بأن هؤلاء الاشتراكيين يريدون إظهار حركتهم بأنها القوة السياسية الوحيدة التي تلتزم دوما بالصدق والنية الحسنة والإرادة من أجل خدمة السلم والرقي الاجتماعي بالجزائر واحترام حقوق الإنسان. كما هو معلوم أن أعضائها المحليين لا يمكنهم التأثير على الرأي العام ولا على سياسة الإدارة المحلية، وأن أي مسعى لا بد أن يبلغ إلى الأمانة المركزية وهي الوحيدة المخولة بإعلام الحكومة أو تسجيل القضية في جدول مناقشات الجمعية الوطنية، بل أن السيد بورا نفسه يعترف بذلك ضمنيا عندما تطرق إلى قوة اللوبي الجزائري[2] وقدرته على صناعة وتوجيه الرأي العام بالجزائر بفضل سيطرته على الأراضي والمناجم والبنوك والصحافة[3]. وتجدر الإشارة إلى أن صحيفة الفيدرالية الاشتراكية "الشرارة"، كانت تعاني من متاعب مالية حادة، تسببت في حجبت صدورها لعدة أشهر، وما دعوات المسؤولين المتكررة، منتسبي الحزب والمتعاطفين إلى الالتزام بتسديد مستحقات الاشتراك ودفع المناضلين إلى الاشتراك فيها إلا دليلا على ضعف تأثير جريدة "الشرارة" أمام اليوميتين: "برقية الشرق" «La Dépêche de l'Est» و"برقية قسنطينة" « La Dépêche de Constantine » وعدم قدرتها على التأثير على الحياة العامة في المناطق التي توزع فيها.

3- حرب التحرير الوطنية الجزائرية في الخطاب الانتخابي لفدرالية قسنطينة الاشتراكية

تميزت الساحة السياسية الجزائرية نهاية سنة 1954 بالهدوء وترقب ما ستؤول إليه الجزائر جراء أحداث الثورة، واكتفى بعض السياسيين بتحليل الأسباب التي أدت إلى الانفجار دون الخوض في مسائل أخرى أكثر تعقيدا لأن الظرف الجديد التي تعيشه الجزائر كان يتطلب عدم الاندفاع قبل فهم حقيقة ما يجري،

[1] JORF, N° 96 de 1954, Séance N° 143 du 12 novembre 1954, pp 4950 – 4951,

[2] اللوبي الجزائري، يقصد به الثلاثي المكون من بورجو وبلانشيت وريني ماير.

[3] L'étincelle, n° 18 du Samedi 12 Mars 1955.

كما تزامن الظرف مع عدم وجود مواعيد انتخابية والتي كان أوانها ربيع 1955 بانتخابات المجلس العام للعمالة. فكيف ستكون الثورة في خطابات الاشتراكيين بمقاطعة قسنطينة؟ فهل يكتفي الاشتراكيون في الحملات الانتخابية بإعادة أفكارهم المطروحة في جريدة الشرارة طيلة الأشهر السابقة أم أنهم قد طوروا خطابا جديدا يتماشى مع الوضع الجديد؟

يبدو أن المسؤولين في فيدرالية قسنطينة كانوا ينتظرون هذا الموعد، حيث بدأوا حملات الدعاية قبل حلول وقت الانتخابات، إذ كتب السيد بورا في عموده الصادر على الصفحة الأولى من الجريدة بعنوان: "ساعة الاختيار" حاول فيه رسم خارطة طريق للجزائر، ووضع فيه الخطوط العريضة للبرنامج الانتخابي الذي سيدخل به الاشتراكيون غمار المنافسة الانتخابية، وكانت أهم نقطة تلفت الانتباه هو تأكيده على الأخوة والتكامل بين الأوروبيين والجزائريين المسلمين. وكان واضحا أنهم سيلجأون إلى مخاطبة العواطف لاستمالة الناخبين أكثر، حيث أضاف السيد بورا: "أيها الفرنسيون والفرنسيون المسلمون، شئنا أم أبينا، نحن متحدون، لا نتفرق، في السراء والضراء، كثيرة هي العلاقات الوجدانية والعاطفية والاقتصادية والسياسية، دون أن ننسى الدم الذي امتزج في ساحات المعارك، كل ذلك ربط بيننا فكيف يأتي يوم تتقطع فيه هذه الوصال؟"[1]

المبحث الثالث: تطور نشاط فيديرالية قسنطينة الاشتراكية بعد 1956

1- الأزمة الداخلية لفيديرالية قسنطينة الاشتراكية سنة 1956

تتمثل هذه الأزمة في محاولة إنشاء فرع جديد بمدينة قسنطينة، منافس للفرع السابق، حيث تم تشكيله من طرف مناضلين منخرطين في الاتحاد الإقليمي للقوى العمالية UD-FO، وترأسه الأمين العام لهذا الاتحاد العمالي، السيد فرنان مونشون Fernand Manchon. وانعقد الاجتماع التأسيسي لهذا الفرع يوم 2 جوان 1956 بمقر الاتحاد العمالي بمدينة قسنطينة، وتشكل مكتب مؤقت لهذا الفرع متكون من السادة: مونشون

---

[1] L'étincelle, n° 19 du Samedi 26 Mars 1955.

فرناند، وكاروسو ليونار وشالونسون ريموند[1]، وأخذ هذا الفرع اسم "جون جوريس" وبرر المبادرون لتأسيس هذا الفرع الجديد هذا الإجراء بأنه استجابة لعدم رضى المناضلين المسلمين الجزائريين عن الفرع القديم.

وحسب القانون الداخلي للفيدرالية الاشتراكية، فإن إنشاء فرعا جديدا لا يعتبر انشقاقا، لأنه يسمح به إجرائيا، حيث عبر مسؤولو هذا الهيكل الجديد أنه سوف يبقى وفيا لخط سير وسياسة الفدرالية، وهو يخضع مباشرة لها، وأنهم يتبنون برنامج السيد غي مولي، وخاصة فيما يتعلق بتكوين جماعة فرنسية إسلامية واسعة بمشاركة الطبقات العمالية، لأن المنظمة العمالية هي المؤسسة الوحيدة التي تضم في صفوفها عناصر جزائرية مسلمة بأعداد كبيرة، وبالتالي فإن حشد هؤلاء العمال المنضوين تحت راية هذه المنظمات والاتحادات العمالية، من شأنه إنجاح مشروع الإخاء الفرنسي الإسلامي بالجزائر[2].

وحسب تقرير آخر من مصالح شرطة الاستعلامات فإن مشروع إنشاء فرع جديد بمدينة قسنطينة كان بإيحاء من أعضاء قيادية اشتراكية في الحكومة، لأن الفرع القديم كان غير قادر لاستقطاب العناصر الجزائرية المسلمة التي أصبحت عرضة لاستقطاب وتوظيف جبهة التحرير الوطني، وبالتالي فإن هذا الفرع بإمكانه قطع الطريق أمام هذه الحركة الوطنية[3].

ولكن حسب تطور نشاط الحركة الاشتراكي لعمالة قسنطينة، فإن المجموعة التي كانت تسعى لتفعيل فرع جون جوريس، قد تراجعت عن مشرعها، حيث أننا نلاحظ اجتماع فرع مدينة قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1956 بمشاركة عناصر من فرع جون جوريس، حيث تدخل السيد مانشون Manchon لإبداء وجهة نظره من قرار وزير الداخلية بحل المجالس البلدية وتعويضها بمنذوبيات خاصة.

أما إذا عدنا إلى أرشيف الحزب الاشتراكي الفرنسي فإنه يمكن إن تقدم تفصيلا آخر لهذه الأزمة، وذلك من خلال تصفح مختلف المراسلات التي تمت بين الأمانة العامة للحزب، ومختلف الأطراف من

---

[1] بالإضافة إلى العناصر السابقة، ضم مكتب هذا الفرع الشخصيات: رئيس فرع بالبريد والمواصلات GERARD André والسيد مارتن MARTIN رئيس مصلحة عمال البريد وموظف بالمستشفى LARRIEU Roland بمدينة قسنطينة.

[2] FR ANOM 93/152, PRG de Constantine 06/ 06/ 1956.

[3] Ibid.

فيدرالية عمالة قسنطينة، خلال الفترة ما بين 1956- 1957، حيث يمكننا العثور على معلومات، من شأنها تقديم صورة واضحة عن تلك الأزمة والأسباب الحقيقية التي أدت إلى وقوعها[1].

ومن خلال قراءتنا واطلاعنا على مجموعة من تلك الرسائل، أمكن لنا استنتاج مجموعة من الأسباب التي أدت إلى وقوع هذه الأزمة الداخلية، ونعتقد أنها ترجع خاصة إلى انفصال عمالة عنابة، وتأسيس فيدرالية اشتراكية جديدة بهذه العمالة، حيث أننا نعلم أن هذه الفيدرالية قد خرجت من رحم فيدرالية قسنطينة وخاصة فيما يتعلق بقيادة الفيدرالية، حيث تحول راؤول بورا، الأمين العام السابق لفيدرالية قسنطينة إلى فيدرالية عنابة، وأعلن الميلاد الرسمي لها يوم 22 جانفي 1956، خلال مؤتمر تأسيسي عقد لهذا الغرض، وبالتالي فإن الأمانة العامة لفيدرالية قسنطينة بقيت شاغرة، مما فتح الباب للصراع بين مختلف الاتجاهات المكونة للحركة الاشتراكية، خاصة في مدينة قسنطينة، الذي يضم في صفوفه عدة عناصر قديمة، ومتمرسة في النضال، بل وتقلدت عد مناصب في الفيدرالية أو في الهيئات الرسمية الفرنسية المنتخبة، بالإضافة إلى النقابة العمالية، المتمثلة في الاتحاد الإقليمي للقوى العمالية UD-FO، وقيادته أيضا القديمة، التي تمارس تأثيرا كبيرا على الأوساط العمالية في كامل العمالة. وتخبرنا تلك الرسائل عن المجهودات التي بدلها هذا الاتحاد العمالي من أجل الوصول إلى قيادة الحركة الاشتراكية بمدينة قسنطينة، والارتقاء إلى الأمانة العامة للفيدرالية.

وأما السبب الثاني الذي أدى إلى هذه الأزمة، فإنه يندرج ضمن الحالة السياسية العامة التي كانت تمر بها الأحزاب السياسية الفرنسية عموما، والحياة السياسية خلال انتخابات الجمعية الوطنية الثالثة، في عهد الجمهورية الرابعة، في 2 جانفي 1956. حيث وجد الناخبون الفرنسيون أنفسهم أمام وضعية سياسية،

---

[1] Parti socialiste SFIO, Correspondances avec La Fédération de Constantine. وهنا رسالة من الأمانة العامة للحزب موجهة إلى السيد ألسندري بخصوص وضعية السيد مانشون مؤرخة في 15 ماي 1957، وتقرير غير مؤرخ من المرجح أنه يعود إلى شهر جوان 1957 على إثر انعقاد المؤتمر الفيدرالي في 24 جوان 1957 الذي انتخب مكتبا فيدراليا جديدا خلفا للمكتب التنفيذي الذي تولى إدارة شؤون الفيدرالية أثناء الأزمة، وفي هذا التقرير المخطوط يدويا، يشرح فيه محرره غير المعروف تحت اسم جون جاك مارزوراتي، جميع المراحل التحضيرية على مستوى كل الفروع التابعة للفدرالية، والطريقة والمناقشات الطويلة أثناء المؤتمر والتي أفضت إلى انتخاب المكتب الجديد دون اعتراض السيد مانشون وأنصاره.

تختلف تماما عن الوضعية التي جرت فيها الانتخابات التشريعية سنة 1951، إذ انقسمت الأحزاب السياسية الفرنسية أنذاك، على الصعيد الانتخابي إلى ثلاث اتجاهات: اثنان منها معارضة للسلطة السياسية، وتتمثل في تجمع الشعب الفرنسي (RPF)، أو الحزب الديغولي، والحزب الشيوعي الفرنسي. أما الاتجاه الثالث فهو مؤيد ومدافع عن النظام السياسي القائم، ويجمع هذا التيار المعتدلين من الأحرار والفلاحين والجمهوريين الشعبيين والراديكاليين والاشتراكيين.

أما في انتخابات 1956، فإنه وجد نفسه أما أربعة اتجاهات متنافسة، اثنان منها معارضة للنظام، الأولى هي اليمين المتطرف، وتتكون من: الاتحاد للدفاع عن التجار والحرفيين الذي يترأسه بيار بوجاد[1] Pierre Poujade، ويمكن أن تضم إليهم القوائم الانتخابية التي قدمت في عدة عمالات فرنسية تحت راية الحزب الجمهوري الفلاحي والتجمع من أجل إصلاح الدولة والدفاع عن الحريات الانتخابية، والاتجاه المعارض الثاني هو اليسار والحزب الشيوعي. وفي المقابل، توجد اتجاهين أيضا مؤيدان للسلطة، تحالف وسط اليمين، الذي يرتبط بع المعدلين والجمهوريين الشعبيين والجمهوريين الاجتماعيين (الديغوليين سابقا)، والراديكاليين... وتحالف وسط اليسار[2]، والذي أخذ تسمية الجبهة الجمهورية والذي يتكون الحزب الاشتراكي والحزب الراديكالي الاشتراكي والاتحاد الديمقراطي والاشتراكي للمقاومة (UDSR)، وجزء من الجمهوريين الاجتماعيين[3].

---

[1] بيار بوجاد Pierre Poujade (1920-2003) يصنف بالمدافع عن مصالح صغار التجار والحرفيين، سطع نجمه فجأة بعد الحرب الكبرى الثانية واستطاع أن يجمع حوله عددا كبيرا من المتعاطفين بفضل براعته الخطابية وقدرته على اغراء الجماهير ومستغلا الأزمات المتتالية التي عاشتها الجمهورية الرابعة. كان أثناء الحرب مساندا للماريشال حيث انظم إلى جماعة "رفقاء فرنسا" الفيشيستية سنة 1940، ثم التحق بالجزائر وانخرط بسلاح الطيران سنة 1942. بعد الحرب فتح وراقة بمسقط رأسه محققا حلمه في أن يصبح رب عمل صغير يعمل لحسابه الخاص مثل أمل الكثير من الفرنسيين!!! لكن بعد ملاحقات وظغوطات مصالح الضرائب، ضاق درعا فقاد حركة احتجاجية ضد اجرات الغلق والحجز واعادة التقييم الجبائي...فأسس سنة 1953 "اتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين" UDCA واستطاع تحقيق انتصار كبير سنة 1956. لكن نجمه أخذ يأفل شيئا فشيئا إلى أن انطفأ في العهد الديغولي. ينظر: Serge BERSTEIN, **POUJADE PIERRE - (1920-2003)**, Encyclopædia Universalis [en ligne], consulté le 14 juin 2018. URL : http://www.universalis.fr/encyclopedie/pierre-poujade/

[2] François-G Dreyfus, op.cit, pp 161-162.

[3] Goguel Francois, **Les élections françaises du 2 janvier 1956**. In : Revue française de science politique, 6 ° année, n° 1, 1956, p5.

في يوم 2 جانفي 1956، صوت الفرنسيون بالأغلبية لصالح تجمع اليسار، ثم أعلن السيد غي مولي عزمه على تحقيق الأمن في الجزائر، منددا بالحرب القذرة الدائر رحاها هناك، والتي لا يلوح في الأفق أي مخرج قريب منها. مع العلم أن هذه الانتخابات لم تجر في الجزائر بسبب الظروف الأمنية الخطيرة، حيث ألغيت بقرار صادر يوم 12 ديسمبر 1955[1]، وكان من المفترض أن تمثل الجزائر بـ 27 نائبا، و16 أوروبي، و11 جزائري مسلم عن الوعاء الانتخابي الثاني.

وهكذا وجد غي مولي نفسه متورطا في مأزق خطير، عندما تنكر أولا لحليفه منديس–فرانس، صاحب فكرة تحالف "الجبهة الجمهورية" ثم وقوعه في مستنقع الحرب في الجزائر، وقراره زيادة عدد العساكر الفرنسيين بهذه البلاد من أجل القضاء نهائيا على الثوار الجزائريين[2]. والأخطر من كل ذلك هو بداية الحديث عن أعمال القمع والتعذيب التي كان يتعرض إليها الجزائريين في مراكز الحجز والتجميع والمحتشدات، ولكن المثال الأفظع كان مع ما عرف بمعركة الجزائر[3]. وأصبح غي مولي عرضة للانتقاد على أعمدة الجرائد المعارضة، التي مارس في حقها المنع والمصادرة.

وفي الأخير، فإن كل هذه التطورات، جعلت الاشتراكيين الجزائريين عامة، وفي عمالة قسنطينة خاصة يعيشون فترة من الترقب والتردد، على الرغم من أن تصريحات البعض منهم كانت موالية للحكومة. ولكن هذه الحكومة لم تكن قادرة على الالتفات إلى مؤسسات الحزب، ومساعدة فيدرالية قسنطينة على تخطي المشاكل التي وقعت فيها، بل أن هذه الحكومة نجدها تتورط فيما بعد في حرب السويس، وغيرها من المشاكل والأزمات الخارجية التي كانت فرنسا طرفا فيها سواء كان ذلك بسبب سياساتها الاستعمارية، أو

---

[1] Marynower, Claire, **Joseph Begarra: un socialiste oranais dans la guerre d'Algérie**, Paris, L'Harmattan, 2008, p77.

[2] Ouaissa, Rachid, Les carnets de Hartmut Elsenhans: la guerre d'Algérie par ses acteurs français, Casbah Editions, Alger – 2009, p183.

[3] Lefebvre, Denis, **Guy Mollet face à la torture en Algérie, 1956-1957**, Graffic - Bruno Leprince éditions, 2001, pp 40-42.

بسبب مسايرة حلفائها[1]. بالإضافة إلى ذلك كله، حالة الاضطراب والغضب الذي عبر عنه السكان الأوروبيون بالجزائر العاصمة أثناء استقبال غي مولي خلال زيارته للجزائر يوم 06 فيفري 1956، حيث قُذف بالطماطم.[2]

2- تطور نشاط فيدرالية قسنطينية الاشتراكية بعد أحداث 13 ماي 1958.

بعد أحداث 13 ماي 1958 لم يظهر على أعضاء وهياكل الفيدرالية نشاطا لافتا، واكتفوا باللقاء فيما بينهم فقط للتشاور، من أجل اتخاذ موقف موحد من حركة 13 ماي، ولم تتأخر الفيدرالية في ذلك حيث عبرت عن ارتياحها لمشاركة الأعضاء الاشتراكيين في حكومة ديغول، وأرسلت برقية تهنئة إلى الهيئة المديرة للحزب.

وبعد عرض مشروع الدستور الجديد للتصويت في 28 سبتمبر1958، عقدت فيدرالية قسنطينة مؤتمرا استثنائيا، لتقرير موقفها من هذا الدستور، وأجري اقتراع داخلي أسفر عن تأييد الدستور، ودعوة المناضلين الاشتراكيين في عمالة قسنطينة وكل سكان الإقليم للتصويت بنعم لصالح هذا القانون الجديد، حيث أن المصادقة الداخلية كانت بنتيجة 38 صوت مع و25 صوت ضد.

ومع اقتراب الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1958، قرر المؤتمر الفيدرالي المنعقد في شهر أكتوبر، عدم الدخول بقوائم انتخابية اشتراكية وإنما المشاركة في إطار احترام المبادئ الديمقراطية، وتقديم قوائم مشتركة في حالة وصول اقتراحات من أطراف أخرى. واكتفى الاشتراكيون بتقديم قائمتين فقط في كل من عنابة بقيادة القيادي المخضرم راؤول بورا ، وقائمة أخرى في مدينة سطيف بقيادة العضو الفدرالي وأمين فرع المدينة السيد فيدنلوشي الذي استطاع الفوز والحصول على عهدة نيابية. كان ذلك خطة انتخابية لجأت إليها الفيدرالية من أجل الظفر ببعض المقاعد التمثيلية، في وقت عرفت فيه الجزائر إعادة رسم الخارطة

[1] Noëlle Castagnez op.cit, p328.

[2] Ibid, p325.

السياسية الأوروبية بعد أحداث 13 ماي 1958، بتأسيس حزب الاتحاد الوطني الجمهوري UNR وتصاعد تأثير الراديكاليين.

ولجأت الفيدرالية إلى نفس الخطة مع الانتخابات البلدية التي جرت في شهر أفريل 1959، حيث بحث الحزب عن شخصيات ديمقراطية أو قيادات نقابية للاشتراك معها في قوائم موحدة. وتمت بعض التحالفات هنا وهناك واستطاع بعض المناضلين الاشتراكيين التواجد في بعض القوائم.[1]

بقي الاشتراكيون في عمالة قسنطينة يساندون سياسة وتوجهات قيادة الحزب برئاسة غي مولي، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق مبدأ تقرير المصير الذي أعلن عنه الجنرال ديغول في خطابه في 16 سبتمبر 1959. والملفت للانتباه أن المكتب الفيدرالي قد أرسل بتاريخ 28 جانفي 1960 رسالة دعم ومساندة إلى الرئيس ديغول، يعبر فيها عن حرص الاشتراكيين في الجزائر على تقوية سلطة الدولة الجمهورية في مواجهة العنف والفوضى، وتطمئنه بأن الجماهير الجزائرية لا تسير في غالبيتها وراء المتطرفين، وهي في انتظار إجراءات جريئة لإعادة النظام والسلم الفرنسي إلى الجزائر. والتزاما بهذا المبدأ شرعت فيدرالية قسنطينة في الاتصال بالمنظمات النقابية والشخصيات الديمقراطية بما فيها بعض العناصر الشيوعية، منذ شهر فيفري 1960، ودعوتهم للعمل سويا من أجل احترام سلطة الدولة والنظام الجمهوري.

جاءت المحاولات الاشتراكية في وقت عرفت فيه فروع الحركة انسحاب كلي تقريبا للعناصر الجزائرية المسلمة، التي كانت في السابق تحقق نوعا من التوازن وعدم التطرف في المواقف، بينما في هذه الظروف الجديدة، فإن هذه الحركة سعت إلى خلق قوة ثالثة بالجزائر، يمكن بواسطتها الاستثمار في الفئة المحايدة من الجزائريين.

وبمناسبة إجراء الانتخابات الإقليمية في 29 ماي 1960، قرر الاشتراكيون الدخول فيها حتى وإن لم تكن لهم حظوظ للنجاح وإنما من أجل التعريف ببرنامج الحركة أثناء الحملات الانتخابية، والاستجابة

---

[1] ANOM FR 93 /4370

للعناصر الجزائرية المسلمة، إذا طلبت الدخول معها في قوائم مشتركة. واستطاع الاشتراكيون خلالها الفوز في مدينة بجاية بفضل قائمة سيزار كومولي، تحت تسمية "الاتحاد من أجل الدفاع عن مصالح منطقة بجاية".

لقد خلف تصريح الرئيس ديغول في 14 جوان 1960 ارتياحا لدى الاشتراكيين عموما، حيث استجاب للسياسة التي كانوا يطالبون بها في التعامل مع المشكلة الجزائرية، وهي فتح مفاوضات مزدوجة من أجل الوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار، والرد الايجابي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 20 جوان 1960، وتتعلق تلك المفاوضات حول وقف العمليات العسكرية وعدم اعتبار ذلك استسلاما، وكذا تقديم ضمانات تقرير المصير.

ومع مطلع سنة 1961، والظروف الجديدة التي أصبحت تمر بها الجزائر، خاصة حركة هجرة الأوروبيين إلى فرنسا وتطور نشاط المنظمة السرية المسلحة وسياسية الحكومة الفرنسية التي تنتهج أساليب مزدوجة في التعامل مع المستجدات، تأسست في الجزائر، عدة منظمات وجمعيات اجتماعية وسياسية من أجل التموقع في السياسة الجديدة المنتهجة في عهد الجمهورية الخامسة، حيث ظهرت منظمة جديدة بقسنطينة، تدعى "الكتيبة الديمقراطية" فانخراط فيها عضوين قياديين من فدرالية قسنطينية هما السيدان فليكس كريفF.Krief "أمين فيدرالي" وروجي أثال R.Attal الأمين المساعد في مكتب فرع قسنطينة. وقد أحدث هذا الانخراط بلبلة داخل الهياكل المحلية، أدت الى تدخل قيادة الحزب لاحتواء الأزمة، وتم السماح للعضوين بالنشاط داخل ذلك التجمع.

وفي يومي 13و 14 ماي 1961، انعقد آخر مؤتمر فيدرالي لعمالة قسنطينة، وتم فيه انتخاب آخر مكتب فيدرالي برئاسة فليكس كريف، وحضره ممثلي فروع، سكيكدة ، خنشلة، سطيف، باتنة، وبجاية.

وتدارس المؤتمرون جملة من القضايا كان أهمها دعم مسعى وقف إطلاق النار في االجزائر وضرورة المضي في خطة تقرير المصير وطرح فكرة التعاون والشراكة بين الدولتين في حالة التصويت بالانفصال عن فرنسا.[1]

المبحث الرابع: بعض الشخصيات الاشتراكية المسلمة في الفيدرالية الاشتراكية

من الصعب جدا أن نجد إجابات واضحة وصريحة حول سؤال جوهري في هذا العمل وهو كيف أصبح هؤلاء المسلمون الجزائريون اشتراكيون؟ خاصة وأنهم كانوا ينتمون إلى منطقة يسيطر عليها التيار الوطني و التيار الإصلاحي، فكيف استطاع هؤلاء مقاومة الاستقطاب الموجود في كل مكان، إلا في حالة انقطاع هؤلاء عن المجتمع الجزائري انقطاعا كليا وهذا حسب اعتقادنا غير ممكن، حيث أنه بحكم المهن التي كانوا يمارسونها (محاماة، تدريس، صحافة...) فهم في اتصال دائم مع كل الفئات الجزائرية المسلمة، فهل كان هذا ناتج عن ارتفاع درجة الوعي لدى هؤلاء وقدرتهم على التعايش مع كل الأطياف السياسية المختلفة عنهم، في جو من الاحترام والتقدير للمبادئ والمثل التي يؤمن بها كل واحد منهم؟

بكل تأكيد أن كل واحد من هؤلاء كان واعيا بمسؤوليته في مسيرة التاريخ[2] وكل واحد كان يبحث عن إجابات للمشاكل التي كان يعاني منها المجتمع الجزائري في إقليم قسنطينة، وبالتأكيد أنه وجد الإجابة في قراءاته ومقابلاته وتعاملاته اليومية داخل المجتمع الجزائري المسلم وخارجه، جعل كل منهم ينخرط في هذا الاتجاه الاشتراكي.

1-مصطفى بن باحمد

ولد بمدينة عنابة سنة 1899م، أبوه باش عدل، تزوج من ابنة القاضي بن ساسي من مدينة قسنطينة وهي عائلة قسنطينية مرموقة، أدى فريضة الحج سنة 1944، اشتغل كمحامي منذ 1935، حيث حاز على شهادة الليسانس في الحقوق، انخرط مبكرا في الحزب الاشتراكي، انتخب عدة مرات في سنوات مختلفة ومنها نائب سنة 1981 ثم عضو في المجلس الاقليمي لعمالة قسنطينة. تمتع الحاج بن باحمد بسمعة طيبة لدى

[1] ANOM FR 93/4399-SLNA. Juin 1961

[2] Noëlle Castagnez op.cit p.117

الأوساط الجزائرية في الشرق الجزائري بفضل مهنته كمحامي، والتي جعلته ينتقل في كل ربوع الجزائر، والمشاركة في المرافعات للدفاع عن الزبائن من المسلمين الجزائريين، وكان بن باحمد ضمن فريق الدفاع عن قدماء المنظمة الخاصة في محكمة عنابة، ولعب دورا كبيرا في إثبات براءة موكليه حيث كان تعيينه بإيعاز من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. ويدل هذا على أن الانتماء السياسي المختلف بين الجزائريين لم يكن سببا في العداوة والخصومة. كان قريبا من حزب البيان، ومن كثرة الاحتكاك والقرب من أعضائه، كاد ينتمي إليهم بعد الحرب الكبرى الثانية. حيث شارك في عدة حملات انتخابية وخاصة لصالح محمد الصالح بن جلول. كان يؤمن بالحل الفدرالي للجزائر ويطالب دوما في المناسبات الانتخابية والمؤتمرات الحزب والبرلمان الفرنسي بضرورة تحسين ظروف المسلمين في الجزائر. لعب دورا كبيرا في كشف الجرائم والقمع الاستعماري في الجزائر، خاصة أثناء إحداث 8 ماي 1945. وكشف ذلك في المؤتمر الوطني للحزب المنعقد بباريس سنة 1946 ثم بعد ذلك رافع من اجل وقف التجاوزات التي قامت بها القوات الفرنسية والملشيات الأوروبية بعد اندلاع أحداث الثورة. كانت عضويته في المجلس العام لعمالة قسنطينة. كان يجتمع أسبوعيا بنادي ابن باديس بقسنطينة مع منتصف الأربعينات. سنة 1950، حاول مع مجموعة من الجزائريين تأسيس حزب أهلي جديد سمي بحزب الاتحاد الجزائري PUA والذي عقد مؤتمره التأسيسي، لكنه فشل بسبب تدخل السلطات الفرنسية التي أرادت أن يكون بديلا عن الحركات الوطنية القائمة. كان مصطفى بن باحمد شرسا في الدفاع عن مصالح الجزائريين، حيث كان يقف بالمرصاد لكل محاولات الاحتقار التي يتعرض لها زبائنه أو الذين يتطوع للدفاع عنهم. حيث تدخل بكل ثبات ذات يوم في مجلس قضاء قسنطينة سنة 1950 للرد على عون شرطة حاول منعه من الحديث إلى زوج جزائري فرد عليه: "أنا هنا في بيتي و ليس في مركز الشرطة". قبل انطلاق محاكمات المنظمة الخاصة، حضر بن باحمد عدة تجمعات مختلفة لنادي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و كل مرة كان فيها تحت اعين مراقبة مصالح الشرطة السرية، ويمكن أن يكون ذلك بدعوة من بعض المسؤولين استعدادا للدفاع عن بعض المناضلين في محكمة عنابة. وكان

مصطفى بن باحمد يسعى لمعرفة الظروف التي كان يحتجز فيها الجزائريين، وقد رفع في الكثير من المرات تقارير وشكاوي إلى السلطات يندد فيها بالمعاملة السيئة والتعرض للضرب من طرف أعوان الامن.[1]وفيما يخص مناقشاته للقضية الوطنية فانه استغل جلسة للبرلمان الفرنسي أوضاع إفريقيا الشمالية في 10 ديسمبر 1954 حيث صرح بان المشكل في الجزائر أخلاقي ومعنوي حيث يذكر أن اغلب التصريحات الفرنسية الرسمية تختزل الجزائريين في مجموعة من البؤساء... وان الشعور بالزمالة اتجاه باقي النواب قد لا يشعر به في المستقبل ...![2] وهذا يعني انه يلوح بالانسحاب. كما صرح في أكتوبر 1954 لجريدة الشهادة المسيحية بان كل الجماعات المسلمة هي الآن تحت لواء الإيديولوجية الوطنية الثورية، وان البروليتاريا الجزائرية هي على رأس المعركة. ففي شهر افريل 1955 آخر عهد له بالهيئات المنتخبة. وبعدها قرر الانسحاب بعد قرار جبهة التحرير الوطني الذي دعى جميع المنتخبين المسلمين الجزائريين للاستقالة، وعدم المساهمة في دعم السياسة المنتهجة من طرف المحكمة الفرنسية. انتقل سنة 1956 إلى القاهرة والتحق مباشرة بالبعثة الخارجية للثورة، ثم عين رئيسا للهلال الأحمر الجزائري بتونس سنة 1958، وبعد ذلك عين ممثلا لجبهة التحرير الوطني في نيودلهي الهندية[3]. كما عين في عهد الاستقلال أول رئيس للمحكمة العليا، وأقام بالجزائر العاصمة إلى أن توفي سنة 1978.

2- سي حسان علي

ولد المسؤول الاشتراكي في مدينة بجاية سنة 1899، حيث ينتمي إلى عائلة عريقة وذات سمعة طيبة في منطقة القبائل، تحصل على المواطنة الفرنسية في وقت جد مبكر، كما انخرط أيضا في صفوف حزب SFIO بمدينة بجاية وأصبح أمين عام الفرع، على الرغم من ذلك فإن سمعته كانت متوسطة في

---

[1] ANOM FR 93 / 4244SLNA 1950

[2] ANOM FR 93/4244

[3] ANOM FR 93/ 9399 SLNA 1960

المدينة، ولكن أصبح معروفا عندما انتقل واستقر بمدينة قسنطينة بعد أن عين مديرا لمدرسة "اراغو[1]" بوسط المدينة منذ سنة 1952[2]، كان يعزف دوما على الترشح للانتخابات، مكتفيا بالنشاط داخل فيدرالية الحزب كأمين عام أو عضوا في مكتبها المسير. عمل بتفاني وإخلاص في مدرسته فاستطاع أن يكسب ود واحترام كل جيران الحي القسنطيني العتيق، وكانت المدرسة تستقبل أبناء الجزائريين المسلمين وأبناء الجالية اليهودية ومن الأوروبيين، وخلال الثورة تراجع عدد أبناء الجاليات الأخرى، خاصة بعد حادثة مقتل الصيدلي علاوة عباس سنة 1956 بصيدليته ليس بعيدا عن المدرسة .[3]

في 6 فيفري 1956 استقال سي حسان من المجلس البلدي لقسنطينة بعد قرار جبهة التحرير. كان تأثيره واضحا في فيدرالية الحزب حيث ساهم في إخراج الفيدرالية من الأزمة التي كادت أن تعصف بها عندما استولى على مكتبها السيد مانشون وجماعته، حيث عين سي حسان على رأس الهيئة المؤقتة المديرة للفيدرالية إلى حين تقرر عزل فريق مانشون. أما على مستوى المدينة والمجتمع القسنطيني فانه كان ذا مكانة مرموقة بين العائلات القبائلية، حيث اتهم بأنه قدم كل التسهيلات للسيد علواش القبائلي[4]. والدليل على سمعته وتأثيره فان عددا من الإفراد يقصدونه للتوسط لدى مختلف الإدارات المحلية من اجل الوظيفة أو التحويل في الوظيفة أو التعويض عن الضرر وغير ذلك. وشد انتباهنا أسماء لأشخاص من الذين قصدوه حيث أحصينا من جملة خمس أشخاص أربعة منهم يحملون ألقاب عائلية تعود إلى منطقة القبائل.[5]

[1] هي مدرسة مولود بلعابد حاليا بسيدي بوعنابة تحديدا.

[2] ANOM FR 93/4399

[3] شهادة السيدة عباس علاوة بمنزلها الكائن بقسنطينة يوم 24 ماي 2016، حيث علي سي حسان هو خال هذه الأرملة، وحسب شهادتها فانه شخص كتوم و يسهر على الاهتمام بالعائلة وقليل الكلام وأوامره لا تناقش، حيث تميز بالحزم.

[4] كما كان يوصف من طرف سكان مدينة قسنطينة.

[5] ANOM FR 93/1259 SLNA 1957

رفض سنة 1958 أن يكون عضوا في المندوبية التنفيذية البلدية التي أنشأت بعد حل المجالس المنتخبة، وبفضل علاقاته مع السيد لاكوست[1] استطاع الحصول على عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقتضى مرسوم مؤرخ في 4جوان 1959.[2] استقر بالعاصمة أثناء الاستقلال حيث أكمل بقية حياته.

3- محمد بدر الدين

ولد سنة 1918 بمدينة سكيكدة، من عائلة قبائلية، استقرت بالمدينة مع مطلع القرن 20، اشتغل موظفا في مستشفى المدينة منذ 1944 ككاتب في المساعدة العمومية، تزوج من أوروبية تعمل ممرضة في المستشفى.[3] تذكر تقارير الشرطة بأنه شخص انتهازي، حيث انخرط في صفوف الفرع النقابي في المستشفى والتابع لنقابة CGT-FO وعمل على التقرب وربط علاقات مع المسؤولين المحليين ورجال الأمن مما ساعده على الترشح في عدة مناسبات انتخابية في قوائم الحزب الاشتراكي أو قريبة منه. لم يتقلد أي منصب في فرع سكيكدة وكان التزامه النضالي متذبذب، فأحيانا ينسحب وأحيانا يعود. بعد 1958 أصبح من الشخصيات المعروفة في مدينة سكيكدة ولذلك أصبح بعض الناس يقصدونه للتوسط لهم لدى مختلف الإدارات و الهيئات.[4] سنة 1958 انسحب نهائيا من الحركة الاستدراكية وبعد تأسيس UNR انخرط فيه سنة 1960. وأصبح من المؤيدين لسياسة ديغول والحكومة، حيث أرسل إلى باريس برقية تعاطف بعد أحداث 24 جانفي 1960.

---

[1] روبار لاكوست Robert Lacoste (1898-1989) التحق بالإدارة المالية بعد حصوله على ليسانس في الحقوق سنة 1922، وعرف بنشاطه النقابي وتوجهه الاشتراكي، التحق أثناء الحرب العالمية الأولى بالمقاومة الفرنسية ثم فاز بعهدة نيابية سنة 1945 وبعدها وزيرا للإنتاج الصناعي ثم وزيرا للصناعة والتجارة ما بين 1946-1950، كلف في جانفي 1956 من طرف غي مولي بحمل حقيبة الشؤون الاقتصادية والمالية، ولكن الالتزام بتعليمات الحزب خلف الجنرال كاترو كوزير مقيم بالجزائر بعد مظاهرات فيفري 1956. على الرغم من عدم اطلاعه على الواقع الجزائري إلا أنه باشر فورا تطبيق سياسة اجتماعية وعسكرية بالجزائر ارتكزت على التحديث الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والبحث عن حل سياسي للمشكلة الجزائرية في إطار وقف لإطلاق النار وانتخابات حرة والتفاوض، وفي المقابل كان مقتنعا وحريصا على أولوية القمع وتسخير كل الإمكانيات العسكرية مثل زيادة عدد الجنود وقانون السلطات الخاصة. انظم إلى ديغول سنة 1958 لكن سرعان ما تخلى عن تلك السياسة فاقترب من أنصار الجزائر الفرنسية دون أن يتحالف مع المتطرفين، كما بقي مناضلا وفيا في الحزب الاشتراكي. للمزيد ينظر.: **L'Algérie et la France**, Dictionnaire coordonné par Jeannine Verdès-Le Roux, p509-510

[2] ANOM FR 93/4399 Op.cit

[3] Ibid

[4] ANOM FR 93/1259

انتخب في الانتخابات المحلية في 29 ماي 1960 وأصبح رئيسا للمجلس العام لعمالة قسنطينة. سنة 1961 أصبح عضوا في المجلس البلدي لمدينة سكيكدة حيث كان برفقة السيد مسيخ احمد أحد أعضاء المجلس، عند حادثة الاغتيال في فيفري 1962، حيث ان تقرير شرطة الاستعلامات يذكر أن العملية من تنفيذ جبهة التحرير بينما بعض الشهادات التي جمعناها ولاسيما عائلة السيد مسيخ تذكر بان النائب بدر الدين انخرط في صفوف المنظمة العسكرية السرية. بعد 1962، هاجر إلى فرنسا واستقر بمدينة نيس إلى وفاته هناك. من بين اهم التدخلات التي وصلته وتوسط لأصحابها كان مؤرخة منذ 1958، واغلبها تتعلق بالمصالح العسكرية أو ترتبط بالمستشفى. وكان يستأذن من أشخاص أوروبيين أو مسلمين جزائريين.[1]

المبحث الخامس: نماذج من تدخلات بعض الشخصيات الاشتراكية لصالح أفراد ومؤسسات في قضايا متعلقة بالثورة

تعود أولى التدخلات التي قامت بها الشخصيات الاشتراكية المعروفة في العمالة، إلى سنة 1945 وذالك حسب سجلات التي السلسة المتتابعة لأرشيف العمالة من رقم واحد إلى الرقم 1600. وكان أول تدخل مسجل من طرف السيد دومانك Doumenc رئيس المجلس العام لصالح موظف معاون ببلدية القل في 22 مارس 1946 والذي تحصل على استجابة ايجابية لصاحبه، من طرف حاكم العمالة.[2]

ولأهمية هذي التدخلات في علاقة الحركة الاشتراكية بمختلف سكان العمالة على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، سواء كانوا أوروبيين أو مسلمين جزائريين، وهي الطريقة الوحيدة التي كان يتصل بواسطتها قادت الفدرالية وفروعها، بالفئات البسيطة والمهمشة، أو كما تعرف لديهم بالطبقات الكادحة. ومن بين الشخصيات التي وقع اختيارنا عليها: محمد بدر الدين النائب والمستشار بالمجلس البلدي بسكيكدة، سي حسان علي مدير مدرسة بمدينة قسنطينة وأمين فيدرالي، دون جون ألساندري أمين فرع قسنطينة وأمين

[1] ANOM FR 93/1256

[2] FR ANOM 93/128, dossier Doumenc.

فيدرالي سابق ويليام وفيدانلوشي نائب وأمين فرع مدينة سطيف وسيزار كومولي رئيس بلدية بجاية سابقا وأمين فرع مدينة بجاية وأمين فيدرالي وعضو المندوبية الخاصة ببلدية بجاية.

إن اختيار هذه الشخصيات أملته علينا المادة الوثائقية التي استطعنا الاطلاع عليها، بالإضافة إلى التواجد المستمر لهذه الشخصيات في المشهد السياسي بالعمالة لفترة زمنية طويلة امتدت منذ الثلاثينيات إلى بداية 1962 حيث شاركت في العديد من المواعيد الانتخابية، وكانت الإدارة المحلية تعتبرها من وجهاء المنطقة، ووقفنا على ذلك خاصة عند استشارتهم من طرف المفتش العام لعمالة قسنطينة السيد بابون بعد حل المجالس البلدية سنة 1958، وانطلاق المشاورات لاختيار أعضاء وتشكيل المندوبيات الخاصة بدل المجالس المنتخبة.

1- تدخلات السيد محمد بدر الدين

استطعنا حصر سبع تدخلات مصنفة من طرف مصالح عمالة قسنطينة،[1] خصصت أربعة منها لأشخاص أوروبيين والثلاثة الأخرى لمسلمين جزائريين، ونلاحظ أن كلها ذات طابع محلي. كانت إحداها مؤرخة في 25 جويلية 1958 وموجهة لرئيس الدائرة ومدير الأمانة المدنية لمدينة سكيكدة وتخص طلب أحد العسكريين الذي كان رئيس مصلحة لاصاص SAS بمنطقة فلفلة، يطلب فيها البقاء في منصبه إلى غاية شهر ماي 1959 بعد أن صدر قرار بتحويله.

أما التدخل الثاني والمؤرخ في مارس 1959 فكان موجه إلى قائد منطقة شمال القطاع القسنطيني والعسكري، حول الوضعية الاجتماعية لأحد المسلمين الجزائريين والمسمى أودينة العربي الذي يطلب مساعدات خاصة، ولكن التقرير لا يحدد طبيعتها ولكن قد تكون مرتبطة بالظروف التي أفرزتها حرب التحرير الوطنية[2].

---

[1] FR ANOM 93/1256.

[2] Ibid

ويدل هذان التدخلان على النفوذ الكبير الذي كانت تتمتع به هذه الشخصية في منطقة سكيكدة، ولا سيما في الدوائر الإدارية والعسكرية.

وفي تدخل آخر مؤرخ في 30 ماي 1959 يخص المسمى جمعي محمود الذي يطلب تحويلا للعمل في مستشفى مدينة سكيكدة. وأما السيدة Wallart فكانت تطلب ترخيص بتسيير نقطة بيع للمشروبات واقعة بوسط مدينة سكيكدة. كما سجلنا حالة أخرى من التدخلات وتتمثل في طلب دراسة ملف حول التعويض عن الأضرار، مقدم من طرف سيدة أوروبية من أجل الحصول على تعويضات، مؤرخ في 19 جوان 1959. وملف آخر يخص المسمى حفصي بوجمعة الذي يطلب منصب عمل بمطعم مستشفى سكيكدة لإعالة عائلته المتكونة من 7 أطفال حيث كان يعمل لفترات متقطعة كحمال بميناء سكيكدة. وقد يكون الوصف المفصل لحالة هذا الشخص الصعبة من أجل استعطاف المسؤولين والاستجابة لطلبه. وكان التدخل الأخير يتمثل في طلب مؤرخ في 23 نوفمبر 1953 من طرف أحد الأوروبيين من أجل الحصول على بطاقة ترخص له ممارسة النقل بوسط مدينة سكيكدة[1].

والملاحظة الأساسية حول كل هذه التدخلات أنها لم تلق استجابة سابقة ولذالك توجه أصحابها إلى السيد النائب باعتباره شخصية مؤثرة في المدينة وقريبة من المسؤولين في الإدارة والمصالح الأمنية.

2- السيد سي حسان علي

لقد سجلنا تدخل السيد سي حسان سنة 1957 لصالح شركة لجمع الفلين ببجاية، حيث كانت تطالب بتعويضات عن الأضرار التي لحقت بها جراء الحرائق والتي أدت إلى توقف نشاط مصانعها. كانت رسالته موجهة إلى السيد المفتش العام، يطلب منه ايلاء هذا الملف العناية الخاصة لأن هذه الشركة كانت تعيل حوالي 300 عائلة.[2]وجاء هذا المسعى الذي قام به سي حسان لصالح هذه الشركة بسبب تماطل الإدارة

---

[1] FR ANOM 93/1256. Op.cit

[2] FR ANOM 93/1026, dossiers événements d'Algérie. (Indemnisations des victimes)

بمنطقة بجاية على دراسة هذا الملف. ونلاحظ أن هذا التدخل كان لصالح هذه الشركة والمنتسبين إليها على الرغم من وقوعها خارج إقليم قسنطينة حيث يقيم سي حسان، وهذا يدل على استمرار الارتباط بالجهة والمنطقة التي تنحدر منها هذه الشخصية.

وفي 10جويلية 1959 بعث سي حسان برسالة إلى مدير ديوان الوالي من أجل دراسة حالة إحدى المُدَرِّسات بمدرسته والمسماة شافعي لوسيان التي كانت تطالب برفع حالة المنع من زيارة مدينة سطيف والحصول على ترخيص بالإقامة بهذه المدينة لمدة أربعة أو خمسة أيام وكذا رفع حالة المنع على زوجها للإقامة بمدينة قسنطينة.[1] وجاء منع هذه السيدة بعد توقيف زوجها في محتشد لودي بسبب انتمائه إلى منظمة محظور نشاطها[2]. وقد حرر سي حسان هذه الرسالة بأسلوب يمدح فيه السيرة الحسنة للمُدَرِّسة وتحلِّيها بسلوك المواطنة الجيدة، ولذلك يستحق طلبها ردا ايجابيا، حيث كانت الردود السابقة عليها سلبية من طرف السلطات المختصة[3].

وتجدر الملاحظة إلى أن سي حسان عَرَّف نفسه كمدير مدرسة حيث استعمل الورق الرسمي بشعار مدرسته دون أن يُظهر لونه السياسي، وبالتالي فهو يريد أن يقدم خدمة لأحد أفراد وسطه المهني والتعليمي، إذ أن زوج هذه المرأة ينتمي إلى عائلة المفتش العام السابق للسيد سي حسان.

3- السيد أليساندري

كانت العينة التي اخترناها بالنسبة لهذا الأمين الفيدرالي، تخص مسلمين جزائريين بالقطاع القسنطيني، كانوا يطمحون للحصول على مناصب شغل في الوظيفة العمومية، والاستفادة من المرسوم

---

[1] FR ANOM 93/1258, dossiers interventions classées.

[2] اسمه بردو فرناند بول Berdou Fernand Paul مسؤول شيوعي لإحدى الخلايا في منطقة القنطرة، وكان موظف في شركة السكة الحديديةCFA حيث كانت تعتبره الأجهزة الأمنية عنصرا خطيرا ومثيرا للفوضى في الأوساط النقابية حيث منع من الإقامة في قسنطينة بعد إطلاق سراحه في أفريل 1959 ووضعه تحت الإقامة الجبرية بمدينة الجزائر.

[3] FR ANOM 93/1258, op.cit.

المؤرخ في 17 مارس 1956[1] الذي يسمح للفرنسيين المسلمين بالجزائر دخول الوظيفة العمومية. وقد وقفنا على ثلاثة رسائل رفعها السيد أليساندري إلى المفتش العام لعمالة قسنطينة بخصوص ترشح المسمى صحراوي محمد والمسمى مخناش الحواس من مدينة قسنطينة، والمسمى قرين محمد من الحروش، الذين كانوا يرغبون في الحصول على وظيفة بمستشفى قسنطينة المدني. وفي الرسالة المؤرخة في 22 جانفي 1957 حاول أليساندري أن يقنع مسؤول الإدارة بالظروف الصعبة التي تعيش فيها عائلة المسمى زاوي محمود الذي كان يبحث عن عمل يدوي أو لزوجته في إحدى الإدارات حيث أنها حاملة لشهادة الرقن التي تؤهلها للعمل ككاتبة، بالإضافة لإجادتها الحديث باللغة الفرنسية.[2]

4- السيد ويليام فيدانلوشي

بالنسبة لهذا النائب البرلماني وأمين فرع الحزب بمدينة سطيف فإننا اخترنا ثلاث رسائل كانت موجهة إلى قائد القطاع العسكري بمنطقة قسنطينة، وتتمثل في طلبات الاستفاذة من تعويضات عن الأضرار الناجمة عن أحداث حرب التحرير الوطنية الجزائرية، والتي قدمها أشخاص أوروبيون، كانت الأولى مؤرخة في 07 مارس 1959 حول وضعية صاحب ضيعة كولونيالية بمنطقة سطيف والذي تعرض لسرقة قطيعه وحرق آلاته الفلاحية ومنها جرار... ويصف السيد النائب حالته المأساوية: "كان الناجي الوحيد من العائلة التي قُتلت من طرف الارهابيين... لقد شاهد مقتل أبواه وأختيه أمام أعينه..."[3]

---

[1] Voir le J.O.R.F n° 67 du 19 Mars 1956, Décret n° 56-273 du 17 Mars 1956 édictant des mesures destinées à favoriser l'accès à la fonction publique des citoyens français-musulmans d'Algérie.

[2] FR ANOM 93/1256.

[3] ANOM 93/1272

وكانت الرسالة الثانية مؤرخة في 19 ماي 1959 وتخص رفض ملف تعويضات لصالح ورثة من عائلة في منطقة سوق اهراس، تعرضت ضيعتهم للحرق، وقد طلب فيها من القيادة العسكرية توضيح أسباب الرفض.[1]

أما الرسالة الثالثة المؤرخة في 25 ماي 1959 فكانت حول وضعية أحد الفلاحين الكولون بمنطقة برج بوعريريج الذي تعرضت محاصيل حقوله للحرق، ورفض ملفه بسبب غياب وثيقة المعاينة الميدانية لحالة الحرق حيث أعدها وقدمها هذا الشخص بعد مرور سنة على الحادث، وقد برر تأخره بخطورة الوضع الأمنى ورفض الخبراء التنقل إلى عين المكان![2]

5- السيد سيزار كومولي

وأما بالنسبة لهذا المسؤول الاشتراكي المخضرم، فإننا نسوق هنا ثلاث رسائل، كانت الأولى مؤرخة في 10 جانفي 1959 وتتعلق بأحد المسلمين الجزائريين المحتجزين بمحتشد الجرف، وينبه فيها السلطات المختصة بأن التهم المنسوبة إليه لا تبرر استمرار حجزه[3].

وكانت الرسالة الثانية مؤرخة في 16 جانفي 1959 لصالح مؤسسة للبناء من منطقة بجاية، قامت ببناء مدرسة بمنطقة عين قشرة ولم تتحصل على حقوقها مقابل الانجاز. وفي رسالة أخرى نبه فيها إلى إجراء تعسفي في حق جزائري مسلم منع من الاقامة بقريته في منطقة الميلية.[4]

لقد اخترنا هذه النماذج لأنها تسلط الضوء على جانب من نشاط بعض القيادات الاشتراكية بالمنطقة خلال تطورات الثورة الجزائرية، والتعرف على نطاق تطور ذلك النشاط وطبيعته. حيث لاحظنا أن النواب

---

[1] Ibid

[2] Ibid

[3] ANOM 93/1272 op.cit.

[4] Ibid.

كانوا يخاطبون السلطات العليا المدنية والعسكرية في كامل تراب العمالة، وأما باقي الشخصيات المحلية فكانوا يخاطبون الإدارة المحلية خاصة.

لقد كان اللجوء إلى هذه الوسائط من أجل الحصول على وظيفة أو توقيف المتابعة القضائية أو الاستفادة من الافراج المؤقت من السجن وغير ذلك من القضايا، تمثل ممارسات دأب عليها الناس في تعاملاتهم ومعاملاتهم وبشكل واسع. وفي هذا الاطار، استطعنا رصد صورة من صور علاقة الاشتراكيين بالثورة التحريرية[1].

[1] FR ANOM 93/1023.

إن ردود الفعل الاشتراكية في عمالة قسنطينة والشرق الجزائري عامة، من أحداث الثورة كانت في مجملها تتناغم مع المواقف الرسمية لإدارة الحزب المركزية في باريس. حيث أخذت التصريحات نفس المسار وعبرت عن نفس الأفكار وفي نفس التوقيت. وفي كثير من القضايا، تلجأ الإدارة المحلية إلى استشارة المركز حتى في بعض القضايا البسيطة.

والملاحظة الأساسية التي نقف عندها هي أن المسؤولين الاشتراكيين عل مستوى هياكل الحزب بالجزائر، ليس لديهم الجرأة للقيام ببعض المبادرات في اتجاه المسلمين الجزائريين، على الرغم من أنه كان من المفروض أن تطلق الاقتراحات والحلول للقضية الجزائرية، من هؤلاء الاشتراكيين، حيث كان بإمكانهم أن يكونوا واسطة بين السلطات الفرنسية والوطنيين الجزائريين.

ولقد تسببت الثورة في انسحاب عددا كبيرا من المناضلين الجزائريين المسلمين من الحزب، وانخرط جزء كبير من الوجوه البارزة في صفوف جبهة التحرير. وهكذا عمقت الثورة جراح الحزب الاشتراكي الذي انغمس في الصراع الداخلي والانقسام.


الخاتمة

في نهاية هذا البحث وجب التذكير بأن الحركة الاشتراكية بصفة عامة وبالجزائر خصوصا، لم تكن تشكل كتلة واحدة، متناسقة فكريا وايدولوجيا، وإنما كانت عبارة عن مجموعة من التيارات والاتجاهات، المتصارعة أحيانا.

انخرطت الاشتراكية الفرنسية منذ الوهلة الأولى في المشروع الكولونيالي، وباركت السعي لاحتلال للجزائر، وأراد روادها الأوائل، ممن حملوا أفكار المنظرين الفرنسيين، جعل الجزائر حديقة تجارب، باقتراح المشاريع الاقتصادية خاصة، من أجل إنجاح العملية التوسعية وجعل الجزائر امتدادا وعمقا استراتيجيا لفرنسا. وقد بارك الاشتراكيون الفرنسيون الأوائل كل الإجراءات التي طبقت في الجزائر بما في ذلك أعمال القمع والنهب، واحتقار المسلمين الجزائريين، وعدم الاعتراف لهم بالحقوق. وعلى العكس من ذلك فإننا وجدنا بعض المواقف العادلة اتجاه الجزائريين كان قد عبر عنها بعض اللبراليين وليس الاشتراكيين.

تخندق الاشتراكيون لمدة طويلة في صف سياسة الإدماج الفاشلة، وكانت جل تدخلاتهم واقتراحاتهم أثناء مناقشة المسائل المرتبطة بالجزائر وبالظاهرة الكولونيالية وفية لهذه الفكرة ولا تخرج عن إطارها، واستمر ذلك أكثر من نصف قرن في مسيرة الحزب الاشتراكي الفرنسي بالمتروبوبول أو بالجزائر. إلى غاية نهاية الحرب الكبرى الثانية، حيث اعترفوا بإفلاس هذه السياسة، على الرغم من أن الكثير من الشخصيات الجزائرية المتجنسة والمفرنسة في الحزب أو في الأحزاب الوطنية، كانت تؤكد دائما من أعلى عدة منابر بأن الحل لا يمكن أن ينحصر في الإدماج.

نعتقد أن منطقة الشرق الجزائري، كانت الإطار الجغرافي الملائم للاشتراكيين من أجل فهم الواقع الجزائري أحسن من غيره من المناطق، وذلك بسبب الكثافة السكانية المرتفعة للسكان الجزائريين، حيث احتلت عمالة قسنطينة المرتبة الثانية بعد مقاطعة السين بفرنسا، خلال الإحصاء السكاني ما بين 1926-

1936[1]، وبسبب التطورات الكثيرة التي شهدها، وخاصة الاضطرابات المتكررة مثل ثورة الأوراس1916، وأحداث مدينة قسنطينة سنة 1934، وأخطرها أحداث 08 ماي 1945. واستطاع الاشتراكيون التعايش في هذا الفضاء بسهولة وتواصل، مع الشخصيات الجزائرية، حتى التي كانت تنعت بالوطنية، وتمكنت حركتهم من استقطاب المناضلين من مختلف الشرائح الاجتماعية الجزائرية، على الرغم من أن هذه الجغرافيا محتلة من طرف الاتجاهين الوطني والإصلاحي، ومن طرف اليمين الفرنسي، وكانت فدرالية قسنطينة الاشتراكية تضم أكبر عدد من المناضلين والمتعاطفين، تسبق في ذلك نظيرتيها في الجزائر ووهران.

ولكن سنة 1947، كان اقتراح قانون خاص للجزائر قد جاء من ممثلي فدرالية وهران وليس من ممثلي قسنطينة، وهذا ما جعل عد كبير من المناضلين الجزائريين ينسحبون من هذه الحركة ويلتحقون بالأحزاب الوطنية. حيث كان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، يعبر في كل فرصة عن استعداده للتعاون والتنسيق مع الاشتراكيين في SFIO، ولكن الحكام العامون والوزراء الاشتراكيون كانوا في كل مرة يهمشون فرحات عباس ومساعديه، ولم يتم يوما الاستعانة به للمشاركة في إيجاد حلول لمشاكل الجزائر، ولم تجد مشاريعه التفاعل والتجاوب، على الرغم من التنازلات التي كان يقدمها. لأن ممثلي الفدرالية، كغيرهم من القيادات الاشتراكية، يتفادون دائما وضع مسؤوليهم في إحراج اتجاه مسار السياسة العامة للدولة الفرنسية الاستعمارية.

أصر الاشتراكيون إذن، بعمالة قسنطينة، التهجم على الحركات الوطنية، ووصفها بالانفصالية والفاشية، والتآمر مع الشيوعية والرجعية العربية وغير ذلك. لذلك فإن الكثير من الشخصيات التي انسحبت من الحزب الاشتراكي نحو حزب البيان خاصة، كانت قد عبرت عن عميق تألمها وشدة خيبة أملها. وأحسن تعبير عن ذلك الرسالة التي بعث بها محمد العزيز كسوس إلى الأمانة العامة لفدرالية الجزائر، يشرح فيها

[1] أرشيف ولاية وهران، العلبة (16) 376 B.

أسباب استقالته، نشرت في جريدة المساواة في 18 أكتوبر 1946، حيث أكد بأن الحزب الاشتراكي لم يعد يستجيب للطموحات المشروعة للسكان المسلمين[1].

كان من الصعب جدا، الحصول على معلومات كافية حول المناضلين الاشتراكيين في هذه الفدرالية، فما عدا البطاقات الاستعلامية المحفوظة في أرشيف ما وراء البحار ضمن السلسلة .../93 الخاصة بعمالة قسنطينة، فإن المعلومات المتوفرة في القواميس البيبليوغرافية كانت مختصرة ولا تسمح لنا بإتباع نشاط مناضل اشتراكي بسيط، وفهم مراحل نضاله وتوجهاته وأحاسيسه ومواقفه.

إن ما يمكن استنتاجه حول حركة الانتماء أو الانسحاب من الحركة الاشتراكية، هو أن الظاهرة تتحكم فيها عوامل مختلفة، حيث أنه نجد تداخلا واختلاطا بين عناصر الحركة الاشتراكية وبعض الجماعات الوطنية، وخاصة حزب أحباب البيان وجمعية العلماء المسلمين، حيث أن عددا من عناصر النخبة المفرنسة، كانت قد تلقت تكوينها السياسي خلال سنوات الثلاثينيات في بيت الحزب الاشتراكي، ثم أصبح بعضهم من قيادات حزب البيان. ومنهم مدرسين وأطباء ومحامين...ونذكر على سبيل المثال، الطبيب عبد السلام بن خليل، من مدينة باتنة، والذي كان منخرطا في SFIO ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية لحزب البيان سنة 1947.[2] وكذلك شخصية حسين أحمد يحي، وهو محامي، وكان قد تقلد منصب قيادي في فيدرالية قسنطينة الاشتراكية، وعد من المشاركين الفعالين في التحضير للمؤتمر الإسلامي سنة 1936. كما اعتبر صديقا مقربا من الإمام ابن باديس، ومتعاطفا مع جمعية العلماء المسلمين. كما تجدر الإشارة إلى شخصية أخرى معروفة بنشاطها الحثيث، ونقصد بها عبد العزيز كسوس، والمقرب من فرحات عباس، والمناضل في حزب الاشتراكيين، ورئيس تحرير جريدة "الأخوة Fraternité"، لسان حال الحركة الاشتراكية بالجزائر خلال الأربعينيات.

---

[1] Malika Rahal, op.cit p 118.

[2] Ibid, p 110.

لم تكن هذه المسارات فردية، بل في الكثير من الأحيان كانت عائلية، وبالتالي، حتى وإن كان بعض الأفراد من العائلة، قد انتقلوا إلى تشكيلة سياسية أخرى، فإن البعض الآخر منهم بقي متمسكا بالانتماء إلى SFIO.

أما العامل الآخر، فيتمثل في الانتماء إلى النقابة العمالية الاشتراكية بالجزائرCGT–FO، لأنها الإطار المناسب للعمال الجزائريين غير الشيوعيين، وخاصة الموظفين في قطاع التعليم، والعمال في قطاعات الصحة والسكك الحديدية والبريد، وبدرجة أقل الوظيفة العمومية، وخاصة في المصالح البلدية، إلى جانب الاتحادات المهنية الحرة، لتمثيل المحامين والأطباء، وغيرهم.

لقد صعب علينا خلال المدة التي استغرقها انجاز هذا البحث، العثور على أشخاص عايشوا تلك الفترة، والاستفادة من شهاداتهم، حيث اكتفينا بشهادة السيدة عباس علاوة التي أخبرتنا بأن سي حسان علي هو خالها، وبالطبع زوجها كان ينتمي إلى حزب البيان، وبالتالي فإن أهم الشخصيات التي كانت تتكرر هي الشخصيات القيادية مثل: راؤول بورا، كومولي، سيانفاراني، غاريفي، فيدانلوشي، مانشون، أليساندري، قج، كريف، تاهرات، سي حسان، بن باحمد، محمد سمار، أحمد شاوش...وغيرهم

إن هذا الواقع الذي واجهناه، جعلنا لا نستطيع التعرف على مصير أولئك المناضلين العاديين، أثناء الثورة، لأن التقارير البوليسية أصبحت تركز أكثر على الأحداث العسكرية أمام تراجع النشاط السياسي، ولكن من المرجح أن يكون بعضهم قد التحق بصفوف جبهة التحرير، مثلما كان الأمر مع مصطفى بن بأحمد الذي التحق بالجبهة من القاهرة سنة 1956، كما أننا استطعنا الحصول على شهادتين من محيط مدرسة أراغو بمدينة قسنطينة، أن سي حسان كان يتعاون مع الثورة بعد انسحابه من المجلس البلدي، واستمر في إشرافه على المدرسة، ولم يتعرض إلى أي أذى، على الرغم من موقع المدرسة في حي شعبي ذا أغلبية سكانية مسلمة.

وفي المقابل، فإنه من المحتمل أن بعض الأعضاء كانوا قد تحالفوا مع المتطرفين في المنظمة العسكرية السرية، حيث اتفقت عدة روايات شفوية حول حادثة اغتيال عضو في المجلس البلدي لمدينة سكيكدة، وعن المكان الذي وقع فيه الحادث، وعلى أن الجاني هو تلك الشخصية الاشتراكية النافدة في المدينة والمتعاونة مع الإدارة المدنية والعسكرية بالمنطقة، من أجل الحفاظ على امتيازاتها، لأن الشخص المغتال كان محسوبا على الجبهة. على الرغم من أن الأمر يتعلق بظروف ما بعد ماي 1958، -حيث من الصعب قياس درجة التزام الأعضاء بمبادئ الحزب وتوجيهاته-. وما صاحب تلك المرحلة من تحولات سياسية عميقة، وكذا الأزمة الداخلية التي دبت داخل الحزب الاشتراكي نفسه. وهذه الحادثة، تحيلنا إلى السياق الذي عاشه الحزب أثناء الحرب الكبرى الثانية، فلا شك إذن أن تكون بعض العناصر الاشتراكية قد مالت إلى التطرف، حيث لا يمكن أن نغفل شخصية هنري غاريفي، رئيس بلدية قالمة، والذي لم يكن يستطيع الاحتفاظ بهذا المنصب لولا دعم الكولون والمتطرفين الأوروبيين له، خاصة وأنه كان متورطا في مجازر 08 ماي 1945، واستمر في ذلك المنصب إلى نهاية 1957.

من المؤكد أنه وقع هناك ضعفا وتفككا في أوساط هذه الحركة بعمالة قسنطينة، لأن طبيعة التماسك الذي كان موجودا في الماضي ومداه، كان جد هشا. ولذلك تصدع الحزب الاشتراكي الفرنسي في نهاية الستينيات، ولم يعد قادرا أن يجمع كل الأطياف المشكلة له، وأن يصمد أمام قوة التيار الجارف الذي حل مع الثورة التحريرية الجزائري..

قائمة المصادر والمراجع

1- مصادر البحث:

أولا- الأرشيف:

أ- أرشيف ما وراء البحار ANOM FR

***الأرشيف الخاص بعمالة قسنطينة، السلسة المستمرة Série continu**

Cabinet du prefet

- ANOM FR 93/5335, 93/1878, 93/152

Service de liaisons nord-africaines (SLNA)

- ANOM FR 93/4399
- ANOM FR 93 /4370
- ANOM FR 93/4244
- ANOM FR 93/4110

Sureté générale

- ANOM FR 93/1259
- ANOM FR 93/1256

***أرشيف الوزارة المكلفة بشؤون الجزائريين** Ministre d'état chargé des affaires algérienne(série81F)

- ANOM FR 81F865

ب- أرشيف الحزب الاشتراكي الفرنسي

- أرشيف مراسلات فدراليات الجزائر مع أمانة الحزب
- سجلات تقارير مؤتمرات الحزب - Parti socialiste (SFIO), comptes-rendu sténographiques
- النشرية الداخلية للحزب

ج- أرشيف ولاية قسنطينة

- حول نشاط الحزب الاشتراكي سنوات - Service de liaisons nord-africaines 1930

د- أرشيف ولاية وهران

العلبة B376(16)

ثانيا- الدوريات

1. Alger Républicain

2. Algérie Nouvelle

3. bulletin de la société d'études jaurésiennes, deuxième année, n°2, Juillet 1961

4. Demain le Travailleur

5. Fraternité

6. J.O.R.F. Journal officiel de la république française

7. l'Afrique Française

8. L'Aurrore

9. L'Echo d'Alger

10. L'Echo d'Oran

11. L'Est-Républicain

12. L'Etincelle

13. L'Humanité

14. La Dépêche de Constantine

15. La Guerre Sociale

16. Le Journal d'Alger

17. Politique Etrangère, revue publiée tous les deux mois par le centre d'études de politique étrangère (2° année) n° 2.

18. Revue française d'histoire d'outre-mer, tome 47, n°167, deuxième trimestre 1960.

19. Revue politique et parlementaire, n°115 janvier 1904.

20. Souk-Ahras socialiste.

21. Le Mouvement social, N°. 42, 1963

ثالثا- الكتب باللغة الأجنبية

1. Alexandre Jüving, *LE Socialisme en Algérie*, ancienne maison BASTIDE Jourdan Jules Carbonel, ALGER 1924.

2. Chailley-Bert, *dix années de politique coloniale*, librairie Armand Colin, Paris 1902.
3. Charles Rappoport, *Jean Jaurès, l'homme, le penseur, le socialiste*, l'émancipatrice imprimerie coopérative.1915.
4. Charles Seignobos, *Histoire Politique de L'Europe Contemporaine: Evolution Des Partis Et Des Formes Politiques, 1814-1896*, Paris, A. Colin 1908
5. Des Cilleuls, Alfred, *Le Socialisme municipal à travers les siècles*, Alphonse Picard éditeurs, Paris 1905
6. Eugène Étienne, *Les Compagnies de colonisation*, A. Challamel, 1897.
7. Eugène Vallet, *un drame algérien*, la vérité sur les émeutes de mai 1945, Les grandes éditions françaises. Paris.
8. Fournière, Eugène, *Les théories socialistes au XIXe siècle, de Babeuf à Proudhon,* Paris Félix Alcan, Editeur, 1904
9. J.L.de Lanessan, *La colonisation française en Indo-Chine*, ancienne librairie Germer, Paris 1895.
10. Jacques Soustelle, Aimée et souffrante Algérie, Editions Plon, 1956
11. Jean Jaurès, *contre la guerre au Maroc*, classiques français du socialisme, bureau d'éditions, Paris 1936.
12. Joseph Reinach, *Histoire de l'affaire Dreyfus: le procès de 1894*, éditions de la revue blanche Paris 1901.
13. Louis P Montoy, *La presse de Bône (1919-1962)*, Bibliotheque AOM//B 6483, Octobre 1983.
14. Mouloud Feraoun, *Journal 1955-1962*, éditions du seuil, 1962.
15. Thomas, P. Félix-, *Pierre Leroux ; sa vie, son oeuvre, sa doctrine : contribution à l'histoire des idées au XIX siècle*, Félix Alcan, Éditeur, Paris 1904.
16. Vandervelde, Émile, *Vive la Commune!* Bibliothèque de propagande socialiste ? Bruxelles 1903.

2- مراجع البحث:

***باللغة العربية:**

1. أبو القاسم، سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي ج 6**، دار البصائر ط 6 الجزائر 2009.
2. آجرون، شارل روبير، **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919 ج1**، ترجمة حاج مسعود، بكلي، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007.
3. آجرون، شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ترجمة عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1982.
4. آجرون، شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، مج2، ترجمة محمد حمداوي وابراهيم صحراوي، شركة دار الأمة، الجزائر، ط 2013.
5. بن العقون، عبد الرحمن بن إبراهيم، **الكفاح القومي والسياسي ج3**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1981.
6. بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، ت مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.
7. جان، توشار، **تاريخ الأفكار السياسية ج 3**، ترجمة ناجي الدراوشة ط1 دار التكوين، دمشق2010 .
8. جورج، أفيد، **اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية 1905-1955 ج1**، ترجمة محمد الشرقي ومحمد بنيس، دار طوبقال، ط1، الدار البيضاء 1987.
9. جوليان، شارل أندري، **إفريقيا الشمالية تسير-القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تعريب المنجي سليم وآخرون تونس-الجزائر، 1976.
10. حسين، آيت أحمد، **روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942-1952**، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ.
11. سعد، طاعة، **دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956**، دار كوكب العلوم، ط1، الجزائر 2012.
12. شوفالييه، جان جاك، **تاريخ الفكر السياسي من الدولة القومية إلى الدولة الأممية**، ترجمة، محمد عرب صاصيلا، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1991.
13. عميراوي، احميدة، **بحوث تاريخية**، دار البعث، قسنطينة 2001
14. فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، ترجمة أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.
15. فريديريك آبيكاسيس وجيلبار مينيي، **من أجل تاريخ فرنسي جزائري**، ترجمة خولة طالب الإبراهيمي، إيناس للنشر، الجزائر، ط الأولى.
16. محفوظ، قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1 (1919-1939)**، ترجمة امحمد بن البار، شركة دار الأمة الجزائر 2011.

17. محمد العربي، الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر ج1**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1999.
18. محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع**، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983.
19. ناصر الدين، سعيدوني، **الشرق الجزائري بايليك الشرق أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، من خلال وثائق الأرشيف**، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2013م.
20. هيربرت، ماركيوز، **العقل والثورة، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية**، ترجمة فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر 1970.

*** باللغة الأجنبية:**

1. Ageron, Ch-R, *Politiques coloniales au Maghreb*, PUF, Paris, 1972.
2. Ageron,Ch-R, *De l'Algérie «française» à l'Algérie algérienne,* les Editions Bouchène, Paris, 2005
3. Ainad, Tabet,R. *Le 8 Mai 1945 en Algérie*, OPU, Alger, 1985.
4. André Lorulot, *Histoire populaire du socialisme mondial,* éditions de l'idée libre, SD.
5. Becker, Jean-Jacques et Candar, Gilles (dir.), *Histoire des gauches en France XXe siècle: l'épreuve de l'histoire,* 2 vol., vol. II, Paris, La Découverte, 2004
6. Benot, Y. *Massacres coloniaux 1944-1950*, la Découverte, Paris, 1994.
7. *Bensalem Djamel Eddine, Voyez nos armes*, *voyez nos médecins,* Alger, Enal, 1990.
8. Biondi, Jean-Pierre Gilles Morin, *Les Anticolonialistes (1881-1962)*, Robert Laffont, 1992, 388 p.
9. Chapsal, Jacques. *la vie politiques en France depuis 1940,* 2ème édition PUF Paris 1966.
10. Claude Paillat, *Deuxième Dossier secret de l'Algérie 1954-1958*, les presses de la cité, Paris 1962,
11. Dreyfus François G, *Histoire des gauches en France. 1940-1974*. Editions Grasset., 1975

12. Duverger, Maurice. (sous la direction de), *partis politiques et classes sociales en France,* Cahiers de la fondation national des sciences politique, Partis et Elections n° 74. librairie Armand Colin, Paris 1955.
13. Fares, Abderrahmane, La *cruelle vérité, L'Algérie de 1945 à l'indépendance*, Librairie Plon, 1982.
14. Ferhat Abbas, *Autopsie d'une guerre,* Editions Garnier, Paris, 1980,
15. Gacon, Jean, *44/58 Quatrième République*, Messidor/Editions sociales 1987.
16. Gallissot, René, *marxisme et Algérie*, ENAG éditions, 1991
17. Hurtig Christiane, *de la S.F.I.O. au nouveau parti socialiste*, librairie Armand Colin, Paris, 1970.
18. Jacques Rennes, *Géorges Sorel et Le Syndicalisme Révolutionnaire,* Editions Liberté, Paris - VIe 1936.
19. Jean-Pierre, Rioux, (sous la direction), *la guerre d'Algérie et les Français*, Fayard 1990.
20. Jean-Pierre Peyroulou, *Guelma, 1945: Une subversion française dans l'Algérie coloniale,* éditions Média-plus. Constantine 2009.
21. José-Alain, Fralon, *Jacques Chevallier : L'homme qui voulait empêcher la guerre d'Algérie*, Fayard 2012.
22. Jurquet, Jacques, *La révolution nationale algérienne et le parti communiste français,* tome1 (1850-1920), éditions du centenaire, 2eme éd Paris 1979.
23. Kaddache, M. *Histoire du nationalisme algérien.2 vol Question nationale et politique algérienne, 1919-1951,* SNED, Alger, 1980, 525p. et 582p.
24. Kaddache, M, *La vie politique à Alger de 1919 à 1939*, ENAG éditions, Alger 2009.
25. Kergoat, Jacques, *Histoire du parti socialiste,* Paris, La Découverte, 1997, 123p.
26. Lefebvre, Denis, *Guy Mollet face à la torture en Algérie, 1956-1957*, Graffic - Bruno Leprince éditions, 2001, 124p.

27. Le Franc , Georges, *le mouvement socialiste sous la troisième république,* paris, 1977,
28. LeFranc, Georges, *Les gauches en France 1789-1972*, Payot, Paris 1973,
29. Mabrouk Belhocine, *Le courrier Alger –Le Caire,* Casbah-Editions, Alger, 2000,
30. Mahsas, A. *Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la Première guerre mondiale à 1954 : Essai sur la formation Du mouvement national,* L'Harmattan, Paris, 1979,
31. Maquin, Étienne, *Le parti socialiste et la guerre d'Algérie : La fin de la vieille maison (1954-1958)*, Paris, L'Harmattan, 1990,
32. Marçot, Jean-Louis, *Comment est née l'Algérie française 1830-1850, La belle utopie,* éd. de La Différence, coll. Les Essais, octobre 2012,
33. Marynower, Claire, *Joseph Begarra : un socialiste oranais dans la guerre d'Algérie,* Paris : L'Harmattan , 2008, p234.
34. Meynier, G. *L'Algérie révélée*, Librairie Droz, Paris, 1981
35. Michels, Robert, *Les Partis politiques,* Paris, Flammarion, 1971, 309p
36. Noëlline Castagnez, *Socialistes en République, Les parlementaires de la SFIO de la IVe République,* Presses universitaires de Rennes, 2004.
37. Ouaissa, Rachid, *Les* carnets *de* Hartmut Elsenhans*: la guerre d'Algérie par ses acteurs français*, *Casbah* Editions, Alger – 2009, 582p.
38. Planche, Jean-Louis, *Sétif 1945. Histoire d'un massacre annoncé*, Paris, Perrin, 2006, 422 p.
39. Prélot, Marcel , *Sociologie Politique*, Dalloz , 1973.
40. Rey-Goldzeiguer, Annie, *Aux origines de la guerre d'Algérie : 1940-1950. De Mers-el- Kebir aux massacres du nord-constantinois*, alger, Casbah éditions, 2002.
41. Rouscio, Alain, *le crédo de l'homme blanc*, éditions complexe 2002,
42. Touchard, Jean, *La gauche en France depuis 1900,* préface de René. Rémond, compléments de Michel Winock, Paris, Ed. du Seuil, coll. « Points-Histoire »

43. Touchard, Jean, *La gauche en France depuis 1900-1981,* éditions du seuil, 1977.
44. Winock, Michel, *Le socialisme en France et en Europe XIXe-XXe siècle,* Paris, Le Seuil, 1992.
45. Winock, Michel, *le XXe siècle idéologique et politique,* éditions Pérrin, 2009.
46. Yves Courrière*, Les fils de la Toussaint,* Casbah –Editions. Alger.

3- البحوث والرسائل الجامعية

***باللغة العربية**

1. قاسم عابدية، **الثورة التحريرية في جلسات المجلس الجزائري 1954-1956**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 2009-2010.
2. كريمة بن حسين، **الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930 إلى 1939**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة قسنطينة 1984.
3. ليلى حمري، **الجمعية الجزائرية و قضايا الجزائريين فيما بين 1948 و1956**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران1 أحمد بن بلة 2016.
4. مصطفى عبيد، **الجزائر في كتابات توماس إسماعيل أوربان 1812 1884 دراسة تاريخية تحليلية**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2007-2008.
5. نجية كيالة، **البرقية القسنطينية والثورة الجزائرية 1954-1962**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة 2010-2011.

***- باللغة الأجنبية**

1. Amaimia, (Hocine), *La Fédération Socialiste de Constantine dans l'entre deux guerres (1919-1939)*, thèse de troisième cycle : université de Tunis 1989-1990
2. Bahri, (Mohamed Habib), *La S.F.I.O. et les questions arabes: (1945-1958)*, Paris,1989, 593 p. Th. doct. Paris7, 1989.
3. Choukroun, (Jacques), *Le Parti communiste en Algérie de 1920 à 1936: du congrès de Tours au Front populaire*, Th. 3e cycle, Aix-Marseille1, 1985.

4. Fabien, (Lascaux), *la SFIO et la décolonisation de 1945 à 1951*, thèse de doctorat 3[eme] cycle, université Maine 1986.
5. Fredj (Maâtoug), *La gauche française et la question palestinienne de 1948 à nos jours*, thèse de doctorat en Histoire, Sous la direction de Jacques Thobie. Soutenue en 1993 à paris1.
6. Koulakssis , (Ahmed), *Le Parti socialiste S.F.I.O. et l'Afrique du nord (1919-1939)*, Thèse de doctorat en histoire, Sous la direction de André Nouschi, université de Nice , (s.d)
7. Marynower, (Claire), *Le réformisme colonial de gauche: un monde politique oranais dans l'entre-deux-guerres*, sous la direction de Marc Lazard, sciences po, Paris.
8. Morin, (Gilles), *De l'opposition socialiste à la guerre d'Algérie au Parti socialiste autonome, un courant politique de la S.F.I.O. au P.S.U. (1954-1960)*, univ Paris1 1992 -Th. ss la dir. de Antoine Prost / 705 pp.
9. Mouloud, (Aouimeur), *Le Parti socialiste SFIO en Algérie: (1920-1954)*, Thèse de doctorat en Histoire, Sous la direction de Benjamin Stora. Paris8 1998.
10. Sandrine (Segui), *Les communistes français en guerre d'Algérie: histoire, mémoires et représentations (1954-1992)*, Sous la direction de Robert Ilbert. Aix-Marseille1, 1994.

4- القواميس والموسوعات

***باللغة العربية**

1- أحمد سعيد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي إنجليزي فرنسي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1 بيروت 2004

2- تيرينس بول، ريتشارد بيلامى، موسوعة **كمبريدج للتاريخ: الفكر السياسي في القرن العشرين مج 2**، ترجمة مي السيد مقلد وطلعت الشايب، المركز القومي للترجمة الطبعة الأولى القاهرة 2010.

3- الحاج كميل، **الموسوعة الميسّرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي**.، ط.1. 2000 بيروت- لبنان مكتبة لبنان ناشرون.

4- الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسة ج4**، ط.2. المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر بيروت-لبنان، 1985.

5- جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة بيروت لبنان 1982.

6- روني إيلي ألفا، **موسوعة أعلام الفلسفة حياتهم، آثارهم وفلسفتهم** ج2

***باللغة الأجنبية**

1- Abderrahim Sekfali, *Les maîtres d'école du Constantinois de 1850 A 1950*, Dictionnaire biographique, Casbah-Editions, Alger 2016.

2- Encyclopédie Britannique, vol. 1,

3- Encyclopédie Socialiste syndicale et coopérative de l'Internationale Ouvrière, *la france socialiste* par Hubert-Rouger T 1, QUILLET éditeur, Paris, 1912 sous la direction technique de COMPÈRE-MOREL

4- Gallissot, René, *Algérie. Engagement sociaux et question nationale : De la colonisation à l'indépendance 1830-1962*. Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier : Maghreb, Éditions barzakh, Alger, 2007, 605 p.

5- *L'Algérie et la France*, Dictionnaire coordonné par Jeannine Verdès-Le Roux, Paris, R. Laffont, 2009.

6- Le petit Robert des noms propres, mise à jour 1996.

7- Louis-Marie Morfaux, Jean Lefranc, *Nouveau vocabulaire de la philosophie et des sciences humaines*, Armand Colin, nouvelle édition, Paris 2009

5- المقالات

- Ch.R.Ageron, *Jaurès et l'Algérie,* in bulletin de la société d'études jaurésiennes,
- Ch.R.Ageron, *les communistes français devant la question algérienne (de 1921 à 1924),* in politiques coloniales,
- Claire MARYNOWER, *Réformer l'Algérie? Des militants socialistes en «situation coloniale» dans l'entre-deux-guerres*, in revue electronique histoirepolitique@sciences-po.fr

- Émile Durkheim, Définition du socialisme, Revue de Métaphysique et de Morale, T 28, N° 4 (Octobre-Décembre 1921), pp 591-614, Presses Universitaires de France, https://www.jstor.org/stable/40895731

- Georges Oved, Jaures, *le Maroc et la Paix,* in Bulletin de la société d'études jaurésiennes, n°99 octobre-décembre 1985.

- Goguel Francois, *Les électrons françaises du 2 janvier 1956*. In Revue française de science politique, 6eme année, n°1, 1956, URL: http://www.jstor.org/stable/3777110

- Marion Fontaine, *La formation du parti socialiste unifié 1905-1914*, Cahiers Jaurès 2008/1 (N° 187-188), p 5-13. URL: http://www.cairn.info/revue-cahiers-jaures-2008-1-page-5.htm

- Onassa, Siari, *Presse socialiste et implantation de la S.F.I.O dans l'Est Algérien à la veille du front populaire*, in revue algérienne des sciences juridiques économiques et politiques, volume 19 n° 02, juin 1977.

- P. Lapie, *La définition du socialisme*, Revue de Métaphysique et de Morale, T 2, N° 2 (Mars 1894), pp 199-204, Presses Universitaires de France, URL: http://www.jstor.org/stable/40893086.

- Rémi Fabre, *La campagne de Jaurès sur le Maroc. Entre pacifisme et colonialisme*, Cahiers de la Méditerranée [En ligne], 91 | 2015, mis en ligne le 01 juin 2016, URL:

- René Gallissot, *Marx et l'Algérie*, in Le Mouvement social, N° 71 (Apr.-Jun 1970), pp 16-17, Editions l'Atelier on behalf of Association, Le Mouvement Social Stable, URL: http://www.jstor.org/stable/3807318

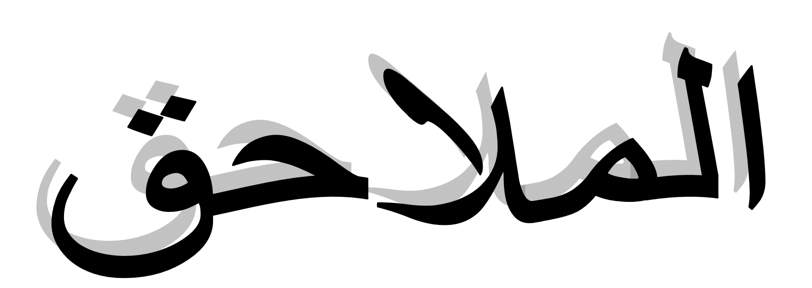
- René Gallissot, *Mouvement ouvrier et mouvement national : communise, question nationale et nationalisme dans le monde arabe*, in cahier du mouvement social, n°3.éditions ouvriers, Paris, 1978

- Robert Montagne, *La fermentation des partis politiques en algérie*, in politique étrangère, revue publiée tous les deux mois par le centre d'études de politique étrangère (2° année) n° 2.

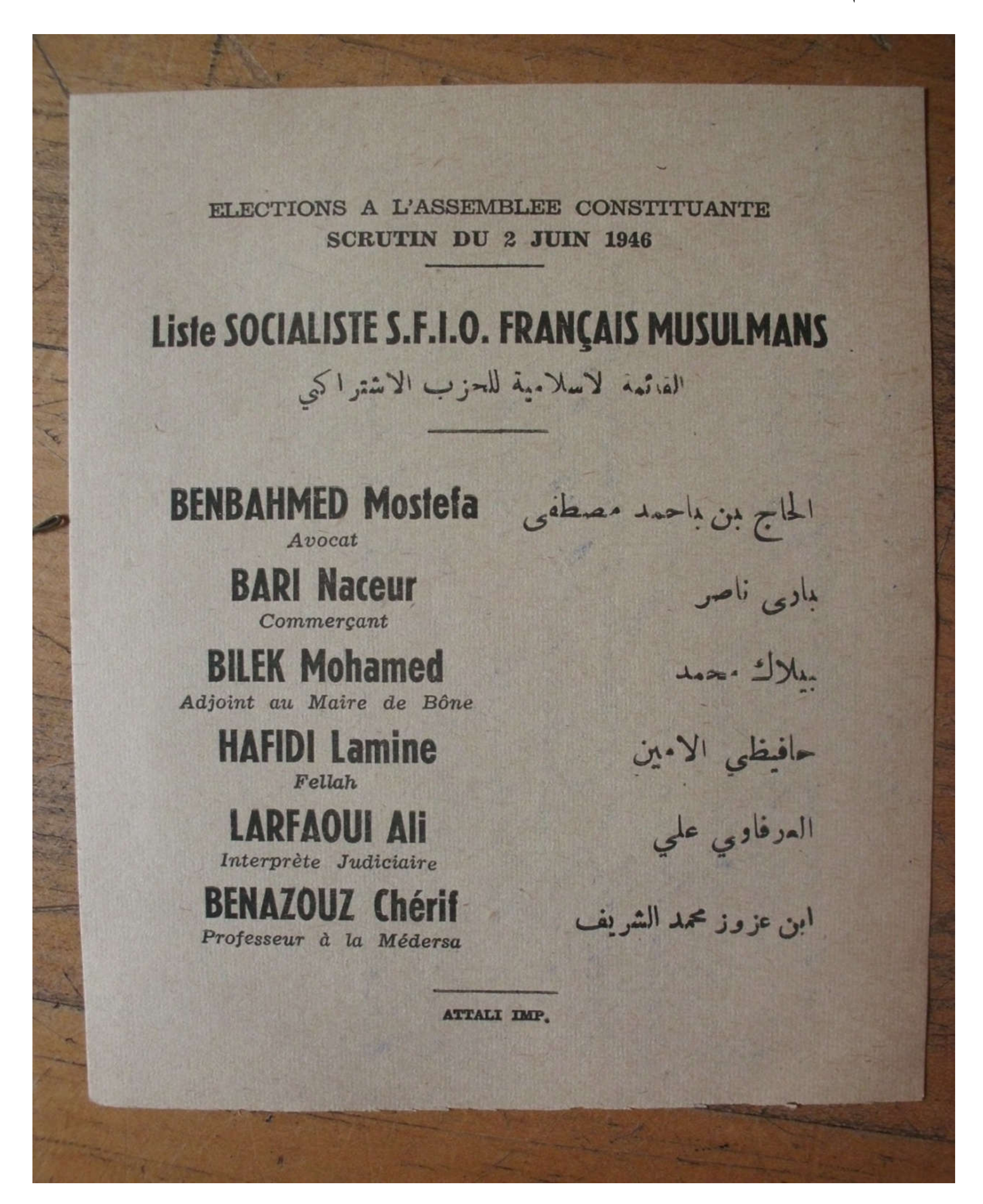
- Seloua Luste Boulbina, *1954, Pierre Mendès France et les indépendances: Indochine, Tunisie, Algérie,* Revue électronique internationale, www.sens-public.org.
- Thomas R. *La politique socialiste et le problème colonial de 1905 à 1920,* In: Revue française d'histoire d'outre-mer, tome 47, n°167, deuxième trimestre 1960.
- صادق بن قادة وعمّار محند عامر، «*تقديم*» Insaniyat مجلة إنسانيات عدد مزدوج 65-66، ديسمبر 2014،.
-

6- مواقع الكترونية متخصصة

http://cdlm.revues.org
http://www.jstor.org
http://www2.assemblee-nationale.fr
https://fr.wikipedia.org/wiki/douard_Berth
https://Maitron –en- ligne.Univ-paris1.f
http://www.universalis.fr/encyclopedie
https://www.aljazeera.net/encyclopedia
http : //gallica.bnf.fr/


الملاحق

الملحق رقم01



ELECTIONS A L'ASSEMBLEE CONSTITUANTE
SCRUTIN DU 2 JUIN 1946

Liste SOCIALISTE S.F.I.O. FRANÇAIS MUSULMANS

القائمة لاسلامية للحزب الاشتراكي

BENBAHMED Mostefa — الحاج بن باحمد مصطفى
Avocat

BARI Naceur — بادى ناصر
Commerçant

BILEK Mohamed — بيلاك محمد
Adjoint au Maire de Bône

HAFIDI Lamine — حافيظي الامين
Fellah

LARFAOUI Ali — العرفاوي علي
Interprète Judiciaire

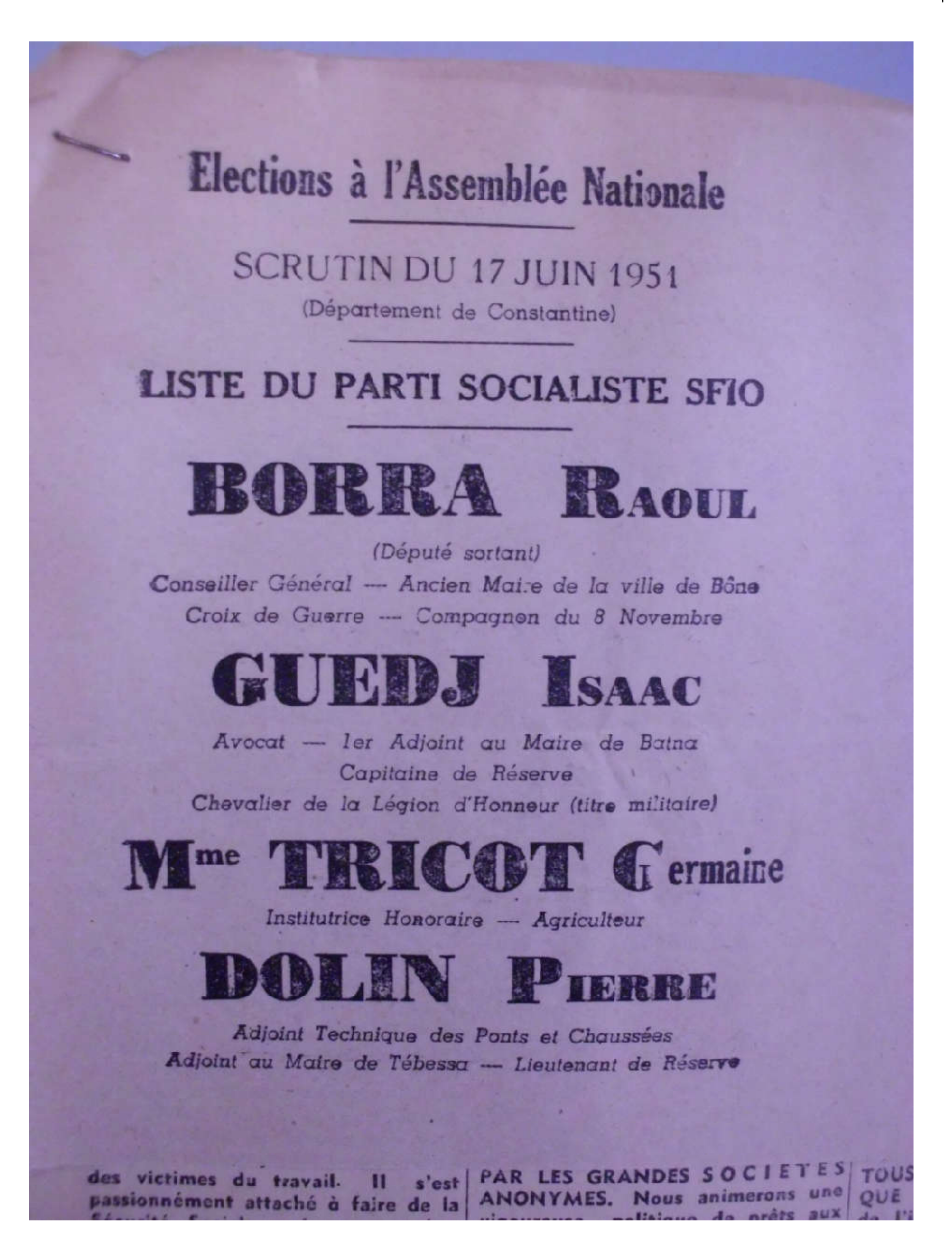
BENAZOUZ Chérif — ابن عزوز محمد الشريف
Professeur à la Médersa

ATTALI IMP.

انتخابات الجمعية التأسيسية 1946

المصدر: Sous-préfecture de Sidi-Aich//

الملحق رقم02



Elections à l'Assemblée Nationale

SCRUTIN DU 17 JUIN 1951
(Département de Constantine)

LISTE DU PARTI SOCIALISTE SFIO

BORRA RAOUL
(Député sortant)
Conseiller Général — Ancien Maire de la ville de Bône
Croix de Guerre — Compagnon du 8 Novembre

GUEDJ ISAAC
Avocat — 1er Adjoint au Maire de Batna
Capitaine de Réserve
Chevalier de la Légion d'Honneur (titre militaire)

Mme TRICOT Germaine
Institutrice Honoraire — Agriculteur

DOLIN PIERRE
Adjoint Technique des Ponts et Chaussées
Adjoint au Maire de Tébessa — Lieutenant de Réserve

des victimes du travail. Il s'est passionnément attaché à faire de la

PAR LES GRANDES SOCIETES ANONYMES. Nous animerons une

TOUS QUE

القائمة الأوروبية لانتخابات الجمعية الوطنية في جوان 1951

المصدر: FR ANOM 93/4362

الملحق رقم03



ELECTIONS LEGISLATIVES DU 17 JUIN 1951

(PREMIERE CIRCULAIRE)

LISTE SOCIALISTE S.F.I.O.

CITOYENNES, CITOYENS,

Si l'on voulait résumer l'action des élus socialistes d'Algérie au cours des trois dernières législatures, on pourrait dire qu'ils se sont efforcés de faire entrer dans la réalité cette fiction juridique : l'Algérie constitue trois départements français.

Ce n'est pas un hasard qui a fait de Raoul BORRA, le rapporteur de la plupart des grandes lois qui réglementent les problèmes de l'heure. Tour à tour le Député de Constantine a fait appliquer à l'Algérie l'essentiel des dispositions intéressant la Reconstruction, la Nationalisation du Gaz et de l'Electricité, la loi sur les Conventions Collectives, la majoration des rentes des victimes du travail. Il s'est passionnément attaché à faire de la Sécurité Sociale, sciemment sabotée en Algérie, un système à la fois souple et efficace.

C'est dans cet esprit que nous voulons œuvrer.

Nous sommes partisans de larges franchises algériennes. Le Statut de l'Algérie constitue notre charte. Nous voulons une collaboration étroite, permanente, entre l'Assemblée Nationale et l'Assemblée Algérienne. Mais nous plaçons cette collaboration sous le signe de l'audace constructive et de la justice sociale. Les Algériens ne doivent pas être des Français de seconde zone, des Français diminués.

Faut-il dire qu'entre ces Français nous ne faisons pas de différence ? Nous ne séparons pas les travailleurs des Villes des travailleurs des Champs. Le progrès doit marcher de pair pour les uns et pour les autres.

Le 15 août 1936, Léon BLUM, en créant l'OFFICE du BLE, a sauvé la Paysannerie de la misère et des entreprises de la spéculation. Depuis, nous avons voté le STATUT DU METAYAGE et du FERMAGE que nous voulons étendre à l'Algérie, en l'adoptant aux conditions locales. Nous favoriserons l'essor des FOYERS RURAUX, cellules démocratiques des Villages que nous voulons riants et modernes.

Les Jeunes demeureront fidèles à l'Agriculture dans la mesure où ils auront des terres leur appartenant en propre. Nous lutterons contre la spéculation foncière, l'ACCAPAREMENT DES DOMAINES PAR LES GRANDES SOCIETES ANONYMES. Nous animerons une vigoureuse politique de prêts aux jeunes exploitants, développerons la Coopération et la Mutualité agricoles, voterons la Loi TANGUY-PRIGENT et la Loi Robert GOURDON qui créent un fonds national de stabilisation des marchés agricoles, l'assurance contre les calamités agricoles et garantissent l'écoulement des récoltes à des prix équitables.

Dans le même esprit, nous défendrons la FONCTION PUBLIQUE, armature de la Nation. Les FONCTIONNAIRES SAVENT A QUI ILS DOIVENT LE RECLASSEMENT, LA PEREQUATION des RETRAITES. Ils doivent bénéficier dans l'immédiat du rajustement de leurs traitements et pensions au coût de la vie.

En ce qui concerne les VICTIMES de la GUERRE nous avons supprimé les odieuses discriminations qui existaient entre les Anciens Combattants de la Métropole et leurs frères d'Outre-Mer. Nous appliquerons à la lettre la règle du Rapport constant.

Quand il s'est agi de sauver les Ateliers d'AIR FRANCE à MAISON BLANCHE, de défendre les Houillères de KENADZA, de donner à RADIO-ALGERIE l'importance qu'il mérite, Raoul BORRA a fait entendre les paroles nécessaires et obtenu les décisions qui s'imposaient.

Il importe, en effet, d'industrialiser à force l'Algérie, quelles que soient les difficultés que cela comporte, si nous ne voulons pas que la vitalité débordante de notre population aboutisse à des désastres :

DU TRAVAIL ET DU PAIN POUR TOUS ! UNE ECOLE POUR CHAQUE ENFANT ! Dans le domaine de l'instruction également notre action répond de l'avenir. Ce sont des Socialistes qui ont conçu le Plan de Scolarisation totale et multiplié les efforts pour hâter sa réalisation. Aux côtés des écoles primaires, des lycées et collèges, nous voulons voir se multiplier les collèges techniques, les écoles d'apprentissage, les centres de formation professionnelle qui nous donneront les cadres, la main d'œuvre qualifiée dont nous avons un impérieux besoin.

Laïques fervents, nous avons toujours défendu vigoureusement l'Ecole et ses Maîtres. Rappelons que le Statut des Contremaîtres des Cours Complémentaires sera signé demain, que l'intégration du Cadre Spécial des Instituteurs dans le Cadre Normal est d'ores et déjà votée grâce à l'action persévérante de Raoul B O R R A.

Nous n'alourdirons pas ce trop long exposé par d'amples considérations de politique générale.

LA PAIX demeure le problème crucial. Nous la sauvegarderons en gardant notre foi à l'ORGANISATION des NATIONS-UNIES. Elle seule peut promouvoir la Paix par le Droit. L'action concertée, réfléchie, des peuples libres doit aboutir à la Sécurité Collective par l'Arbitrage et le Désarmement simultané et contrôlé.

NOUS AVONS TOUJOURS COMBATTU LE SEPARATISME COMME UNE FOLIE CRIMINELLE. C'EST SOUS L'EGIDE DE LA FRANCE ETERNELLE QUE L'ALGERIE DOIT ALLER VERS L'AVENIR MEILLEUR.

Français d'origine et Français-Musulmans ont toujours été solidaires dans le malheur, quand il s'est agi de faire front contre l'ennemi commun. Ils le demeureront pour bâtir l'Algérie de demain, évoluée, prospère et fraternelle.

Deux terribles dangers guettent la terre d'élection de la Démocratie : le pouvoir personnel personnifié, hélas ! par le Général DE GAULLE, à droite — le totalitarisme stalinien, à l'extrême-gauche.

La France saura s'en garder en optant pour le progrès dans l'ordre et la justice sociale.

Pour sauvegarder la Paix. Pour aller vers de nouvelles conquêtes sociales. Pour donner aux Travailleurs de la Ville et des Champs, leur place dans la Nation :

VOTEZ SOCIALISTE !

Raoul BORRA
Député de Constantine
Conseiller Général
Ancien Maire de Bône
Croix de Guerre
Compagnon du 8 Novembre

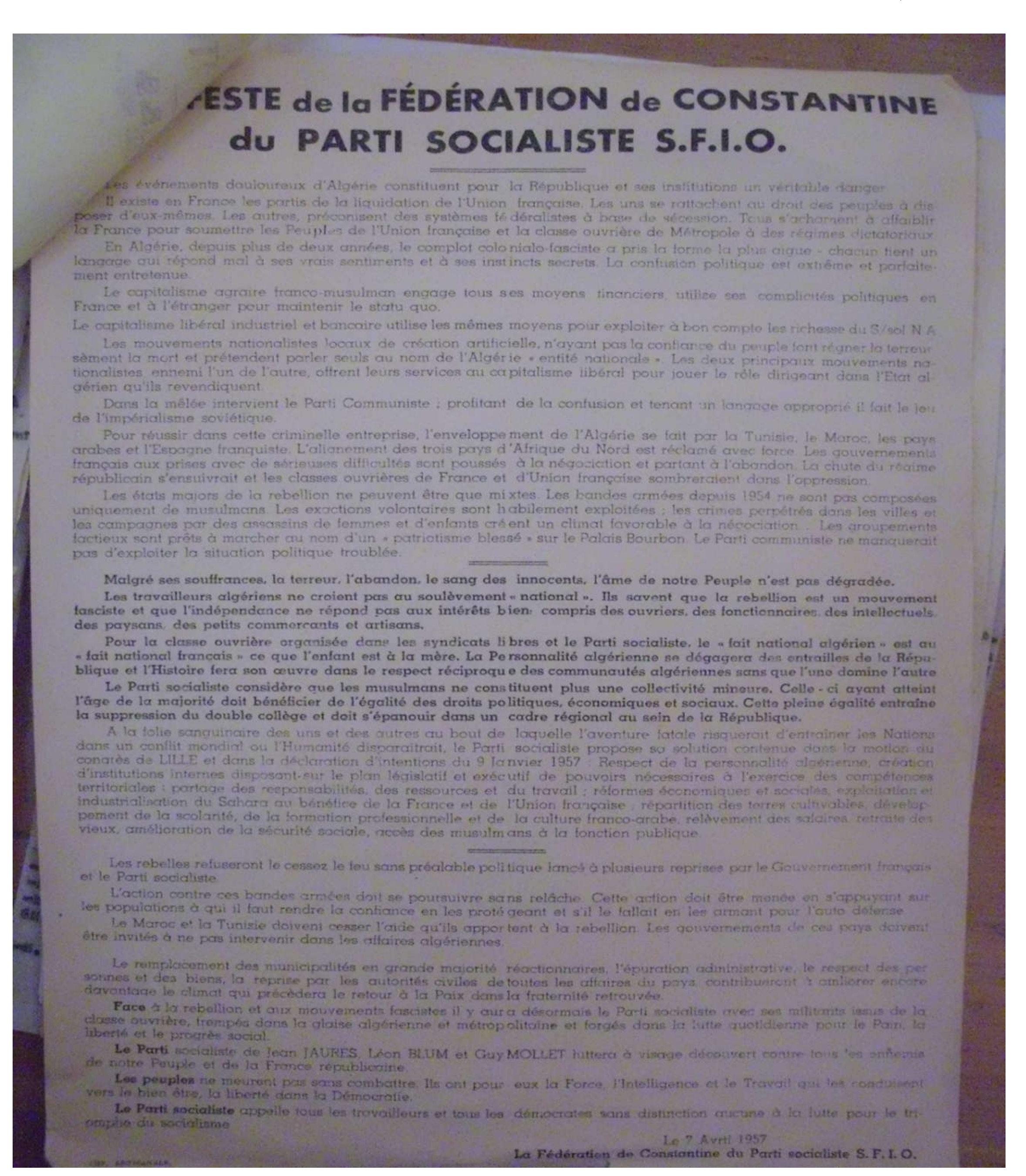
Isaac GUEDJ
Avocat
1er Adjoint au Maire de Batna
Capitaine de Réserve
Chevalier de la Légion d'Honneur

Germaine TRICOT
Institutrice Honoraire
Aïn-Abid [illegible]

Pierre DOLIN
Adjoint Technique
aux Ponts et Chaussées
Adjoint au Maire de Tébessa
Lieutenant de Réserve

بيان عن القائمة الأوروبية لانتخابات الجمعية الوطنية في جوان 1951

الملحق رقم04



…FESTE de la FÉDÉRATION de CONSTANTINE du PARTI SOCIALISTE S.F.I.O.

…es événements douloureux d'Algérie constituent pour la République et ses institutions un véritable danger.

Il existe en France les partis de la liquidation de l'Union française. Les uns se rattachent au droit des peuples à disposer d'eux-mêmes. Les autres, préconisent des systèmes fédéralistes à base de sécession. Tous s'acharnent à affaiblir la France pour soumettre les Peuples de l'Union française et la classe ouvrière de Métropole à des régimes dictatoriaux.

En Algérie, depuis plus de deux années, le complot colonialo-fasciste a pris la forme la plus aigue - chacun tient un langage qui répond mal à ses vrais sentiments et à ses instincts secrets. La confusion politique est extrême et parfaitement entretenue.

Le capitalisme agraire franco-musulman engage tous ses moyens financiers, utilise ses complicités politiques en France et à l'étranger pour maintenir le statu quo.

Le capitalisme libéral industriel et bancaire utilise les mêmes moyens pour exploiter à bon compte les richesse du S/sol N A.

Les mouvements nationalistes locaux de création artificielle, n'ayant pas la confiance du peuple font régner la terreur sèment la mort et prétendent parler seuls au nom de l'Algérie « entité nationale ». Les deux principaux mouvements nationalistes, ennemi l'un de l'autre, offrent leurs services au capitalisme libéral pour jouer le rôle dirigeant dans l'Etat algérien qu'ils revendiquent.

Dans la mêlée intervient le Parti Communiste ; profitant de la confusion et tenant un langage approprié il fait le jeu de l'impérialisme soviétique.

Pour réussir dans cette criminelle entreprise, l'enveloppement de l'Algérie se fait par la Tunisie, le Maroc, les pays arabes et l'Espagne franquiste. L'alignement des trois pays d'Afrique du Nord est réclamé avec force. Les gouvernements français aux prises avec de sérieuses difficultés sont poussés à la négociation et partant à l'abandon. La chute du régime républicain s'ensuivrait et les classes ouvrières de France et d'Union française sombreraient dans l'oppression.

Les états majors de la rebellion ne peuvent être que mixtes. Les bandes armées depuis 1954 ne sont pas composées uniquement de musulmans. Les exactions volontaires sont habilement exploitées ; les crimes perpétrés dans les villes et les campagnes par des assassins de femmes et d'enfants créent un climat favorable à la négociation... Les groupements factieux sont prêts à marcher au nom d'un « patriotisme blessé » sur le Palais Bourbon. Le Parti communiste ne manquerait pas d'exploiter la situation politique troublée.

Malgré ses souffrances, la terreur, l'abandon, le sang des innocents, l'âme de notre Peuple n'est pas dégradée.

Les travailleurs algériens ne croient pas au soulèvement « national ». Ils savent que la rebellion est un mouvement fasciste et que l'indépendance ne répond pas aux intérêts bien compris des ouvriers, des fonctionnaires, des intellectuels, des paysans, des petits commerçants et artisans.

Pour la classe ouvrière organisée dans les syndicats libres et le Parti socialiste, le « fait national algérien » est au « fait national français » ce que l'enfant est à la mère. La Personnalité algérienne se dégagera des entrailles de la République et l'Histoire fera son œuvre dans le respect réciproque des communautés algériennes sans que l'une domine l'autre.

Le Parti socialiste considère que les musulmans ne constituent plus une collectivité mineure. Celle-ci ayant atteint l'âge de la majorité doit bénéficier de l'égalité des droits politiques, économiques et sociaux. Cette pleine égalité entraîne la suppression du double collège et doit s'épanouir dans un cadre régional au sein de la République.

A la folie sanguinaire des uns et des autres au bout de laquelle l'aventure fatale risquerait d'entraîner les Nations dans un conflit mondial ou l'Humanité disparaîtrait, le Parti socialiste propose sa solution contenue dans la motion du congrès de LILLE et dans la déclaration d'intentions du 9 Janvier 1957 : Respect de la personnalité algérienne, création d'institutions internes disposant sur le plan législatif et exécutif de pouvoirs nécessaires à l'exercice des compétences territoriales ; partage des responsabilités, des ressources et du travail ; réformes économiques et sociales, exploitation et industrialisation du Sahara au bénéfice de la France et de l'Union française ; répartition des terres cultivables, développement de la scolarité, de la formation professionnelle et de la culture franco-arabe, relèvement des salaires, retraite des vieux, amélioration de la sécurité sociale, accès des musulmans à la fonction publique.

Les rebelles refuseront le cessez le feu sans préalable politique lancé à plusieurs reprises par le Gouvernement français et le Parti socialiste.

L'action contre ces bandes armées doit se poursuivre sans relâche. Cette action doit être menée en s'appuyant sur les populations à qui il faut rendre la confiance en les protégeant et s'il le fallait en les armant pour l'auto défense.

Le Maroc et la Tunisie doivent cesser l'aide qu'ils apportent à la rebellion. Les gouvernements de ces pays doivent être invités à ne pas intervenir dans les affaires algériennes.

Le remplacement des municipalités en grande majorité réactionnaires, l'épuration administrative, le respect des personnes et des biens, la reprise par les autorités civiles de toutes les affaires du pays, contribueront à améliorer encore davantage le climat qui précèdera le retour à la Paix dans la fraternité retrouvée.

Face à la rebellion et aux mouvements fascistes il y aura désormais le Parti socialiste avec ses militants issus de la classe ouvrière, trempés dans la glaise algérienne et métropolitaine et forgés dans la lutte quotidienne pour le Pain, la liberté et le progrès social.

Le Parti socialiste de Jean JAURES, Léon BLUM et Guy MOLLET luttera à visage découvert contre tous les ennemis de notre Peuple et de la France républicaine.

Les peuples ne meurent pas sans combattre. Ils ont pour eux la Force, l'Intelligence et le Travail qui les conduisent vers le bien être, la liberté dans la Démocratie.

Le Parti socialiste appelle tous les travailleurs et tous les démocrates sans distinction aucune à la lutte pour le triomphe du socialisme.

Le 7 Avril 1957

La Fédération de Constantine du Parti socialiste S. F. I. O.

بيان سري صادر عن فيديرالية قسنطينة الاشتراكية سنة 1957، يعلن فيه انخراط الحزب الاشتراكي في مسعى سياسة الدمج،

المصدر: FR ANOM 93/4362

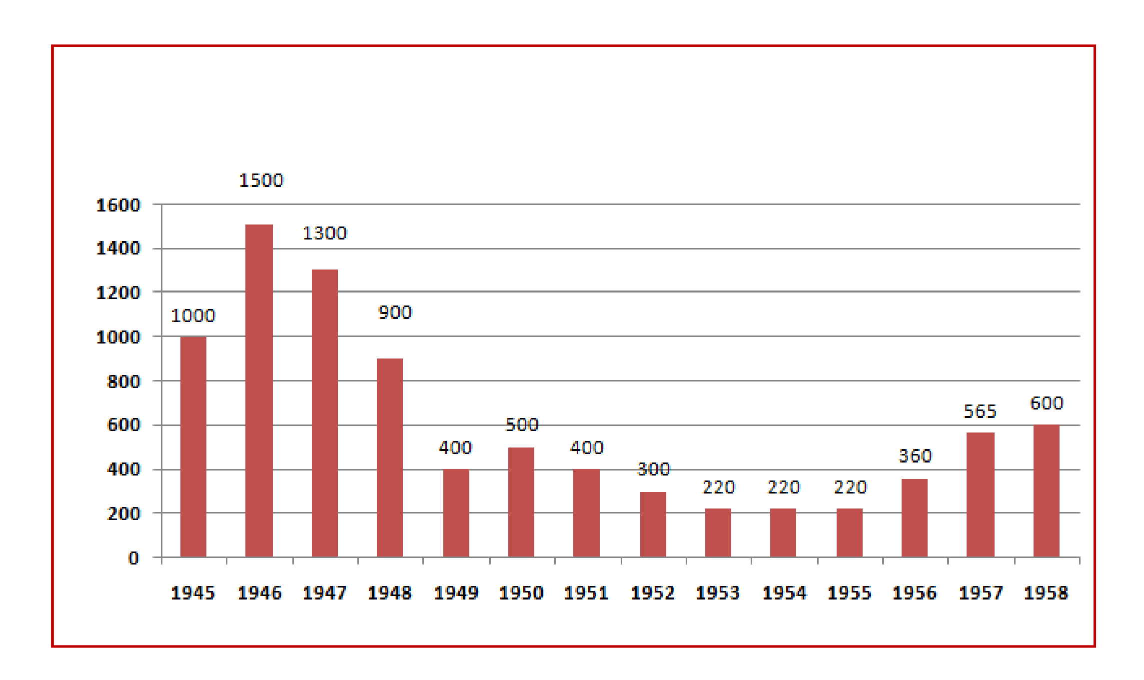
الملحق رقم 05



موقف الحركة الاشتراكية من المنظمة العسكرية السرية

المصدر: Fonds Joseph Begarra 1 AF 57 - Parti socialiste

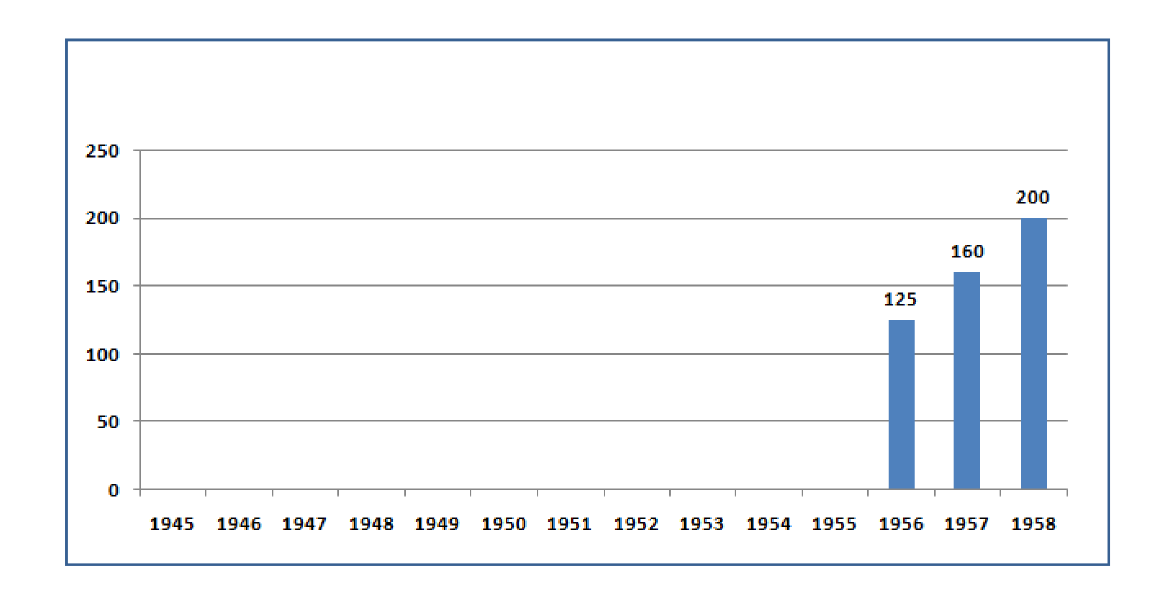
الملحق رقم 06



المصدر : معالجة الباحث إعتمادا على معطيات إحصائية:

Frédéric Cépède (OURS), intervention lors de la journée d'études du CODHOS sur les archives « algériennes » des syndicats et partis français (Paris, 12 octobre 2012)

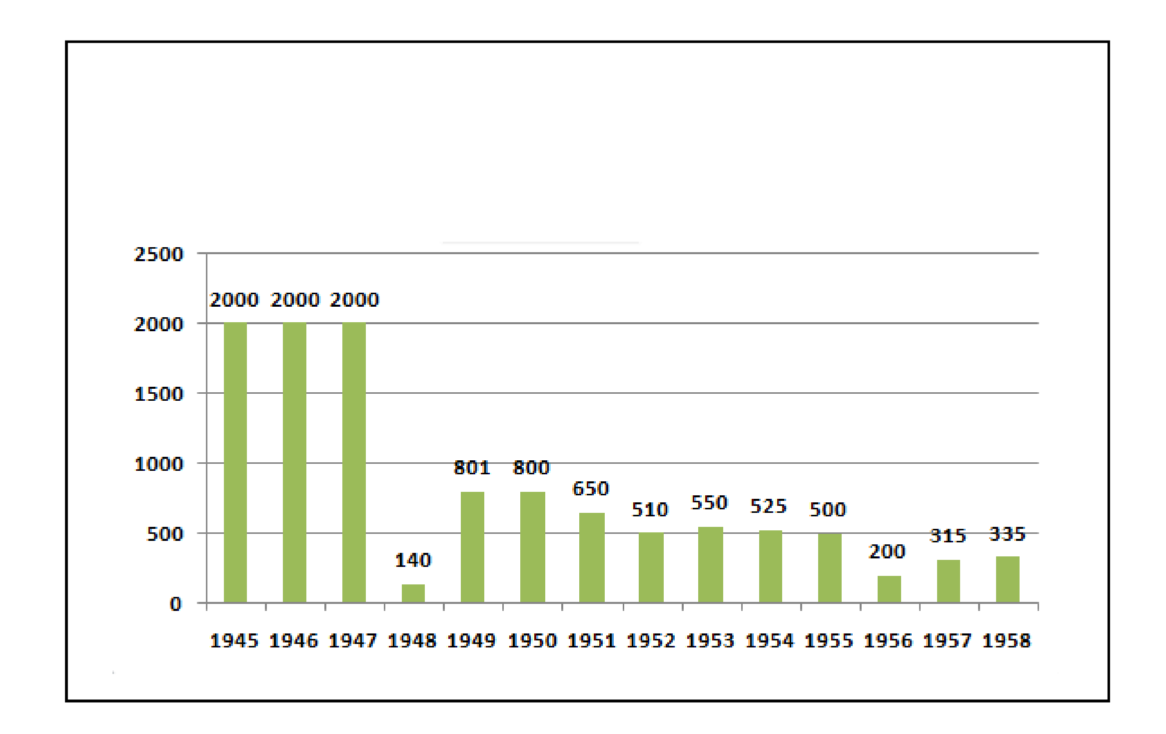
الملحق رقم 07



المصدر : معالجة الباحث إعتمادا على معطيات إحصائية:

Frédéric Cépède (OURS), intervention lors de la journée d'études du CODHOS sur les archives « algériennes » des syndicats et partis français (Paris, 12 octobre 2012)

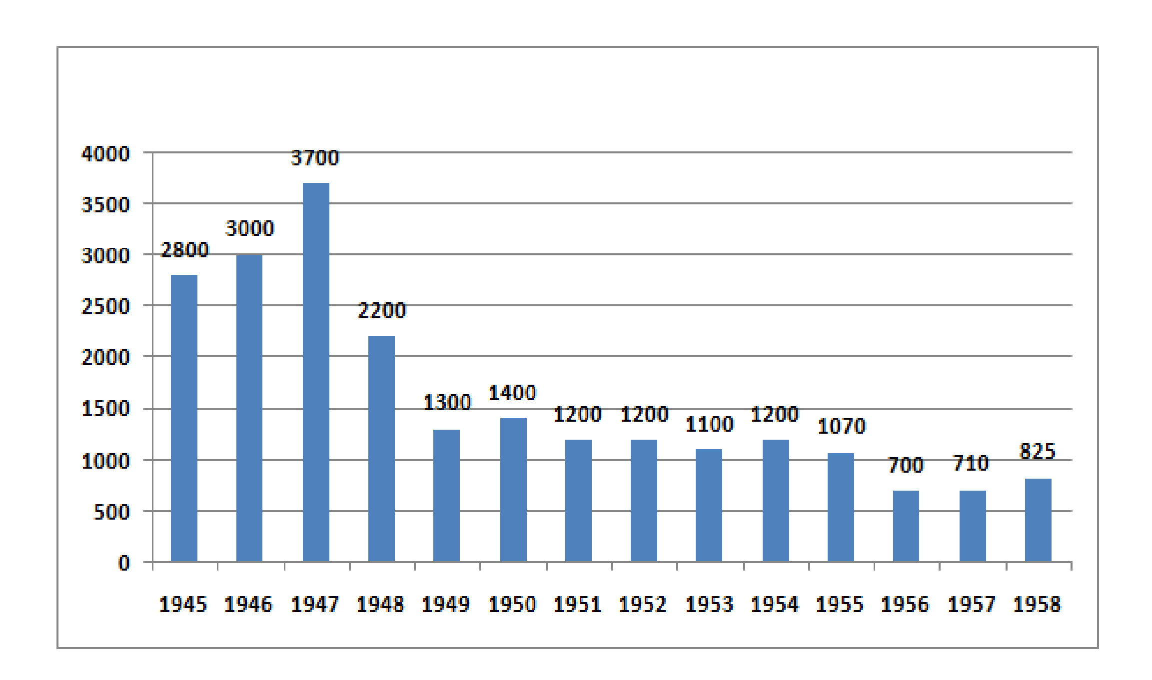
الملحق رقم 08



المصدر : معالجة الباحث إعتمادا على معطيات إحصائية:

Frédéric Cépède (OURS), intervention lors de la journée d'études du CODHOS sur les archives « algériennes » des syndicats et partis français (Paris, 12 octobre 2012)

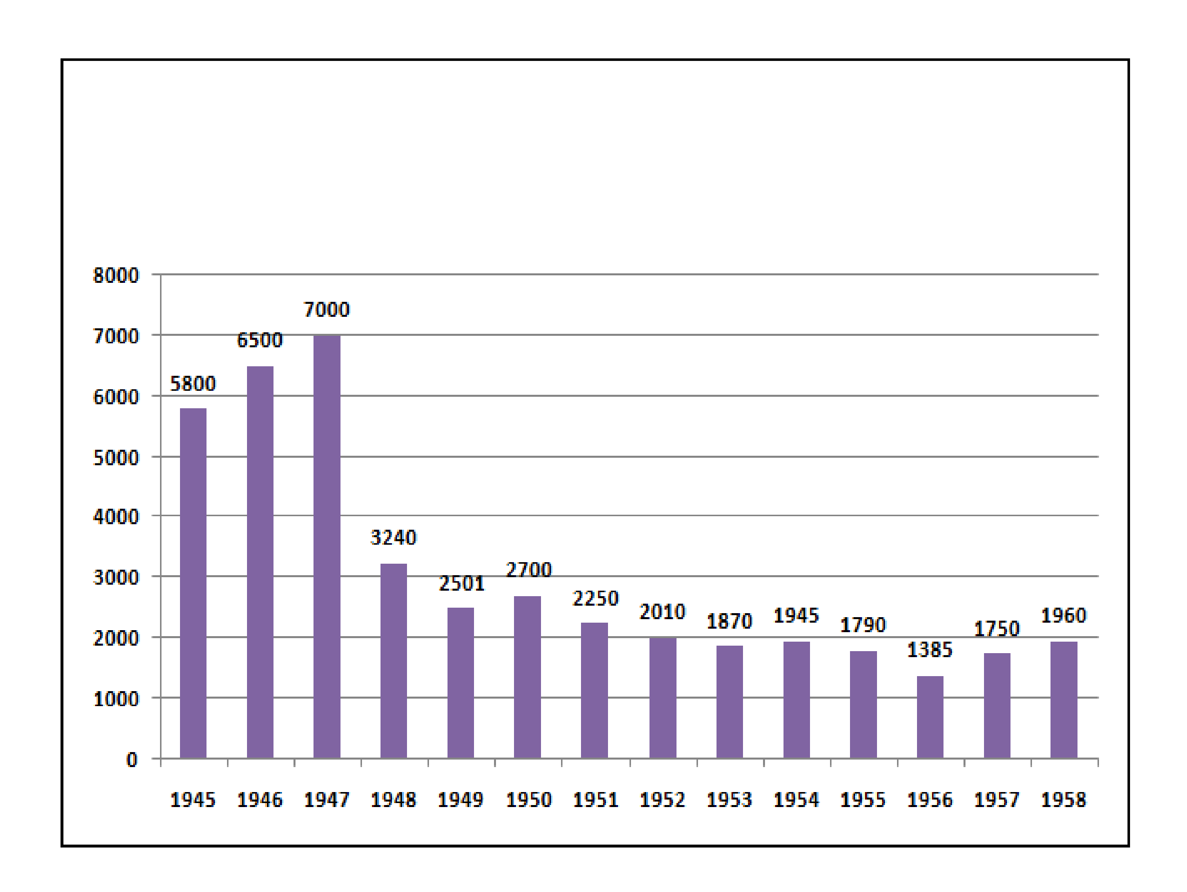
الملحق رقم 10



المصدر : معالجة الباحث إعتمادا على معطيات إحصائية:

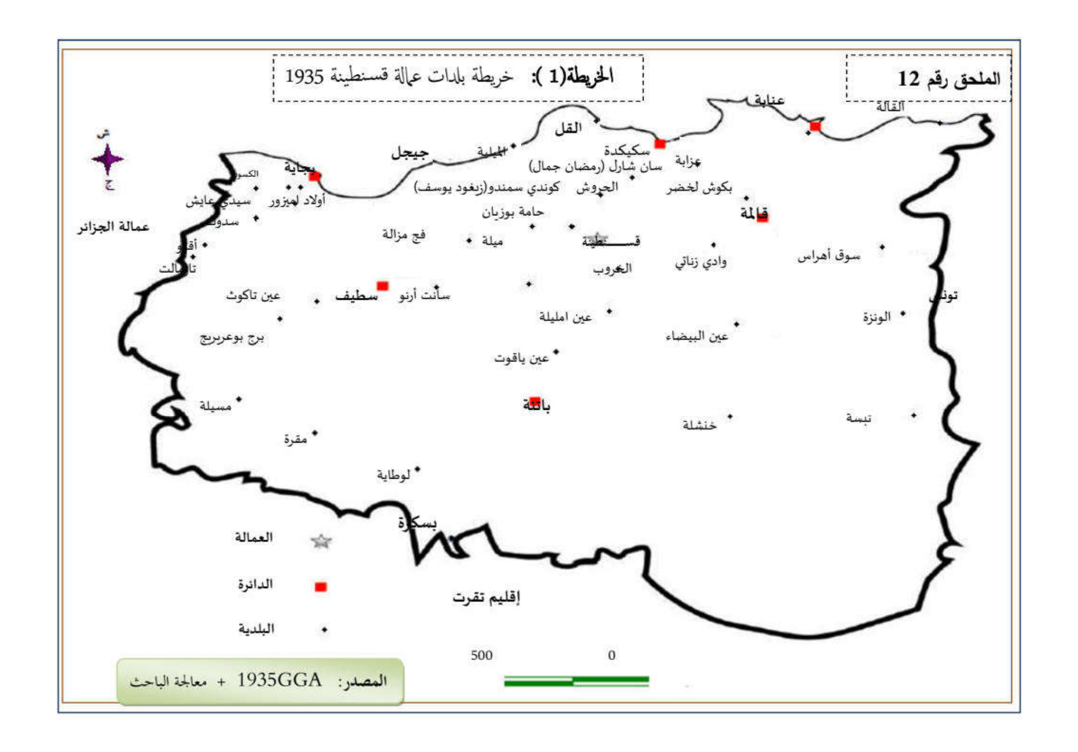
Frédéric Cépède (OURS), intervention lors de la journée d'études du CODHOS sur les archives « algériennes » des syndicats et partis français (Paris, 12 octobre 2012)

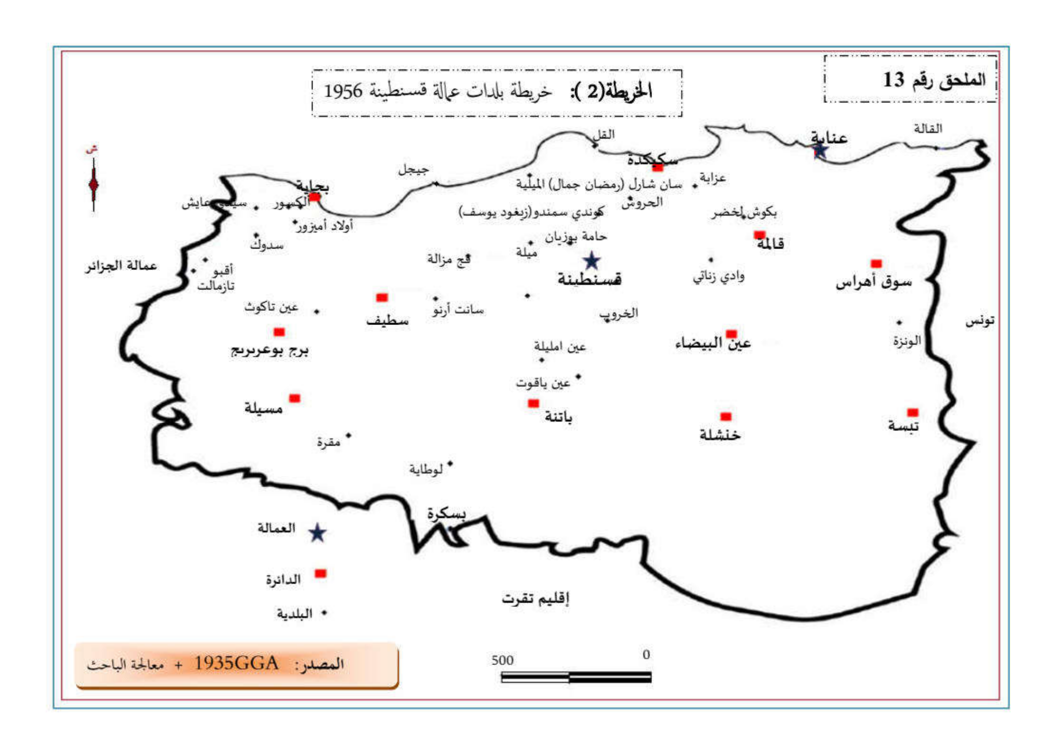
الملحق رقم 11

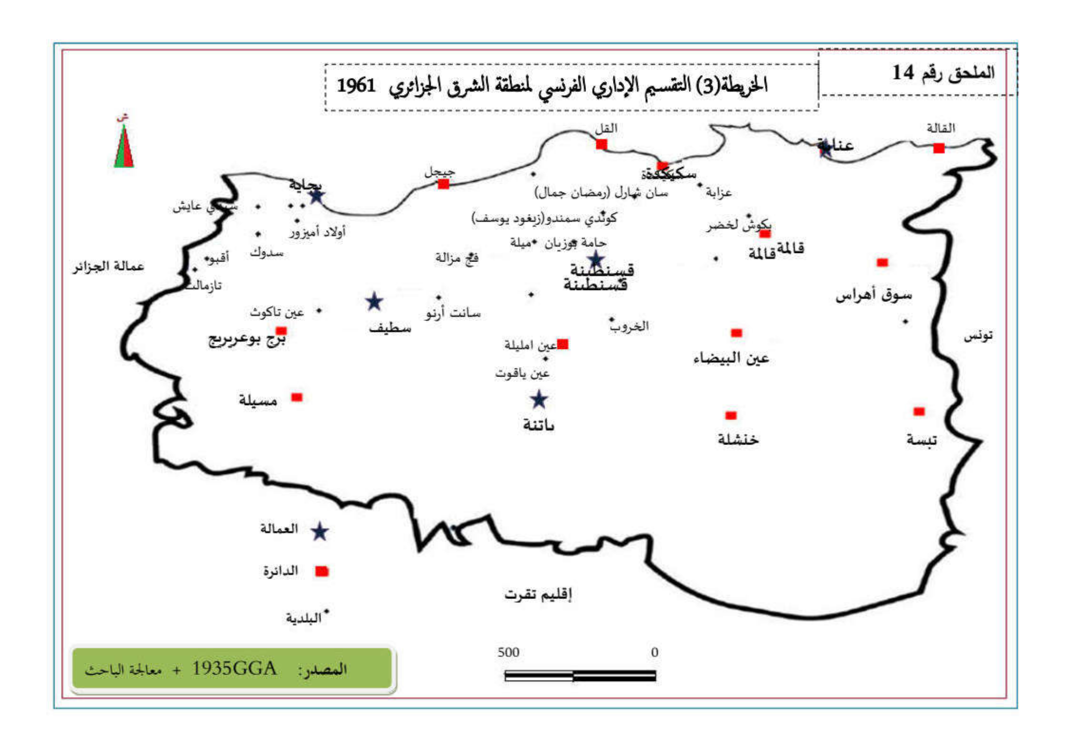


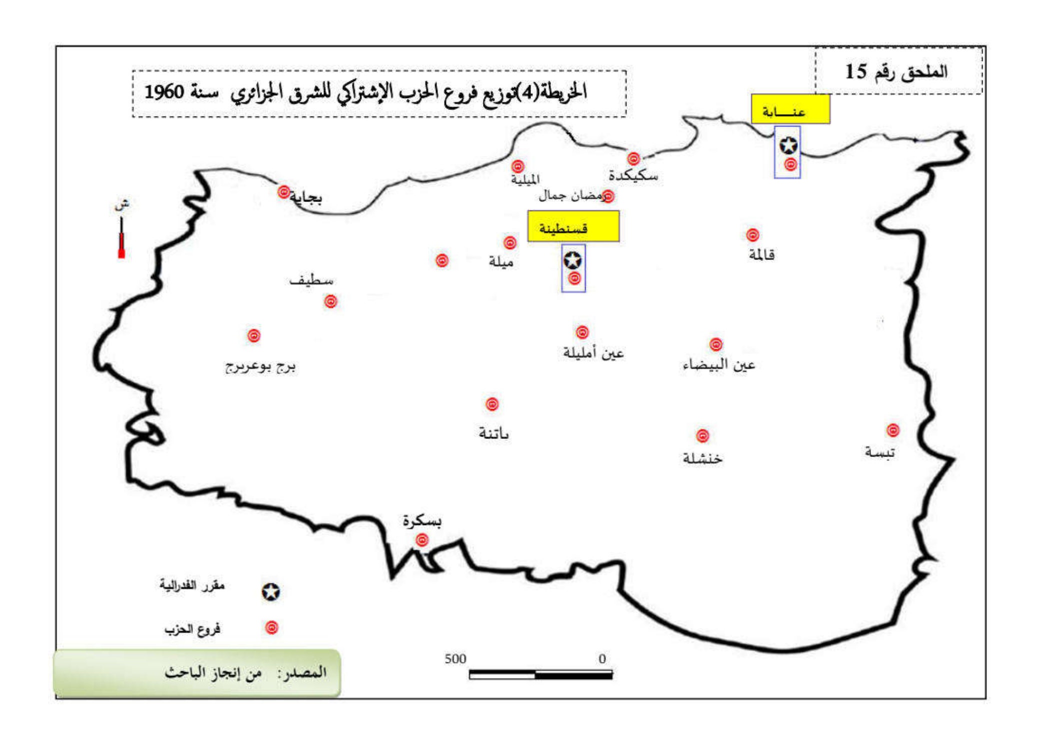
المصدر : معالجة الباحث إعتمادا على معطيات إحصائية:

Frédéric Cépède (OURS), intervention lors de la journée d'études du CODHOS sur les archives « algériennes » des syndicats et partis français (Paris, 12 octobre 2012)


الملحق رقم 12
الخريطة(1): خريطة بلدات عمالة قسنطينة 1935
ش
ج
عنابة
القالة
القل
سكيكدة
جيجل
الميلية
بجاية
عزابة
سان شارل (رمضان جمال)
كوندي سمندو(زيغود يوسف)
الحروش
بكوش لخضر
أولاد لميزور
سيدي عايش
عمالة الجزائر
حامة بوزيان
قالمة
فج مزالة
ميلة
قسنطينة
العروب
وادي زناتي
سوق أهراس
سطيف
سانت أرنو
عين تاكوث
عين امليلة
الونزة
برج بوعريريج
عين البيضاء
عين ياقوت
باتنة
مسيلة
خنشلة
تبسة
مقرة
لوطاية
العمالة
بسكرة
الدائرة
إقليم تقرت
البلدية
500
0
المصدر: 1935GGA + معالجة الباحث


الملحق رقم 13
الخريطة(2): خريطة بلدات عمالة قسنطينة 1956
القالة
عنابة
القل
سكيكدة
جيجل
بجاية
عزابة
سان شارل (رمضان جمال) الميلية
الحروش
كوندي سمندو(زيغود يوسف)
بكوش لخضر
أولاد أميزور
سدوك
حامة بوزيان
قالمة
ميلة
فج مزالة
قسنطينة
عمالة الجزائر
أقبو
تازمالت
وادي زناتي
سوق أهراس
عين تاكوث
سطيف
سانت أرنو
الخروب
تونس
الونزة
برج بوعريريج
عين البيضاء
عين امليلة
عين ياقوت
مسيلة
باتنة
خنشلة
تبسة
مقرة
لوطاية
بسكرة
العمالة
الدائرة
البلدية
إقليم تقرت
المصدر: 1935GGA + معالجة الباحث
500
0


الملحق رقم 14
الخريطة(3) التقسيم الإداري الفرنسي لمنطقة الشرق الجزائري 1961
ش
القالة
عنابة
القل
سكيكدة
جيجل
بجاية
عزابة
سان شارل (رمضان جمال)
كوندي سمندو(زيغود يوسف)
بكوش لخضر
حامة بوزيان
ميلة
قالمة
فج مزالة
قسنطينة
أولاد أميزور
سدوك
أقبو
عمالة الجزائر
تازمالت
سوق أهراس
عين تاكوث
سطيف
سانت أرنو
الخروب
تونس
برج بوعريريج
عين امليلة
عين البيضاء
عين ياقوت
مسيلة
باتنة
خنشلة
تبسة
العمالة
الدائرة
إقليم تقرت
البلدية
500
0
المصدر: 1935GGA + معالجة الباحث


الملحق رقم 15
الخريطة(4)توزيع فروع الحزب الإشتراكي للشرق الجزائري سنة 1960
عنـــابة
سكيكدة
الميلية
رمضان جمال
بجاية
ش
قسنطينة
قالمة
ميلة
سطيف
برج بوعريرج
عين أمليلة
عين البيضاء
باتنة
خنشلة
تبسة
بسكرة
مقرر الفدرالية
فروع الحزب
500
0
المصدر: من إنجاز الباحث

فهرس الأعلام

ر

س

ش

ع

غ

ف

ك

ل

م

ن

هـ


فهرس الأماكن

فهرس الدوريات

باللغة العربية

باللغة الفرنسية


فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات